

۷۷۴



بازرسی شد  
۸ - ۲

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۳۱
- ۵۱
- ۶۱
- ۸۱
- ۷۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: **سید خلیفه اصفهانی**

مؤلف: **چک ( ۷۷۴ ) از کتب ( خط ) اهدائی**

شماره ثبت کتاب: **۲۱۴۷۹**

۲۱۴۷۸



خطی اهدائی

مجلس شورای اسلامی

۷۷۴



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

دعوات المذنبين القديسين

صاحبة  
ابن مائده محمد مراد

الشفاعة  
للمؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

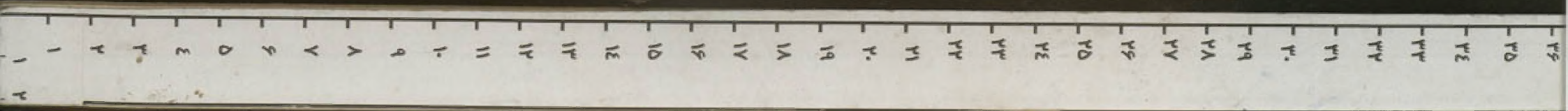
الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا





منها

مآله التزم الجيم

الحمد لله الذي استع على الناس نعمه ظاهرة وباطنة ارشدنا الى ربه  
 المخلص وحكاه من التبارك والعبادة وهذه الى تزيين الكلام بوجوه خبيصة  
 فانطقه بالفصاحة والبلاغة ويشرفه بالنسج والبراعة وجعل المنسوخ  
 من تزيين شريعه كاهن ارفع من نطق الصادق اعترف بسج بلاغه كل  
 من وافق وضاد واغترف من خرد فصاحته كل راو وصاد والصلوة والسلام  
 على من تم به بشار النبوة والفصاحة وختم به ديوان الرسالة والبلاغة  
 محمد المبعوث الى الامم سود والاحمر وعلى اله واصحابه معادن البلاغة  
 ونبايع الفصاحة **أما** بعد فان اول ما اشتغل به الهمم العوالي والاهم  
 ما تصوف اليه الايام والليالي من العلوم الادبية هو علم البلاغة وتابعها  
 الكاسف عن وجه اعجاز القرآن العزيز القناع المفصل لما اجمله اشارة  
 اولئك المصانيع على محارصه الفراع المطالع على نكت نظمه الكافر  
 ما ايز محاسنه الدال على صدق النبي عليه الصاوة والسلام بالحقائق  
 بالبقايد ولولا هولم تر لسان الجوك الوشي ونصوغ الخلق وبلفظ الدرويش  
 السحر وما صنف فيه من الكتب الفاخرة والزر الوافه كتاب يلخص  
 المتنازع للامام المتبحر المحقق افضل المدرسين السكاكي رحمه الله عليه  
 تاليفه نسب الامام الفاضل حلال الجود والدين القزويني المعروف  
 بخطيب دمشق سلمه الله وهو وان صغر حجمه كثير من فوائد جليلة  
 عوارده وختمت اصوله وهذبت فروعه ورتبت ابوابه ترتيبا يبلغ به

هذا الكتاب  
 من كتب  
 البلاغة  
 والفصاحة  
 وهو من  
 كتب  
 النسخ  
 والبراعة



الامد البعيد باد في السعي وعلا السجل ما قرب السقي مشتمل على مباحث  
 شريفة ومسابيل غريبة وزوايد غريبة لا يكاد توجد في غيره من الكتب  
 ولقد وعظ شعف الطلاب بتعلمه والباقي على تحصيله ومواقبهم  
 على تفهم جلته وتقصسه لكن صعب عليهم جل مغزوه وكل مقلقة بسط  
 موجزه ولم يكن له غير ما هو كالشرح له من كتابه الايضاح في هذا  
 الفن الى ان اشرح له شرحا وافيا نال من اللفظ صعبا وبكشف عن  
 وجه المعاني نقابه وعميط عن الياز ثامه مشرافه الى اجوده ما  
 اعترض به مؤلفه فيه وفي كتابه الايضاح على صاحب المفتاح ومن الخ  
 ان افوض امرى الى الله العلم وأوجه ذهني الى اللطيف الخبير فان  
 اوفق للصواب فهو منه والافهم من ذهني القاصر الخاطي وسميته **مفتاح**  
 تلخيص المفاح واسأل الله تعالى ان يتفح به انه خير مسئول **قول**  
 مقادسه الفصاحة بوصف لها المفرد والكلام والمنكلم والبلاغة **قول**  
 لها الاخبار ان فقط فان فصاحه في المفرد خلوصه من تنافر الحروف  
 والغرابه ومخالفه القياس في لتا فرجو غدا نره مستشذرات الى العلم  
 والغرابه خو فاحا ومرسنا مشرجا الى كاسف السور في الدقة  
 والاساؤا او كاسراج في البرق والمخالفه في الحمد لله العلى لاجل  
 قلا ومن الكراهه في السمع لحوكم الجرس في شريف النسي وهذه نظره  
**اقول** هذا المختصر مشتمل على مقدمه وثله فنون وخاتمه  
 لان المبحوث عنه فيه اما ان يكون مقصودا لذاته او لا الاول ينحصر في



ثلاثة فنون لانه اما ان يكون مختار فيه عن الخطا في مطابقة الكلام  
لمقتضى الحال او الاول هو الفز الى ول وهو علم المعاني والثاني اما  
ان يكون مختار فيه عن البعق المعتبر في اوله والاول هو الفز الى ول  
علم البيان والثاني وهو ما يعرف به وجوه التحسين هو الفن الثالث  
وهو علم البدع والثاني اما ان يتعلق بالاول وتعلق السوابق كاسبابه  
وشروطه او تعلق بالاول كوارده وتوابعه الاول هو المقدمة والثاني  
هو الخاتمة اما المقدمة وهي ههنا ما يتوقف عليه المباحث الالهية  
في كشف معنى الفصاحة والبلاغة وتابعها والخصار علم البلاغة في  
علمي المعاني والبيان اما الفصاحة فاصلها من الفصح وهو اللين الذي  
اخذت عنه الرغوة وقد قطع اللين بالضم اذا احدث عنه الرغوة فوضع  
اللين اذا ذهب عنه اللين وهو اول اللين وكل واضح مقصود في قولوا  
فوضع التحي بالضم فصاحه فهو فصح اذا خلصت لغته من اللكنة وادت  
ولم يكن في معنى اللغة الظهور والبيان وتوصف بها اللفظ المفرد  
والكلام والمبتكلم يقال كلمه فصيح وكلام فصيح ومنكلم فصيح  
والبلاغة في اصل مصدر يبلغ الرجل بالضم بلاغه اذا صار ليغا  
ونقال بلغنا المكان اذا انتهت ووصلت اليه في معنى اللغة الوطى  
والانتهاء وتوصف بها الكلام والمبتكلم يقال كلام يبلغ ومنكلم يبلغ نحو  
خطبه يبلغه وخطب يبلغ ولا توصف بها اللفظ المفرد فلا يقال  
كلمه يبلغه وكل ما توصف بالبلاغة توصف بالفصاحة من غير علم

ذلكم

كلى وهذا حسب الاصطلاح الذي ذكره ابن ابي شيراز في كتابه وتابعه  
المؤلف فيه وبعضهم يقول ان الفصاحة والبلاغة اسمان مترادفات  
وعلى هذا كل فصيح يبلغ ايضا اما فصاحه المفرد كما ذكره المؤلف  
فهو خلوصه من ثلثة اشياء من ثبات الحروف والغرائه ومخالفة القاس  
اللغوي فالسا فرقه ما يكون المفرد بسببه ثقبلا على اللسان عشر  
المنطوية والثقل مما يقبل الشدة والضعف فمنه ما ينتهي في الشدة كالمجمع  
من الحروف الخلقية كما روي ان اعراسا سئل عن فقه فقال تركها  
ترعى المجمع ومنه ما دون في الثقل كلفظ مستشزرات وقول  
امر والفتس غداوه مستشزرات الى العلى فصل العقاص في مثني  
ومرسل فان الثقل الذي حصل ههنا من توسط الشين وهو من  
المهموسه الرخوة يزلها التي هي من المهموسه الشديدة وبين الزاى  
التي هي من المجهورة اقل مما ذكر ولو قبل مستشزرات لزال الثقل  
الغداؤ الزواى جمع غديره وهي الاوابه ومستشزرات بفتح الزاى  
مفعولات شزراى على غير وجهه لكثرة ما وكسرها من ثغرات الى  
العالى اي مشدوده على الراء والعقاص بالكسر جمع عقصه بفتح  
العين وسكوز العاف وهي ما جمع من الشعر ففتلخت الزواى بفتح  
العقاص واحد ويى المردى وكأنه يستقر في الشعر كثره وروى بضم  
المداوى والمثني المفعول والمرسل المشجج من غير مثل قسم شعرها  
بثلية اقسام عقاصا ومثني ومرسلا والاول بضم في الخبرين لكثرة ما



ومنه ان الجمع من حروفين او اكثر يخرج ما قوت شديدا يوجب  
 ثعلا كما مر او تغذ يعيد يوجب مثل ملع وقد لا يوجب مثل شح و علم  
 ومنه ان الجمع من ثلث حركات متواليه او اكثر وقد خصل القتل بحرك  
 بعض الحروف بحركه تقتله كالضمه او الصمتين ومنه ان الجمع من اسباب  
 الخففيه المتواليه فافهما مما يفيض من سلاسه المفرد وجوزانه كقولهم  
 القتل انفي القتل فانه لسرفه الجمع من حروفين متحركين معا الى موضع ومنه  
 ان لا يكون حروفه متوسطه من القله والكثره والمتوسطه هي اللام  
 وهو اعدل المركبات لا شمله على المبدأ والمنتهى والوسط وسبب  
 حسنه ان الحروف صوت والصوت مانع للحركه والحركه لا بد لها من هذه  
 الامور الثلاثة والشاى قاصر والراعى مفرد وليس منه اذا اريد  
 زياده الحروف زياده المعنى كما انى اعشوشب زياده لى عشب  
 وكذا في اقتدر في قدر والغرابه فسرهما المولف في الاضاح بان يكون  
 الكلمه وخشيم لا يظهر معناها الا بالتقدير عنها في كتب اللغة المبسوطه  
 او بان يخرج لها وجه بعيد الاول <sup>السود عن الازهر</sup> كما روى عن عيسى بن عمير الفهم  
 انه سقط عن حماد واجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكالمة على  
 تكالمة على في حجه افرقوا عفاي اجمعهم على تجوا عفا  
 والثاني كقول الججاج ومقله وجلجا مرجبا وفاجا ومرسنا مسرجا  
 فانه اخذ في فخرج المراد بقوله مسرجا اصل هو من قولهم للمعين  
 سرخية منسورة الى جداد فقال له سرخ فشبته الججاج حسرت

الاعراب

ما دة ليست

في الاستواء والاقه بالسف السرخي ومن هو من السراج وهذا يقرب  
 من قولهم سرج وجهه بكسر الراءى حسن فشبته بالسراج في الرفع  
 القام الشعر الاسود والمرسن موضع الرسن من انف ووات الرسن  
 ثم كثر حتى قيل مرسل الانسان لانفه والمرج المدق المطول يقال رجت  
 المرأة حاجبها فقه وطولته وفما فسر المولف الغرابه به نظرا لان  
 الغرابه كما نفهم من المفتاح وغره وهي ان الكلمه لا يكون استعمالها معتادا  
 الى مشهورا يستعمل في مقابله المعتاده وهذا الخسب قوم وقوم قالوا  
 الوحشه وهي التي تشمل على تركب يتنفر الطبع عنه يستعمل في  
 مقابله العذبه فالغوسه تجوز ان يكون عذبه فلا تناسب تفسيرها  
 بالوحشه لما ذكره بالوحشه فيذكر ان يفسد لفظ المفرد على  
 الكلمه المذكوره ولو كان مراده بالوحشه غير ما ذكرناه لام ان الغرابه  
 بذلك المعنى مما يجب خلوص المفرد عنه حتى يكون فصحا في الغرابه  
 مما لا يظهر معناه الاعلى الوصف المذكور ومنها ما لا يوجد في استعمال  
 الاعلى سبل الداخل كالجبل بكسر الجا وضم الباء والندره كما اوضح  
 ويزر واقلب الفصح حسن في لفظ النبوي دعوا الجبشه ما وقرعوا  
 واتركوا التول ما تركوكم لما كل من الفقر تروى العجر على الصلاه  
 وكلمها الترضيع ومنها ان يكون مما احداثه المولودن او غيرته  
 العامه كلفظ الضرم الذي هو القطع جعلته العامه ليعمل المختص  
 الذي هو اسفل الانسان باطلاق السن في الضاد ومخالفة القياس



اللغوي كما في قول الشاعر الحمد لله على الاجلال فان القياس الجبل  
بالادغام هذا اذا لم يكن مخالفا لدللا اما اذا كانت كما في سرر فلا يلزم ان  
يخرج عن كونه فصحا ومنه فصاحه المفرد خلاوصه كما ذكر ومن  
الكراهه في السمع بان يحذف السمع سماع الكلمة كما يحذف سماع الاصوات  
المذكورة للكراهه سماعها كلفظ الجرشي في قول اني الطيب مبارك الاسم  
اعز اللعب كرم الجرشي شريف النسب اي كرم النفس والموافق  
وفيه نظروا على نظره ان استكره السمع للفظ طرح الى النظم لا الى  
نفس اللفظ فلم من لفظ غير فصيح لا استكرهه السمع اذا ادعى  
صوت منكر فلم من اللفظ المذكور ان كلما استكرهه السمع على  
الوجه المذكور ليس فصحا وليس كذلك وانما يجوز استكره السمع للفظ  
الجرشي لغيره فلا يكون قد اذنا على الشله هذا اذا كان المراد  
بكراهه السمع ما ذكر من وجوع الاستكره اي النظم لا الى لفظ نفس  
اللفظ والى غرابه لفظ الجرشي اما اذا كان المراد بها غيره كما اذا  
كان المفرد مشتقلا على تركيب تنفرد الطبع عنه فيكون الكراهه  
في السمع ج راجعه الى نفس اللفظ لا الى ما ذكر وليس شها ما ذكر  
من المثله فيكون قد اذنا عليها ومنه مما يجب خلاوصه عنه فيكون  
فصحا هو ان يكون مشترك بين جنسين احدهما مكروه وحينئذ  
مطلقا كقولك لفتت فلانا فجوزته لاحماله كضرته او كرمته  
فاو قيدا كما في قوله مع فالدين امواء عزروه ونصروه لوالد الكراهه

اللفظ المذكور ليس فصحا وليس كذلك وانما يجوز استكره السمع للفظ الجرشي لغيره فلا يكون قد اذنا على الشله هذا اذا كان المراد بكراهه السمع ما ذكر من وجوع الاستكره اي النظم لا الى لفظ نفس اللفظ والى غرابه لفظ الجرشي اما اذا كان المراد بها غيره كما اذا كان المفرد مشتقلا على تركيب تنفرد الطبع عنه فيكون الكراهه في السمع ج راجعه الى نفس اللفظ لا الى ما ذكر وليس شها ما ذكر من المثله فيكون قد اذنا عليها ومنه مما يجب خلاوصه عنه فيكون فصحا هو ان يكون مشترك بين جنسين احدهما مكروه وحينئذ مطلقا كقولك لفتت فلانا فجوزته لاحماله كضرته او كرمته فاو قيدا كما في قوله مع فالدين امواء عزروه ونصروه لوالد الكراهه

وفيه نظروا ان اطلاق المفرد المشترك لا يجب عدم فصاحته وكذا  
كون احد معنييه مكروها لا مدخل له فيه فان فائدة الاجمال قد يكون  
اعلم ان كل ما يخرج به المفرد عن ان يكون فصحا قد نصيره معه  
ان الحق به بعض وجوه التصدير وقد اشترنا الى ما مرشدا الى ذلك في  
علم البدع ايضا وقد علم مما مر ان الفصاحه من الهموز النسبيه التي  
تختلف حسب الفصحا فلم من لفظ يكون فصحا بالنسبه الى شخص  
ولا يكون فصحا بالنسبه الى اخر فعلامه فصاحه المفرد هي ان يكون  
سلما من التنازع وان يكون عذبا وان يكون استعمال العرب الموثوق  
له كثيرا او اكثر من استعمالهم لما هو معناه وان يكون مجرى على قوايس اللغة  
**قوله** وفي الكلام من ضعف التالف وتنازع الكلمات والتعبد مع  
فصاحتها فالضعف هو ضرب غلامه زيدا والتنازع كقوله وليس قرب  
قبر حرب وقوله كرم مقى امده امده والورى والتعبد  
ان يكون ظاهر الدلالة على المراد خلافا لاف النظم كقول المفرد في حال  
هشام وما مثله في الناس الى مملكا ابوامه حتى ابوه تقاربه اي حتى تقاربه  
ابن مملكا ابوامه واما في انتقال كقول الآخر ساطلب بعد الادراك لم يقربوا  
وتسكت عساى الاموع لتجد فان انتقال من جمود العين الى خيالها بالاموع  
لا الى ما قصده من السرور قتل ومن كثره التكرار وتتابع الاضافات  
كقوله سبوح لها منها علمها شواهد وحواله حمامة جرع حومة الجندل  
اسجى وجهه نظروا في المصطلح ملكه بقدرها على التعبير عن المقصود



بلغت فصيح **اقول** انما الكلام في خواصه من ضعف النالف وتاخر  
الكلمات والمعقد مع فصاحتها اما ضعف النالف فمثل ضرب علامه  
زيد فان رجوع الضمير المفعول الى الماخرون عنه لفظا ومعنى وحكما ممتنع  
عند الجمهور كما قرر في علم النحو واما تناثر الكلمات فهو ما يكون الكلمات  
سببه ثقيله على اللسان فمنه ما اشتد ثقلها سببه ومنه ما دون  
ذلك من قول الشاعر وقبر حارب مكان قصر وليس قرب قبر حارب  
قبر القبر حفازه وارضى نيات فيها ولا مأ وحرب علم لشخص ومنه  
قوله اني اكرم متى امدح امدحه والورى معى واذا ما ملته لمتى  
فان في تكرير امدحه ثقلا يدرك الحصرى فقال ان في امدحه وجده ثقلا بخلا  
بالفصاحه لما من الحافظ والها من السافر لقرب محرجيه لانه لو كان تكر  
مخلا بالفصاحه لما وقع في القرآن وقد وقع مع مثل قوله تعالى من الليل  
فسبحه ومنه ان يرد الفاظ مكرره الحروف كقوله وقد غدت الى  
الحانوت يتبعني شاور مثل شلول شلش شلوك وكقوله واذا البلابل  
اقصحت بلغاتها فانف البلابل يجتسا بلابل وقوله مع وعلى ام من  
معك فيه ملجيز ثقل التكرار مما في صفى الميم والنون من الذوق والغنة  
وتوسطها من الضعف والقوم خلاف البيتين فان السرى طرف القزيط  
من الضعف لما فيه من الهمس والرخاوه والبا في طرف الا فراط من القوة كما  
فيه من الثقل والضعف الحانوت بيت الخمار والشاوى الشوا ومثل  
مستحب سريع وقيل الذي يشل النجم في السقود والشلش بالضم الخفيف

مما قد مر

فما اخذه من عمل والشوا مثل الشلش والشوا مثل الشلش يردانه  
غدا الى بيت الخمار ومع غلام يشوى وييطبخ والبلابل الى جمع بلبل  
والنانه جمع بلبله بالفتح وهو الهم والنانه جمع بالضم وهو الخمر والاحتساء  
بالشرب ومنه ان يرد افعال شتى متتابعه مثل قوله اكل اكل اقطع اقطع  
عل سل اعد وقوله تع فاذا انسلخ الستر لخرم فاقوا والمشر كن حش  
وجد عوسم واحضوهم واقعدوا الهم كل مرض ليس منه لما في توسط الواو  
ويطوق كل مفعوله ملخرجه من التراكيب الذي لوجب الثقل ومنه ان جمع  
كلمه مع اخرى غير مناسبه لها لجمع سطل مع قنديل ومنجد بالنسبه الى  
الحامى مثلا واما التقعد فهو ان يكون الكلام ظاهرا للدلالة على المراء  
به خلا اما في نظم الكلام فلا تدرى السامع كيف يتوصل منه الى معناه كقول  
الفرزدق في مدح خال هشام الذي هو الملك وما مثله في الناس الى مملكا  
ابوامه حي ابوه تقاربه تقاربه وما مثله في الناس حي تقاربه الى مملكا  
ابوامه ابوه معناه ليس مثل المدوح في الناس حي يشبهه الى مملكا ابوامه ذكر  
المملكا ابوامه المدوح ومزاده ان الذي كابل المدوح هو ان اخته والضمير في  
مثله يعود الى المدوح اسمه ابراهيم تقاربه اي بدانه وشبهه في الفضل  
الى مملكا يع هشام وهو ابن اخت المدوح والمدوح خاله ابوامه اي  
ابوام المملكا الذي هو هشام ابوامه المدوح ففضل بين المستد والخبر  
بالجنس الذي هو حي ومنه حي وصفته وهي تقاربه بالجنس الذي  
هو ابوه وقدم المستثنى على المستثنى منه وهو حي فهو كاتراه في غاية التقعد

بلبله



وهذا هو العقيد اللفظي وهو ان يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد  
مختلفة في نظمه فلو كان الكلام عنه هو ان يكون فيه ملخا فاصلا من علم  
او تاخير او اضرار او غير ذلك مما خالفه الا وقد قامت عليه قرينة ظاهره  
لفظية او معنوية كما سأل في فصل ذلك في علم المعاني والظاهر ان ذكر  
احد الامرين من ضعف الباليق والعقيد اللفظي يستغنى عن ذكر الآخر  
لان العقيد اللفظي ينشأ من مخالفة اصل اللفظي بمرور قرينة تدل عليها وكذا  
ضعف الباليق واما في الالفاظ وهو ان يكون الالفاظ اللفظي من المعنى  
الاول للكلام الى معناه الثاني الذي هو لا يتم المراد به ظاهر القول العباس  
في الخلف ساطلب بعد الدار عنكم ليقروا وتسكن عساى الدومع بقول  
معنى المصراع الاول من البيت اطلب واريد البعد عنكم ليقروا ان عارة  
الزمان ان ياتي بغير المراد فاذا اريد البعد باني الزمان بالقرب ومعنى  
المصراع الثاني منه اريد واطلب الحزن الذي هو لا يتم البكا العصل السر  
في لما مر ان عارة الزمان الا ان بغير المراد فكفى الشاعر بسبك الدومع  
اي يصيبها وهو البكا عما يوحه الفراق من الحزن فاصات ذلك لان من  
شان البكا ان يكون كناية عن الحزن كقول الخاسي ابكا في الدهر وبارما الضحكة  
الدهر ما ترضى وكفى خمود العين عما يوحه دوام التلافي من السرور لظنه  
ان الجمود خالو العين من البكا مطلقا من غير اعتبار شئ اخر معه ولخطا  
في هذه الكناية لان الجمود هو خالو العين من البكا في حال ارادة البكا منها فلا  
يكون كناية من المسره لعلم انتقال الدهر من ح اليها وان كان في البيت يتصل

ع

بكت

للهن منه اليها للقرينة الدالة عليه الا انه لا يستعمل في اللغة  
كنايه عنها والاصح ان يقال لا زالت عنك جامده داعيا لكنايه عن  
المسره وليس كذلك وانما يكون كناية عن البطل كما قال الشاعر الا عينا  
لم تجد نوم واسط على كجاري ومعها الجمود فانه اذا اريد منها البكا  
ولم تسكن الالفاظ يقال انها الجمود به واذا سكبت يقال انها جارت  
ويقال عير جمود اي لم ومع لها وهذا هو العقيد المعنوي وهو  
ان يكون المعنوي الكلام ظاهر الدلالة على المراد به بخلاف انتقال  
من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو لا يتم المراد به فلو كان  
الكلام عنه ما يكون الى يقال من معناه الاول الى معناه الثاني  
الذي هو لا يتم المراد به ظاهر الحق في الالفاظ السامع انه فهمه  
قبل تمام الكلام كالحج امثلية في علم البيان قوله مع قصاحتها  
اي مع فصاحتها تلك الكلمات باعتبار انفسها وباعتبار كل كلمة منها  
ومع قصاحتها الكلام هو خلاصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع  
الاضافات كقول ابي الطيب وتسعدني في عمره بعد عمره سبوح  
لها منها عليها شواهد فان فيه كثرة الحروف وتراكيبها والخمسة  
الشدة والسبوح بالفتح هنا فرس ساج اي سريع السار ويقال  
تسعدني والشواهد جمع شاهده وهي العلامة وقول ابن ابي حاتم  
جرعا حوصه الخندل سمجج قانت مرأى من شعاعه وسمجج فار فيه  
تتابع الاضافات اي الجرعا ارض حات رمله مسبوقة لا تثبت شتا



وحومته الرمل معظمه والخندل الحجاره السججى اى صوتى لان سعاد  
تراك وتسمع صوتك وهديرك ونعال فلان منى نزا وتسمع اى حيث  
اراه واسمع قال المؤلف وفيه نظر وذكر وجهه في الاضاح ويولن  
ذلك ان افطن للفظ الى النقل على اللسان فعاد حصل الاحتراز عنه  
بما تقدم اى بقوله من تنافوا الكلمات مع فصاحتها والى فلاختلافها  
وقد قال النبي عليه السلام الكريم ان الكريم ان الكريم يوسف بن  
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم وفي قوله والى فلاختلافها فصاحه نظر  
لان التكرار الخلل لها هو ما يكون منه بدو بالنسبه الى شئ واحد واعتبار  
واحد وفي الحديث ليس كذلك لان كل واحد من الموصوفين الكريم والى يلى  
تحيه مغاير للآخر ولسرفه ايضا تنافى المضافات بل وقع بين  
المضافين ما هو غير مضاف واما فصاحه المتكلم فهى ملكه يقتل  
لها على التغير عن المفهوم بلفظ فصيح الملكة صفة وجودية  
راسخه في النفس فقال ملكة ولم يقل صفة يقتلها يشعر بان  
الفصاحه من الهبات الراسخه فلو لم يكن راسخه لا يكون المعبر  
عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً وقال يقتلها ولم يقل عبر بها  
ليشمل حالى النطق وعدمه وقال بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ  
او بكلام فصيح ليجمع المفرد والمركب **قوله** والبلاغة في الكلام مطابقة  
لمقتضى الحال مع فصاحته وهو مختلف فان مقامات الكلام متفاوته  
مقام كل من التكبير والى الطلاق والتقديم والذكر يابن مقام خلافة

١٥  
خلافة ومقام الفصل يابن مقام الوصل ومقام الحجاز يابن مقام  
خلافة وكذا خطاب الذي مع خطاب الغنى ولكل كلمة مع صاحبها  
مقام وارتقاء شأن الكلام في الحسن والقبول عظم بقتة للاعتبار  
المناسب والخطاطبة بعد ما مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب  
فالبلاغة رجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب وكثيرا  
ما سمي ذلك فصاحة ايضا **قوله** اما بلاغة الكلام فهى مطابقة  
لمقتضى الحال مع فصاحته <sup>الرافعة اللفظ اليه</sup> وهى تحقق اربعة اشياء بالكلام الذى  
هو اللفظ ومقتضى الحال الذى هو المعنى ومطابقة اللفظ الذى  
هو الكلام للمعنى وفصاحة اللفظ الذى هو الكلام ثم فصاحة الكلام  
تتخرج لخواص كل كلمة فيه عن التنافر والغرابه ومخالفة القياس  
ولخواص كلماته عن التنافر ولخواصه عن ضعف التاليف وعن التعبد  
اللفظي والمعنوي ومعنى مطابقة لمقتضى الحال الجمال هو ان  
لو اقتضت ثبوت شئ لشيء لو نفيه عنه اما مطلقا او على  
وجه مخصوص فبلاغة الكلام هو وزوره مطابقا لذلك مع فصاحته  
التي ذكرت ومطابقته له اما باعتبار الكلام نفسه او باعتبار  
اذا جزائه من الاسناد والمسند اليه والمسند او باعتبار متعلقا  
واما باعتبار اكثر من جملة واحدة وتقسيلها هو ان مقتضى الحال  
مختلف لان مقامات الكلام متفاوته فمقام تنكير المسند اليه  
او المسند يابن مقام التعريف ومقام المطلاق الحكم او احد



طرفيه ميلا سائر مقام التقيد ومقام التقديم سائر مقام الباخر  
ومقام الذكر سائر مقام الترك ومقام الفصل يعني ترك العطف سائر  
مقام الوصل يعني العطف ومقام الحجاز سائر مقام المطالب والمساواة  
وكذا الخطاب مع الذات سائر الخطاب مع الغي ودلك معلوم لكل لبيب  
ولكل كليم مع صاحبته في الكلام مقام كما ذكرته شافرا الكلمات ولكل  
من ذلك مقتضى غير مقتضى الخ وروى الجملة اربع اشان الكلام حسنا  
وقبولا مطابقة للاعتبار المناسب للمقام من الاعسارات المذكورة  
وغيرها والخطاط شان الكلام حسنا وقبولا لعدم مطابقتها للاعتبار  
المناسب فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للمقام والحال هو الاعتبار  
الى التكلم على وجه مخصوص فان كل مقتضى الحال التشكيك او التعجب  
فحسن الكلام وروى هكذا وان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم في الكلام  
لحرية عن موكلات الحكم وعلى هذا القياس وروى علم من التعريف  
المذكور للبلاغة في الكلام انها صفة راجعة الى اللفظ لان الكلام  
في تعريفها المذكور هو اللفظ الذي يفيد الاسناد فمطابقته لمقتضى  
الحال تقديراتها راجعة اليه لا مطلقا بل باعتبار افاده ذلك اللفظ  
المعنى الذي هو مقتضى الحال عند التركيب الاسنادي فلا يرجع  
الى مجرد اللفظ ولا الى مجرد المعنى لخلو الفصاحة فانه لو اريد بالمعنى  
معنى حصل بسبب التركيب الاسنادي والفصاحة على هذا التقدير  
فلا يرجع الى مجرد اللفظ وان اريد بالمعنى اعم من الافراد والشيء

والفصاحة لا يرجع الى مجرد اللفظ ولا الى مجرد المعنى بل اليهما  
جميعا وعلم من يعرف البلاغة ايضا انها وان الكلام البليغ لا ينفكان  
عن الدلالة العقلية وكتبها باسم البلاغة في الكلام بالمعنى المذكور  
لها فصاحة ايضا استشر المولى في الكلام المذكور الى دفع الساقض الذكر  
ظهر من كلام الامام عبد القاهر رحمه الله ودلك انه قال في دلائل  
العجائب علمت ان الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقها  
او صافى راجعه الى المعاني وروى الالفاظ الشفا وصرح في مواضع من  
دلائل العجائب بان فضله الكلام للفظه لا لمعناه وهذا يصرح منه  
بانها صفتان راجعتان الى اللفظ وروى المعنى لانها من الصفات  
الفاصلة فلا يكونان راجعان الى المعنى فالجمع بينهما مذكور **قول**  
ولها طرفان اعلى وهو حد العجائب وما يقرب منه واسفل وهو ما  
اذا غيّر ما دونه التحق عند البلغاء بصوات الجوابات وبها من ات  
كثيره وتلقبها وجوه اخرى تورث الكلام حسنا وفي المتكلم ملكه  
تقدر لها على الف كلام بليغ فعلم ان كل بليغ وضع ولا عكس  
وان البلاغة ممرحبا الى الاختيار عن الخطأ في تارة المعنى والى تميز  
العصم من غيره والثاني منه ما يتقرب علم علم من اللغات والبص  
او الضم او نذكر بالحسن وما عدا التعبد المعنوي وما اختزبه  
عن التعبد المعنوي علم البسان وما يعرفه وجوه القس على علم  
الذريع وكثير يسمى الجمع علم البسان وبعضهم سمي الاختيار علم البسان

المراد

وما اعتبره من الاول  
علم المعاني

والاخر علم الاما



والسلافة علم البديع **الاول** للبلاغة في الكلام طرفان على واسفل  
 فاما ان سانا البديع أي له نارا فاما فالطريق الى على هو التركيب البليغ  
 الذي يعيد معنى شئ ان يوجد ما هو ابلغ منه او مثله من غيره  
 في افاده ذلك المعنى وهو المعجز والعجاز يترك ولا يمكن وصفه  
 كما سقاه الوزن والملاحة ومذكره هو الذوق ليس الى وطريق الكتاب  
 الذوق هو وجدته على المعاني والسان هو له وما يقترب منه ليس  
 العجاز ولا مما يتوقف تحقيقه عليه فالاولى ان يقتصر على حد العجاز  
 فجعل الطر والاعلى العجاز وما يقترب منه أي في الفصاحة والبلاغة  
 والطرف الى اسفل هو التركيب المعتمد المعنى على وجه لو غير عنه الحما  
 ووجه الحق عند البليغ أصوات الحيوانات وان كان صحيح الإعراب ووجه  
 تسمى البلاغة وبين الطرفين مرات كثيرة متفاوتة بل متباينة فكان  
 تكون غير مساهية وكل واحد منها اذا اعتبر بها بالنسبة الى ما اختصا  
 يكون ابلغ ومن هذا علم التفاوت بين بليغ وبليغ وابلغ وابلغ وهذا  
 التفاوت انما نشأ من تفاوت معيقه الحال وتفاوت فاعله المعنى  
 وتفاوت فاعله الكلام وتفاوت النكاد بخصر ومن تفاوت الرعايه  
 وعدمها واتباع البلاغة ووجه كثيره غير واحد الى طائفة معقضى  
 الحال ولا الى الفصاحة التي هي في ذاتها التركيب البليغ ولا في كنهها  
 بل امر عرفت للتركيب البليغ وسبق عنه بالنظر الى نفسه ويقصد الى  
 تحسين الكلام به وهو الذي سماه بعضهم عثمات البلاغة وبعضهم

البديع واما البلاغة في المتكلم وهي ملكة تقتدر بها على تاليف  
 كلام بليغ وتخصيص هذا التعريف بعلم مما مر قوله فعلم ان كل بليغ  
 فصيح ولا عكس أي علم مما مر من دخول الفصاحة في الكلام البليغ  
 ومن دخول الكلام البليغ في مفهوم البلاغة في المتكلم ان كل بليغ كلاما  
 كان له متكلما فصيح من غير عكس كمنه أي ليس كل فصيح بليغا  
 لوجود الفصاحة في المفرد ووز البلاغة فيه كما مر وكذا علم مما مر  
 ان البلاغة مثلا وان كانت في الكلام او في المتكلم لا يحصى ان يطابق الكلام  
 بمعنى الحال مع فصاحته بالنظر في البلاغة في المراد في مطابقته  
 الكلام لمعنى الحال وفي فصاحته في الكلام وعلم ايضا ان البلاغة  
 في الكلام لا تحقق الى الاحتراز عن افاده المعنى المراد به لانها لا تحقق  
 الى تطبيق الكلام على معنى الحال وليس كل من يزيد للنطق <sup>مقصدا</sup>  
 فيه لوقوع الخطا لبعض ضرور ووسع وقوعه لا يحصى البلاغة  
 فوجب الاحتراز عن الخطا التحقق فعد علم ان مرجع البلاغة  
 بالمعنى المذكور له الى الاحتراز عن الخطا في تاديه المعنى المراد  
 وقد علم من قوله مع فصاحته ان البلاغة في الكلام لا تحقق  
 الى تاديه فصيحها وانرايه فصيحها يتوقف على تميز الفصيح  
 من غير الفصيح لصبر ز عن غير الفصيح فعلم ان كل ما احتراز  
 عنه في الفصاحة يجب الاحتراز عنه في البلاغة مع وجوب  
 الاحتراز في البلاغة عن شئ آخر وهو عدم مطابقه الكلام لمعنى الحال

الخطا في



والثاني وهو يتميز بالفصح من غير الفصح منه ما يتبع علم  
اللغة من الخرافة اذ لا يجوز عن الخطأ أو ضاع المقررات  
الغريبة ومنه ما تعرف في علم التصريف من مخالفه العباس اذ به  
يجوز عن الخطأ احوال اسمه الكلم القليلة باستبعاد ما يناء  
ومنه ما تعرف في علم النحو من ضعف المالك والتفقد للفظ  
اذ لا يجوز عن الخطأ احوال الهم في الاعراب والبناء اذ اصل  
المعنى الذي للتركيب الاسنادي وهو ما يعرف من طاهر بلاق  
معنى اخر كما في قوله المطابقة واما معنى المعنى فهو معنى يتقار  
الدهن من اصل المعنى له لتعلقه بها كما في قوله التفتيح والفرام  
ومنه ما لا يدرك بالحس وهو التناظر والجملة ان كل ما عدا التعبد  
المعنوي مما يجب الاحتراز عنه في الفصاحة بعضه يعلم ما ذكر  
من العلوم وبعضه يدرك بالحس ما بقي الى التعبد المعنوي مقدس  
مما يجب الاحتراز عنه في البلاغة امران احدهما الخطأ في مطابقة  
الكلام بمعنى الحال والثاني التعبد المعنوي وما لا يجوز عنه  
الاول هو علم المعاني وما لا يجوز عنه الثاني هو علم السان وما  
يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعايته تطبيقه على مقتضى الحال  
ومما حده هو علم البدع لما علم ان علم البدع تابع للبلاغة في  
الكلام من قوله ويتبعها وجوه اخرى تورث الكلام حسنا وكثير  
من الناس يسمي الجميع اى ما لا يجوز عنه من الالوان وما لا يجوز عنه

التعبد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين علم البيان قبل العلم  
بتميز هذه الثلاثة بعضها عن بعض في كتب المتقدمين وبعضهم سمي  
الاول علم المعاني والثاني علم السان والثالث علم البدع  
واشرك الثلاثة انها معروفة فوالله لا يجوز لها عن الخطأ في الغرض  
ويتمايزان الى اول عن الخطأ في المطابقة والثاني عن الخطأ في التماثل  
بالدلالة العقلية والثالث عن الخطأ في الترتيب هذه هي المقاصد  
التي تشمل عليها الغرض الثلاثة اعلم ان علم البلاغة يختص بالاصطلاح  
في علمي المعاني والبيان وان كان يحصل البلاغة من وضعها على غير ذلك  
انما كما مروا في موضوع هذه العلوم السبعة هو تركيب السبع الاسناد  
المختصة بالخير والاشكال في موضوع كل علم ما بحث فيه عن عوارضه  
الذاتية وفي هذه العلوم الثلاثة بحث عن العوارض الذاتية له لكن علم  
المعاني من حيث المطابقة لمقتضى الحال واعلم السان من حيث الدلالة  
واعلم البدع من حيث تحسين الكلام فتميز موضوع كل واحد منها عن  
الآخر كما ذكر في موضوع علم المعاني هو تركيب السبع الاسنادي لجزوه  
ومتعلقاته على الوجه الذي مر بحث ورواه مطابقة لمقتضى  
الحال ولذا قلنا التركيب الثلاثة ما يجوز اعلو الوجه الذي المقصد  
لم يلائم الحكم او ياكده او ترك المسند اليه فيه او اثنائه مثلا ان  
اقصاه الحال فمطابق لمقتضى الحال وهي مسألة من سأل علم المعاني  
**فصل** في علم المعاني وهو علم يعرف به احوال اللفظ الكرم



التي يطابق مقتضى الحال **الاول** قد مر ان المفرد عليه العلم  
المعاني وقدمه على الغنى بالحرر ومن علم السائر على علم البدع لان  
علم المعاني بحث عما يعرف منه كنهه تاديه المعنى باللفظ وعلم السائر  
بحث عما يعرف منه كنهه ايادى ذلك المعنى في فضل الطرق والماله عليه  
كما تجتمع موضع فمسه علم المعاني الى علم السائر بسبب المفرد الى المركب  
ولذلك قدم عليه وصنعا وبسببها الى علم البدع بسبب المفرد الى المركب  
لان علم البدع انما بحث عما يعرف منه وجوه الغنى باللاحقة للمركب  
البلد فكون بعد رعايته التطبيق وجوه من المعنى فذلك قد مر  
عليه وعلم المعاني هو علم يعرف به احوال اللفظ العرفي لخاصة سابق  
مقتضى الحال العلم جنسها والعلوم الثلاثة وباني القود غير علم  
المعاني من غيره والعلم لا بد له من معلوم هو المعلوم مختص بغيره عن  
سائر العلوم وذلك المتعلق بها هو القواعد لما علم انه مختص بها عن  
الخطا المذكور وايضا قال يعرف به احوال اللفظ المذكور اي جمعها لانه  
جمع مضاف معروف بهذا العموم فيكون تقديره وهو علم بالقرائن التي تعرف  
لها ويصح ان يقال يخرج منه علم السائر لانه علم يعرف به احوال المعنى <sup>الاول</sup>  
على الوجه سياتي وعلم المازع لانه علم السائر من هذه الحسنة لا غير  
وانما قال يعرف به دون العلم به لان احوال التي نسب اليها العرفان  
هي احوال الحرسه للفظ الجرحي كذا مقتضى الحال فيه جرح ايضا  
ولخصص العرفان بالجرحيات لكونها اشبه بالساط لعدم التعذر في

مفهومها وتعلق العرفان بالنسب والعلوم بالكلمات لكونها اشبه بالموكبات  
للتعذر فيها وتعلق العلم بالموكبات اذا كان بمعنى علم النسب انساب  
من العكس قوله احوال اللفظ يخرج نفس اللفظ وحوال المعنى <sup>مرح</sup>  
هو المعنى لا سيما **علم** المعاني ليس مخصوصا بانه يعرف به احوال اللفظ  
محط بل يعرف به احوال المعنى ايضا مثل احوال الاسناد فانه ليس باللفظ  
بل هو امر عقلي كما جئنا به لانا نقول المراد بحوال الاسناد احوال اللفظ  
الذي يدل على الاسناد وهو الهيئة اللفظية الحاصلة من فهم بعض الجرح  
الى بعض الذي يدل على علمه وقوله العرفي يخرج لحوال اللفظ الغير العرفي  
وقوله بها يطابق اي سلك احوال يطابق اللفظ مقتضى الحال يخرج علم  
السائر لوجوب احوال المذكورة اعم لحث بدخل فيه علم البيان علم  
البدع وغيره من العلوم لان علم المعاني من العلوم ليس كما يعرف  
به احوال اللفظ <sup>مرح</sup> ان اللفظ لخاصة سابق مقتضى الحال لان غيره  
ما يعرف به احوال اللفظ ليس من جهة ان اللفظ بها يطابق مقتضى الحال  
بل من غيرها فان علم البيان <sup>مرح</sup> الدلالة وعلم البدع <sup>مرح</sup>  
التحسين وان كان كل منهما لا يفر عن مقتضى الحال فلهذا نظر لان المؤلف  
فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب كما مر ولم يبينه ولا شك ان النسبة  
والمجاز والكناية <sup>مرح</sup> الدلالة وكذا التحسين الكلام بوجه الغنى  
والمعوار في الكلام اذا اقتضاه الحال من الى اعتبار المناسب فبدخل فيه  
غيره فلا يكون ما نعالاهم الا ان اخصص احوال بالاحوال الخرسه لللفظ



ذكرها في احوالها عند الحاجة في تدفع النظر لامال ان هذا العلم حصل  
من سبع احوال جزئات تراكب البليغ وهو موقف معرفته على معرفة احوالها  
فلما استفد معرفته احوالها عند لزوم الدور لا ناهول **اما** موقف معرفته  
على معرفتها للمسمع لا غير وعلى معرفتها ككده له ولغيره ومعرفة بها  
جزئيه موقف على معرفته لغو المسمع وزيف المولف في كتابه **الاضاح**  
يعرف علم المعاني وتعرفت البلاغة لصاحب المفتاح والتعرف الذي ذكره  
صاحب المفتاح لعلم المعاني هو سبع خواص تراكب الكلام في المقادير  
وما ينقل لها من الاستحسان وغيره ليجتزأ بالوقوف عليها عن الخطا  
في تطبيق الكلام على ما ينسحق لخال ذكره ما ندره معرفته بالسبع والواحد  
بعلم ولا صار في علمه فلا يصح معرفته شيء من العلوم به وبانه فسر  
التراكب تراكب البلاغة ولا سكر ان معرفته البليغ من حيث هو بليغ في  
على معرفته البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلاغ المسكلم  
في تارده المعنى جدا لاصقاص هو في خواص التراكب جمعها وايراد  
انواع التشبيه والمجاز والكنانة على وجهها فان ايراد التراكب في حد  
البلاغة تراكب البلاغة وهو الظاهر فقد جاء الدوران اذ اذ عندها علم تشبه  
على ان قوله وغيره مبهم لم يمتح حرايه وهو في نظر اما اول فلان  
قوله وهو ليس بعلم ولا صار وعلمه هذا اما لا تشبهه على من لم اذ في  
تميزه خصوصا على مثله مع انه قال في اخر كتابه وان قد خفيت ان  
علم المعاني والسان هو معرفته خواص تراكب الكلام ومعرفة صياغات

المعاني لم يتوصل بها الى توفيق مقامات الكلام حقها حسب ما تنفع فيه  
وكان كذلك قد بعد من الظاهر الى غيره في الدعوات اذ لم تشبه المراد  
لقادته وههنا كذلك لانه اطلق المزموم الذي هو التبع وادان لازمه العلم  
ليثبت على ان هذا العلم مسعا من البيع لعرض السامع المتعلم عليه  
ليحصل له منه ما لا يحصل من غيره وعلى ان معرفته الغير المتعلم الذي هو  
خرج عنه لانها لم يحصل لهم بالسبع ولا في هذا العلم او ضاعا واصطلاحا  
لم يعرفها وانما تميز في التعريف عن المجاز الذي لا يعلم المراد معه  
ولا يكون له فادبه لا عن المجاز مطلقا خصوصا في التعريف الذي في علم الادب  
فالعلم عند اهل الادب لا سلم عن امثال ذلك ويتم بها محوزها واما ثانيا  
ولانه لا م لزوم الدور لانه عرف البلاغة في المسكلم لا غير ولهذا عرفها ببلوغ  
المسكلم والمراد بالتراكب في تعريفه هي التراكب البليغ والبلاغة في المسكلم  
وان كان يقو بها موقف على يقو التراكب البليغ لكنه للصور التي  
السبع لا موقف على يقو بها بل موقف حصوله على حصولها فلا دور  
او يقول المراد بالبلاغة التي عرفها صاحب المفتاح هي البلاغة الصناعية  
المكتسبة لا مطلق البلاغة وما شعر به هو تعريفها بعد الفروع عن صفة  
البلاغة التي هي علم المعاني والبيان فالمراد بالتراكب في حددها هو التراكب  
الشعري لمسكلم لا يكون بلاغ صناعية كسببه وهذه لا يتوقف تصور  
على تصور تلك فلا دور ايضا **فاما** ومختصر في ثمانية احوال الاسناد  
الخبري واهوال المسند اليه واهوال المسند واهوال متعلقان بالفعل والقدر والاشارة



لأنه لو كان في نفسه خارج نطاقه أو لا نطاقه لم يكن له إنشاء والخبر لا يدل  
من مسند إليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا  
أو في معناه وكل من الإسناد والعلو إما تقصير أو غير تقصير وكل جملة كانت  
لمخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ إما زائد على  
أصل المراءو لفائدة أو غير زائد **أول** - يخصص علم المعاني أي متفوهه  
في ثمانية أبواب لأنه قد علم مما مر أن العرف في علم المعاني في علم البيان  
الساكن واليدوع إنما هو في أحوال الكلام في المخصوصة والخبر والإنشاء في الكلام  
لا يرد فيه من نسبة عقلية فإن كانت باعتبار نسبة أخرى فلا بد من  
الكلام من اليقوت والانتقاس أو كانت خارجة عن العمل أو لا  
كانت النسبة العقلية مطابقة لها أو لا فهو الخبر وإن كانت النسبة العقلية  
لا باعتبار نسبة أخرى خارجة فهو الإنشاء والخبر هو الكلام المحكوم  
بمنه في الخارج لها خارج نطاق من تلك النسبة الخارج أو لا نطاقه  
والإنشاء هو الكلام المحكوم بغيره لا خارج لها ومن أراد زيادة  
فيها وليطلب مسند خنا لأصول ابن الجاح رحمه الله والخبر لا يدل من  
اسناد ومسند إليه ومسند وأحوال هذه النسبة هي إلى أبواب النسبة الأولى  
ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما هو في معناه كاسم الظاهر  
والمفعول والمصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل وكالظرف والمحل  
والمجورر وهذا هو الباب الرابع ثم الإسناد والتعلق بكل واحد منها  
إما تقصير أو غير تقصير وهذا هو الباب الخامس وإنشاء هو الباب السادس

ثم الجملة إذا قرئت لمخرى إما معطوفة على الـ أو لا وغير معطوفة وهذا  
هو الباب السابع والكلام البليغ إما زائد على أصل المراءو لفائدة أو  
غير زائد عليه وغير الزائد إما مساو له أي لفائدة أصل المراءو أو ناقص عنه  
وأولم وهذا هو الباب الثامن ووجه الاختصاص به أن البحث في علم  
المعاني لا بد وأن يكون من أحوال الكلام ومتعلقاته لما مر من ذلك الأحوال  
في أحوال الكلام البليغ وهي إما أحواله مرجعه زائد على أصل المراءو  
أو غير زائد أو لا والأول هو الباب الثامن والثاني هو أحوال جملة واحدة  
أو أكثر والثاني هو الباب السابع والأول إما أن يكون تلك الجملة إنشا  
أولاً والأول هو الباب السادس والثاني إما أن يكون تلك الأحوال  
أحوالاً هو خارج عن نفسه أو أحوالاً هو غير خارج عنه أو أحدهما  
والثالث هو الباب الخامس والأول هو الباب الرابع والثاني هو غير  
الخارج يخصص الإسناد والمسند إليه والمسند وهي هذه الأبواب الستة  
الأولى **قوله** - تنسبه صدق الخبر مطابقة للتوافق وكذبها وقيل  
مطابقة لا اعتقاد الخبر ولو خطأ وعد محال بل إن المتناقضين لا يكونون  
وربما كان المعنى لكاذبون في الشهادة أو سميها أو المشهور به في زعمهم  
الجاحظ مطابقة مع الاعتقاد وعد محاسنه وغيره من الصفات  
ولا كذب بل لا يفتري على الله كذا أم به جنة لأن المراءو الثاني غير  
الكذب لأنه قسمه وغير الصدق في فهم لم يعتقدوه وربما كان المعنى  
أم لم يفتري فغير عنه بل جنة لأن المجهول في قوله **أول** - يشار



بأنبياءه إلى ما هو مشتمل على حكم يكتفي في إثبات خبره بالسند والسند  
 عنه عن الواح أو النظر فيما سبقه من الكلام وههنا ما سبقه من  
 يكون النظر فيه كافيا في إثبات الأحكام إلى ذكرها فيه وليس جميع  
 الأحكام التي ذكرها فيه مما يكتفي في إثبات خبره بالسند والسند إليه  
 عن الواح على بعضها ما يحتاج إثباته إلى قتل كما سيأتي فقد انشأ  
 بالنسبة إلى معناه اللغوي وهو أنها وكمر اصطلاحه معقول ذهب  
 الجمهور إلى أن الخبر منحصري الصادق والكاذب ولا واسطة بينهما خلافا  
 للمحافظ فإنه رغم أنه منحصري ثلثة أقسام صادوق وكاذب وما ليس  
 بصادوق ولا كاذب كما سيأتي ذهب أكثر من الجمهور إلى أن صدوقه <sup>مطابقه</sup>  
 حكمه للواقع أي الخارج الذي ذكره ولكنه عدم مطابقته حكمه له فعلى  
 هذا الواسطة بينهما أن حكمه أن طابق الواقع فصادوق وإن لم يطابق  
 فكاذب وهذا هو المستهور وعليه التعويل وذهب إلى قولهم منهم إلى  
 أن حكم الخبر أن طابق الواقع واعتقد الخبر مطابقته له فصادوق  
 وإلا فكاذب أي وإن لم يكن مطابقا ولم يكن محققا أو اعتقد عدم <sup>المطابقه</sup>  
 أو اعتقد المطابقه أو كان مطابقا ولم يكن محققا أو اعتقد عدم <sup>المطابقه</sup>  
 فمعه الإقسام الخمسة هي كذب وعلى هذا الواسطة منها أيضا خبر  
 وقال المؤلف وتدل مطابقتها لاعتقاد الخبر سواء كان لاعتقاد الخبر  
 صوابا أو خطأ وقد قل هذا المذهب وكذا أنه عدم مطابقتها حكمه لاعتقاد  
 الخبر سواء كان لاعتقاد الخبر صوابا أو خطأ وقد قل هذا المذهب على الخارج

وهذا المذهب لا يمتثل الواسطة منها وخطأ عدم محال له فحق اعتبار الخبر  
 الاعتقاد في الكذب أيضا كما في الصدوق فعلى هذا يكون الواسطة ثابته  
 منها باستثناء الاعتقاد بالخبر ما لا يكون له اعتقاد لا بالشك على الخبر  
 ولا بالاستثناء الذي ذكره الشارح لحد طر في المشكوك على الخبر لا هو غير متبع  
 فانه خبر ليس بصادوق ولا كاذب ولا يمتثل أن يكون نعم من اعتبار خبر  
 الاعتقاد في الكذب والأعسان وعلى هذا لا يكون الواسطة ثابته منها  
 وإنما هو من كلام المؤلف في هذا المختصر وكتاب الانصاف هو أنهم  
 فهم من هذا المذهب عدم الواسطة منها وقد عرفت أنه لا بد على علم  
 الواسطة على الخصوص واستدل على مذهب الذي هو عدم مذهب  
 المحلف وغير المذهب المعقول عليه على أنه في الخبر الصدوق <sup>اعتبار</sup>  
 اعتقاد مطابقته لخبر الصدوق سواء اعتبرت المطابقة للواقع كما  
 نقلناه من مذهب الأقلين أو لاعتقاد الخبر كما نقلناه المؤلف صاحب  
 المنهاج بقوله تع اذ لم يكن المنافقون والواشبهون بل رسول الله <sup>الله</sup>  
 يعلم أنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين كذا ومن وجه الاستدلال  
 بما أن الله مع كذب المنافقين قولهم أنك لرسول الله ولو كان محمدا  
 مطابقته للواقع كافيا في الصدوق فلهذا لم يخبر مطابق للواقع فتكذبهم  
 فلهذا لم يخبر بصدق صدوقه بل على اعتبار الاعتقاد في الصدوق أصح  
 بأن هذا الاستدلال مردود من ثلثة أوجه أحدها أنه لا بد أن  
 يعلى كذبهم في قولهم أنك لرسول الله بل كذبهم في قولهم شهدوا أنهم



حواطه قلوبنا لا يستلزم ان المعنى شديد سباده واطاها فيها قلوبنا  
 المستنسا كما مر عنده ان في اللام وكون الجملة اسمية في قولهم انك ارسوا  
 الله وثانها ان التكذيب في سميته الجملة التي اجبروا بها سباده  
 ان الشهادة في الحقيقة انما هي عن علم او ظن ولم يكون لهم ولا قولها  
 انما نسلم ان التكذيب في المشهور به وهو قولهم انك ارسوا الله لكن  
 لا في الواقع بل في زعمهم لان زعمهم انه خبر على حلاوه عليه حال الخبر  
 عند الواقع وزعم المخاطب ان خبر مطابقة حكمه الواقع مع  
 اعتقاد المخبر مطابقة له وكذا عدم مطابقة حكمه الواقع مع اعتقاد  
 المخبر عدم مطابقة له فان كان مطابعا ولم يعتقد مطابقة او اعتقد  
 عدم المطابقة او كان غير مطابق ولم يعتقد عليها او اعتقد  
 هذه الاربعة ليست بصادقة ولا كاذبة فالكاذب على وجه الاحتياط  
 احسن من الكاذب على وجه الاقلين لانه على مذهبه ساول  
 الاربعة الاربعة التي ليست صادقة ولا كاذبة ايضا صادقة  
 الاربعة لكنه قال في الاضاح فالصدق عند مطابقة الحكم للواقع  
 مع اعتقاده والكذب عدم مطابقة له مع اعتقاده وغيرهما  
 صوابان مطابقة مع عدم اعتقاده وعدم مطابقة مع عدم  
 اعتقاده كل منهما ليس بصادقة ولا كاذبة لانها لا تعال انه الباقية  
 القسمة المذكورة من ان عدم الاعتقاد في التصريح ينقسم الى قسمين  
 كاذبا واستلزام الاحتياط على اثبات خبر ليس بصادقة ولا كاذبة

كاذب بقوله تع افترى على الله كذبا ام به جنة الاستدلال به  
 ان الكفار حصروا دعوى النسخ عليه السلام للرسالة في الافتراء والاضاح  
 حال المحذور على سبيل منع الحلو وليس اخاره عليه بالرسالة حال  
 المحذور كذبا لانهم جعلوه قسما للافتراء الذي هو الكذب وقسم الشئ  
 لا يدخل تحت ولا صدق لان الكفار لم يعتقدوا صدقه عليه حال  
 المحذور ليس بصادق ولا كاذب وهو المطلوب احب بان الاستدلال  
 المذكور مردود لان قوله وليس اخاره عليه حال المحذور كذبا بمنوع  
 قوله لانهم جعلوه قسما للافتراء الذي هو الكذب قلنا لام ان الافتراء  
 هو الكذب مطلقا بل هو كاذب عن عمد وهو نوع من الكذب ويجوز  
 ان يكون اخاره عليه حال المحذور نوعا اخر من الكذب وهو الكذب  
 لا عن عمد فلا يصدق سلب الكذب عند مطلقا بعض الحكم على هذا  
 افترى ام لم يفتقر فاعتبر عن الثاني وهو ام لم يفتقر بقوله ام به جنة  
 لان المحذور لا يفتقر له وفي الافتراء عن شئ لا يوجب سلب الكذب مطلقا  
 وانما هو له ولا صدقا ممنوع قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه قلنا  
 لانهم من عدم اعتقاد الصدق لم يعتدوا عدم الصدق نحو ان شئت  
 الصدق في شئ ولا واحد منهما وله لصحة اخرى ذكرناها في شرح  
 اصول ابن الحاجب **والاحوال** الاسناد الخبر في شكل ان قصد المحذور خبر  
 اقادة المقاطب اما الحكم او كونه عالما به ونسب الى او قايده الخبر والامانة  
 لانها وقد نزل الخبر العالم بها من ان الجاهل على وجه العلم فنسحق



ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فان كان خالي المضم من الحكم  
والضرورة استغنى عن موكل ان الحكم وان كان متروكاً فيه طائفاً  
له حسن تقويته مؤكداً وان كان متروكاً واجب توكيده بحسب انكار  
كما قال الله مع حكاه عن رسول الله عليه السلام ان كل نوا في المرو  
المولى انا انكم مرسلون وفي الباشه انا اليكم مرسلون اسمي القدر  
الاول ابتد آتوا الثاني طلباً والثالث انكاراً واخراج الظلم عليها  
اخيراً على مقتضى الظاهر **اول** قد علم ان مقصور علم المعاني  
بمقصود ثمانية ابواب شتى في بيان تلك الابواب على الفصل  
الثاني الاول في بيان احوال الاسناد المسمى الخبري انما يقدم البحث  
عن احوال الخبرية على انشائه وقدم من الخبرية البحث عن  
احوال الاسناد لان الغرض الاصلي من وضع المفردات هو اقامة النسب  
والمعاني التركيبية نعم بعضها الى بعض ويركبها الى افادتها معانيها  
المفردة والاولى ان افادتها لها وقوفه على العلم بتأليفها موضوعها  
وهذا العلم متوقف على العلم بتلك المعاني فلو استغنى العلم بتلك  
المعاني من وضع تلك المفردات لزم الدور وفيه نظر لان وضع المفردات  
متوقف على تصور افادتها تلك المعاني لا على نفس افادتها انما افادتها  
لها تأخر عن وضعها وتصور افادتها لا يكون متوقفاً على الوضع  
بل المتوقف عليه هو الافادة فلا دور وان حصل لزوم الدور انما يكون نسبة  
الى العلم بالوضع والعلم بتلك المعاني المفردة فلا دور ايضا لان العلم بتلك

المعاني غير متوقف على العلم بالوضع لحوار ان العلم بالمعاني من غير  
العلم بالوضع بلا فائدة العلم بالمعاني متوقف على العلم بالوضع  
والعلم بالوضع غير متوقف على الافادة فلا دور وتلك الافادة كما  
حصل الى التركيب بعض المفردات الى بعض المركبات امتداداً  
تلك التركيب الذي بحث عن احواله في صناعة البلاغة وما يتبعها  
هو الخبر والاشياء كما علم والخبر يتصور بالصورة والكثرة ونظيره  
الافان الحبس والاسرار الغريبة في صناعة البلاغة وما يتبعها  
كما يتلى على كل باذن الله مع والاشياء وان كان كثر منها بشاركة لكنه  
ليس كل خبر في جميعها فلهذا قدم احوال الخبرية على انشائه ايضا  
حصول المطالب بالصدق فيه متوقف على الحجج والبراهين المتألفة  
من الخبرين ومجربون انشائه هو اصل انشائه وقدم احوال الاسناد  
الخبري على احوال غيره لان المقصور الاصلي الاعم من الخبر هو افادة  
الاسناد او ازمه ولا شك ان ما هو المقصور افادته بالاصالة او الى معنى  
البحث عنه مما لا شك في ان احوال تصور السمع مستلزامه والآخر مستلزام  
الاول فحقق الى اسناد فلما تقدم طبعا قدم وضعها ليتوافقا وان قلنا  
ان السمع يتحقق معافوا بتقديم احوال الى ان له خصوصية بالظلم ليست  
لها وهي ان لا يتحقق بحسب وانتهى خلافها فانها توجدان من  
حيث وانتهى في غيره وايضا احواله اقل من احوالها بالاسناد وان  
العلم لا يسهل واسهل تقدم على ذكر الكثرة لان توجه الذهن الى احوال



وتأوله له اسبق منه الى غيره اعلم ان صفة الخبر تدل على النسبة  
الجائز فكانت اوسلية في الخارج مطلقا او في الماضي والحال او في  
الاستقبال ولا يلزم من ذلك انها عليه حصولها في الخارج والماضي اجتماع  
المتضمن عند الاخبار بامر من متناقصين وان لا يتحقق الكذب فلا يتحقق  
الغرض من اخبار الصادق واخبار الكاذب واللوازم من نفسه فان حصل في  
الخارج من الثبوت والانتفاء ما ينافي النسبة العقلية فهو صادق في ذلك  
فكاذبه فمخرج احتمال الصدق والكذب الى تلك النسبة من حيث هي النسبة  
في خبر المخبر وسبب احتمال الخبر لها هو إمكان تحقق تلك النسبة مع كل واحد  
واحد منها وقد سمي تلك النسبة حكما كما سماها المؤلف وصاحب المفتاح  
وغيره فاسم حصوله هو في تلك النسبة في العقل حكما فاما ان يقرر ذلك  
فاعلم ان من المعاليم في علمنا ان صفة الخبر افاضته الخطاب  
اما نفس الحكم الذي هو النسبة كقولك زيد قائم لم يعلّم انه قائم فسمى  
هذا افادة الخبر واما كونه المخبر عالما بالحكم كقولك لم يزل يعلّم ولا يعلم  
انك تعلم ذلك زيد عندك هذا الزم فائدة الخبر فان كان المراد فائدة الخبر  
هو الحكم ولازمها علم المخبر بذلك الحكم كما قال صاحب المصباح في الجملة  
الى يقتضيه نحو المسند اليه والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما  
كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في اول قولنا الخبر ويزم الحكم  
وهو انك تعلم حكم انما فاعلم انه منتهى متنع لحصول الحكم بدونه كونه المخبر  
عالما به بمعنى انه متنع ان يعلم الخطاب الحكم من الخبر ولا يعلم كونه

ونسبته

المخبر عالما به ولا يتنع ان يتحقق الثاني بدونه الثالث الاول كما مر وان كان  
المراد فائدة الخبر هو علم الخطاب بحكم المخبر من الخبر وبلازمها هو علمه  
من الخبر بان المخبر عالِم بذلك الحكم والظاهر من كلام المؤلف في الايضاح هو  
هذا فاعلم انما فاعلم انه منتهى متنع ان لا يحصل الثاني من الخبر نفسه عند حصول  
الاول منه لا معاص حصول الثالث بل حصول الاول لان العرض ان الثاني  
لا يحصل الا عند الخبر مع ان جميع الخبر من المخبر كانه حصول الثالث منه  
ولا يتنع ان لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند حصول الثالث منه لما مر  
من المثال وقد ينزل العالم فائدة الخبر ولازم فائدة منزله المعامل بها العلم  
جوده علم موجب العلم فيلحق اليه الخبر كالمعنى الى الجاهل بها وكيف كان  
فالخبر الى الجاهل بها سيجي تفصيله وهذا الكلام اعني التذييل المذكور  
وكما هو صاحب المفتاح مما ذكر من ان المراد فائدة الخبر هو الحكم وبلازم  
هو كونه المخبر عالما بذلك الحكم وقال صاحب المفتاح وان شئت فقل ذلك الكلام  
در الجزء ولقد عاينوا ما اشتراه ماله في الجزء من خلاص ولبس ما شروا به  
انهم لو كانوا يعلمون وقال كيف يجد صوره يصف اهل الكتاب بالعلم على  
سبيل التوكيد القسم واخره شئت عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم وما انظروا  
في النسخ والاشادات وما رعت افرست وكذا الله رحى وجود وان تكلموا  
ابناءهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فعانوا ائمة الكفر انهم لم يمانعوا  
المؤلف في الايضاح وقصده اتمام الاول الى غير امثلة تنزل العالم بفائدة الخبر  
ولا يزم فائدة منزله الجاهل بها وليس منها ما يفي عن امثلة تنزل العالم بالشق



منزله الجاهل به لعدم الخبر به على وجه العلم والفرق بين الظاهر  
 هذا المقتضى قلت اما وجه الابهام ولانه قد مر من قبل ذكره كلام  
 صاحب المفتاح شيان اولهما انه قد جرى الكلام لا على مقتضى الظاهر  
 وثانيهما انه قد نزل العالم بقاؤه والخبر ولازمها منزله الجاهل به فحمل  
 ان جعله مثالا للاول فصح ونحو ان جعله مثالا للثاني مع انه اقرب اليه  
 وهذا هو وجه الابهام وليس كذلك بل هو من امثاله سري العالم بالشيء  
 الجاهل به في العلم فقط ومن ذلك سري العالم بمنزله الجاهل به في العلم  
 الله كما ينفي الى الجاهل به كما ينبغي والاولى من ان يكون مثالا لهذا  
 اعم من ذلك فليس كلاما يصح ان يكون مثالا لهذا بل لا بد ان يكون  
 قلت في ما س لو جعل مثالا لتزويل العالم بقاؤه والخبر ولازمها منزله الجاهل  
 لان قوله نعم لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشيء لا يستحقوا منه  
 اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون عنه وهو الخبر الذي في اليهم وايضا  
 هو مثال لما اخرج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله ينبغي ان يقتصر  
 من المركب تفريع على القصد والتزويل المذكورين اي اذا كان مقتضى الخبر  
 خبره الاقاربه المذكوره سواء كان للعالم المذكور او الجاهل المذكور  
 سعي ان يقتصر الخبر من المركب الذي هو مناط الاقاربه على قدر  
 الحاجة وقوله فان كان في الخبر ما كان مقتضى الاقتضاء من المركب  
 على قدر الحاجة وهي انه ان كان المخاطب خالي الذهن من العلم اثباتا  
 او نفيًا ومن الضرر فيه استغنى الحكم او التركيب الذي هو على قدر

م خبره على وجه العلم  
 شيئا من هذا سري العالم  
 الجاهل به

الحاجة عن موكلات الحكم كقولك وام زيد وعمرو قاعد وان كل المخاطب  
 متروك وفي الحكم ما لا ياله حسن نفيه الحكم بموكلات كقولك لمزيد عاروف وان  
 كان المخاطب منكرا الحكم المتكلم وجب توكده بحسب انكاره فتقول اني  
 صادق لمن ينكر صدقا ولا ما لغ في انكاره وانى لصار ومن سأل في انكاره  
 وكما قال اللدبع حكاه عن سري عليه السلام حسن ان يسلّم الى اهل  
 انفاكه ليدعوهم الى الاسلام اذ كانوا في الجاهلية الاولى انا انكم من رسولون  
 واذا كنتم في المرة الثانية والوارثا يعلم انا انكم لم رسولون وقد تأكد  
 من ثلثه اوجه وسمى الضرب الاول من الخبر استلزاما والثاني طلبا والثالث  
 انكارا وسمى اخراج الكلام في هذه الضروب الثلاثة على الوجوه  
 المذكوره وبه الجواب عن موكلات الحكم على الوصف المذكور في الاسد اي التأكد  
 على الوصف المذكور في الطلب وزيادة التأكد على الوصف المذكور في  
 الانكار اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخبر من اخراج الكلام على  
 مقتضى الحال فانه يتناوله واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر **وهو**  
 وكثير ما خرج على خلافه فتعمل غير المائدة كما ان الاقاربه اليه ما تخرج  
 بالخبر يستشرف له استشراف المتروك والمخاطب هو الطالب نحو  
 ولا الخطاطبة في ان لا ينظر اليها انهم مغفون وغير المنكر والمنكر او المرح  
 عليه شيء من امارات الانكار نحو حاشقوت عا وصارحه ان ينكره ثم  
 والمنكر كغير المنكر اذا كان معه ما اقرنا عليه اذ يدعي نحو لا ريب فيه وهكذا  
 اعترافات النبي **اول** كثيرا ما خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

بما



مجعل غير السائل كلسائل اذا قدم الى غير السائل ما تلوح له حكم الخبر  
اي نشر اليه فيسبب التقديم المذكور يصدر غير السائل كلسائل طالبا  
حكم ذلك الخبر المألوج به منتظرا له استظهار الطلب المتصور كقوله مع  
محاطا بالوج علمه ولا مخاطبة في الذي ظاهرا انهم مغرورون قوله ولا  
لمخاطبة اي لا ترجع في نوح هذا هو الكلام المألوج المقدم فاورد هذا  
التي هي نوح علمه في سبب عدم المرجح والظاهر عند علم الغرض  
فان لم يجرى من ان قيل انهم مغرورون وهذا هو الخبر المألوج في حكمه وكذا  
وكذا جعل غير المنكر كالمكر اذا ظهر على غير المنكر من امادات  
الانكار كقوله جاء شمس على ارضنا رحمه ان يفرغ فيهم رماح فان محبة  
مدا لا يستجابه وقد وضع ربحه عرضا دليلا على انجاب شديد واعتقاد  
انه لا يقاومه احد من قومهم كانهم كلهم الذين في سلاح لهم وليس مع احد  
منهم ربح فقال له ان يفرغ فيهم رماح وكذا جعل المنكر كغير المنكر اذا  
كان مع المنكر ما ان تأمله اريد عز الى انكار محموله مع في حق القرآن  
لا ريب فيه فان ما مع منكر الفؤاد والمزاج من العقل لونا مله لروح  
عز الى ريب فنزل ارضابه من قوله علم ارضابه ولهذا لا يكاد وما  
يتفرع على هذا الى عشرين اعلى على غير المنكر كالمكر وبالعكس قوله  
ثم انكم بعد ذلك لميتون ثم انكم يوم القيامة تبعثون الاشارات الموت  
تاكيد من وان كل من لا ينكر ليدخل في الخطا ليس من قوله من سأل في انكار الموت  
لما اريد في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد الموت ولهذا لا يمتنعون

اصلا

دون يموتون لا زالي ولا اقوى واول على اثبات الموت وان كان  
هو الاصل لا نه مستقبل والاشارات البعث تأكيد ولعل وان كان كما ينكر  
لانها كانت اولية ظاهرة كان حذرا بان لا ينكر بل اما ان يعرفه او  
يتصور فيه فنزل الخطابون من قوله المتصور ويحيى تسلم اليه على ظهور  
اولية وحسالى على النظر فيها ولهذا لا يمتنعون على الاصل في البعث  
وما زال في استقبال فياسب ايراد الفعل مستقبلا وقس على اعداد  
اعتبار النفي كقولك ليس زيد وما زيد منطلقا او مطلقا والله ليس زيد  
او ما زيد منطلقا او مطلقا وما زيد مطلقا او ما زيد مطلقا وما كان زيد  
مطلقا وما كان زيد مطلقا ولا مطلقا ولا مطلقا والله  
ما مطلقا او ما زيد مطلقا **زيد قول** ثم الاسماء منه حقيقة عقلية  
ويشعر اسما والفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كقول  
المؤمن انت الله البقل وقول الخاها انت الربيع البقل وقولك  
جاء زيد وانت تعلم انه لم يجر ومنه محاذ عقلية هو اسما في الاعمال  
غير ما هو له بتاول وله ملاسات شتى بلاس الفعل والمفعول  
والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسما في الفعل او الى المفعول  
اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر والى غير ذلك الملاسة محاذ لقوله ثم عيشه  
راضيه وسيل خفيق وشعر شاعر ونحوه صام ونحوه جاز ونحوه المبر  
المدنية وقولنا تاول خرج ما مر من قول الخاها ولهذا لم يخالف قوله  
اشاب الصغير وافنى الكبير كذا الغداة ومن العيش على عالم علم ان يظن

من انيات كشم



ان قال له لم تعتقد ظاهره كما استدرك على ان اسناد مبرزه قول الخاتم  
 ميز عنه فترى عاين فخرج حزب الليالي ابطى واسرعى محار بعله  
 عتبه افناه قل الله للشمس اطلع **او** لما كان الى اسناد ما حصله  
 العقل بقصد المتكلم نحو قوله فيه نعم شئ الى شئ والاعطى لك صيغه  
 مخصوصه اخرى وضع اللغة لوصف بكونه عقليا اسناده الى العقل  
 ورون الوضع وايضا اسناد الشئ الى ما يصح له في الظاهر والى ما يصح  
 له فيه اسر يرجع الى العقل الى الوضع وايضا اسناده الى المسند  
 فيه الاسناد لا يخفى ان يكون فعلا او ما هو معناه اوله بكونه كذا كان  
 كان فعلا او ما هو معناه والمراد عن الفعل هو المصدر واسم الفاعل  
 مما يدل على معنى الفعل من الحدث والخلق اما ان يكون اسناده الى ما هو  
 له عند المتكلم في الظاهر فهو اسناد الفعل او معناه فخرج اسناد  
 غيره الى شئ فانه ليس حقيقه مثل الانسان حول قوله الى ما هو  
 له عند المتكلم الى ما الفعل او معناه له فخرج اسناده الى غير ما هو له  
 عند المتكلم من اخرجت الارض افعالها فانه ليست حقيقه قول  
 في الظاهر ان لا يكون ظاهرا ما تصرف فهم السامع عزاء في الفعل  
 او معناه عند المتكلم كما اسند الله سوا وكان لما اسند الله  
 الواقع واعتقاد المتكلم اوله حسب الواقع او حسب اعتقاد  
 المتكلم او حسب ما ساءل الصور والاربع ساءل الاول قول المؤمن ان الله  
 البقل ساءل الله قول الجاهل انت الرفع البقل معناه ان الله الرفع

البقل مثال الثالث قول المعتزلى لم لا يعرف حاله ويخبرها  
 عنه الله خالو الافعال كلها ساءل الواقع قولك جازيل واسمك علم انه  
 لم يخفى وز المجاطب والخال انه لم يخفى وكل قول كاذب يكون المسند  
 فيه فعلا او معناه ويكون الواصل الى المخاله وز المجاطب وان لم  
 يكن اسناد الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر فهو  
 مجاز عقلي وهو اسناد الفعل او معناه الى ما لا ساءل غير ما ساءل  
 اى اسناده الى غير ما يكون الفعل او معناه من متعلقا الفعل  
 او معناه متاول وللعمل ملاسات شئ بلاس الفاعل والمفعول  
 والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناده الى الفعل اذا كان  
 حقيقه كقولك انت الله البقل وكذا الى المفعول اذا كان الفعل  
 حقيقا كقولك اولع زيد وقوله ما هو له ساءلها واسناد الفعل الى غير  
 متعلقا به لمشايعه ذلك الغير ما هو له ملاسة الفعل اياه مجاز  
 كقولهم في المفعول به عتبه راضيه اسندوا راضيه الى الفاعل وهو  
 ضمير عتبه والاراد والمفعول به لانها مرضيه وفعل عتبه الى اسناده  
 الى المفعول ويرد وز الفعل ساءل مفعم اسندوا الى المفعول الذي  
 هو ضمير السئل واران وابه الفعل لان السئل مفعم اى ما هو له  
 هو مفعم اى ما الى في المصدر شعر شعر اسندوا شعر الى ضمير  
 يعود الى المصدر الذي هو شعر ورمز فحاز صام اسندوا صاما  
 الى ضمير يعود الى النهار ورمز المكان شعر جاز اسندوا جاز الى ضمير



يعود الى النهر الذي هو المكان وفي السبب في الامير المدينه  
اسند والسنا الى الامير الذي هو سببه يردون تحت المدينه  
للأمر وبعضهم جعل هذا المسال السبب وكلاما صحيح وكقول  
عوف في الحوص فلا تسالني واسالي عن خليفته اذ اردت عاني القدر  
من يستعيرها العله ما تترك القدر من الحرق يرد مستعير القدر  
القدر معه الى المعبر نحو ان يكون من يستعيرها فاعل روعا  
في القدر مفعوله ويسكن اليها للضرورة اي اذا روي المستعير القدر  
مع العله في لم يكون اسناد الفعل الى السبب وليس فيه محاذ من  
للموه والمحور ان يكون روي منع وعاني فاعله ومن مفعوله  
فككون معناه اذا منع عاني القدر مسعير القدر من استعارها  
خوف روي القدر مع العاني الى المعبر فلما صار العله سببا لمنع  
الاستعاره اسند روي اليه فعليه هذا يكون من اسناد الفعل الى السبب  
وكان الشاعر اراو هذا المعنى في نه ابلغ في سخاوته وقوله متاويل  
اي الاسناد الى الغير بما يصرفه عن الظاهر يخرج نحو ما من  
قول الجاهل انت الرسع البقر وشقي الطيب المريض والاقوال  
الكاذبه التي تكون القادر على ما لا يوافقها ووزن مخاطب بل كل اسناد  
حقيق فان الاسناد فيه لسر متاويل وكقول الاسناد الجاهل متاويل  
لم يخل في قول الشاعر الحاسي شاب الصغبر وافضى الكبر كرا العذاه  
ومر القدر العشر على الجاهل ما لم يعلم او ظن ان قائله لم يرد ظاهره

سائر

وهو ان المشتب والمعنى مما الكرو والمراد لو علم او ظن ان قائله  
اراد ظاهره لم يخل على الجاهل بل على اسناد الحقيق الكاذب  
كما هو المشهور والذكر ليس بكاذب وبما صادق كما هو مذهب  
الجاهل قوله كما اسند يردنه انه لو علم او ظن ان قائله لم  
يرد ظاهره لخل قوله وسندك به على الجاهل مثل اسندك لم  
ان اسناد متاويل حذف السالي في قوله الفيم ورا صحتهم الخيار  
روي على في بناكله لم اصنع من ارايت رايي كرا من المصنع متعنه  
فتزعاعن قهرج حذب البيا الى بطن او اسري محاذ يقول في التبعيب  
قوله المذكور افواه من الله للسمس اطلعي حول ذوا وراك افوي  
والضمير في افواه يعود الى شعر الراس اوله الى الفيم والى الحذب  
وقوله افواه من الله الى اخوه يدل على ان الشاعر لم يرد ان المحاذ  
قول الله للخصفه الفزع واحدا الفنازع وهو الشعر حول الراس  
وقوله اطلعي واسري في محمل ان يكون صفة السالي الى السالي بقولها  
اطلعي واسري في محمل ان يكون صفة السالي الى السالي بقولها  
اطلعي واسري في محمل ان يكون صفة السالي الى السالي بقولها  
لما صر وقد ثبت من الكلام المؤلف ان المسمى بالخصفه العقله  
العقله هو الاسناد لا الكلام لخلو ما يظهر من كلام الشيخ عبيد  
القاهر وصاحب المقاح فان المسمى بها هو الكلام وانما اختار المؤلف  
ما ذكره في نسبة المسمى خصفه ومحاذ الى العقله على ما اختار المؤلف



نفسه بلا واسطه سمى في علمه من الخاتمة بواسطة اسما له على ما استعمل  
 ينسب الى العقل وهو الاسناد هذا اذا كانت المسند فعلا او معناه  
 وان لم تكن كذلك مثل الانسان سمى نقل المؤلف ان الاسناد فيه لا يسمى  
 حقيقه ولا مجازا ولا ذلك الكلام بوصف بها لعدم صدقها عليه  
 لان اسناد الفعل او معناه ما هو في حد ذاته واحد منها وفيه نظر  
 لانه على هذا الاصطلاح الذي ذكره المؤلف كذلك وانما على ما ذكره  
 الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح حسب عرو السمع الحقيقي  
 العقلية بقوله كل جملة وصحة على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه  
 في العقل وواقع موقعه فيوصف ذلك بالحقيقه والمجاز لان قولها  
 عام متناول لما ذكره المؤلف ولغيره وفسر صاحب المفتاح للصحة  
 العقلية بقوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه بعد ان  
 عرف المجاز العقل بقوله هو الكلام المفاد به خلافا عما عند المتكلم  
 من الحكم فيه لضرب من التناول او اذنه للخلاف لا بواسطة وضع  
 وقال انما قلت يقع في الاول ما عند المتكلم ووزن ان يقول  
 خلافا عما عند العقل لساو الاول كلام الجاهل المذكور حيث عند من  
 حقيقه مع انه غير معند لما في العقل من الحكم فيه ولا يدخل هذا الكلام  
 في الثاني ما يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان خلافا للعقل في نفس الامر  
 ولما يمنع عكس الثاني مثل كسا الخليفة الكعبه او ليس العقل  
 امتناع ان ليسو الخليفة نفسه الكعبه ولا يدع ذلك كونه من المجاز

العقل وقال المؤلف في كلامه هذا نظرا ما في الاول فلانه غير مطور  
 لصحته على ما لم يكن المسند فيه فعلا ولا مستلابا كقولنا الانسان  
 حيوان مع انه لا يسمى حقيقه ولا مجازا ولا عكس لخروج ما يطابق الواقع  
 ووزن اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئا منها مع كونها حقيقه عقلية  
 كما سبق قلت اما النظر الاول وهو انه غير مطور مدفوع بما ذكرنا  
 من تعريف الحقيقه العقلية نقلا عن الشيخ عبد القاهر واما الثاني  
 وهو انه غير متعكس مدفوع بان تعريف الحقيقه العقلية انما  
 ذكر بعد تعريفه المجاز العقل وذكروا فيه انه لضرب من التناول وانه  
 لا يحمل الكلام على المجاز العقل مالم يعلم او يظن ان قابله ما قاله  
 عن اعتقاد فعل من ان الحقيقه العقلية لا بد فيها من ان يكون مالا  
 يصرف فهم السامع عن ظاهر الاسناد والى كونه محال فيعرف فيه  
 في الظاهر او بلا تاويل من جوهري بالدلالة ما سبق عليه واما في الثاني  
 ولاننا لم نبطال ظهوره بكلام الجاهل لو ذكر فيه خلافا عما عند العقل  
 لخروجه بقوله لضرب من التناول ولا يطل ان عكس ما ذكرنا اذ المراد  
 خلافا عما عند العقل خلافا عما في نفس الامر قلت النظر الثالث  
 مدفوع بان ما عند العقل حسب الظاهر اخص ما في نفس الامر  
 خلافا عما عند العقل اعم من خلافا عما في نفس الامر وفي الاول في نفسه  
 والثاني في ذلك العام على الخاص اصطلا واداره على انفسه من اللفظ  
 في التعريفات فاسد **قوله** وانما سمع اربعة الى ان يبرك



**أول** اسام المحاز العقلية باعتبار طرفه عن المسند والمسند  
 اليه اربعة لا غير لان طرفه اما حقيقان وصحيان خواتم  
 الوبع البقل والمسند وهو انت والمسند اليه وهو الوبع حقيقان  
 وصحيان مسدellan في كلامهما الوضعي ولا محاز المجرى الاسناد  
 والمجاز في وضعيان لخواص الارض شباب الزمان والمسند ويولجا  
 والمسند اليه وهو شباب الزمان محازا وضعيان لكونهما موصوفين  
 في اصل اللغة لمعنى ثم استعمل في المثال احما معقبات والشارع  
 الوبع وسنر الاسناد محاز عقل واما مختلفان وذلك اما ان يكون  
 المسند مجازا وضعيا والمسند اليه حقيقة وضعية مثل احيا  
 الارض الوبع والمحاز العقلي في العوان كثر وقال الله مع واذا نلت  
 عليهم آياتنا زادتهم ايماننا نسبت الزيادة التي هي فعل الله الى اليات  
 لكونها سببا فيها وما يلخ اينا وليم الفاعل غير فرعون ونسب الفعل  
 اليه لكونه المجرى بالفعل وقال يرفع عنها لباسها نسب الوبع الذي  
 هو فعل الله الى اليا لكونه سببا في اكل الشجرة وسبب اكلها وسببه  
 مما سمته اياها انه لهما من الظلمين وقال يوم خلق الاولاد شيئا  
 نسب الفعل الى الطرفين لوقوعه فيه وقال واخرجت الارض  
 انقالها الى الاموات نسب الفعل وهو الله مع الى الارض والارض  
 لكونها مخرجه منها والمحاز العقلي غير مختص بالخبر بل يخرج في الاشياء  
 لخواصه مع وقال فرعون يا هامان اني ارى صرجا نسب الفعل

ل  
 الناصر

الفعل الى هامان وهو لغيره ولا له المحاز العقلية من طرفه اما  
 لفظية كما مر في قول اني الوبع اسامه من الله الى لغيره فانه يدل  
 على ان اسناد ميز الى الخبر محازا واما معنوية كما استحال الله هاهنا المسند  
 بالمسند اليه المذكور عقلا كقولك محسك حات في النكر وان الوبع مسند الى المحسك  
 والمحسك هو الذي اليه والعقل لا يقبل الذي فاعلا وانما يقبل محسكا  
 للفاعل اي المصوب للقدرة اصله حات في نفس النكر لان طرفه اما  
 حقيقان لخواص الوبع البقل او محازا لخواص الارض شباب الزمان  
 او محسك لخواص انت العقل شباب الزمان واحيا الارض الوبع  
 وهو في القول كثير واذا نلت عليهم آياته زادتهم ايماننا يلخ اسامهم  
 يرفع عنها لباسها يوم خلق الاولاد شيئا واخرجت الارض انقالها  
 وغير مختص بالخبر بل يخرج في الاشياء لخواصها ان في صرحا ولا يد  
 له من طرفه لفظية كما مر او معنوية كما استحال قيام المسند بالمذكور  
 عقلا كقولك محسك حات في النكر او عارة في خواص من الامر الخند وفي  
 الوزير القصر وصدوده من الوحدة مثل اسباب الصغر ومعرفته  
 حقيقته اياها ظاهرة كما في قوله مع فما رحت بخارقم اي في بخارقم  
 واما خفيه كما في قولك سرقي روثك اي سرقي الله عند رؤيتي  
 وقوله يردك وجهه حسنا اذ اماردته نظرا اي يردك الله حسنا  
 في وجهه لمحتك اي حسك لمحتك ووجد المحسك من نفس المحسك او  
 كما استحال قيام المسند بالمسند اليه المذكور عارة لخواص من الامر المجرى



فانه لا يمنع في العقل ان يهزم الامر وحده الحد لكنه يمنع عادة  
وكذا لو كان في الوزير القصر فان استحالته تمام بنا القصر بالوزير  
انما هو من جهة العادة لا العقل فوله وصدره اي صدره الاستاد  
المجاز العقلي من الموجد في مثل اسباب الصغار فان صدره عنه خبره  
يدل على انه مجاز عطف على قوله كاستقاله وقوله فخره حقيقة  
اي ومعرفته حقيقة المجاز العقل ان يكون الاستدفاع على التقدير اذا  
استدل به صار الاستاد حقيقة فان تعرفه شعروا ذلك ومعرفته ذلك  
الفاعل قد يكون طاهرا كما في قوله مع فارحت فجارهم او لاخفى ان استاد  
المرح بالمعقبة انما هو الى اصحاب القارة بتقديره فما ذواته في جوارهم  
وقد يكون خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قوله سرى في ذلك  
اي سرى في الله عند رؤيتك وكلمة قول الى تواس برزك وجه حسنا  
او لعازنه نظرا الى سرى الله لا حسنا في وجهه اذ اريدت النظرة  
وجه لما اورد عنه من قائل المجازي تاملت وكما ذكر في محركات  
في الملك **قول** وانكرو السكاكي ذاهبا الى ان عامر وخو استعار بالكنية  
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الائنات اليه وعلى  
هذا القياس غيره وفيه نظرية انه لا يستلزم ان يكون المراد بعينه  
قوله مع فهو في عيشته راضيه صاحبها لما ساق في ان يصح الاضافة  
في قوله صام لا لظلال اضافة اليه وان يكون الامر بالبناء  
لها ما ان وان يتوقف خواص الربيع العقل على في اللوازم كلها منتفية

ولانه منتقص نحو فصار صام لا شمله على في كونه في التثنية **قول**  
قال المؤلف انكر صاحب المفتاح وجود المجاز العقل في الكلام **قول**  
والذي عندي هو نظم هذا النوع بمرده المجاز العقلي في سائر الاستعار  
بالتكنايه جعل الربيع استعاره بالتكنايه عن الفاعل الحقيقي فوساطة  
المبالغة في التثنية على ما عليه من الاستعاره كما ساق في جعل نسبة  
الائنات اليه قرينة للاستعاره بالتكنايه وجعل الامر المذموم لا سيما  
صريحه العروا واستعاره بالتكنايه عن لظن البازم وجعل نسبة الزم  
اليه قرينة للاستعاره فوله ذاهبا الى ان عامر اي من امثلة المجاز  
العقلي وهو ما مر منها قال المؤلف في كلامه هذا انظر الى جعل المجاز  
العقلي من الاستعاره بالتكنايه يستلزم ان يكون المراد بعينه في قوله  
مع فهو في عيشته راضيه صاحب العيشة لما ساق في ان  
الاستعاره بالتكنايه هي ان يذكر المشبه ويراد المشبه به المتروك واللائم  
منتف لفساد المعنى ولان المشبه به هاهنا ليس متروكا بل هو متروك  
وهو هو الذي هو صاحبها ويستلزم ايضا ان لا يصح الاضافة في نحو  
قوله فلان فصار صام لان المراد بالبناء على هذا فلا ينضمه يستلزم  
اضافة الشيء الى نفسه وهو باطل واللائم وهو عدم صحة الاضافة  
فيما ذكره منتف بالانواع ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى  
ياها مان اسرع صرحا لها مان بل للعمله مع ان البناء واللائم  
وهو ان لا يكون الامر بالبناء لها مان منتف لان الخطاب والنداء معه



وستانم ان يتوقف جواز تركب جواز ثبت الرشح البقل على الصحيح  
 منصف بالامعان وقال المؤلف وقد نظر من وجه آخر وهو انه لو جعل  
 من قبل الاستعارة بالكنانة استقصى نحو قولهم فلان فجاره صائم فلان  
 الى سائر ضد محاور ولا يكون يجوز ان يكون النهار استعاره بالكنانة عن فلان  
 لا شمالة على ذلك في التثنية وهو يخرج عن حمل الكلام على الاستعارة  
 لما استعلم وما ذكره المؤلف مدفوع اما قوله ستلزم ان يكون المراد بعينه  
 صاحب العيشة لا العيشة فلان المراد بعينه ٢ قوله فهو في عيشته  
 هو العيشة نفسها لا صاحبها والمراد بالضمير الذي هو ٢ راضيه هو قائل  
 اعطاه عيشته هو صاحبها فيكون اصل معناه فهو في عيشته حسنة مثل  
 عيشته راض صاحبها لها فلا فساد للمعنى وليس هو في قوله فهو في عيشته  
 راضيه ولا في قوله فلان فجاره صائم مشبها بها بل المشبه به في الاول  
 هو من صدر عنه الرضا موثرا فاما في اصله فاعلم في الثاني هو من صدر  
 منه المصوم موثرا فاما في اصله فاعلم في الثاني هو من صدر  
 ان خودا من افراد مشبه به لكن لم قلت انه هو المذكور لجواز ان  
 يكون هو غير المذكور لان غير المذكور من افراد يصح ان يكون مشبها به  
 فاعلم الحقيقة وهو جعل افعال المذكور مشبها به لم يكن ذلك من استعارة  
 بالكنانة ونحن نقول بان ما لا يمكن ان يكون من الاستعارة بالكنانية  
 يكون استعاره بالكنانة ونعلم ما مر صفة الاضافة في فجاره صائم  
 كون المراد من النهار في لسان المذكور الذي هو فلان حتى يكون اضافة

المراد

الى صفة فلان من اضافة الشيء الى نفسه ولو سلم ان النهار وهو فلان المذكور  
 لا يلزم منه اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بالنهار مسمى ذلك الشخص والصفة  
 في فجاره يرجع الى اللفظ فيكون بقوله عشاء صائم واما قوله وستلزم ان  
 يكون الامر بالنهار اعمان فان اراد به انه ستلزم ان يكون الى امره اصلا  
 عالم ستلزم مجموع لجواز ان يكون الى امره محارا واخر حقيقة وان اراد  
 انه لا يكون له حقيقة فالاستلزام مسلم لكن لم قلت انه متوقف او لا يلزم  
 من انتفاء الامر له حقيقة انتفاء الامر له مطلقا لانه لا يلزم من انتفاء الخاص  
 انتفاء العام وقدرت العرف بذلك على ان الامر محار واما قوله وستلزم  
 ان يتوقف جواز تركب جواز ثبت الرشح البقل على الصحيح لم يوج استلزامه  
 لان بعض الناس يجوزون الملاقاة في اسم على الله مع من غير توقف صاحب  
 المفتاح قد صرح بنحوه بقوله جعل الرشح استعاره بالكنانة عن الفاعل  
 الحقيقي قال المؤلف في البضاح انما هو نور الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين  
 في علم البيان كما فعله السكاكي ومنعه لا دخوله في تعريف علم المعاني  
 دون تعريف علم البيان فليت اما دخوله في تعريف علم المعاني فمن حيث  
 انه ما يعرف بها حوالا اللفظ كما انما في مقتضى الحال ان مقتضى الخلاف  
 يكون حقيقة عقلية وقد يكون مجازا عقليا فمضى اوراد في علم المعاني من  
 الحقيقة المذكورة كويان منه ولا شك انها من هذه الحقيقة كويان خارج عن  
 تعريف علم البيان لانه انما يصح عما يعرف به اراد المعنى الوارد بطريق  
 محتملة بالذات العقلية والحقيقة الاولى من غير هذه الحقيقة والتعريف



ان المقصود بالذات من علم المعاني هو معرفة كيفية مطابقته للكلام  
لتقصي الحال وكل ما بحث عنه في علم المعاني لا بد وان يكون له مدخل  
في هذا المقصود اي لا يكون مقصورا على اجل شئ اخر هو مقصور بالذات  
لا بالسبع وان المقصود بالذات من علم المعاني هو معرفة كيفية ايراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة بالدلائل العقلية وكل ما بحث عنه في علم المعاني  
لا بد وان يكون له مدخل بالذات في هذا المقصود لا بالسبع فيجوز ان يكون  
عن المجاز العقلي من مسائل علم المعاني من وجه وان يكون من مسائل علم  
البيان من وجه اخر في حوله في تعريف علم المعاني من وجه لا يتناول حوله  
في تعريف علم البيان من وجه اخر بل انما ان يذكر المجاز العقلي في علم البيان  
لان لا يوجد دور الالهام العقلية والصح عند لا ينقل عن عقل هذا الوجه  
كل علم من تعريفه ومن غير تعريفه وان كان محصورا عند من وجه اخر  
ولو كان في حوله في تعريفه علم المعاني من الوجه الذي ذكرناه يقتضي  
ايراده في علم المعاني فكان ذلك الوجه يقتضي ايضا ايراد الشبهة في المجاز  
والاستعارة والكتابة في علم المعاني لا بما قد يكون مقتضاه الحال فيكون  
الصح عنها من هذا الوجه مما يعرفه احوال اللفظ بما يطابق مقتضى  
الحال **قول** احوال المسند اليه اما حذفه فلا احتراز عن العبث  
سأعلى الظاهر في حمل العزول الى احوال الدلائل من العمل واللفظ  
كقوله قال في كفايت ملت علل او اختار تبينه السامع عند تقريره  
او مقدر تبينه او اياهام صوته عن لسانه او عكسه او تاتي الى مكار

لدى الحاجة او بعينه او ادعاء البعض او خوض كل واحد في كونه  
الاصل او الاحتياط للضعف المتوكل على القرينة او التمسك على عباد  
السامع او زيادة الايضاح او التقرير او اظهار تعظيمه او اهانة او  
التبوك بذكره او استلزامه او وسط الكلام حيث الاصغاف مطلوب في حق  
عقائده **قول** لما فرغ من الباب الاول شرع في الباب الثالث في بيان  
احوال المسند اليه فقدم احوال المسند اليه لان المسند في اغلب احوال المعنى  
قام بالمسند اليه او متعلق به والغام بالغير او المتعلق به محتاج اليه  
والاحتياج فرع المحتاج اليه وايضا المسند اليه من حيث انه مسند اليه  
حاصل لا يتطلب تحلف المسند فيكون مقدر عليه لذلك فقدم احواله على  
احواله ومن احوال المسند اليه حذفه عن اللفظ وهو اما الاحتراز عن العبث  
بأعلى الظاهر يريد ان السامع يعرف عند القصد هذا المسند الى كل المسند  
اليه فذكره يكون عبثا اي لا فائدة له لعلم السامع به لكن لزوم العبث من ذكره  
انما هو في الظاهر كما ذكرنا في الحقيقة فان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا  
في نفس الامر بل انه احد جزئي الجملة المحتاج اليها وانما لزوم العبث ظاهرا  
ان لو لم يكن ذكر المسند اليه فانه سوي ان يعلمه السامع بذكره  
حقا او علمه من غير ذكره يكون ذكره عبثا مثاله قول المسند اليه الله  
والله دون هذا الهمال والله واما التحصيل العزول الى احوال الدلائل  
من العمل واللفظ يريد ان يترك المسند اليه لاعتقاده اعلى منها في العمل  
وقد ذكره اعلى منها في اللفظ وكل من العمل واللفظ بما يصلح ان



يكون مسندا اليه دليل ان العقل دليل على الترتيب واللفظ دليل على الذكر  
 ودلالة العقل اقوى من دلالة اللفظ لان العقل مستقل بالدلالة في الجملة  
 بخلاف اللفظ فانه لا مستقل بالدلالة اصلا ومع ذلك لا بد لللفظ من حيث  
 الظاهر مما يستلزم ان يحصل الظن بكون اللفظ مسندا اليه بكونه صالحا  
 ولم يدل دليل على كونه مسندا اليه للمسند المذكور بخلاف دلالة العقل  
 فافاض وحصل القطع فهي اقوى واذا اقتدر ذلك فعليه ان يحذف المسند  
 اليه بوقوعه في الخيال العدول الى اقوى الدلائل من العقل واللفظ وهو  
 العقل فكونه محذوف اجماعا على ذكره محذوف عملا بما هو الدليلين قوله  
 من العقل واللفظ ما ان الدلائل قوله كقوله قال يالكف انت قلت على  
 اي انا على وهذا المثال يصلح للاخبار والعقل واما الاختيار فبقية السامع  
 عند القرينة يريد ان حذف المسند اليه اما ان خبر السامع هل يتنبه له  
 عند وجود القرينة الدالة عليه او لا يتنبه له وقد ذكرنا في الحذف ان  
 لا يحصل الاختيار المذكور الا عند حذفه او عند مقدار التنبه السامع  
 للمسند اليه المحذوف عند وجود القرينة بانه هل يتنبه بقرينه  
 ووزن قرينه او يتنبه لجميع القرينات او هل يتنبه ما دلت اشارته  
 او لا يتنبه الا بما لا يعلم واما الاهتمام ما هو من لسانك او عكسه يريد  
 ان يحذف المسند اليه اما ان توهم السامع ان تهاون لسانك  
 لغايه عظيما وشرفه او توهمه ان تهاون لسانك عنه لغايه  
 حسنة وزيادته محذوف لفصل هذا العرض واما الباقي الى انكار ان

الحاجة يريد ان حذف المسند اليه اما ان يكون كرسا الى انكار ان  
 مست الى انكار الحاجة مثلا اذا قلت نفسي ونفسي من تعرف  
 عند ان تعرف بغير ان الى حوال فتذكر الى حقن لك ما كنت تعرف  
 عنه انه نكرو عليك ما يقول فلو قلت وانكره عليك مست الحاجة  
 لانكاره عليك الى انكاره بان تقول مرادى ما كان الذي هو اليه فتملك  
 واما التنبه للمسند اليه للمسند بحسب الحقيقة او بحسب ادعاء  
 المتكلم التنبه يريد ان حذف المسند اليه اما ان يتنبه للمسند اليه  
 للمسند بحيث لا يصلح المسند الا لو كان المسند اليه حقيقة او ادعاء  
 ومثال الحقيقة قوله خالق من شأ فاعل لما يريد فان هذا المسند لا يصلح  
 حقيقة الا لله تعالى فمع سبق الذهن من سماع هذا المسند الى غيره  
 تعالى فلو كان ما احببت الى ان يقول الله ومثال ما عاينك في  
 عشرة الاف درهم اي الملاك حيث لم يكن غيره يصلح له كرسا  
 المتكلم ويقال ان محذوف عن المسند اليه للمسند لا يقتضي حذفه  
 ما لم يتنبه اليه شي اخر يرجح الحذف على الذكر بانه هو الاعتبار  
 المناسب للحذف قوله او يجوز كل اي حذف المسند اليه اما ان  
 ما ذكر من العسارات المناسبة لحذفه مثل ان يكون الاستعمال  
 واردا على تركه خصوصا كقوله ربيته من غير ان يراى ان يترك  
 نظاره عليه ولا يعل قسمة من غير قابل او الاستعمال واردا على ترك  
 نظاره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى اصل الكلام نعم الرجل



هو زيد او لفرح المثل كمال ما يصور من الخشيم والرهش يخرج كذا المثل  
 كما يقول المثل من عزال اي هذا عزال ما سطاوه وسند فوال شري  
 لا سعد الله السلب والفاوات او قال الخشيم اي هذا الخشيم فوال شري  
 عسما او خذوه او كما يقولون كوني عسما وانت زيدان خسر ساسكر  
 فكل شخص هو يعرف في كل الشخص ولا يريد ان يهزمه عسما بل  
 صمد في المسدالة لانه او غير ذلك في المسدالة الى الابد العبد المستقيم  
 والطيع المستقيم وقام العزيمة الى الله على حقه مشددا في جميع  
 مواضع حذره واما ذكر المسدالة فكل من ذكره هو في السلك المستقيم  
 للعتق او ذكره لا يحاطر احضاره في وجه السامع لضعف الحضور  
 على العزيمة او ذكره للعتبة على عناية السامع فانه لا يكون من  
 الغراس او ذكره لزيادة الريضان والتعريض بكون العزيمة الى الله  
 على حقه موجوده ويكون السامع من يتبع بها او ذكره لا يلبس  
 تعذيبه كقول المثل اعز الله اشعاره او ذكره لا يلبس اشعاره كقول  
 اللعين هو هذا الظاهر السامع والمقام مقام التعظيم والزهاده  
 او ذكره للمعبر كقولهم كذا كذا في الاول والاوليا واللاستلزام ذكره  
 كذا المجهول او ذكره ليس في الكلام ذكره حيث يكون صفا الله السامع  
 مستلزم التوابع حكاية عن عزمه على عسما وليلا لا تار على  
 الخشب مما لا يؤمن عليها في العزم او لخص ما ذكره من الاشياء المناسب  
 لذكره وذكر صاحب المفتاح من الاعتناء بالشيء الشخصي في المسدالة

ان يكون الخشيم عالم نفسه الى كذا المسدالة والمراد في نفسه بمعنى  
 كقولك زيدا او قال المولى صمد فكل من له ارباب قومه تولى علمه  
 ان حزن في جميع الخشيم واداره في نفسه بمعنى في نفسه لا يشترط ان  
 ذكره ولا يكون في ذكره ولذا قلت صمدان في ذكره كان له صمدان  
 ذكره او يجوز معارض المثل وهو ما دل على ان المثل من العزيمة والاعتناء  
 المناسب اعني من ان يكون احضاره اقتدارا في الحاضر او في الماضي  
 المسدالة للمسدالة وما سائر ولم يخل هذا الاعتبار في تارة الوجوه  
 التي يقتضي ذكر المسدالة مما ذكرها والقول في الخلق الاعتبار في  
 انه مقتضى حكاية قومه على حذره المسدالة ورجح حذره على ذكره  
 حذره ومنه رجح ذكره على حذره ذكره **فصل** ولما تعريفه في الامور  
 في الامور للتكلم او الخطاب او العزم واصل الخطاب ان يكون له  
 وجه في ذلك ان عزمه له كذا خطاب هو ولو تولى او لغيره من السامع  
 وجهه عند رضى السامع حاله في الظهور ولا يشترط فيها خطاب  
 وبالعامة لا يحضره نفسه في وجه السامع ابتداء في شخص به  
 في قوله احدا او تعلم او لعنه او ناله او ناهام استلزامه او  
 التوكيد **فصل** قالوا ما تعريف المسدالة فهو ان يكون المستمع من الكلام  
 انارة السامع فارة بعد تلبسها والسبب في ذلك هو ان السامع  
 الحكيم من كان بعد كانت العادة في الاعمال به الغريزي وسهول كل  
 كانت اجتهاد وتعد الحق الحكيم بحسب خصص المسدالة والمسند



كلما ازاد انخفض صا ازاد الحكم بعدا وكلما ازاد اعموا ازاد  
الحكم قديرا وان شئت فاعتبر حال الحكم قولنا شئ ما موجود وفي  
قولنا فلان من فلان لحفظ كتاب سيبويه وفيه نظر لان قولهم فهو  
اذا كان المقصود من الكلام افاده السامع فانه بعد عثها الى اخر  
ما قبلناه عنهم لا يقتضي خبر عن المسند اليه بل يقتضي الخصم  
اعم من التعريف ومقتضى اعم لا يجب ان يكون مقتضا للملاحض بل  
لو قالوا هو اذا كان المقصود خبر للمسند اليه عند السامع الاجزاء  
بعينه في هذا السامع لكان مقتضاه ثم سبب احضاره بعينه فيه  
مختلف فان كان الاضمار فاما ان المقام مقام التكلم بوجه كانه النفس  
لا التكلم مطلقا فانه لا يقتضي الاضمار كقوله انا الذي اخذوني في صدورهم  
ثم اذني صدورا عنها ولا ارد معناه لا يخرج من صدورهم ففترت عنده  
في صدورهم قد ثبت فيها فلا يصدر ولا يزاد واما ان المقام خطاب  
مقام خطاب كقوله انت الذي تذكر الامام من زيارتها وعمل الارض  
من خست وزلال واما ان المقام مقام الغيبة لكون المسند اليه  
مذكورا او في حكم المذكور لقترسه بذلك عليه كقوله من البصر الجود  
في شأن لو انك ستفتق فهم اصا واهم حلوا من السرف المعلق من  
حسب العشرة حيث ساوا وقوله تعالى اعدوا لها هو اقرب للفقوى  
وهو كقولهم رجلان زنده صريحا صريحا زنده واصل الخطاب ان يكون  
لمعبر الى نه من المعارف وقد تكرر هذا الاصل الى غير معين ان كان

لا يقتضي التعريف فانه انما

معنا صورة كما نقول فلان لعم ان كرمته اهانك وان احسنت اليه  
اسا الكرم فلا يريد مخاطبا بعينه بل يريد ان الكرم واحسن اليه اهان  
واسا وانما تكرر الى غير معين لعم كل مخاطب اى هو معا مملته  
عن مختص بواحد دون واحد كقوله مع ولو يري احد المجرمون ناكسوا  
روثهم عند رثهم فحمل على العموم حتى لا يقتضي الخطاب بالوجه علم مع  
وان لا يقتضي لفظا للقصدي الى تعطيع حاله وانها تاهت في الظهور  
حتى اشبع خفاؤها فلا يقتضي خالهم دسه مخاطب دون مخاطب بل كل  
من تلى فيه الرواية واخذ في هذا الخطاب وان كان خبر عن المسند  
اليه بالعلمه فاما لا حضاره بعينه في هذا السامع اسدا باسم مختص  
قوله بعينه فخرج التكرار وقوله اسدا اصل اى اول من خرج ما  
كون الى حضاره بعينه لكن الى اول حره بل حره ثابته مثلا فانه لا يقتضي  
ان يكون بالعلم بل حصل بالضمير ايضا كقوله ريدجا وهو ركب وقيل  
اى لا واسطه احتراز عن غير العلم من المعارف فانه يمكن احضاره  
به لكن بواسطه مثل قترسه التكلم والخطاب والغيبة والصله  
والارشاد لكن غير العلم من المعارف فخرج بقوله باسم مختص به  
اى المسند اليه فانه مختص به باسم مختص بالمسند اليه فحلى هذا الاقاربه  
لأحد القديس وقوله باسم مختص به ادى عن قول العالم بطريق مختص  
لانه مع العلم بغيره لان قوله بطريق اعم من اعم وغيره وساو مثل  
الانسان ايضا فانه طريق مختص للمعبر الناطق ولا يقتضي ان يكون



احضاره بالعلمية خلا والاول فانه فيده الاسم فخرج عنده مثل  
هذا اللهم الا اذا قل المراد بطريق خضه وصفا فلا يرد ما ذكر لان  
غير العلم من المعارف خصر المسند الله بعينه حسب الاستعمال  
لكن الوضع عند المعصن اعم من ان يكون الى استعمال او غيره في الاستعمال  
المذكور يقتض ان يكون بالعلمية نظرا لان احضار المذكور قد يحصل  
بعض المعارف ايضا عند العلم مثلا في اوتافا الى والاسم خصل  
بحسب الوضع بالاشارة به الى المفرد المذكور والثاني بالاشارة الى  
المفرد المؤنث وان اردت بقوله باسم محقق او بطريق خضه انه  
وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فالقيدان قبله  
زائدان اذ هذا القيد خرج غير العلم هو له نحو قول هو الله احد  
العلم فيه هو الله فان المؤلف جعله عالما على المستحق للعبودية له  
بحسب الوضع او بغيره الاستعمال وجعله عالما نظرا لان ما وضع  
له هو المستحق للعبودية او الولجب لزانة وكل واحد منهما مكمل  
وان اخصر في الخارج في شخص واحد لا لئلا يرد عليه وذلك لا يمنع  
كليته ومفهوم العام جزئي حقيق واما العظم المسند الله او  
لا هانده كما في الكبر واللقاب المحجورة والمذمومة واما النعانه  
عن الهانده او غيرها والاسم والعلم صالح للتعظيم اولاهانده  
او الكنانة هذا اذا لم يحصل هذه المعاني بغير العلم او حصله لكن  
حصوله بالعلم راجح والى لا يستثنى ان يكون المسند الله عالما اقتضا

وتحان واما الالهام استدلالا باسمه للعلم كقوله انا سميع عارف  
عند الدلالة فلما خسر استهفشاها اساسا لم يرد معرفته وانما الله  
ذكرها او التبرك باسمه العلم كما سماه الانبيا وما شابهها او لا اعتبار  
الخروج حسب لذكر العلم **والثاني** وبالمعنى قوله بعدم مخاطب  
الى احوال المختصة به سوى الصلة كقول الذي كان معنا امس رجل  
عالم واستبحان التبرك بالاسم او زياده التعريف نحو وراودته  
التي هو في منها عن نفسه او التخصيص فوضعتهم من الهم ما غلبهم  
او نفسه المخاطب على خطا لخوان الدرس يروى لهم لخوانم شفي غلب  
صدورهم ان تخرجوا والى الى وجه بنا الخبر لخوان الدرس كبريا  
عن عيان في سدا خلون منهم دليفرين ثم انه راجع لزيدعه  
الى التعريف بالعظم لسانه لخوان الذي سماه السمايق لينايتا  
وعانه اعز واطول اوشان غيره لخوان كذا واشعيا كافواهم  
الخامس من **الاول** ان كان تعريف المسند اليه بالمعنى قوله واما العلم  
علم المخاطب او المكلم بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقول  
الذي كان معنا امس رجل عالم او الذي كان معنا امس على اعرفه  
واما الاستبحان التبرك بالاسم لكونه من الالهة المذمومة ونسبتي  
الاستبحان يذكره موصولا ولا احوال حنظله فعل كذا بل يقول الذي  
كان فعل كذا واما زياده التعريف بالمعنى قوله وراودته  
وراودته التي هو في منها عن نفسه اى رادته راجع يوسف











الذي هو نشأته باسم الإشارة الذي يعلم بالوصاف على أن ذكر  
 الشيخ جدير بما يرد بعد اسم الإشارة من أجل تلك الوصاف التي ذكرت  
 قبل اسم الإشارة كقوله مع أولئك على عدي منكم ولو كنتم المفلحون  
 أفاض اسم الإشارة فيه زيادة الإشارة على الاختصاص المذكورين قبله واستحار  
 البدن والعلاج من الخصال التي عذرت لهم وفيه ما كان مأذورا وأقام  
 الصلوة وانقاد حارقه الله وكلموا الشاعروا لله صعلوك ساور يصفون  
 على الأحداث والله موقد ما فتى طلمات لا تترك الخمس نرجد ولا شبعة  
 أن لا ياتعد مغلما أو لما راى يوما مكانه اعرضت نيم كبراهن تحت حمال  
 توى نيمه أو نيله ومجته وراشطي غضب الضربة مغلما وأجبا  
 سرح قاتر ولجاسه غدار أخى هيجاء وطرفا مسوما فذكر أن هذا كفى  
 شافه وإن عاش لم يقد ضعضعا مدهما فعدو للمعلوك كما ترى  
 خصا لا فاضله من الحضا على الأحداث مقدموا الصبر على ألم الجوع  
 والنفد من أن تخذ الشبعة مغلما وتيم كبرى المكارب والتأق  
 الحرب ما دوا فقام عقبة ذكر بقوله فذكر فاداة جدير بانقضا ما  
 ذكر بعده الصعلوك الفقير ساور مدهما أى واث قصده الخمس الجوع  
 الترحه المحزن اعرضت أى ظهرت واستنانت والمجر البزس شطب  
 السيف طراوه الفتح متنه وكذا شطب بضمين والعصب القاطع  
 والضربة والمضروب وانا دخله لها وأركان محقق المفعول لأنه لم يذكر  
 موبوقا معها ولا نها صارت من عذرا لا سما كالجلصة والمكبله والختم

السيف القاطع الحار والمخنا جمع خنو السرح وحنو كل شئ حابه  
 معال رجل فانه أى وأى لا يحقر ظهرا البعير والعنار الغدة والله وما  
 مفعول ثان ليرى ولخوزان يكون خطا معنى اسم مفعول وأما الاعتبار  
 كخو مناسب مثل أن يكون كذا أو لسا معطر طرب إلى احتضار المسند  
 المده في ضمن السامع سوى إلى شاره وهذا مناسب أن يذكر أو لا كما فعله  
 صاحب الفتاح ولم اعرف وجه ترك المؤلف إياه إلا أنه لم يجر الجرا غير  
 ذكره في الإشارات التي ذكرها المؤلف في اسم الإشارة النظر الذي  
 ذكرناه في الموبوق **قول** وباللام للإشارة إلى مجهول نحو وليس الذكر  
 كالنقى أى الذي طلت كالقصب هبت لها أو إلى نفس الجعفة كقولك  
 الرجل خذ من المراه وولياى لولجدا ما عتار عهده منه الأرض كقولك  
 أن خال الموقد حث لا عهد وهذا المعنى كالنكره وقلة الاستغاث  
 لحوار إلى نسان الفخسر وهو ضربان حقيقى نحو عالم الغيب والشهادة  
 أى كل غيب وشهادة وعرفى كقولنا جمع الأمر الصلغة أى صلغة  
 بلده أو مملكته واستغرا والمفرد أشمل بدليل صحة لا رجال في الدار  
 أو كان فيها رجل أو رجلان دون كل رجل ولا ساقى هو إلى مستغرا  
 وأفراد الاسم لأن الحروف لا يدخل عليه مجر وأغنى محقق الوحدة وأنه  
 معصى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بجمع الجمع  
**أهـ** أن كان يعرف المسند الله باللام فأما الإشارة إلى مجهول  
 يذكر من محال كمدكور بضمها أو بقدر القول مع وليس الذكر كالنقى



اي اسر الذكري الذي طلعت أم مريم كانه في الوحي حيث نها وهو مريم  
والالف واللام في الذكر ليعود مدكور بعد ان لفظ الذكر لم يكن مدكور  
لفظا لكن دل عليه قوله ما في بطن محمرا وفي النسخة ممدكور  
لحفظ اللفظ انشئ من ذكره لفظا في قوله اني وضعها انشئ اما الاشارة  
الى نفس الحقيقة وسمى هذا تحريف الحقيقة ويعرف الماهية في تعريف  
الجنس كقول الرجل خير من المرأة اي حقيقة خير من حقيقةها وكقول  
الشاعر والملاح الما يندى في ضائقه مع الصفا وخضها مع الكدر اي  
هذا الجنس كذا الجنس في اظهار الضار مع الصفا والخفا مع الكدر  
وعلمه من غير هذا الباب بعقوبات المسند اليه قوله مع وجعلنا  
من الماكر شي حتى اي جعلناه مبداءا لشيء في هذا الجنس الذي هو الماء  
وذكر اير مع خلق الملائكة من تحت خلقها من الماكر من النار  
خلقنا منهم وادع من برار خلقه من فوق في الماكر في الماء  
الواحد باعتبار عقده في الذهن في طائفة الحقيقة اي في الواحد  
من حقيقة لا على التقين عند السامع مساو له باعتبار عقده  
في الذهن لا في الخارج مثلا اكلت الخبز وشربت الماء وادخل السوق  
حيث لا عهد منك ومن مخاطبك في الخارج فان الماكول والمشروب  
والمدخول فيه ليس الى بعضا غير معين عند السامع من حقيقة الخبز  
والماء والسوق الى نفس الحقيقة من حيث هي الحقيقة فاما ههنا من حيث  
هي شئ وعلمه قول الشاعر ولقد اسر على الشئ يستغنى فقصت ثم

فانما خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء  
فمن خلقنا من الماء

قلت لا تغني اي لا يرد في لان الممرور عليه لا يكون في بعضا من اللام  
لحقيقته ولا في اللام والحال انه لا عهد في الخارج والمعرف باللام  
لواحد باعتبار عقده في الذهن لما كان غير معين عند السامع كقول  
في المعنى كره وان كان معروفة لفظا ولا كره في سبب معناه للشيء  
حاصل والمراد من الماكر هو كونه لئلا مطلقا وقد نفس اللام الاستغناء  
وقد كذا اذا اقم لفظه كل مقام مما يقع عليه على بعض دون بعض لقوله  
مع ان الى سان اني خسر الى الدار امنوا اعلم ان كوز المسند اليه معبودا  
او نفس الحقيقة ليس على حقيقة المعرفة باللام امتقار اجماعا على غيره  
لان الى ولي قد حصل بالإضافة الى سائر المعارف والساني قد حصل بالمصدر  
المؤكد وغيره والاسغراق ضربان حقيقي وهو ان يفيد الاستغراق مع  
المؤكد وحقيقته لقوله مع عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة  
وعرفي كقولنا جمع الامير الصلغة اي صلغة بلده او اطراف مملكته  
لا صلغة الدنيا واستغراق المفرد اشمل من الجمع لفظا لصلغة  
لرجل في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان اذا لم يظلم لفظ الجمع على  
الاشئ حقيقة وعدم صحة لرجل في الدار اذا كان فيها رجل وقوله  
ولا تنافي بين الاستغراق الاسم جواب عن سوال مقدر وتقديره السوال  
انه لا يجوز ان خال اللام للاستغراق على المفرد لان لفظ المفرد يدل على  
كون معناه واحدا واستغراقه يدل على كونه كثيرا ومع ان يكون الشئ  
واحدا وكثيرا معناه تصديقان عليه في حالة واحدة واجاب عن ذلك

وغيره



بانه لا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم من جهة واحدة ان كان الاستغراق  
 انما يدخل على المفرد حال كونه مجردا عن ارادة معقولة كونه والتقدير  
 واذا جرد عن اجزائه عن الدلالة عليها وجرد عن قول كلمة الاستغراق  
 وانه مريد له لا كذا فلا تنافي بينهما كما لا تنافي بين العام ومخصصه بل بين  
 اللفظ الدال على الحقيقة وبين مريد المحاذي الدال على اللفظ <sup>ثانيها</sup>  
 ان الاستغراق في المفرد بمعنى كل فرد فرد بدلا عن الاخر يستلزم  
 خروج شيء من الافراد حصته او عرفا لا معنى لمجموع الافراد فان بعض  
 قولنا الرجل اذا كان للاستغراق كل فرد من افراد الرجال لمجموع  
 الرجال ولانه بمعنى كل فرد فرد امتنع وصنف تحت الجمع فلا بد  
 جاني الرجل العالمون بل الرجل العالم واذا كان كذلك فلا تنافي بينهما  
 ان لا سماع بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد واحد بل عن  
 الاخر فان المسمى يستلزم الاول وغايته ان المفرد لا يدل على ارادة كل  
 واحد واحد بدلا عن الاخر والاولى منه دلالة على عدم ارادة  
 كل واحد واحد بدلا عن الاخر والحاصل ان المورد باسم الجنس المعروف  
 باللام اما بغير الحسنة وهو تعريف الجنس والحسنة وخوة علم الجنس  
 كاسمعه واما بعض معين وهو العهد الخارجي وخوة العلم الخاص  
 كزبد واما بعض غير معين وهو العهد الداخلي وخوة التكرار كرجل  
 واما كل الافراد وهو الاستغراق وخوة لفظ كل مضافا الى التكرار  
 كقولنا كل رجل **ب** وبالمضافة لها اختصر طريق نحو صوابي مع الركب

اليان من متعدد وبعضها تعظما لسان المضاف اليه او المتعاقب وغيرهما  
 كقولك عندي حضرة وعبد الخليفة ركب وعبد السلطان عندي ولحققت  
 نحو ولا الختام حضرة **ا** اذا كان تعريف المستند اليه بالضافة فاما  
 لانه ليس للمتكلم الى اختصاره في ذهن السامع طريق سوى بالضافة  
 اصلا كقولك غلام زيدان لم تكن عندي من المستند اليه شيء سواء اذ  
 عند سامعك او كان طريقه هو اختصار منها بل بالضافة اختصر والمأ  
 مقام اختصار كقوله هو اي مع الركب اليان من متعدد حسب وجهاتي <sup>ثالث</sup>  
 واما التقصير بالضافة تعظما لسان المضاف اليه كقولك عندي حضرة تعظم  
 شاكرا او لسان المضاف اليه كقولك عبد الخليفة ركب تعظم لسان العبد  
 او لسان غيره كقولك عبد السلطان عندي تعظم شاكرا او لسان المضاف اليه  
 كقولك نحو ولا الختام حضرة او عبد فلان واما الاختصار لغير مناسبة  
 اغنا بالضافة عن تفصيل متعدد او عن تفصيل نكرة او لم يجهد كقول  
 التفصيل فيسليم واما او اهانته او خفا او ملا او ان امكن استغناء  
 التفصيل كقوله بنو مطرب يوم النقا كانوا اسود ليل عسل خفان شبل  
 فان بالضافة تفصيل ان يكون من الوجهين اللغا الخوف والعزل  
 بالسكر الجمدة وماوي الى سدا ايضا وخفان موضع وهو ما سده  
 واشبل جمع شبل بالسكر ولذا لم يسم وكقوله هومي هم قباوا اعيهم اخي  
 واذا اصبحت تصيبهم هومي يقول هومي اليهم هم الذين جمعوا فيهم وادارت  
 الاستفهام عنهم عاد وكذا الكناية في نحو ان عز الرجال بعشائهم ولو فصل



قال اخذ حفره ولفه واغنه ولزم في التقدير بغير خاتمه قومه  
وعدا معانهم بخلاف قوله **قوله** واما شكره وللأفراد نحو وجارجل من  
أوصى المدينه سعي أو الوعد نحو وعلى أوصارهم غشاوه أو التقطع  
أو الصغر كقوله له صاحب في كل امر يستعنه وليس له عن طالب العرف  
حاجب أو الشكر أن لم لا الوار له لغنا أو العمل نحو قوله مع ورجلان  
من الله أكبر ورجلا للتعظيم والشكر نحو وإن شكرت شكر الله رسول  
أي ذو واعدد كثير وأمان عظام ومن شكر غيره للأفراد والوقيد  
والله خلق كل دابة من ماء وللتعظيم نحو وإن شكرت شكر الله رسول  
والشكر نحو نظر إلى ظنا **قوله** واما شكر المسند إليه وللأفراد كقوله مع  
وجارجل من أوصى المدينه سعي أي فردد من أشخاص الرجال أو التقدير  
كقوله مع وعلى أوصارهم غشاوه أي نوع من إلى غطيه عدوا تعاربه  
الأسر وهو غطا التعامي من آيات الله مع أو للتعظيم أو للصغر في  
ارتفاع شأنه أو الخطاطة إلى حد يمكن منه أن يعرف كقوله له حاجب  
في كل شئنه وليس له عن طالب العرف حاجب أي له حاجب أي حاجب  
عظيم وليس له حاجب ما أو للشكر كقوله لهم أن لم لا يلا وأن لغنا  
مردون الكثيره وحمل جار الله وحمد الله الشكر في قوله مع قالوا أن لنا  
أجزاء عليه أو للتقدير كقوله مع وعد الله المؤمنين والمؤمنات جات  
خبري من خيها إلى النهار ومساكن طسه في جنات عدن ورضوان من  
الله الذي في أقصى ما من رضوانه أكبر من ذلك كله لأن رضاه سبب

كل سعاده وفلاح وقد جاز الشكر للتعظيم والشكر جمعا في كلمة واحدة  
كقوله مع وإن شكرت شكر الله رسول من قبل أن يسأل ويوعده وأمانات  
عظام وأمان طوبى له ومن شكر غير المسند إليه للأفراد والوعده قوله  
مع والله خلق كل دابة من ماء أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من  
نطفه معينه أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه  
ومن شكر غير المسند إليه للتعظيم قوله مع فأذنوا خبر عن الله ورسوله  
أي حرب عظيم لا يمكنه كنهه ومن شكر غير المسند إليه للصغر قوله مع  
أن يظن إلا ظنا ما واما الاعتدال خبر مناسب مشاها إذا كان المقام غير  
للتعريف أما إذا كان يعرف من المسند إليه لأدراك الفرد وهو أنه رجل  
أو جاهل وتوكل لا يعرف منه الأجسه ولعله عند كذا شهر من التسمي كقوله  
هل لكم شعوان على صورة انسان يقول كيت وكيت أي كلاما فاسدا باطلا  
محتانا أن يقول في فلان سمعه كذا كيت تعرف منه إنك لا تصوره  
وأما المنة لطريق كذا إلى يعرف الزائد على هذا الفكر لما معناه وأما  
لزم تعينه مانعا منكر قال المؤلف جعل صاحب المفصاح الشكر  
في قولهم شراهم ذاناب للتعظيم وفي قوله مع ولئن مشتمهم فخذ من  
عذاب الرحمن خلافة وفي كلمة منظر أما المولى فلما ساءت وأما الثاني  
فلان خلاف التعظيم مستفاد من المبالغة ومن نفس الكلمة لأنها أمان  
قوله فخذت الرخ إذا هبت أي صبه أو من قوله مع نعم العيب أي  
فاح فوجه كما قال شمة واستعماله في هذا المعنى في الشراستعارة أو



اضله ان يستعمل في الخبر مع اللفظ طيب طيبه اي حبه من الخير  
 وذهب ايضا الى ان قوله مع ثابت ان اخاف ان يسكر عذاب الرحمن  
 بالسكر ووزن عذاب الرحمن بالاضافة لما للتوبيخ او الخلافة والظاهر  
 انه خلافة والله سبحانه الله رحمه الله فانه ذكر ان ابراهيم عليه السلام  
 لم يخل هذا الكلام من حسن الارب مع ابيه حيث لم يصرح فيه بالجلاب  
 لاحق له لا سوبه ولكنه قال في الغاف ان يسكر عذاب الرحمن  
 الخوف والمسر ونكر العذاب هذا كلامه ونظروا مدحج اما الاول  
 فلما ساقى واما الثاني فلان قوله خلافا للتعظيم مستفاد من البناء  
 للمره ومن نفس الكلمة ممنوع انه مستفاد منها بل ان السكر يعبر به  
 لفظ المسر الدال على شيء يسر وانما يكون مستفادا من البناء انه ان  
 لو كان نفعه في الارب للمره وليس كذلك بل هو من قولهم نفعه من العذاب  
 اي قطع منه وذلك لا يستلزم ان يكون الارب مستعملا للمره وان  
 كان في الاصل للمره بل الظاهر انه لما ذكرناه في الارب للمره وانما المسر  
 مستفاد ان يكون الماسر غير النفع الذي يحذف الماره لانها مصدر ولا يفتح  
 طاهر نسبة المسر اليها وانما يكون مستفادا من جوهر الكلمة ان لم يستعملت  
 النفع في الارب بعض افعاله الذي هو نفع الخوف ونفع الطيب وظاهر  
 انه ليس بهذا المعنى وحدث الاستغارة واصل استعماله في الخبر ليسا  
 تامين حيث واصل الاسلام ان جوهر هذه الكلمة بمعنى خلافا للتعظيم  
 لانه قال تحت الخوف انما هي ونفع الطيب اذا فاجع اعم من ان يكون هو

او فوجا عظيما او خلافة وهو له هبة او فوجه من قسمة المؤلف واما  
 الثالث وهو قوله والظاهر انه خلافة وهو وان كان كذلك نظرا الى لفظ  
 المسر بل ان ظهوره منه من الوجه المذكور لا ينافي ان يكون التوبيخ امضا  
 بالنظر الى لفظ الخوف ومسه العذاب الى الرحمن فانه يدل على انه  
 عذاب عظيم حتى يخاف غنم سنة وكلام حار الله رحمه الله لا يدل  
 عليه بل يدل على ان ابراهيم عليه راعى في الكلام المذكور حسن الارب مع  
 الله من حيث انه لم يصرح فيه ان العذاب لاحق له او لا سوبه بل ان لم يصر  
 ما ثبت ان عذاب الرحمن لا سوبه من حيث انه نكر العذاب خلافا للتعظيم  
 فانه ليس من حسن الارب في شيء وهو حار الله رحمه الله ونكر العذاب  
 ختم ان يكون معناه انه ونكر العذاب سكونا ختم التعظيم وخلافه احتمال  
 متساويا ولم يكره سكونا ظاهرا في التعظيم مع ان تنكير العذاب للتعظيم  
 في الارب لم ينافي حسن الارب وار كلام صاحب المفتاح اما للتوبيخ او خلافة  
 اعم من ان يكون بطريق السابغ فيهما او بطريق الظهور في احدهما وفي اكثر  
 الاعتبارات التي ذكرت في تنكير المسند اليه نظروا انه لا يقتضيه سكونه ولو  
 قال الحالة التي يقتضيه تنكير المسند اليه هي ان يكون المقصود احصاء  
 في ذهن السامع لا يقتضيه لغوا منها كذا ومنها كذا الكاين هو اما **اول** واما  
 وصفه فلكونه مبنيا له كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض  
 العيون يحتاج الى مراعى شغله وخوفه في الكشف الالهي الذي نظن ان  
 الطريق قد ادى وقد دعا او محض صياح جريد النجر عندنا او مدحا ورضا



فجاء زيد العالم اول الجاهل حيث تعين قبل ذكره او ناكذا الخواص الدابر  
 كان يوما عظيما **قوله** اما وصف المسند اليه فلكون الوصف مبنيا على  
 اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العرضي هو الخارج الى فاع  
 ولم يخف ان الوصف الذي هو الطويل العرضي لا يكون كاشفا عن ماهية الجسم  
 وهو مستلزم لاختلاف خبره وهو المثال المذكور في هذا الوصف مما لم يكتشف  
 لا يجري عليه قول اوس الى المعنى الذي ينشأ من النظر في قدر ابي قدس بقوله  
 الذي يظن نكر الى اخره كاسف عن معناه الى المعنى هو الذي هو المقادير  
 في الترتيب على انه خبر ان الشيء قبله ونصب على انه نعت لا اسم وان قبله  
 ان الذي جمع الساحة والنجوة والبر والحق جنفا على غير ما هو عليه سئل  
 عن المعنى فاستدل ولم يزد وقوله مع ان الانسان خلقه لوعا او امسه الشر  
 جروعا واذا امسه الخير منوعا فالجواب الله سبحانه والخلق سرعة الخلق  
 عدم من المكروه وسرعة المنع عدم من الخير من هولم ناته هولوج سرعة  
 السير وعمر اخذ من الخبي قال في محو من عبد الله بر طاهر ما الهلع فقلت قد  
 فترو الله مع او يكون الوصف مخصوصا بالمسند اليه غير انكشف في الملاح  
 لحو زيد الجاهل عندنا او يكون مدحاه كقولك جاء زيد العالم او يكون ذمها له  
 كقولك جاء زيد الجاهل حيث تعين بعد زيد عند السامع فلا ذكر العالم الجاهل  
 والى يكون مخصوصا لمدح او ذم او يكون ناكذا له مجردا كقولك اسس الدابر  
 كان يوما عظيما وقوله نفع نفسه ولعله على راي اعلم ان الخبر قد يقع  
 صفة للذكرة وسرطان ان يكون خبره ان الصفة في المعنى حكم على صفة

لن ان الصفة قبل العالم بها خبر في الحقيقة فاذا علمت صفة فكون  
 في المعنى خبرا عنه والخبر يستقيم ان يكون انشاؤه من لوازم معني  
 الخبر ان يكون بيته الى اخره باعتبار مطابقة الخارج فمتع ان يكون انشاؤه  
 خبرا او صفة لا تتقارن معناه عنه ان النسبة المساعدة لا يكون باعتبار  
 مطابقة الخارج لما صرح في خمس معني الخبر والانشاء ان صاحب افتتاح  
 حق الوصف ان يكون معلوم التحقيق للموصوف عند المتكلم وعند السامع  
 لانهم جميعا ويسمع ان هذا الشيء لا يعرف حقيقة له وان هو كاشف هو  
 ان يكون في نفسه ثابته متحققا وان حق كل ما قصد ثبوته للغير ان يكون  
 في نفسه ثابتا عندك فلا يكون ثابته كذلك او متحققا مع من جعله وصفا  
 وكذا خبر ايضا حكم عكس التفتيش قلت لزم من قوله قل سلم معداته  
 ان بعض الوصف يجب ان يكون معلوم الضعيف للموصوف لانه ليس كل  
 وصف مبنيا وح لا لزم منه امتناع وقوع الانشاء وصفا مطلقا بل لزم  
 ان يقع وصفا مبنيا وايضا لخالو من انه يريد الوصف بالحق او صفا او ما  
 هو وصف في الواقع فان كان المراد الاول سوا كان المراد بالحق الوجود  
 او غيره والعرضه الاولى مسلمة والثانية والثالثة ممنوعة ان كان ان  
 حق كل ما جعل وصفا صوابا يكون في نفسه ثابته متحققا وان حق كل ما  
 قصد ثبوته للغير ان يكون في نفسه ثابتا لخالو ان يكون مشتعا لنفسه ثابتا  
 عندك وان كان المراد الثاني والعرضه الاولى ممنوعة ليس من حق  
 هو وصف في الواقع ان يكون معلوم الضعيف للمتكلم او للسامع قوله لانه



مميزا قلنا مميزاتا كان مقبولا اما اذا لم يكن مقبولا فمميزا الموصوف  
 به في نفسه بل انه مميز بالنسبة الى منزلي مقبور هذا اذا كان المراد من  
 الثبوت والتحقق نفسه بحسب الخارج اما اذا كان المراد منه ان منه  
 فلا يمنع للشاسه والثالثه لوجه شمع اشات او يورح الى شوقه اولا  
 لشئ اخر ضروريه وايضا ليس قوله مما لا يكوننا ساكنا كذا او محصا شمع  
 جعله وصفا وكذا خبر ايضا عكس البعض لما ذكر قبله ولما اذا عكس  
 نفسه بل هو ملزوم لعكس نفسه فوضع ملزوم عكس النفس هو وضع  
 وهذه العكس صار قد في نفس الامر كذلك نفسها فيه ومع هذا لا يلزم  
 منه وما بعده من ان الاشياء الطلعيه لس ثبات عندك بل انه سعي الحاصل  
 والحاصل الحاصل شمع ان شمع جعل الانسان وصفا او خبرا ولو لم ان  
 شمع جعل الانسان الذي هو المطلب وصفا او خبرا اما الاشياء التي لا يكون  
 طلبا كقولنا نعم الرجل زيدور ما تفكر بكر وكم غلام شربت وعموان شرب  
 زيد وما احسن خالدا وصبيغ العفون صلبت وشربت فالزم منه  
 ان شمع جعله وصفا او خبرا واذا ثبت امتناع جعل الانسان وصفا  
 او خبرا بالاسل العاطل الذي ذكرناه فخالقه يجب باوله والذكر الاول  
 هو قوله نعم وانتوا فنته لا يصيبين بقولنا مقولا عندنا لا نفسين  
 وقوله جاوا عذوق هذا رات الذئب فقل بقولنا مقولا عنده حلا وقلنا  
 ريدا شربه او لا تنضربه بها مقول في حقه اضربه او لا تنضربه وكذا كل  
 ما وقع من الاشياء حال او مفعولا مثلا وحديث الناس اخبر بقله الباقي نقضه

للسكت وليس مقبور قول واما توكله فللتقدير او رفع توهم التميز  
 او المهور وعدم الشمول قول اما توكله المسند اليه فالتقدير كاستا  
 2 باب تقدم الفعل وبخبره من قولنا انا كفت ميملا لعمروا ولا غير  
 او وحدي اولاد فم توهم التميز او المهور او النسان كقولنا المالك  
 وقدم زيد فان السامع يجوز ان يظن بك انك خوزب في الاول بان يكون  
 المسمى بعض غلمان المالك وسهوت في الثالث بان لا يكون قد زيد  
 ولغيره او يست بان يكون القادم غيره ويست فالأدته وقلت في  
 الاول جاك المالك او نفسه او عينه و2 الثاني قد زيد زيد او نفسه او  
 عينه وكقولك عرفت انا وعرفت انت اولاد فم توهم عدم الشمول  
 كقولك عرفت الرجلان كلاما والرجال كلام فان النسبة في هذا النوع  
 من التاكيد محققه عند السامع لكنه خور ان توهم عدم الشمول لا يجمع  
 اخر ان المسند اليه فالأدته ما رفع هذا التوهم كما ذكر اعلم ان كلام الملقى  
 يصح بان تاكيد المسند اليه الذي هو للتقدير وتسمي لما يكون لادفع توهم  
 التميز او الشمول وعدم الشمول وليس كذلك ان التاكيد لم يكن للتقدير  
 لم يكن تاكيدا لانه هو ما يقرب امر المتبوع في النسبة او الشمول فيعمل كلامه  
 على انه قد يكون محجورا التقدير وقد يكون للتقدير مع غيره مما ذكر قال  
 صاحب الفتاح ومنه كل رجل عارف وكل انسان جوان اي من التاكيد  
 الذي يقصد به الشمول والحاظه لكن في كل واحد منهما تاكيد من حيث المعنى  
 لا من حيث العبور ولهذا وصله عما قبله بلفظه منه اما ان الله تاكيد من المعنى



فلازم وضع كل تأكيد للمعرفة وذلك علم بالمثل في كل موضع يمكن حمله على  
موضوعه الحقيقي بحسب علمه عليه وإذا كان كذلك فالأصل في الضيق إليه كل  
أن يكون معرفته حقيقة الأصل وضعه وانضغ إلى تكوره في معنى المعرفة  
وإن كان تكوره صورة فهو ذلك كالمخبر أن يكون الشيء معرفة صورة تكوره  
وذلك ككثير ما إذا قلت كل رجل يحناه كل الرجل فهو في معنى الرجل كونه  
كل رجل تأكيد من حيث المعنى والذي يؤكد ما اقتناه قول ابن الحاجب في شرحه  
المفضل في الضمونا وجب أن يكون ضمنا إلى كونه معرفة في وضعه للتأكد  
فما سب أن يكون المضاد للمعرفة كافي كل وإنما انضغ كل في الصورة إلى  
تكوره كقول كل رجل إذا دته لنفسه وكان معنى المعرفة هذا اللفظ لا يقال  
إذا كان ضمنا إلى الضمنا البديل من التكرار في معنى المعرفة بالمخبر أن يوصف بالتكوره  
لأن التعريف والتكوره إنما يطلب المعنى لا الحسب اللفظي وكان معرفة معنى  
فقال له أنه معرفة وما كان تكوره معنى صلا الله أنه تكوره وإن كان تكوره أو معرفة  
صورة للتكوره وصفه بالتكوره بالاتفاق من كل رجل أنت في أو في الدار فلهذا  
وهذا يدل على أنه تكوره معنى لأننا نقول حوار فلهذا اعتبار الصورة لا باعتبار  
المعنى وإن كان باعتبار المعنى من حيث أنه بعيد عن الجنس المضاد إلى الله والنفس  
مما يراعى فيه جهتا التعريف والتكوره بالإفراء والجمع أما التعريف باعتبار  
اللفظ وأصل معنى الحسب وأما التكوره باعتبار بعد وضع الوجود الخارجي  
فهو في معنى التكوره من جهة الوجه وإن طلب إجماع الضموم على أن لفظ كل  
لا يقع غير التأكيد المصطلح في التأكيد مطلقا وإذا ثبت ذلك فكون كل رجل

عارف وكل إنسان حيوان في معنى الرجل كونه عارفاً وإنساناً كل حيوان  
فهو تأكيد معنى وإن كان تأكيداً بصورة وخروج منه جواباً لفظياً  
المؤلف فمما ذكر من المثالبين وهو أن كلمة كل يارة يقع ما سبباً وذلك  
إذا افادته الشمول من أصله حتى لو لم يكن لها ما عطف وبار به مع  
تأكيداً وذلك إذا لم يفر من أصله بل مع أن يكون اللفظ المعترض  
له مستعملاً في غيره أما الأول فهو أن يكون ضمناً إلى تكوره كقولهم  
كل حزب كاللهم فرحون وأما الثاني فمما عدا ذلك كقوله مع محمد الملائكة  
كلهم ومعنى قوله كل رجل عارف وكل إنسان حيوان من الأول والثاني  
لأنها لو حرفت منها لم يفهم الشمول أصلاً نظره في جعل كلمة كل تارة  
وبارة للباسيس وإنما للتأكد وإنما يفهم أن لو كانت للتأكد للباسيس  
معنى أيضاً لكن لم يدل عليه دليل أو وقوعه للباسيس لفظاً ولا بارة  
منه أن يكون للباسيس معنى مع أن الدليل الذي يجوز تكونه يدل على  
أنها للتأكد بصورة أو معنى فلا يكون للباسيس معنى وهو المطلوب  
**قوله** وأما بيانه فلا يضاحه باسم محقق به خو قديم صدق خالداً  
في الخال لا يوضع صدق ولا يقوم أن عطف البيان أو وضع من وضعه  
لوضوحه كما رجم حاد الله رحمه الله أنه لا يميز تارة ووضوحه على وضوح  
متعدد بل ينبغي أن يحصل بانفصاله مع الأول زياده وضوح لا ريب  
اعرفه فاشهر من الأول والخوارزج حصل بالاجتماع من زياده وضوحه في  
حصل حال الانفراد كقولهم حاد في أو بعد الله زيد مع أن اللفظ المشهور لا

تأمل في قوله كل إنسان حيوان  
فإنه لا يميز بين الإنسان والحيوان  
فإنه لا يميز بين الإنسان والحيوان  
فإنه لا يميز بين الإنسان والحيوان



وأوضح من الاسم لجواز أن يتعدد كل واحد منهما فيكون كذا عند  
ذكره منفردا ويرفع ذلك الخطأ ذكر الثاني مع الأول ولأنه جعل سبويه  
في الجملة في قوله بأجزاء الجسم عطف بيان مع أن هذا الأخير لا يعرف من  
المصاف إلى شيء إلا بالفرق منه وبين الصفات التي وضعت لذلك على معنى  
في كل المعنى في متبوعه وهذا لم يوضع لذلك بل وضع لذلك على المصاح وأن  
والعلم مع متبوعه فلم يكرهه لفقدان معنى الموصف فيه ولا يتوهم  
أيضا اختصاصه بالمعروف لأنه لا حاز إلا أكثر عطف البيان بكونه بالاعتبار  
كقولك ليست ثوب لجمه والذي يدل على ذلك جعل صاحب المصاح اثنين  
وولده في قوله تع لا تتخذا الربا اثنين إنما هو للدلالة على عطف  
البيان والتفسير على أحد الاحتمالين مع أنهما يكرهان مستدل على ذلك  
بأن لفظة الربا تحمل الجنسية التي هي الإلهية والعدد المخصوص الذي  
اثنان والدخول في الجنسية والوحدة والذي له الكلام موقوف هو العدد في  
الأول والوحدة في الثاني ففسر الربا اثنين والله بولده بالما هو الأصل  
في العرف والاحتمال والآخر هو أن قوله وقوله عطف كلفه من هذا القبيل  
يكون معناه من قبل التفسير والتفسير فيكون في معنى عطف البيان أنه  
عطف ما زال اصطلاحه لأنه ليس يخصه من الاسم وقد قال وأما الحالة التي  
تستحق سلبه وتفسره هو إذا كان المراد زيادة أو نقصان الجنس من الاسم  
كما قال كل رجل عارف أنه تأكد في المعنى فعلى هذا يجوز أن يكون اثنين  
وواحد متبوعين لا عطف ما أن اصطلاحه كما قال به أن الخلف فيكون

الوصف للبيان فيزيد على أقسام الوصف المذكور قسم آخر وقد زعم  
بعضهم أن كلام ابن شمس وواحد تأكد أن أراد بذهب المعنى فصح أن  
العرض الأصلي والمقصود بالثلاث من اليمين والله هو العدد في الأول والآخر  
في الثاني وما شفعاهما بولدهما وإن أراد أنه تأكد اصطلاحه وليس كما زعم لأن  
التأكد اصطلاحه تابع بتعدد معنى المتبوع في النسبة أو الثبوت والمتبوع  
في اليمين هو اليمين والله ومعنى اليمين هو الإلهية والأثنان ومعنى الله  
هو الإلهية والوحدة وليس في التابع عنهما ما يقتضي معنى المتبوع بل يدل  
على بعض ما يدل عليه متبوع ولا يصح أن يكون دلالا لأن اليمين عنه  
ليس الحاز اثنين مطلقا ولا المثلث ليس الوحدة مطلقا بل الذي عنه  
في الأول هو الحاز الاثنين من هذا الجنس وقول صاحب المصاح وأن  
هذا الباب من وجه قوله مع وما من في الأرض ولا طائر يطير فيها  
يحملان البيان والتفسير الاحتمالين المذكورين في الآية الأولى فيحملان ظاهر  
كقوله من هذا الباب ويحملان أن يكون معنى من هذا الباب من باب لا يتخذا  
الربا اثنين احتمالا غير ظاهرهما واحد الاحتمال الأول فلان قوله رابا  
وطائر يحمل الجنسية والنوع أو الفردية لكونها تكرير في الجنسية فحمل  
المعارفة وغير المعارفة لقوله مع بعد ذلك الاسم أمثالكم وأنه مذهب  
منه الوهم إلى أن الجنسية هي غير المعارفة كل المقصود منها هو الجنسية  
المعارفة مذكورة في الأرض مع رابا ويطير مع طائر لبيان  
أن العطف إنما هو في الجنسية المعارفة والتي تقرر بها إلى غير ذلك مما من



خواص الجنسية المتعارفة ومن وجه آخر من غير هذا الاحتمال وهو ان قيل  
على الصحة للساوق على الوجه الذي ذكره جابر الله رحمه الله وهو انه سبب  
زياده التخميم والاحاطة كانه قيل وما من شاة قط في جميع الارضين السبع  
وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بخلافه الى اهم امثالك محفوظه  
لهو الباه غير ممل امرعا واما وجه الاحتمال الثالث فهو اشراك الناس في وجه  
واخر اقترابي وجه آخر فالوجه المشترك هو ان المقصور فيهما ما هو من  
خواصه فان المقصور في الابد الاول لما كان العود بينه فخواصه والمقصود  
في الابه الثانيه لما كان الجنس بينه فخواصه والوجه المختلف هو اختلاف  
المقصود في الاثنين **قوله** واما الابدال منه فلزياده التعزيز بخوجاء  
اخر زيد وجا القوم الكريم وسلب عمر ثوبه واما العطف فلتفصل  
المسند اليه مع اختصار نحو جابر وعمر او المسند اليه نحو جابر وعمر  
او ثم عمر واول جابر القوم حتى لا يورد السامع الى الصواب نحو جابر وعمر  
او صوفى الحكم الى آخر نحو جابر وعمر او الشار والشارك نحو جابر وعمر  
واما الفصل فلتخصيصه بالمسند اليه **قوله** واما الابدال من المسند اليه  
فهو اذا كان المراد منه تكرير الحكم لزياده التعزيز والاضاح نحو جابر وعمر  
لحركات ذلك الفكر وجا القوم الكريم في ذلك البعض وسلب زيد ثوبه في ذلك  
الاشتمال ولم يعبر عن ذلك القاطع منه لم يأت لزياده التعزيز والاضاح  
ولا بد لم يأت في كلام البليغ ولا يكون منه واما العطف بالحق في المسند اليه  
فهو اذا كان المراد تفصل المسند اليه مع اختصار من على الفعل من العطف

نحو جابر وعمر واما جابر وعمر فلكون الفعل المتعقب ومن التواخي جابر  
هنا تباين ازمته الجا المقتضى لتفصل المسند ونحو جابر القوم حتى لا يد  
ولا يد في حق من التدريج كما شئ عند قوله وكنت ففوق من عند المسند فان  
في الحال حتى صار ليس من جند و هذه الاربعة شواهد من المتبع والتابع  
في الحكم لكن الواو والجمع المطلق والافعال المتعقب والتعقب والتعقب وتكون  
في المعطوف وتكون في الذكر وما في الذكر نوعان احدهما عطف متصل على محل  
هو نحو في المعطوف كقولك توفى ففعل وجهه ويزيد وجمع زائد ووجهه في  
عطف المجزأ المشاكلة في الحكم حيث حسن الواو وكقول امرئ القيس في  
الذي من الدخول في حبل والتعقب فيهما ما بعد العادة بعقب فون شئ بعد  
الساكن عقيب الاول في العادة وان كان منها الزمان كقوله مع ثم خلقنا النطفة  
علقه خلقنا العلقه مضاعف خلقنا المضاعف عظاما فخلقنا العظام كلها  
وتم للترتيب والتواخي وذكر اما حسب المعنى او حسب الذكر كقول  
نعم فكريه او اطعام في يوم ذي مسغبة فها و امقر به او مسكينا فا  
مستربه ثم كان من الذين امنوا فاما الى يمان وما بعده متراخي في الترتيب  
والغضبية عن العتق والصدق لا في الوقت لا في المكان هو السابق  
المقدم على كل عمل صالح وحق معناها الغاية والتدريج ومعنى التدريج  
انما قبلها بفض شامشا الحار يبلغ الى المعطوف فلا لا وجه ان يكون  
المعطوف حروا من المعطوف عليه اما ختمها حروا وتقدم كقوله القى  
الحقبة الى خلف رحله والتواخي حتى فعله فانها فاعطف بعده وليس جذا



ما قبلها بحققا بل بقدر ان معناه القى ما يقتله حتى نعلمه ولا ينقض  
 بل مطلق الجمع كالحق او شهد له قوله عليه السلام كل شيء يقض أو قد رضى العجز  
 والسرور ليس في القضاء قريب انما الترتيب في ظهور المقدمات اولها السامع  
 عن الخطأ في الحكم الى الصواب كقولك جازي زيد لا عمر ولا اعتقد ان عمر واجاك  
 دور زيد وانما جازي جمعها وكقولك جازي زيد لكن عمر ولم اعتقد ان زيد  
 جازي دور عمر ولا يصرف الحكم عن محكوم له الى اخره جازي زيد لا عمر وما  
 جازي زيد لا عمر وفصرف بل في المثال الاول المعنى المشتبه عن زيد واشتبهت  
 وفي المثال الثاني من زيد واشتبهت المعنى المشتبه عن عمر حتى يكون عروجا  
 دور زيد والمعنى المشتبه حتى يكون عروجا فلفظه لا اشتبه الحكم الاول دور الملة  
 وما اشتبه الحكم الثاني دور الملة ولا يفرق ان كان ذكر وضعها على محالها بعد ما  
 بما قبلها بخلاف بل فانها ليست بشرط فيه قال ابن الخليل انما يعرف بل  
 عن الحكم الذي قبله مشتبا او منقضا واستدرك الحكم لما بعده فبين  
 باب الغلط ولا يقع مثله في القرآن ولا في كلام فصيح ومنه نظر الجواز  
 ان يكون من باب النسيان او السهو ويحوز وقوعه في كلام فصيح وان الجوز  
 وقوعه في القرآن في الشك في الحكم او تشكيك المتكلم السامع فيه وان لم يكن  
 المتكلم شاكاً كقولك جازي زيد او عمر ولا زيد او عمر وهذه الامثلة يصلح  
 للشك والتشكيك او للتقسيم كقولك الكلمة اسم او فعل او حرف او لا بها  
 واما واماكم لعلى جدي او في ضلال صديق وللأجله او لا في خبر في الامر  
 ووسعي لا ثبات الحكم لاحد الشك في الاشياء حسب الانه ان حصلت

قرينه يفهم معها ان الذي هو غير مانع عن الخبر مثال حالس الحسن او  
 ابن سبرين وتعلم الفقه او الفقه يسمى الجاه والاسم في خبر واحد وهو واحد  
 الامر في الموضوعين سواء الخبر فلا اشكال واما في الجاه وانك اذا  
 قلت تعلم الفقه او الفقه متعلم المأمور لحدوثه فانه ممثلاً له واما  
 اخذت نفق المنفى عن الخارج عن ذلك او لا يضرب في راسه كقولك في امر  
 علي بن ابي طالب لمخاونا الخرج او اقيم اخذت عن الخروج واثبت اقامته  
 كما ان قلت لا بل اقيم وزن ما يكون بمعنى الواو بمعنى الواو كقولك بالخلافه او  
 كانت له دورا الى ربه موسى على قدر اذ من النسيان وقد جعل بعضهم اوجه  
 قوله مع ولا تنقطع منهم انما او كقولك على الجاه معنى الواو لانه لو ايسر عن احد  
 لم يورث شيلا لانها عنها جميعا والاولى ان يفتق في الابه على سائرها وانما جاء  
 التعميم فيها من النهي الذي منه معنى النفي والتكرار في سياق النفي نعم لان  
 المعنى قبل وجود النهي تنقطع انما او كقولك اي واحدا منها فاذ لجا النهي دور  
 على ما كان ثباته المعنى مصدر المعنى ولا تنقطع واحدا منها فمعنى التعميم فيها  
 من جهة النهي ويصح على ما فيها ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء عن احد ما يحسن  
 منتهى عن المحل الا ثبات فانه قد فعل احدهما وزال الخبر ومن جهة الخوف  
 العاطفة فام لم يخبر عن المحل في البحث في احوال الجملة المنفردة وعلى ما يقع  
 في الاستفهام في غير المنقطعة واما الفصل بين المسند اليه والمسند  
 فليخصص المتكلم المسند اليه وهو صيغة مرفوعة منفصلة مما سبق  
 مطابق للمبتدأ متوسط سنده ومن الخبر قبل دخول العوامل وبعده ان كان الخبر معروفا



بخور زبد هو المنطلق اي وز غيره او افع من كذا الخور زبد هو افضل من غيره  
 اي في افضل منه غير زبد وزبد هو خير منه اي في خير منه غير زبد وحكمه  
 حكم افعل لانه بمعناه اول الخير فعلا معناه على خور زبد هو زبد اي في خير  
 زبد وهو قوله مع اولئككم المخلصين وان كنا الضعفاء البين وان كل هو  
 اعلم بالمعنيين وان الله هو قبل التوبة اي من شانه ان يقبلها واحدا  
 المؤلف بحث الراجع والفضل عرخت سكر المسند الله وهو انب من  
 تقدمها عليه كما فعله صاحب المفتاح **قول** واما تقدمه فلكون ذكره  
 اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما يمكن الخبر في ذم  
 السامع لان المستلزام تشويق الله لقوته والذي حارب البرية فيه حارب  
 مستحرب من جهاد واما التحيل المسرة او المساة للثقال او التخليج  
 سعد في دارك او السفايح في دار صدقك واما الابهام انه لا نزول عن الجمل  
 اوانه ستلذ واما الضمور **الاول** اما تقدم المسند الله على المسند  
 فلكون ذكر المسند اليه اهم ثم كونه اهم يقع بوجه مختلفه ويحتمل ان يكون  
 ذكره مقدما هو الاصل لما مر ولا مقتضى للعدول عن ذلك الاصل لكون المسند  
 ما يجب له صدر الكلام واما يمكن الخبر في ذم السامع اذا ورد لان  
 المستلزام تشويق السامع الى الخبر لقوته والذي حارب البرية فيه  
 حارب مستحرب من جهاد اي والذي حارب الناس فيه ولم يهتدوا به ولم  
 لوجه امر الحيوان المخلوق من الجماد وهو الذي لا حيازة له وهو ادم  
 علمه او ناقه صالح او عصا موسى قال المؤلف وهذا هو من جملة

شاهد لكون المسند اليه مودعا لافعال صاحب المفتاح قلت ما فعله  
 صاحب المفتاح هو قوله ورتنا قصد جعل الموصول مسندا اليه ان يتوجه  
 ذم السامع الى ما سيجز به عنه منتظر الورود عليه حتى لا يخذل  
 منه مكانه او او ردد وليس فيه ما شذ في هذه الاولوية وخوران بسند  
 باليت لمعينين ويكون الى استشهاد به لاحدهما اولى منه للآخر واما  
 واما التحيل المسرة او المساة بالسامع لكونه صالحا للثقال او التخليج  
 نحو سعد في دارك والسفايح في دار صدقك وهو لقب عبد الله بن محمد  
 او اخلفه من بني العباس سقطينه يقال سقطينه رعد اي سقطينه  
 وهو تمام للمصاحب المفتاح واما لان اهم المسند اليه يصلح للثقال  
 فمقدمه الى السامع لتسره او تشوقه اذ ليس فيه ظاهرا ما يقتضي  
 تقدم المسند اليه على المسند لافعال قاله المؤلف وان لفظة التحيل  
 تقتضيه واما الابهام ان المسند اليه لا نزول عن المخاطب نحو الجمل  
 القلب بذكرها وان يستلذ وهو الذكر اقرب من ذكر المسند كما ان من  
 احب شيئا اكثر ذكره كذلك من استلذ شيئا قدم ذكره واما الاعتبار بآخر  
 مناسب فالصاحب المفتاح واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو  
 المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل ذكر كعب الزاهد معقول الزاهد شرب  
 ويظهر واما لانه بعيد زيادة في غيبس اي لا يقدم المسند اليه  
 بعد زيادة في غيبس المسند به ووزن الخبر وعنه كقول من قد مر  
 حتى يظن خذلهم سيوفهم سيوف جالوس في محالهم لان



وان صحت الم فم حذو والمراد بهم حذوف فان تقدم بهم على خوف  
 تصح زيادته فخصص الخفة للخطه متى قطعت النسبة الى الخفيف  
 المسلم بهم متى هو ربي فظن اني حركهم ووزان جمع ووزن محقق فهو  
 من الزايدة الوقار والمحمود جمع خاف على حذوف نحو افاد ورفور والهم  
 انه جمع حذفت كظروف وظن ظريف قال المؤلف وقته نظرا لان قوله لا  
 نفس الخبر شعر لتجوير ان يكون المطلوب الجملة الخبرية نفس الخبر  
 وهو باطل لان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها ان يكون  
 تصديقا وان اراد براك ووقع الخبر مطلقا فعبر بصريح انصافا لاسيما  
 لان العبارة عن مثله لا تعرض فيها الى ما هو المسند اليه كقولك وقع  
 القيام ثم في مطابقة الشاهد الذي انشده للخصيص نظرا لاسيما في  
 ما في ذلك شروط لكون الخبر فعليا وقوله والمراد بهم حذوف نفس الخبر  
 ليس باعادة لفظه قلت بعد حذوف معنى كلامه لا شعر ما ذكره  
 المؤلف وهو ان معنى قوله وامال ان كونه متصفا بالخبر يكون هو  
 المطلوب اي وامال ان المطلوب والعرض الاصل من الجملة الخبرية  
 التي يكون فيها المسند اليه والمسند انصافا المسند اليه بالخبر اي بالمسند  
 على سبيل الاستمرار او لا وظاهره حصول ذلك الانصاف بعد خبر  
 المسند اليه عن المسند لان يكون العرض منها نفس الخبر اي نفس حصول  
 المسند ووقوعه لا مطلقا بل للمسند اليه اعم ان يكون متصفا به على  
 سبيل الاستمرار او لا وظاهره ان المعنى الاول يقتضيه تقدم المسند اليه

لحصول الانصاف المذكور المطلوب من نفس التقديم بضرورة الجملة  
 اسميه لانه لو جازيه موجرا لا يحصل هذا المطلوب من مجرد التاكيد  
 بضرورة الجملة فعليه وان المعنى الثاني لا يقتضيه تقدمه لانه مع  
 حصوله على بعد ربي التقديم والتأخير والمعض الى وان استلزم للمعنى  
 الثالث من غير عكس فلا اشعار بما ذكره المؤلف والارادة وقوع الخبر  
 مطلقا ووقف نظره في مطابقة الشاهد الذي انشده للخصيص  
 على ان شروط التخصيص هو ان يكون الخبر فعليا كما ساقى الذي  
 ساقى هو ان يقع مثالا او رده صاحب المفتاح في افاذه التخصيص  
 اذا كان الخبر غير فعل نحو قوله وما انت علينا بعزير كونه منها  
 لحواز ان يكون شعبة علم فيهم كوز رهطة اعزده عليهم من قولهم  
 ولو لا رهطك لرجناك لمن قولهم وما انت علينا بعزير حتى يصح  
 التخصيص في غير الفعل والاي جملة على هذا المنع انه ظن ان  
 قول الشيخ عبد القاهر ولو تقدم المسند اليه ليقتضي تخصيصا بالخبر  
 الفعلي انه يجب ان يكون الخبر فعلا او ظنا ايضا من امراده امثله  
 للتخصيص يكون الخبر فيها فعلا لخصاص التخصيص فيه وان يقال  
 ان منع مثال لا يقتضي اختصاصا بالتخصيص بالخبر الفعلي مع  
 غيره في هذا الباب في القرآن مثل وما انت بهادي العبي عن غلاتهم  
 وما انت مسمع من عاقور واصفال في ضمير التخصيص ان كان  
 فهم مخاطب تنوز الفعل لما هو ثابت له في الواقع من التركيب المفيد



التخصيص بل فهم الاختصار بثبوته فيه يجب ان يكون منه واما فهم  
ثبوته له فهو ان يكون مستقارا من خارج ذلك التركيب لموارد ان  
يكون ذلك التركيب للرد على من يعم مشاركة غيره من الفعل الثالث  
في الواقع معه فيه اللزم الا اذا منع ما ذكر من قوله مع ان يكون منه  
واضا ايراد امثلة للتخصيص كقول الجبر فيهما فعلا لا يقتضي  
اختصارا للتخصيص مع الخبر الفعلي بل الشيخ عبد القاهر رحمه الله  
مثل اختصاص الفعل المعنوي فيما لم يحرف النفي في المسند لا القهر  
وذلك لا يقتضي الاختصار في المضمر بل قال المؤلف ايضا جري في المضمي  
معرفة كان او نكرة وقول عبد القاهر رحمه الله وقد عدم المسند  
الله ليقيد تخصصه بالخبر الفعلي لا يقتضي الاختصار التخصيص  
اذا كان الخبر فعلا اذ ليس فيه ما يدل على الاختصار ولا ان الفعل اعم  
منه اذ المراد به ما اذا كان الخبر مما يدل على معنى الفعل من الخبر  
سواء كان فعلا او غيره وعرفته النسبة بذلك عليه وقول جوده والمراد  
بهم صفوف تنسب للسوي بغيره لفظة ليس كذلك مع قوله والمراد من  
الاستشهاد بالبين يكون المقدم بغير رايه التخصيص لم يطعم في فهم  
حقوقه واجتهاده **ف** عبد القاهر رحمه الله وقد تقدم ليقيد  
للمعنى الفعلي ان في المسند الله حرف التي سواء كان مضمرا او مظهرا  
معرفا او منكر لغويا انا قلت فعلا اي لم اقله مع انه يقول فافاد نفي  
الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا يقول لك اي في شؤني انه متور وان

ثبوته نفي كونك بالله ولا هذا اي وكون التخصيص المذكور مقيدا لنفي الفعل  
التخصص عن المسند الله المقدم وثبوته لغوي لم يصح ما انا قلت  
ولم يغني ولا ما انا رايت احلا ولا ما انا حضرت الا زيدا اعا الاول  
طبعنا قصده منطوق لا غير مفهوم ما انا قلت والحال ان مفهوم ما  
انا قلت واقع بل بغير ما اقلت او ما اقلت انا ولا احدهما واما الثاني  
فلان المنفي فيه هو الروية الواقعة على كل واحد من الناس وقد سمع  
انما بقيد التقدم ثبوته لغوي للذكر هو ما نفي عن المذكور هو الروية الواقعة  
على كل واحد من الناس فليزم منه ان يكون انسان غير المتكلم وراي كل واحد  
من الناس هو محال عاده بل ما رايت او ما رايت انا احدهم الناس  
واما الثالث فلان المنفي فيه هو الشئ الواقع على كل واحد من الناس  
سوي ليدقق نفي ان يكون انسان غير المتكلم فليزم من عدمه وراي  
محال بل بغير ما حضرت او ما حضرت انا زيدا وعلى الشيخ عبد القاهر  
وصاحب المفتاح امتناع الثالث بان يقتض النفي ما لا يقتضي ان يكون  
صيرت زيدا وتقدم الضمير واللام حرف النفي يقتضي ان يكون صيرته  
وذلك لا يقتضي بغيره لم قلت ان تقدم الضمير واللام حرف النفي  
يقتضي نفي كل ان يكون صيرته لانا نقول المقدم في الثالث ولكم كون  
الاستشهاد صيرت زيدا وذلك يقتضي ان يكون صيرت احدهم الناس  
فستلزم نفي ان يكون صيرت زيدا وفيه فطر ان الاستشهاد  
لنفي ذكر من اقتضا نفي الثبوت انا يكون بالنسبة الى غير زيدا بالنسبة



البداهة ايضا هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفي وان لم يكن المسند اليه  
حرف النفي وهو معنى قوله والاولا لخالو من ان يكون المسند اليه معرفة  
اولا فان كان معروفا سوا كان مضمرا او مظهرا فهو على وجه واحد مما  
نقد فخصصه بالمسند للزور على من نعم انفراد غير المسند اليه  
او شاركه غير المسند اليه مع المسند اليه المسند لخوا انما سمعت  
حاجتك تريد دعوى الانفراد بالسعي وترون ذلك على من نعم ان كان  
من غيرك او ان غيرك شارك فيه وتكون على اليه ولا يصح له دعوى ولا عمرو  
وعلى الثاني فهو مدعى او منفرد فان قلت انما سمعت في حاجتك  
وحدي في قوة انما سمعت في حاجتك لا غيري فلم يخص كل منا بحجه  
من الحاكم ومن وجه اجيب بان جدوى التاكيد لما كان اعطى شبهه  
خلقت طلب الزام وكانت في الاول ان الفعل صدر عنك وفي الثاني  
انه صدر منك بشركة الغير لا حرم الكثرة وامطت الشبهة في الاول  
بقولك لا غيري وفي الثاني بقولك وحدي لانه محذور ولو عكس اجلت  
وذلك لان التاكيد انما يحسن على ذلك على المقصود بالمطابقة بالالتمام  
والا لا تغني المقصود وثانيهما اما لا نفس اليه بقوى الحكم وتقدر  
وهي السامع وهو قولك هو على الجزيل اي العطا العظيمة في قوله ان  
لا يعطى الجزيل ولا ان يعرض ما شان لمعرفة السامع اعطاه غيره للغير  
ولكن يريد ان يقرر في هذا السامع ويحقق انه فعل العطا للجزيل قوله  
وكذا ان كان الفعل متفيا عطف على مقدار يعبرون وقد باني بقوى الحكم

ان كان الفعل متفيا وكذا ان كان متفيا لخوا انت لا تكذب فانه اسد لنفي  
الكذب من قولك لا تكذب لكونك لا تكذب موكدان انت وكونك لا تكذب  
وكذا من قولك لا تكذب انت لان انت لا تكذب الحكم عليه منفي الكذب عنك  
او هو او نسانا لا لا تكذب الحكم وتكونه وانت في لا تكذب اب يد على  
ان سبه عدم الكذب الى المخاطب ليست بالسب وهو والنسب في المخاطب لا على  
ان الكذب عنه مشتق البتة وقوله انت لا تكذب بالوكس و سب بقوى  
الحكم ان المبتدأ لكونه مبتدأ مستدعي ان مسند اليه شيء فان لم يجد  
حاصل من ان مسند اليه صرفه الى نفسه فسمعه من الحكم ثم اذا كان  
متفيا متفيا صرفه ذلك الغير اليه ما سا فكتفى الحكم قوة معلوم ان نحو  
انما سمعت في حاجتك وانت لا تكذب سمعت كل منهما في التعيين وقوى  
الحكم فان حج كل منهما على الآخر وجوز قرينه والله عليه حمل على الا  
لحقه ما قوله والاصد بان كل متفيا عطف على قوله ان لم حرف النفي  
وهو متفيا بالظلام السابق عليه ولو قيد المعطوف لم يستقيم ويكون  
ان بعدد عز هذا بان المعطوف عليه مقدم على السامع عليه من حيث  
المعنى فتكون المقدم وان في المسند اليه المقدم حرف النفي بعد فخصصه  
بالخبر الفعلي واللام مله حرف النفي وهو معرفة قد باني في كذا انما سمعت  
ح **قوله** وان في الفعل على منكر لفا ان فخصص الخبر او الواحد  
لخوا جازي اي الامراء او ارباب لان ووافقه السكاكي رحمه الله على ذلك  
المانه ولا التقدم بعد الاختصاص ارجاز قد يكونه في اصل مؤخره على



على انه فاعل معض فقط نحو انما تم وقدر ولا فلا يندرج في المعنى  
 حاز كما مر ولم يقدرا ولم يجر نحو زيد قام واستثنى المذكور من  
 واسر والنجوى الذين ظلموا الى على القول بالبدال من الضمير لئلا  
 ينفي التخصيص له سبب له سواء خلافا للمعريف ام وال وشروط ان لا  
 يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل حافي على ما مر من قوله شر  
 اضر ذئاب اما على التقدير الاول فلا مناع ان يرد ان والمهمل شر  
 لاخير واما على الثالث فلننوه عن مكان استعماله وان قد يخرج المند  
 بتخصيصه حيث تأولوه بما اضر ذئاب الاسر والوجه تنقطع شان  
 الشر منكم **الاول** ما ذكرناه من التفسير ان ذاني الفعل على معرفتان  
 على الفعل على نكرة افاد تخصيص الجنس والواحد بالفعل لكونه رجلا  
 على ما مر الى امره اول رجلان وذلك لان اصل النكرة ان يكون الواحد  
 من الجنس فيقع الضد لها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المضاف  
 الكلام ولا يعرف ان قد انكالات ولم يدر حسنه رجل هو ام اجراه ان  
 انه امره وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اقال من هو من  
 الرجال ولم يدر رجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان قوله وفي  
 السكاكي على ذلك فاحتمل ان يشربه الى الحكم المذكور قبيله اخرى وافق  
 صاحب المفتاح الشيخ عبد القاهر على ان الفعل المبني على ما مر افاد  
 التخصيص المذكور سواء كان المنكر محصيا نحو رجل طوبى لرجل او لا كما  
 هو وحتمل ان يشربه الى اصل الاحكام المذكور التي نقلها عن الشيخ الى انه

قال التلويق نفس الاختصاص ارجاز تقدير كونه المقدار لفظا مؤخر  
 ٢. الاصل على انه فاعل معض فقط الى لفظ نحو انما تم فان لنا  
 وان كان مقدما لفظا لكنه حاز تقديره مؤخر انا اصله قلت انا  
 انما على اننا نؤكد في الاصل اضمير المنكلم الذي في قوله وقدر عطف  
 على قوله ان جاز ان جاز التقدير وقدر بخبره يريد ان صاحب  
 المفتاح شرط في افاده التقديم لاختصاص امر من احدية ان يجوز  
 تقدير كونه في الاصل مؤخر انا ان فاعلا في المعنى فقط وشانها  
 ان تقدير كونه في الاصل مؤخر انا ان فاعلا في المعنى فقط قوله  
 والافند الى تقوى الحكم الى وان خبر تقدير كونه في الاصل مؤخر على  
 انه فاعل معض فقط وقدر يعرف ان انفي هذا المجموع فلا يندرج في التقديم  
 الى تقوى الحكم وانتفا هذا المجموع اما بانتفا الامر الثالث وهو قوله  
 مع شوب الى اول وهو ان جاز التقدير المذكور فثبت حوا التقدير  
 مع عدم التقدير كما مر من نحو انما تم مصري على الطاهر وهو  
 ان تقدير الكلام من الاصل حينا على المبتدأ والخبر ولم يقدرا تقديم والخبر  
 واما بانتفا الامر الاول وهو سئلون استفا الامر الثالث ايضا انه  
 اذا لم يجر التقدير لم يقدروا وهذا معنى قوله اول الخبر مثل زيد قام فانه  
 لم يجر تقديره مؤخر في الاصل واستثنى صاحب المفتاح المستند اليه  
 المنكر المص عليه الفعل مثل رجل حافي ما يندرج في التخصيص سبب التلويق  
 ما جعله بديلا في الاصل لا تأكدا مثلا انما سميت في حاجتك فان انما في الاصل



تأكد فقد لا يصلح حان على ان رجل فاعل حان بل على انه بدل  
 من التامع من الناعل الذي هو الضمير المستتر حان كما قيل في قولهم  
 واسروا الضمير الذي هو المضاف اليه من الواو اسروا وانما قدرا ان اصل  
 المنكر لا يلائم تنقيح تخصيصه اذ لا يلائم لتخصيصه سوى التقدير  
 ولو هو المذكور وان تنقيح تخصيصه لم يقع حيث ان الالف ليس على شرط الابتداء  
 بخلاف المعروف مثل زيد قام فانه لا يقدر ان قوله اصله قام زيد ثم قلم  
 لانه على شرط الابتداء لكونه معروفا فلا يقدر فيه التقديم والتأخير ثم  
 قال صاحب المفتاح بشرطه التقدير المذكور في المنكر هو ان يمنع من  
 التخصيص ما منع كقولنا رجل حان على ما صرح من افاقه تخصيص الجنس  
 او الواحد وان منع من التخصيص ما منع مثل قولهم شر اصر واناب فلا  
 يقدر فيه التقديم والتأخير لان التقديم والتأخير التقدير المذكور لاجل  
 التخصيص فاذا لم يكن تخصيص لوجود مانعه فلا يقدر اما المانع  
 في هذا المثال علمي هو التقدير الاول وهو افاقه المنكر تخصيص الجنس  
 فهو امتناع نسبة الاصرار الى الجنس من منع لا امتناع ان يراى المهر  
 شر لاخير لان تخصيص الجنس انما يقع ان لوضع نسبة ما نسب اليه  
 الى مقابلة الذي هو المهر فلا يقع تخصيص الجنس واما المانع على البعد  
 الثاني وهو افاقه تخصيص الواحد بالفعل الذي بعده فهو يخصص شر  
 وبعد الاصرار عن صطار استعمال المثال المذكور ويريد لوجمل شر في المثال المذكور  
 على ان معناه شر واحد لا شران يكون هذا مانعا عن استعمال المثال المذكور



في مواضع نظن صحدا استعمال فيها واستعمل فيها وفي المواضع التي فيها  
 تقطع تنازل الشر المهر لان يكون واحدا لا شران وقد صرح الشيخ  
 بتخصيص شر في المثال المذكور حيث تاو لوه ما اصر في باب الشر هذا  
 الاول هو منع التخصيص الوجه اى فوجه الجمع مدحول الالف  
 ومن قولنا بعدد له المانع حمل ما ذكره على النوع لئلا ينافى ما افيناه  
 من الجنس والواحد وذلك النوع هو شر فقطع اى شديدا سنيع جاوز  
 المقدار اصر لا غير فقطع فيرجع التخصيص الى النوع لا الى الجنس الذي  
 هو شر لاخير ولا الى الواحد وهو شر واحد لا شران فصع ما قالوه وما  
 قلناه هذه الجملة من قوله التقديم بقصد الاختصاص الى ههنا معقول كلام  
 صاحب المفتاح الذي نقله المؤلف قال المؤلف وهو مخالف لما ذكره  
 الشيخ عبد القاهر لان ظاهر كلام الشيخ فيما يلبس حرفا النفي القطع بانه  
 بقصد التخصيص ضمرا كان او مظهرا معروفا او منكرا من غير شرط لكنه  
 لم يمثل الا بالمضمرة وكلام السكاكي صريح في انه لا يقدر ان اذا كان ضمرا او  
 منكرا بشرط تقدير التأخير في الاصل معوما زيدا قام بقصد التخصيص  
 على اطلاق قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام  
 الشيخ ان المعروف ان لم يقع بعد النفي وخبره مثبت او منفي قد يفيد  
 الاختصاص ضمرا كان او مظهرا لكنه لم يمثل الا بالمضمرة وكلام السكاكي  
 صريح في انه لا يقدر ان المضمرة معوما زيدا قام بقصد الاختصاص على  
 اطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي قلت كلام صاحب المفتاح



الذي نقله المؤلف معناه انا اذكره لفظه لعلم ما هو الحق وهو انه  
قال واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعبار من مختلفين احدهما  
ان جرى الكلام على الظاهر وهو اننا مبتدأ او عرفت خبره وكذلك  
انت عرفت وهو عرفت ولا يقدر تقدم وتأخير وثانيهما ان يقدر  
اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هو ثم يقال قد علم انا وانت  
وهو وسط الكلام بالاعتبار الاول لا تقوى الى تقوى الحكم وباعبار الثاني  
بعدم التخصيص سياتي ساند في فصل التقديم والتأخير ثم ذكر امثله  
وذكر غيرها واما يجوز ان يعرف ورجل عرفت فلما من قبله وعرف  
في احتمال الاعتارين على السوابل حق المعرف جملة على وجه التخصيص  
ثم من وجه افراو الحكم في الصور الثلث واما في اخره ولا يكون لقولنا  
زيد عرف عن احتمال الاعتارين المستلزم اذا دل ذلك الوجه التعديلا  
يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ واما يرتكب عند المنكر  
لفوار الشرط اذا لم يمنع عن التخصيص ما مع قول هذه الطريقة في قول  
واذا سلكت هذه الطريقة اشارة الى ما مر قبله من ان المسند  
الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم توسطه عود ذلك الضمير الى ما قبله  
بمسند اليه وهو اعلم من ان يكون المسند اليه المقدم مضمرا او مظهرا  
محذوفا او نكرة وفي حرف النفي لا ولا كذا وفي حرف النفي لم يتعرض  
هنا للصريح واحال الخ اذ اراه التخصيص في فصل التقديم والتأخير  
وقد ذكره انما وفي حرف النفي من الفاعل المعنوي بعد التخصيص ولم

من وشمع عن كونه ضميرا او مظهرا معروفا ونكرة وان لم يمثل شيء  
الى المضمرة علم منه انما وفي حرف النفي بعد التخصيص مطلقا عنده  
ومما يدل من كلامه على انه ههنا لم يقصد ما وفي حرف النفي انه قال كما  
مر ذكره وانما يرتكب عند المنكر لفوار الشرط ومع لا محاذيه مما وفي  
حرف النفي عنه ومن الشيخ عبد القاهر فيمنه فيمنه من ملوك الاعتارين  
مختلفين فيما لم يلح حرف النفي اعم من ان يكون مضمرا او مظهرا مع  
او نكرة لكن احتمال الاعتارين مع المضمرة على السوا كما علم من قوله وذلك  
عند عدم القرينة الدالة على محاذي احداهما في المظهر المعروفة احتمال  
تقوية الحكم راجح عنده وفي المنكر احتمال التخصيص راجح عنده في المظهر  
المعروفة الصق لم يلح حرف النفي قد يقصد التخصيص الى انه مرجح في المنكر  
النفي لم يلح حرف النفي قد يقصد التخصيص الى انه مرجح عنده تقوية  
الحكم كلها مرجوحه عنده ويعلم هذا من قوله بل هو المعرف جملة على  
وجه تقوى الحكم وهو المنكر جملة على وجه التخصيص من الحق كذا ما  
يحل على الوجه الراجح كما يقال حق المسند ان تقدم وهو القاعلان يقدم  
على المفعول وحقه الرفع وما صاحب المفتاح ونظم الكلام بالاعتبار  
الثاني وهو ان يقدر التأخير بعد التخصيص ولم يعلم الرجحان المقدر  
من كلام الشيخ عبد القاهر الذي نقله المؤلف ولعل نظر صاحب المفتاح  
في عدم التخصيص وعدم التقديم للتقوية لاجل ان الولد يستعمل  
ما هو للتخصيص بانه للتقوية ما يصح الى ما يقربان في ذكر الترتيب

عنده



وانجاز ان يكون وجه الافتراق غير ما ذكره وايضا لكن التقدير المذكور  
 ٢ المظهر غير بعيد او تأكيد المظهر بالمظهر كقولنا لم يلبس بغير الكلد  
 واما في المظهر فبعيد اذا لا يصلح ان يكون بدلا من المظهر الغالب  
 وذكر بعيد علم بالاستعارة وايضا ليس بالفاعل المنطقي فلا جاز في الراجح  
 ان لا يقدرا المظهر المعرفه لانه علم بالاستعارة ان استعماله لغير التقدير  
 بعد وان كان في ذلك مقتضى ان لا يقدرا التكرار ايضا لكنه علم بالاستعارة  
 ايضا ان استعماله لغير التخصيص بعد فلهذا ذكرنا في الحكم المذكور  
 اعلم ان المسند اليه المقدم في الطريقة المذكوره فاعلم معنى بالحقيقه  
 لان الفعل مسند اليه بالحقيقه فيكون من هذه الجمله يجوز تقديره بالخبر عنه  
 سواء كان للمقوله او للتخصيص لكن ان كان للمقوله لا يقدرا تلخيصه وان كان  
 للتخصيص يقدرا تلخيصه لما ذكره وعلم منه ان ما نقله المؤلف عن صاحب  
 المفتاح من انه اولم يخرج خورنق قام لسر كذا لانه قال في المقوله ان لا يقدرا  
 ٢ والتخصيص ان يقدرا ولم يشعر كلامه في موضع ما لعدم جواز التقدير  
**قوله** وفيه نظرا ان الفاعل المنطقي والمعنوي سواء في امتناع التقديم  
 ما بقيا على حالهما فتجوز تقديم المعنوي دون المنطقي حكم ثم لا نسلم  
 انتفا التخصيص لجواز تقدير التقديم لحصوله لغيره كما ذكرتم لا نسلم  
 امتناع ان يراوا المبرر شر لا خير ثم قال ونقول من هو قائم زيد قائم  
 في المعنوي ليقضيه المظهر وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في  
 الكلام والنفس والخطاب ولهذا لم يحكم بانه جملة ولا عوالم معاسلتها

في البناء وما يري تقديمه كاللزام لفظا مثل وغيره في صورته لا يحل وعين  
 لا يجوز معضاضه لا يحل وانت يجوز من غير المادة لتعريفه غير المتأخر  
 كونه اعوز للمبرر بها **قوله** قال المؤلف وفيما احتج به صاحب المفتاح  
 لما ذهب اليه نظرا ان الفاعل المنطقي والمعنوي سواء في امتناع تقديمه  
 على عامليهما ما دام الفاعل المنطقي والمعنوي فاعلا لفظيا وفاعلا  
 معنويا فتجوز تقديم الفاعل المعنوي دون الفاعل المنطقي حكم اي صح  
 بلا مرجح وايضا لا نسلم انتفا التخصيص في صورته المذكور ولا تقديره انه  
 كان في الاصل مؤخر اقدم لجواز حصول التخصيص فيها غير التقدير  
 المذكور كما ذكر صاحب المفتاح في شراهد ذاتا وهو شر وطبع  
 فان التخصيص فيه حاصل غير التقدير المذكور وايضا لا نسلم امتناع  
 ان يراوا المبرر شر لا خير لجواز نسبة المبرر الى الخبر وملت اول  
 مدفوع لان الفاعل المعنوي الذي اذا كان مؤخر له جهتان كونه فاعلا  
 وجبه كونه تابعا والشئ قد يكون فاعلا ولا يكون تابعا والعكس  
 الجملة خلاو الفاعل المنطقي فانه ليس له جهه التبعه وتقديم الفاعل  
 المعنوي ليس باعتبار كونه فاعلا بل باعتبار لحيه المحرك لكونه يقدم  
 حال كونه تابعا ان التابع لا يقدم بل يقدم بعد قطعه عن التبعه  
 وجعله غير تابع وسلك كذا في كلام العرب كقوله والمومن العبادات  
 الطير واخلاق ساء وحرر وقطعه فانه يجوز عن التبعه وعدم خلاف  
 الفاعل المنطقي فانه ليس له الاحيه الفاعليه وايضا لو قطع الفاعل المنطقي



عن الفاعل حتى يقدم نفي الفعل بلا فاعل ولم يوجد ذلك في كلام العرب  
 بخلاف الفاعل المحتوي وأنه لو قطع عن فعله لا يبقى الفعل بلا فاعل  
 وهذا هو الذي يدفع الحكم والثاني أيضا مدفوع لأن صاحب المفتاح  
 بنى تخصص المنكر على اعتبار اللفظ ذكره أولا وهو أنه لا ينظم  
 الكلام بالاعتبار اللفظي وهو أن يقدرا الأخير بعد التخصص فلا يلزم  
 منه أنه لو لا التخصيص لكان سقي التخصص غايته أن التخصص  
 لا يلزم التقدير لكنه على هذا يتوجه المنع على قوله فنظم الكلام  
 بالاعتبار الثالث الأول لا يقدرا بقوى الحكم مسعى أن يقول فنظم الكلام  
 بالاعتبار الأول لا يقدرا بقوى الحكم كما قال في اعتبار اللفظ ونظم الكلام  
 بالاعتبار الثاني بعد التخصص من غير أن يذكر لفظ يدل على التخصيص  
 ويمكن أن يحمل قوله لا يقدرا بقوى الحكم على أنه لا يقدرا إلا رجحان  
 بقوى الحكم وحاسره من كلام قوله بل نحو المعروف جملة على وجه  
 بقوى الحكم من دفع المنع وقول صاحب المفتاح وإنما تركت عند  
 المنكر لا فاداة التخصص معناه أن الركاب الوجه البعيد في المعرف  
 غير البعد أو كتابه في المنكر لا فاداة التخصص فلا يلزم منه أن  
 التخصص في صورة المنكر لا يستغنى عن المنكر بالركاب المذكور  
 بل يلزم منه أنه عند الركاب يلزم التخصص فهو أن يكون سبب  
 منعه لحدها بالركاب المذكور وما نقله المؤلف عنه لا ينبغي  
 التخصص في سبب له سواء شئ لم نقله والثالث أيضا مدفوع

لأن نفسه المهور لا إلى الشرع على سبيل الحقيقة وإلى معاملة على سبيل  
 المجاز وعلم ذلك ينقل اللغة وإذا كان كذلك امتنع نسبة المهور إلى  
 معاملة على سبيل الحقيقة وإذا امتنع فلا يصح التمسك في المهور  
 ليصح التخصص لأن المهور ينقل إلى المجاز عند عدم القرينة للالة  
 على إرادته هو أنه لم يقل أي ثم قال صاحب المفتاح ويقرب من هو  
 قام زيد قائم في اعتبار بقوى الحكم لم يقم قائم في زيد قائم فهو المستند  
 إليه قائم ثم بواسطة عود ذلك الضمير إلى زيد يستند قائم الله كما في  
 قائم وقال إنما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأن قائما لما لم ينفرد  
 في التكلم والخطاب والغيت في أنا قائم وأنت قائم وهو قائم أشبه  
 الثاني عن الضمير فكانه لا ضمير فيه فلا يكون من قبيل بقوى الحكم  
 بخلاف الفعل فإنه متفاوت فيها ولكونه أشبه الثاني عن الضمير لم يحكم  
 على قائم في زيد قائم بأنه جملة ولا عوسل معاملة الجملة في التأكيد  
 أعربت خور رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم وانتبع قائما المستند إلى  
 الضمير قائم المستند إلى الظاهر في خور زيد قائم أبوه في الإفراد يدل على تفاوت  
 أعربت حيث قبل رأيت رجلا قائما أبوه ومررت برجل قائم أبوه قال  
 كان لهم الفاعل مع ماعله جملة لما تغير إعرابه في خبره والجملة لا تغاير  
 إعرابه بدخول العام عليها والحاصل أن أهم الفاعل مع فاعله متصفا  
 كان أو مظهر أو بلوغ جملة إلى بعض الصور وعد جعل المؤلف قوله  
 وابتعد في حكم الإفراد بأنه واسع عارف عرو في الإفراد أو السند إلى الثاني



مفردا كان او مشتقا او مجموعا ولعل لفظ يعرف ويصح من السامع او  
من المؤلف فهو او ما يرى بقدره كاللازم لفظا مثل وغيره فهو سالا  
بمحل وغيره كالحقور لمحض انت لا يحل وانت محذور وكره الاستعمال لفظا  
كتابه من غير ارادة تعريض به لغرض المخاطب اى لغرض ما اضيف اليه  
لفظ مثل وغيره ولكن اريد في المثل ان من علم الصفه التي هو عليها  
كان من مقتضى القياس وجوب العرف ان يفعل ما ذكره او لا يفعل  
فكيف به والحال ان الصفه المعتصية لفعل ما ذكره او لا يجره لزيد  
فيه ما لم يكن يكون صفه ابلغ وقد كشفت المتنبى عن هذا المعنى بقوله  
مشكل شفى الخزن عن صوبه وبستر الامع من غيره ولم اقل مشكل  
اغنى به سواك يا فرد ابلا مشبه وقال غيره عنى يا كثر هذا الناس يجمع  
فانه معلوم انه لم يرد ان يعرض بولده هناك فيصفه انه قد خرج بل اريد  
انه ليس من مجموع قائمه معلومه لم يرد وانما قال من غير ارادة تعريض  
لفظي المثل والغير لغرض ما اضيف اليه اذ لو اريد بها تعريض لغرض  
كما ذكر من المثالين لا يوجب المدح غير مدح وانما يرى تقدم لفظ مثل  
وغيره مثلا ما ذكره كاللازم لان التقديم اعم للمعنى الموارد بها وهو  
نفي الصلوات المحذور للمخاطب فيما ذكر من المثالين بطريق التخصيص  
والثابت ان بقدره ما بعد تقوى الحكم كما سبق في سابق ان المطلوب بالكتاب  
في مثل قولنا مشكل لا يحل وغيره كالحقور هو الحكم وان الكتاب ابلغ من  
التفويض فيما يقتضيهما وكان بعدهما العرف للمعنى الموارد بها **قال** قلت وقد

نعم لا نه قال على العموم لم يحول اسان لم يتم خلافا لوالخر لم يحول لم يتم  
كل انسان فانه بعد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد وذلك  
للا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لان الوجبه الممهله المعذوله  
المحذوره في قوله السالبة المحذوره المستانزعه نفي الحكم عن الجملة دون  
كل فرد والسالبة الممهله في قوله السالبة الكلية المعتصية النفي عن  
كل فرد لو اردت موضوعها في سابق النفي وفيه نظير لان النفي عن الجملة  
في الصورة الاولى وعن كل فرد في الثانية انما افادته الاستناد الى ما اضيف  
اليه كذا وهذا في كل ما استناد اليها فيكون تأسيسا لا تأكيدا او لان الثانية  
اذا افادته النفي عن كل فرد فعدا افادته النفي عن الجملة فاذا حلت  
على الثلث لم يكون تأسيسا ولا ان يكون المنفيه اذا عمت كان هو لنا لم يتم  
اسان سالبه كلية لامه **قال** **اول** حمل وقد تقدم المستند اليه على المستند  
لا نه قال على العموم لم يحول اسان لم يتم فمقدم بعد نفي القيام عن  
كل واحد من الناس خلافا لوالخر المستند اليه لم يحول لم يتم كل انسان  
فانه بعد نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد والاولى عدوى  
والثاني كل مجموعي وما ان التقديم بعد العموم دون الباطن بالمعنى  
العدوى اذ لو اريد مطلق العموم فذلك ليس بما يقتضيه التقديم فقط  
هو انه لو استغنى الى احوال ما كان التقديم لا بعد العموم والمأخوذ به  
يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس في اللازم مشتق ففتن في المأخوذ  
احاسان في اللازم في صور التقديم ولان الوجبه الممهله المعذوله المحذوره



بعض قولنا انسان لم يعم دور لفظه كل فيه في قوة السالبة الجزئية  
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة دون كل فرد بعض قوة قولنا ليس  
كل انسان قام بمعنى ان كل واحد منها سائر نفي القتام عن الجملة  
دون كل فرد لان نفي القتام في كل واحد منها يحمل ان يكون عن كل واحد  
من افراد الانسان ولحق ان يكون عن جملة افراد الانسان من حيث  
هي الجملة بعض عن البعض والاول سائر الثاني من غير عكس  
محمل على ما هو المحقق وهو النفي عن الجملة ليكون نفي القتام في كل  
واحد منها عن الجملة دون كل فرد فلو ادخل لفظه كل في انسان  
قولنا انسان لم يعم وقيل كل انسان لم يعم وافاد من الجملة دون كل  
فرد بلزم التاكيد لان معنى قولنا انسان لم يعم ومعنى قولنا كل  
انسان لم يعم ج واحد بلزم ان يكون كل تاكيد لا تاسيسا واما ان  
الملازمة في صورة التلخيص ولا السالبة الممثلة بعض قولنا لم يعم  
انسان بدور لفظه كل في قوة السالبة الكلية المتعينة للشيء عن كل  
فرد بعض في قوة قولنا لم يعم من الى انسان قام بمعنى ان كل واحد منها  
سائر نفي القتام عن كل واحد من افراد الانسان واما الثاني فبانه  
واما الاول فلان انسان فيه نكرة وقع في سياق النفي فنقصد العموم  
فيكون قولنا لم يعم انسان بمعنى قولنا لم يعم واحد من اجزاءه واذا  
كان قولنا لم يعم انسان بمعنى السالبة الكلية ولو ادخل عليه لفظه  
كل وافادت كل واحد كان معناه معنى قولنا لم يعم انسان فيكون

تاكيد لا تاسيسا واللازم في كلتا الملازمتين منتف لان التاسيس اصل  
والاكيد فرع عليه وحمل اللفظ على القامه الاصله اولى واظهر منه  
على غيرها قوله وذلك في قوله وذلك لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس  
اساره الى ان يعدم المسند اليه على المسند والى على العموم خلاصه الى  
اخر عنه فانه بعد النفي عن جملة الافراد لا يصح كل فرد وهو لنا اسارا  
لم يعم انما يكون موجبه ان لو قدم الرابطة اذا كانت في اللفظ على لم  
يعم وعمل هكذا انسان هو لم يعم وان لم يكن اللفظ يكون موجبه اليه  
وان كانت في اللفظ واخبرت عن حرف السلب في سالبه وسميت محمله  
لاعمال المحكوم عليه عن افراد لفظ السوربه وهو لفظ التصور والى  
على كيمه الافراد وانما كانت معدومه ان جعل حرف السلب حزا من  
المجمل اي من المسند قال المؤلف رحمه نظر لان النفي عن جملة الافراد  
الانسان في الصورة الاولى وهو انسان لم يعم وعن كل فرد في الصورة  
الثانية وهو لم يعم انسان انما افاد ذلك النفي اسنادا لم يعم الى ما اضيف  
اليه لفظه كل وهذا في كل اسنادا لم يعم الى لفظه كل فيكون تاسيسا  
لا تاكيد الزوال لاسناد اللفظ الاصل حصول اسناد آخر فلا يكون تاسيسا  
لان في تاسيس النسبه التي في الاصل بل يقرها واما في الثانية بمع لم يعم  
انسان افاد النفي عن كل فرد كما مر وهذا افادت النفي عن الجملة  
اي عن جملة الافراد واللازم الثبوت لبعض الافراد فلا صدق النفي  
عن كل فرد فادخلت الثانية بعدد حول لفظه كل على الثاني اي



على النفي عن جملة الافراد لا يكون سائلا بل يكون تأكيدا وان التكرار  
المنفي في قولنا لم يبق انسان اذا عمت كان سائلا كونه لا يمتنع صدور  
السلب عن كل واحد واحد لا سائلا منه سائلا وقد جعله سائلا محملا  
قلت الظاهر في هذا اما الاول فانه اذا كان المسند اليه في الماهية  
في الصورة الاولى جملة افراد الانسان وفي الصورة الثانية جملة افراد  
الانسان لان الغرض ان الظاهر فيها مجموع مكنون المسند اليه فيها واحدا  
وهو جملة الافراد لكنه عبر عنه في الماهية بلفظه انسان وفي الصورة  
بلفظه كل واختلاف المعبر به مع لفظان المعبر عنه لا يؤثر في الاستدلال  
بل يمتنع ان العرض انه لا اختلاف بينهما في معنى اللفظ المعبر به واما  
امتناع روال الاستدلال في الماهية من الصورة في الصورة الثانية  
وظاهر ان الاستدلال فيها الى كل واحد من الافراد كذا في الماهية ما يدل  
عليه لفظ انسان في الصورة ما يدل عليه لفظ كل والمختلف هو  
اللفظ الدال واما الثاني فلان في الالف الثانية على النفي عن الجملة قبل  
وجو الفظة كل لا يتراعى في المقصد الاول بل المقصد الثاني المقصد الاول  
فيها هو النفي عن كل فرد والمقصد الثاني المقصد الاول في عدد جمل الفظة  
كل ما هو اعم من جملة الافراد او هي فلا يكون تأكيدا انه في التاكيد  
تطابق الالف الثانية ان قيل انه لا يحب واما الثالث فلان قوله لم يبق  
انسان اذا عمت كان سائلا كونه ممنوع من السالبة الكلية هي القضية  
المسورة التي يكون السلب فيها عاما لكل افراد الموضوع لا كل قضية يكون

يكون السلب فيها عاما والاول والخص من الثاني مطلقا ولم يكن في قولنا  
لم يبق انسان سور يدل على العموم والخصوص بل العموم في مستفاد  
عن وقوع التكرار في سياق النفي ونسبنا انما سائلا كونه معني ولكنه  
سميت بمسألة لفظا لعمال لفظ السور فيها لفظا لمتبع الوجه ان يقال  
ان الحكم في الماهية في الصورة الاولى اما على الظاهر من حيث هو كذا  
اليه البعض الآخر فاني الاول والماهية ليست في قوة الحزنه ولا يلزم  
التاكيد لان موضوع قولنا انسان لم يبق بطبيعة الانسان من حيث  
هو وموضوع كل انسان لم يبق هو افراد وان كان الثاني في الماهية  
يكون الموحدة الماهية المعدولة المجموع في قوة السالبة الحزنه المستلزم  
نفي الحكم عن الجملة وورع في قوله فان اردته ان معنى المسند اليه فيها  
واحد فهو ممنوع من المسند اليه في السالبة الحزنه من ليس كل انسان  
فان ختم الاعتبارات الثلاث لحسب الوضع اللغوي على تعدد الالف  
دلالة لتقديم على العموم ظاهرا وهي اما ان يراد بلفظه كل بعض الافراد  
وورع البعض ويراد بها مطلق الشمول للعموم للعدوى في المجموع او يراد  
بها المجموع والمسند اليه في الماهية المذكورة وحمل اعتبار من هذا الاعتبار  
كل واحد واعتبار البعض وورع البعض فلا يكون معناه ما واحد امكن  
ما سيبا وان اردته غير ما ذكره ظاهرا بل يلزم التاكيد واما  
في الصورة الثانية فلا يلزم التاكيد ايضا لان قولنا لم يبق انسان معني  
عموم السلب لكل الافراد والفعل ويلزم منه السلب عن كل واحد بالحق



وقوله لم يقع كل انسان بعد حصول السلب بالفعل عن كل واحد  
 وبنزاع منه عموم كل الافراد باسمها بالقوة وايضا المستند الي قولنا  
 لم يقع كل انسان لولم يترك على المجموع ظاهر الالزام ان يكون ظاهرا في الضرر  
 بل اعانه او في العجز عن العمل في مطلق الشمول لا في العجز عن العمل  
 خلا والمستند اليه في قوله لم يقع انسان في حقيقة اعتبار واحد او ايضا لزم  
 استغناء اللانم وهو التاكيد لان التاكيد مخرج يكون في مطلقه كل التاكيد في  
 كلام العرب اكثر منه لغرضه في حمل على اكثر او في كون وضعه للتاكيد  
 وحمل اللفظ على موضوعه الحقيقي او لم يتركه على غيره بل هو متعين للتاكيد  
 لما مر في التاكيد **قوله** وقال عبد القاهر ان كل نت كان لخلقه في حيز النفي  
 فان اخبرت عن انتم لخواكم ما تنفي المزمع بركه او معموله للفعل المنفي  
 لخواكم القوم كلهم او لم اخذ كل الدراهم او كل الدراهم لم اخذ بوجه النفي  
 الى الشمول اخصه وافاد ثبوت الفعل لبعضه وعلمته والاعم كقول النفي  
 عليه لما قال له والدين اخضر الصلوة ام نسيت كل ذلك لم يكن وعلمه  
 قوله وداصحت ام الخمار تدعى علي في ناكه لم اصنع **قوله** لما روي  
 المؤلف قول القائل المذکور عن كون كل في النفي ضد العموم تارة ولم يند  
 لغرضه مرارا في ذكر ما يعبر به الشئ عند العاصم وغاؤه والاشي  
 كلمة كل في النفي لكانت داخله في حيز النفي فان اخبرت عن انتم النفي  
 يكون معموله للفعل كقوله ما كل ما تنفي المزمع بركه بخروج الراجح بالاشي  
 البعض او كانت معموله للفعل المنفي هو ان كانت على وجه الفاعلة كقولك

ما كل القوم وما كل القوم كلهم او على وجه المفعولة اخبرت  
 عن الفعل المنفي كقولك لم اخذ كل الدراهم او قد امت علمه كقولك  
 كل الدراهم لم اخذ بوجه النفي الى الشمول اخصه اي على بوجه  
 الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل لبعضه المشمولين في غير  
 جميعه المفعولة في حيزها افاد الكلام ثبوت تعلق الفعل ببعض المشمولين  
 وان لم يكن كل داخله في حيز النفي على ما مر ولا معموله للفعل  
 بوجه النفي الى اصل الفعل وعمم ما اضيف اليه كل كقول النفي  
 عليه لما قال له والدين عند سلامه عليه عن بعض الصلوة  
 المزمع الذي اقصرت اليه صلوة ام نسيتها يا رسول الله كل ذلك  
 لم يكن اي لم يكن في احد من الاقتصار ولا انسان وكقول النفي  
 وداصحت ام الخمار تدعى علي في ناكه لم اصنع كلمة في السب  
 روي مرفوعا ومنصوبا فان كان مرفوعا فمن امثله ملحقه فيديل  
 على رواية الشاعر عن كل واحد من الزناب وان كان منصوبا فمن امثله  
 ما مر قسلا في ذلك وبذلك على مراده الشاعر عن بعض الانوب لا على  
 اعلم ان المعتمد في كون كلمة كل في المنفي ضد العموم تارة وغيره  
 فهو هو عبارة في كلام البلغاء هكذا والذي يدل على ان كلمة كل في الخبر  
 وشعره النفي للعموم المذكور اما في الخبر فوجها ان احد ما ان  
 السؤال تمام المتصلة لطلب التعيين بعد ثبوت احد ما عند المتكلم  
 على لانهام مجوابه اما بالتعيين او سفي كل منها وقد ذكر في الخبر



شئ كل منها وثانها ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من  
لم يكن قال له والدين بعض ذلك وذكر في الخبر في بعض السند  
الكل في قولنا ان في الدين فهم السند الكل لما ذكر في معانيه الخ  
المعنى واما في قولنا في الدين والشارع الله الشئ عبد القاهر وهو الخ  
فصحيح والقصص الشاعر مثل قوله نصب كل لانه لا يلزم منه حذف  
ومعنى الفعل اصل السند الى حمولة غيره ووقع كل غير المستند اكثر  
في كلام القصاصين في قوله حينئذ ما لم يسمعوا من ربه وسياق كلامه  
انه لم يأت بشئ مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النص مقبولا لكان  
او الرفع غير مقبولا لم يعدل عن النص الى الرفع من غير ضرورة لعل  
ان تقدم الشئ على الشئ فوعان احدنا تقدم على غيره والتأخير وقال  
في كل شئ مع التقديم على حكمه الذي كان في علمه كقوله الخبر على  
المستند او تقدم المفعول على الفاعل مثل فام زيد وصورة غير وازيد في  
تقدم لا على غيره والتأخير ولكن لا يشق الشئ عن حكم الحكم ويجعل له  
اعراب غير اعترافه كما في اسمين جعل كل منهما ان جعل مستندا واخر  
خبر اليه مثل زيد المنطلق والمنطلقون واما التأخير فلا يقتضيه  
المقام تقدم المسند هذا كله معتنى القاهر وقد خرج الكلام على خلافه  
في موضع المضمهر موضح المنظر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل في احد  
القولين وقولهم هو ابي زيد عالم مكان الساكن في القصة لتفكر ما يعتبه  
بعض السامع لانه ان لم يفهم منه معنى اسطره وقد عكس في ان اسم

اشاره فلما قال العنانة بغيره لا يقتضيه حكم يدع كقول  
كم عاقل عاقل انت مذاهبه وجاهل جاهل فلما مررنا بهذا الذي  
يدع الموهام حاربه وصبر العالم الخبر من زيدا او اليك السامع كما  
اذا كان فاقد الصبر والنداء على كمال بلاوة او فطاشه او اوعا  
كالمظهره وعلمه من غير هذا الباب تعاليت لي شئ وما  
لك علمه تريد مني قد ظفرت بذلك وان كان غيره فلياره العلم في  
قل هو الله احد الله الصمد ونظيره من غيره فاذا عرفت فتوكل على  
الله او الى استعطف كقوله اليك عبد القاهر انك امانا  
المسند اليه عن المسند فلا يقتضيه المقام تقدم المسند عليه وسياتي  
وجوه تعلمه اعلم ان جميع ما ذكر من احوال المعتنى لا يختلوا الحكم  
المسند اليه من كونه محذورا الى كونه مؤخرا هو معتنى الظاهر وقد  
خرج المسند اليه على خلاف معتنى الظاهر موضع المضمهر موضح  
المنظر كقولهم ابتداء من غير جري في كلفنا او قرينه حال نعم رجلا  
زيد وسر رجلا عمر وكان نعم الرجل وسر الرجل على قول من لا يرى  
زيد نعم رجلا وسر رجلا او على هذا القول يكون الضمير في نعم  
رجلا الى زيد وسر الرجل فلا يكون من هذا الباب واما على قول  
الآخر فيكون منه لعدم جري في كلفنا او قرينه حال وقولهم هو زيد  
عالم او هو زيد عالم مكان الشان زيد عالم او القصة زيد عالم وهذا  
الضمير هو ضمير الشان والقصة اي ضمير يرجع اليها ويذكر ويؤتى



باعتبار الشار والقصد سواء كان في الجملة التي بعده موثوقة أو لا والحد  
 التي بعده مفسرة له ويصدق عليها الشار والقصد وإنما وضع المظهر  
 موضع المظهر لئلا يفتقد الضمير وهو السامع لأن السامع إذا  
 لم يفرق من الضمير معن أسطر ما يعقبه كلف يكون ضمير المسموع بعده  
 فضلا عما كان في ذهنه وهو السامع التوام بعدم ضمير الشار والقصد  
 وقد عكس ووضع المظهر موضع المضمرة والمظهر اسم إشارة فذلك  
 أما لئلا يعاند بضمير المستند إليه لا خصاصة حكم يرفع عن الثاني  
 والشئ المدع العجب عن غيب عن الخاطر فيكون كأنه خاضع لما  
 فصار له كقول لم عما في عاقل اعيت مداهده وجاهل جاهل تلقاه  
 مرزوقا هذا الذي يدع إلى وهام خائره وصير العالم الضمير بوزن  
 والى شهاد هو قوله هذا والقياس هو كونه إشارة إلى الحكم السابق  
 هو كونه العاقل في الحال والجاهل في الحال قوله اعيت مداهده أي  
 اعنته من عيت ما سوى إله الم قصد لوحده وروى ترك موضع يدع  
 والضمير المقص المتفطر والربوبية هي هنا هو القائل بالنزول والقائه  
 والشار للصانع بانه لو كان له وجود لما كان في مركزه أو ما لا يتكلم بالسامع  
 وهو الاستهزاء إذا كان السامع فاقد البصر أو لم يكن يحد مشار اليد  
 فيسخر منه ويقال له هذا تنصوه وأما اللنداعلى كمال بلاه السامع  
 بانه لا يدرك غير المحسوس بالضمير ومشار إلى غير المحسوس عنده كما أشار  
 إلى المحسوس عنده أن يدركه أو على كمال فطانه السامع بأن غير المحسوس

بالبصر عنده كالمحسوس عنده غيره وإذا كان كذلك فمشار إلى غير المحسوس  
 عنده ما أشار إلى المحسوس من أنه يدركه كالمحسوس في أمالي دعا كمال  
 ظهور المستند إليه هو كأنه محسوس بالبصر وإذا كان كذلك فمشار إليه  
 باسم الإشارة لا بالمظهر وعلى ذلك دعا المذكور من غير أن المستند إليه  
 قوله محاللت كاشفى وما نك عليه بربك في قوله قد ظفرت بذلك أي  
 يعتلى وكان العباس أن يقول له ولكن لما كان قبله ما دعا الشاعر  
 كأنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر إشارة إليه باسم الإشارة لا بالضمير  
 وأما الخوض في ذلك وإن كان المظهر الذي يوضع موضع المضمرة غير اسم  
 فالعذر والله عن المضمرة أما الزيادة فتمكين المستند إليه في ذلك السامع  
 كقوله مع قل هو الله أحد الله الصمد ووزن هو الصمد وبطوره وضع  
 المظهر الذي هو غير اسم الإشارة موضع المضمرة لزيادة العلم بغير  
 ناب المستند إليه قوله تع وبالحق أنزلناه وبالحق أنزلناه والقياس في ذلك  
 ولا يخفى أن إلى شهاد أنما سمع من أن كان الختان محض واحد وأما إلى  
 الروع في ضمير السامع وتوسيد المهابة عنه وأما المقوية في أي المأمور  
 فإن اعنته إلى القدر أقوى بسماع المظهر ووزن المضمرة مثاليها هو الظن  
 أصغر الموصوفين أمركم كما ورد أنها أمركم كما وعلى ترك المضمرة إلى المظهر  
 لقوته وأمر المأمور قوله تع فإن اعزمت فتوكل على الله أي إذا عزم  
 بعد المشاورة ووضع الراي فتوكل على الله ولم يتوكل على غيره من غير  
 المتكلم وهو النا إلى المظهر وهو الله لا سواه وأما الاستعانة بقوله



الهي عبد العاصي لها كما مضى بالذنوب وقد دعا كاحث لم يسل اليها  
 المعاصي سكر وبعده فان تعجزت فانت لك الاجل وان بطور من رحم سلكا  
 واما النور فكذلك العكس من الوصف كقولهم مع فلان انا الناس في رسول  
 الله المكم جميعا الذي لم يملك السموات والارض بل الله الهه وحده ومعبود  
 فامنوا بالله ورسوله النبي الذي يوصي الله وكلامه وانصتوا لعلكم  
 تفهمون فانه قال فامنوا بالله ورسوله ولم يسل الله ولي كمن يجرى عليه  
 الصغار التي اجريت عليه ليعلم ان الذي وجب الامانة والامانة له هو  
 هذا الشخص الموصوف من الله النبي الذي يوصي الله وكلامه كما ما من  
 كان لنا وغيره من الامارات للضعف وبعد من الغضب لنفسه السكاة  
 هذا غير محض من مسند الله ولا هذا القدر بل كل من المكم والخطاب  
 والغيبه مطلقا فنقل الى اخره وسمى هذا النقل عند علماء المعاني القناني  
 كقوله بطاوي السكالي بالتمتد والمهور الى الامتات هو التعبير عن معنى بطور  
 من التلايه بعد التعماد وعند باخر منها وهذا الخصص في الامتات من الكلام  
 الى الخطاب وما الى اعبد الذي فطرني والله يرحمون والى الغيبه انا  
 اعطيتكم الكون وفضل ليكم والفخر ومن الخطاب الى المكم طحايل فلت  
 الحسان بطور بعد الشاب حين حلت مشبه بظلال الجحش وقد شغلها  
 وعادت عوا وسنا وخطوب والى الغيبه حتى اذا كنتم في الغلظ وحزنهم  
 ومن الضد الى المكم الله الذي انزل الرياح من سحابا مستقناه الى جبل  
 والى الخطاب ما كان يوم الارز انك بعد ووجهه ان الكلام اذا نقل من اسلوب

مثلا

الى اسلوب كان الحسن بطوره لسط السامع واكثر اعظافا للاصفا اليه  
 وقد خصصه مواقف بلطاف كلمة الغلبه فان العبد اذا ذكر المحقق بالحمد  
 عن قلبه حاضرا خد من نفسه محركا للاقبال عليه وكلما اجري عليه صفه  
 من الصفات العظام قوي في ذلك المحرك الى ان يورث الامر الى خاتمة الخلق  
 انه ما كان للامر كله في يوم الخراج بوجوب الاقبال عليه والخطاب بخصيصه  
 بغايه الخضوع والاستعانه في المهمات قال صاحب المنهاج هذا غير  
 محقق بغير الكلام عن الختانه الى الغيبه المعطى كما مر في وضع المظهر  
 موضع المظهر المنكلم بالخص من المسند لله بل يجرى عنه انصافا هذا القدر  
 اي عن الحكايه الى الغيبه بل كل من التكم والخطاب والغيبه مطلقا فنقل  
 الى اخره قوله مطلقا اي اعم ان يكون النقل بعد التعبير عنه بطور  
 اخر منها او لا يكون بعد تعبير اصلا وسمى هذا النقل القناني عند علماء  
 علم المعاني وهو ستة اقسام وذلك باعتبار الاسال من كل واحد من  
 التلايه الى كل واحد من الخرين منها والافا لقسام ازيد منها كقولهم  
 انفس بطاوي السكالي بالتمتد ونام الخلق لم يورثه وبات وبات له لعله  
 كلمه في الخلق الاربعه وذلك من سحاحي وخبرته عن ابي السور السنت  
 في الست الاول من الكلام الى الخطاب والافا لوجب ان يقول بطاوي السكالي  
 اوقد في الست الثاني من الخطاب الى الغيبه او القناني على ذلك ان  
 يقول في الخطاب وبات كذلك الست الثالث من الغيبه الى التكم  
 اذا القاس على بات ان يقول هاهنا لافا لالامتات عنه من خطابه



مقتضى الظاهر كما مر فلا يكون في البيت الثالث اللغات لورود  
 على مقتضى الظاهر الذي هو الحكاية عن سر الحكم لا ما يمنع  
 الخصار اللغات عنده في حاله مع مقتضى الظاهر لما مر من تعريف اللغات  
 عنده على وجه معهما واسلم لخصاره فيه لكن اللغات في البيت الثالث  
 بالنسبة إلى البيت الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وإن كان على مقتضى  
 الظاهر بالنسبة إلى غيره وقال المؤلف المسود عند الجمهور أن اللغات هي  
 التعديرات عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعديرات بطريق آخر منها  
 وهذا الخصم في تعريف صاحب المفتاح أنه إذا كان النقل عن غير بطريق  
 من هذه الطرق عما عبر عنه أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره  
 منها فعلى قول صاحب المفتاح البيت في اللغات الثلاثة وعلى المشهور  
 في اللغات في البيت الأول وفي الثاني اللغات واحدة وقال المحقق في قول  
 امر القيس في اللغات فتعبر على المشهور أن يكون في البيت الثالث اللغات  
 وقبل ما في قوله حالي لحدتها باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول  
 والآخر إلى اعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلا  
 ملتبسا به فيكون في سؤال إلى الكلام في الثالث من العبد وجدها لأمنها  
 ومن الخطاب جميعا فلا يكون في البيت الثالث على هذا الانتقال واحد  
 قلت النظر مدحوق بأنه وإن سلم أنه لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا  
 به حين جمهور الانتقال منه إلى الغيبة لكن لا يلزم منه أنه لم يبق ملتبسا  
 لأن السؤال أن اعتبار من الغيبة فقط لم يبق الخطاب حاصلا وإن اعتبر منها

فلازم أنه لم يبق لأن الانتقال إلى واحد من الثلاثة أهم من أن يكون بعد  
 التعديرات واحد منها أو اثنين منها وأيضا إنما يكون ذلك شرطاً في سؤال  
 المسئلة لا مطالعاً فلهذا لم يزم أن يكون قول امر القيس في البيت  
 اللغات وقيل لحدتها في قوله وذلك لأنه اللغات من الغيبة إلى  
 الخطاب والثانية في قوله جاني لأنه اللغات من الخطاب إلى الكلام  
 قوله مبال إلى لغات من الكلام إلى الخطاب قوله تع وما إلى لا بعد الذي  
 فطريقي والله ترجحون فإن مرجع حوز خطاب وما قبله الكلام فيه  
 إلى لغات من على قول صاحب المفتاح ومثال اللغات من الكلام إلى الغيبة  
 قوله مع أنا عطشنا الكوش فصل ليرك والفرد لم يبق فصل لا يبق منه  
 أن المراد بالغيبة تعريف اللغات أهم من كل واحد من المختصين  
 مثال اللغات من الخطاب إلى الكلام قوله طحايل قلب في الحسان  
 ظروف بعد الشاب من حان مشب بكلفني لحي قد شط قلبها  
 وعاد عواد متنا وخطوب الفت من الخطاب وهو إلى الكلام وهو  
 تكلفني وقد البقاء واحد على المشهور وعلى قول صاحب المفتاح  
 اللغات لحدتها في طحايل إذا القاس طحايل والثاني ما مر وطحايل من  
 قولهم طحايل فلبه أو أوص به فلبه في كل شيء والباقي من التعديرات  
 في الحسان ظروف أي قلب ظروف في طلب الحسان ونشاط في مرادهم  
 بعد الشاب صغيره للمقرب روي عن حسان مشب بعض حين  
 الشاب وكاد صرع وأقبل الشب وقد شط أي وقد جرد قلبها



أي قوتها وعهدا وعادت أي رجعت عوان جمع عاود به عواوي المر  
عوان قد وخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم ومسال الإغبار من الخطار  
إلى الغيبة قوله مع حق لحظا كنتم في الغلابة وخونهم والقياس بكم  
ومن الغيبة إلى اليكهم قوله مع والله الذي أرسل الرياح مشرعا صفاته  
والقياس ضايقه ومن الغيبة إلى الخطاب قوله مع ما لا يوم الذي لا  
نعيد والعاسر أي به نعيد ووجد الإله في الكلام وحسنه هو أن الكلام  
أو أصل من أصول إلى أساور كل شيء في الكلام أحسن نظيره أي في خبره وأجرا  
لنشاط السامع وأكثر أفعالا أصفا السامع الله من اجزائه على الملوك  
واحد وقد خسر مواقع الإلهيات لطائف معان فلما وضع الإله في  
البلغا والتعدي إلى المسرة والعلم الضار من كافي صوره الفاعل في العبد  
أما ذكر الحق في الحمد على قلب حاضر ونفس ذكره بقوله الحمد لله الذي  
اختص الله بالحمد وأنه حق من نفسه محمدا كالأمال على الحق  
بالحمد فإنا انتقل حاضر القلب والكر النفس إلى قول الله العالم الذي لا يعلم  
ما لا للعالم من مريم لا يخرج شيء من كونه وروبيته مومي في كل المحرك  
ثم انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الذي لا يعلم كونه متعنا على الحق بالعلم النعم  
جلالها وقا قننا لا إله الرحمن على الواد والرحيم على الهاء فإذ راية الحق  
وتقصانه شفا وان صا وكثرة الحروف من علمها استغنى قوة ذلك المحرك  
عند هذا الوصف ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهو قوله  
ما لا يوم الذي لا يعلم أنه ما لا الأمر كله يوم الحزنا صحت قوة ذلك

واوحد ذلك المحرك الإقبال على الحق المحمدي الموصوف بالصفاء المذكور  
والخطار بخصيصه بقاءه الخضوع والاستعانة في الملمات بقوله أياك  
نعيد وأياك نستعين ومن خلا والمقتضى على الخطاب بغير ما في  
بما كلامه على خلاف صراحه تنسبا على أنه الأول في القصد كقول القديس  
للحجاج وقد قال له متوقدا أحملك على الأديم مثل الأمير جلال الأديم  
والأشهب أي من كان مثل الأمير في السلطان وبسطه اليد في رافضه  
لا أنقصه أو السائل بغير ما سئل شربا سواه ما زله عنه تنسبا على  
أنه لا والخالد أو الموم كقوله مع سالونيك عن الإله قولي مواقيت  
والحق وهو له مع سالونيك ما ذا يفتنون فلما انقضى من خير فلو الذي  
والناسي والمساكين وابن السبيل ومنه التعداد عن المستقبل بلفظ الحق  
تنسبا على الحق وقوله محو يوم يفتني في الصور فصعق من في السموات ومن  
الأرض ومثله أن الذي لم يفتح وخود لا يوم مجموع له الناس ومنه القلب هو  
عروض الناقه على الحوض وقوله السكاك مطلقا ورده غيره مطلقا  
أنه انقضى اعتبار الطيف قبل قوله ومهمه مغيرة الإجابة كان لوزن الغيبة  
أي لولها والأرد كقوله كاطين الفذ الصباغ من خلا ومقتضى  
الظاهر ما سماه صاحب المفتاح الأسلوب الحكيم وهو تليق الخواص بغير ما  
تقرب من كلامه على خلاف صراحه تنسبا على أن خلاص صراحه أو أن قصد  
الله كقول القديس للحجاج وقد قال للحجاج له متوقدا أحملك على  
الأديم سري القند مثل الأمير جلال الأديم والأشهب فانه أبرز وعيد



معروض الوعيد وبلغى الخراج بغير ما يترقبه فازاه بالطف وجهه ان كان  
مثلا الاميرة السلطان وسطه اليد فجدوا ان يصعداى يعطى المال ويحب لان  
نصفه اى منده ويوشوا ان بعد ان يوعداى بلقى السائل بغير ما استطلب  
مقدر بل سوال السائل منزله سواله تنسبها على ان السؤال الذى هو غير سواله  
لخاله اولى بحاله او الممهم له كقوله مع سائلونك عن اجله قل هو موافق للمع  
والخج اى معاه لهم فوفون بها امورهم ومعالم الخج وغربا من الجوار والمهم  
يعرفون بها الوفا بها قالوا فى السؤال ما بال الهلال يدور ففما مثل الخيط  
ثم يتراد فلما لاحى على مستوى ثم لا يزال يستحق حقهم كما يراهم يجرى  
بما ترى لما ذكره كقوله مع سائلونك ما اذا سفقون فلما انفقتم من خيرهم  
فلما لا يروى الا قريش والاشامى والمسالكى والى السبيل سائلوا عن سائر المستغنى  
فالجواب سائر المستغنى لما ذكره من خلاف مستغنى الظاهر العبد عن المستقبل  
بلفظ الماحض تنسبها على حق وقوعه وانما هو الوقوع كالواقع كقوله  
ويوم سفيح في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض الى منزل الله  
جعل المتوقع الذى لا يدور في قوعه بمنزلة الواقع وهو الصعقة يوم  
نفخ الصور ومثله العبد عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل او بلفظ اسم  
المفعول كونه خلافاً مستغنى الظاهر مثالا اسم الفاعل قوله مع وان الذين  
لواقع ومثالا اسم المفعول قوله مع ذلك يوم مجموع له الناس وقد كان يوم  
جعل المتوقع الذى لا يدور في قوعه وهو الجبر او الجمع والتمهيد يوم القيامه  
منزله الواقع والمذكر كذا على حصوله ومن خلافاً مستغنى الظاهر القلب

كقول العبد عن مستغنى النافقه على الخوض سرور عن عرض المستغنى على النافقه  
ومنه قولهم ان دخلت القلنسوة في الواسق ودخلت الخاتم في المصباح سرور  
الواسق في القلنسوة والمصباح في الخاتم ورد القلب قوم مطلقا وقبلة مطلقا  
قوم منهم صاحب المفتاح والحق انه لم يضمن القلب اعتبارا لطيفا فقبل كقوله  
ومهمه مقبوره ارجاوه كان لوزان منه سماءه اى كان لوزان سماءه لغيرها  
لوزان منه فكلس الشمس للبالغة الدال عليها القلب فجعل لوزان من  
ولوزانها من شهابه فكان لوزانها اصل في الغيرة ومحمده اى مقبوره مغبوره  
من غير الشئ لغيره اى اذا تلوزان الغيرة وبى لوزان الغيرة وهو شهاب الغبار  
ارجاوه اى اطرافه جمع الرجا مقصور وان لم يضمن القلب اعتبارا لطيفا  
رد القلب كقوله فلما ان جري من عندها كما طفت بالفتور السباعا اراد كما  
طابت الفتور السباع وروى كل طفت وكذا لفظ الصغاني والسر في تقدير  
القلب قد اعتداه لطيف وبعده لورنح الرجال لا خذوها ومن طفت ان  
ان استطاعا الفتور الفصير والساع الطيز البن الذي يطير به نصف نافقه  
اى صبارهم بنطنته كالفتور الذى طيرت بالسباع وقد ظهر من هذا ان قوله مع  
وكم من قريه اصلها حياها باسنا وهو له ثم وناقدنى وهو له اذهب  
بكتاني هذا فالقده الميم ثم قول عنهم فانظر ماذا يرجعون بها الى انه دخل عليها  
من كوه فالقى الكتاب اليها وتوارى كوه لست واروه على القلب اذ  
لست قدروا القلب فيها اعتداه لطيف فان قيل لولم يدخل على القلب فها  
لم يستقم المعنى لان اصله بعد المعنى الناسق الذي هو بعد الله في لانه من المكلف



طلب القرب والمدة في مدارج الجواب قلنا ذلك ممنوع على تقدير عدم  
القلب اما الاله الاولي فلاز معناه اهلكتناها فكلنا اولادها وانها جازها  
فالحكم او الاخبار لمحي الناس تلخر عن الجهل او من محموله على انه لا ادراك  
اهلها فاجابنا بانها لا شكا في محي الناس تلخر عن ادراكه اهلها فلو قيل  
تقدر عدم القلب لا وجبه والقلب اولى للذكر بعارضه كذا في عدم القلب  
نور في ايضا الخطا والاصل الذي لم يؤد به عدمه وهو التقدم والتأخر  
ويمكن ان يرجح احد الطرفين على الآخر واما الاله الثاني فلاز من  
الامور النسبيه فنص من تقديره على الذي واما الاله الثالث لجوابها  
علم من الحكمة التي ذكرت معها واما قولنا ان شقي الرياح الجاهل  
الخير الفياطه جمع ضيطة كسايطه في سطر والضيطة والضيطة الرجل  
الضخم الذي لا غنا عنده والامر الذي لا سلاح معه في الخرج الجمع حرف قد  
ذكر له سوى القلب وجهان احدهما ان جعل شعا الرياح هم استعاره عن كسرها  
طعنهم بها فاذا كسر ربيق وانما كان استعاره لان الشقا وضعف الجفني ان  
نسب الى انشاك السعاده فسمته الى الرياح مجازا والباقي ان جعل ربيق  
طعنهم بها شعا بالحقير الشانهم وانهم ليسوا اهل الا لطفها كما قيل  
سقى الخرجهم فلاز افعالهم يكن اهل للنسبه احوال المسند اما تركها  
فلما مر لقوله والاذ قمارها لغرب وقوله خن على عندنا وانت لم تحذر اذ امر  
والدراي مختلف وهو لا زيد منطلق وعمرو وهو لا خفيحت فاذا زيد وقوله  
ان محلا وان محلا اي لثاني الدنيا ولنا عنها وقوله مع دلوانهم تتلون

لا وجب على الاصل وهو لا بد من الدلالة على استعماله المعنى على التقديرين وهو التقدير

خزان رحمه ربي وقوله فصب جميل خمل الامر من اي اهل او فامري  
لما فرغ عن احوال المسند الله سرع في الباب الثالث  
احوال المسند منها ترك المسند لما مر في باب المسند الله من جميل  
العدول الى اخرى الملائك ومن احسان رتبته السامع عند قيام  
القزينة او مقدار رتبته ومن الى اختصار الاخبار عن الجبرينا  
على الظاهر اما مع صنف المقام كالسر ومحافظة الوزن فيه لقوله  
ومن كذا يصح المدسه اجماله فاني وقيارها الغريب اي وقيار غريب  
خلف من الثاني لانه الاول عليه وقيل فعيل صالح للتعدد والمطامحه  
الى تقدير الحذف قلنا لا يقال بجلان صبور وان صح في الجمع دون  
الشبه وقيار جميل او فوسر الرجل هو هنا المسكن وقوله خن على عندنا  
وليت ما عندك ارض والراي مختلف اي خن على عندنا ارض خن  
من الاول لانه الثاني عليه والفروق من المثلين هو ان المحذوف  
الاول مفروق وفي الثاني جمع اما بدور الضيق هو كل زيد منطلق وعمرو  
فلو قلت وعمرو منطلق يلزم العبث لانه المعطوف صرحا على ان  
لخبر المعطوف الخبر المعطوف عليه محذوف من الثاني لانه الاول عليه  
وهو لا خفيحت فاذا زيد اذ انما انما جاء ويؤيد على وجود المطلق  
فان اردته الزمان في خبره هنا اذا كان موجودا مطلقا لما يلزم  
العبث وان كان الخبر خاصا مثل قائم او قلعد المحذوف لعدم الدلالة



واذا كان هذا المكاني فلا خلاف انه هو الخبر نفسه ومن حذره للاختصار  
والاحتراز عن الجبث مع عدم صيق المقام قوله ان محمدا وان قيل  
وان في السفر ان من موهلا اي لنا محمدا في الدنيا وان لنا محمدا في الآخرة  
الى الآخرة والسفر جمع سائر كصفت وصاحب وان في السفر للوحدان  
عن الدنيا محمدا اي محمدا اي طول لا يردحوز النوا ومن حذره المسند  
قوله مع قل انهم ثلثون خزانة رجة في يد ربه لو لم يكونوا ثلثون خزانة  
لغاية التاكيد فاهم ملك الا والافلا على من يظنه التقدير واليد من  
التفاهر المنفصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو اسم مستوفى ما انفصل به  
من اللفظ فاسم فاعل الفعل المضمرة وتكون تقديره واما قوله مع فصار  
جمل فصحتم الامر من اي حذره المسند بقدره فصار جمل اهل اي ليس  
واليون الى من الخزع وحذره المسند الله بقدره فامري صير جمل مثل  
حذره المسند الله فها اول من حذره المسند من اوجه احدها ان حذره  
المبتدأ الكثرة على الاثر او على محمله على الاقل والاخر ان الكلام  
سوق للتميز خصوص الصبر له فجعل المبتدأ محذوف فاحصل هذا المعنى من  
الخبر والاخر ان المصاوير المنصوبة اذا ارتفعت تكون على معناها  
وهي منصوبة وفيه نصب اذا قلت صبرين صبرا واحدا فان خبر  
لخصوص الصبر لا محذوف المبتدأ هو اهو معني النسب ووز حذره الخبر وكذا  
قوله مع طاعة معروفة فحمل الامر من اي حذره المبتدأ اي طاعة معروفة

امثلا واولي نام من هذه الايمان الكاذبة وحذره المسند الله اي امرهم  
او الذي يطلب منهم طاعته معروفة ومعروفة لا شك فيها وانما  
لطاعة الخالص من المؤمنين الاوسطا باطن امرهم ظاهرة لا ايمان  
تقتضون بها ما هو اهلهم وقولهم على خلافها او طاعتكم طاعة معروفة  
اي ما فيها القول ووز الفعل ومن المشكل في هذا الباب قوله مع وقالت  
المهوى عزير بن الله في قوله من من انما سقاط التوبين صوره ومعنى  
على ان ابن صفة والمخروف في الكلام اما المبتدأ اي هو عزير بن الله  
والخبر اي عزير بن الله الهنا وتقدير الخبر خطأ لما تقديره انه اذا خبر  
عن مبتدأ محذوف موصوف بالخبر وان التلا ب فيه مضمون في الخبر  
وسبق الصفة على اصل الثبوت في سقي كونه امر الله ثابعا لله  
ما يقول الظالمون علوا كبيرا والذي علمت في قصص هذه القصة ان يقال  
ليس الغرض الى الدلالة على ان المهوى ويلغو في سوح الاعتقاد  
في هذا الشرك الى حيث انهم يقولون عزير بن الله كما اذا حاوالت  
ان يصف قوما بالغلو في عظيم صاحبهم فانك يقول ان اربهم قد  
اعتقدوا فيه اصرا عظيما حتى انهم يقولون زيد الامر وهذا الناطق  
انما يستقيم اذا لم يقدرا خبرا معينا فكان كانه ويكون المراد انهم اذا  
ذكروه كان كبرهم له هكذا تكون القولة الى به معني الاكراد المبتدأ  
له خبرا معينا فكان كانه لا خبر له فتكون الكلام واجعا الى اطلاق  
الصفة عليه هذا على تقدير ان يكون ان الله صفة لعزير اما لو كان



خبراله وفرا غير عاصم والسكالك غير تنوين عزير فتحمل ان يكون  
غير منصوب للعلمية والجملة حذف التنوين على هذا هو القياس  
وخطا ان يكون منصوبا لانها فراه بالتثنية لعل انه عوفي الاصل اولان  
اصلة عازرا وعيزارم ضمير تصغير المتخلف من عزير فصرف كصغير  
وزنه ثلاثا اذ لا اعتداد بيا الصغير لان نوحا الوصغر يعني منصوبا وان  
سيبويه قال لو صغر ابراهيم واسم عيل لقتل تنوينه وشميع منصوب  
وانما حذف تنوينه على انه منصوب لانها السالكين لشبهه تنوين  
العلم المنفوت وحذف التنوين ههنا احسن من حذف التنوين في قوله عيل  
الموارث قل هو الله احد الله الصمد لان اتصال عزير بامر الزم من انتم  
احد ماسه لانها جاز أحله واحده ههنا اي احد الله جاز أحله وان  
حذف تنوين عزير في الاخبار عنه بامر شبه حذفه في اليقين فحذف  
تنوين احد وان حذف تنوين عزير فخلص من نقل الالزام مثله تنوين  
احد وذلك لان تنوين عزير اذا لم يحذف نحو الانقا الساكنين فهان من  
حذفه وقوع كسره من ضمير اذ لا ما محذوف مكر قبلة ما سألته ولا  
يلزم ذلك الا لم يحذف تنوين احد مكان حذف تنوين عزير احسن واولى  
واذا كان كذلك فلا حاجة الى حذف المسند او الخبر والتميزات التي ذكرها  
وحذف التنوين في النافذ فراه من قرأ ولا نكلم شهادة الله نصب الله  
وحذف التنوين من شهادة وكذا قرئ ولا الله سابق النهار نصب النهار  
وحذف التنوين من سابق قبله ما قرئ فقال اريد سابق النهار يحذف التنوين

قل فلا قلته قال لو قلته لكان وزفا على القدر واللام في قوله  
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو وليس الله من خلق السموات  
والارض ليقول الله او مقدار نحو ليليل بن صانع لخصومه وفضله  
على خلافه تنكر لاسناد الجملة ثم تفضلا ووقوع نحو يريد غير فضله  
ويكون معرفة الفاعل المحصول نعمه غير متوقفة لان اول الكلام في ذكره  
غير مطيع لا بد من حروف المسند من قرينه يدل عليه وتلك  
القرينة كوقوع الكلام جوابا عن سؤال اما محقق نحو وليس الله من خلق السموات  
من خلق السموات والارض ليقول الله اي ليقول خلق الله فحذف المسند  
عنه لانه السوال السابق عليه واما مقدار كقول الشاعر لسك يريد  
صانع لخصومه ومختط ما تطلع الطولح بقادره بيبكه صانع  
فحذف المسند ههنا لان في قبح جوابا للسؤال المقدار الذي هو من بيبكه الدار  
عليه قوله ليليل روي ليليل منيا للمفعول يريد مفعول اقيم مقام فاعله  
وصانع فاعل الفعل المحذوف والضارع الدليل والمحبط السائل وما  
سئل محبط ومن فيه ابتداء اي ابتداء الاختصاص ما تطلع او التعليل  
اي الجلال طاحه الطولح وما في مما تطلع اي تطلع مصدره اي من  
اطاحه او موصوله او معف عنه والراجع محذوف اي مما تطلع  
والطولح جمع مطلقه على غير القياس ان ما جمع مطلقه مطلقات  
ولا يستقيم ههنا ان يكون جمع طاحه لان معض طاح طلع وطلع طلك  
وسقط وكوسر الطولح بالهالكات والساقطات لفساد معني السمت ومعنى السمت



انه ينفع ان يحكى على زيد كذا لئلا يصير له وكل سائر فقر اصاحبه جوارث  
الزمان واهلك حاله ولم يزد من نفسه وخبر ما اصابه فان يزد كان  
ناصرا كذا لئلا يحارب فقر كذا فقير وروي ليك يزد ينفع اليا وكسر الكا  
ونصب يزد فعلى هذا خرج عن الاستشهاد ومنه قوله مع من فيها  
بالغزو واصال رجال وكذلك نوحى اليك سنا الفعل للمفعول لا يبين  
وقضل التركيب الذي منه جواب لسوال فقير اذا كان فيه فعل مفعول  
كما مر على خلافه اى على التركيب الذي فيه الفعل مفعول للفعل مثل  
ليك يزد ضارح سنا الفعل للفعل مثل ليك يزد ضارح سنا الفعل للفعل  
ونصب يزد من وجوه احدها ان هذا التركيب فقير اسنادا الفعل  
الى الفاعل من يزد او لا اجمالا وثانها تفصيلا وفي خلافه فقير اسنادا  
الفعل لله مرة واحدة ولا شكر ان العلم من افضل من علم وايضا يواقع  
في النفوس من ان يكون مفصلا ولا هو اوقع فيها افضل لان لذة العلم  
فيه ازديت ما لم يكن كذلك وثانها ان يوزن في المبنى للمفعول ينفع غير  
فضله وفي خلافه يقع فضله وسوء الكلام على وجه لا فضله فيه  
افضل منه على وجه فيه فضله وثالثها ان اول الكلام في هذا التركيب  
غير مطيع للسامع في ذكر الفاعل فاذا ورد السامع يكون مفعولا للفعل  
كمفعول نعمه غير متزقيه وفي خلافه يكون اوله مطعما ولا شكر ان ياتي  
حصول نعمه غير متزقيه في تخرج النفس احدى من ثنائها متزقيه  
فهو افضل من خلافه ومن الجذور التي في نفسه وقوع الكلام جوابا

عن سوا فقير قوله مع وجعلوا الله شركا الخ على وجه فان كان شركا  
ار جعلوا مفعولا جعلوا فلله مفعول ثان وسركا مفعول اول والجن  
لحق وجعلوا شركا ما ذكره الشيخ عبد القاهر وهو ان يكون منصوبا  
محمودا في اعلمه سوا فقير كما نه فل من جعلوا الله شركا فمقد  
الجن اى جعلوا الخ شركا فمقد الكلام وهو جعلوا الله شركا  
انكارا للشرك له مطلقا لا في له مسوقة للانكار على مطلق الشرك  
له فدخل الخبر الشرك من غير الخ الخ الانكار دخول الخبر من الخبر  
فهو الباقي ما ذكره المحشى وهو ان ينصب الخبر من لا من شركا  
فمقد انكار الشرك مطلقا ايضا كما مر وفيه نظرون في الخ مفعول  
بالنفسه ووزن شركا فيكون الانكار من وجها لله ولا يلزم منه مع الشرك  
مطلقا لانه يدل البعض وان جعل الطرف الذي هو قوله لله لغوا عن مستقر  
كان شركا الخ مفعول في قدم ثانها على الخ والاسعظام لم يزد الله شركا  
من كان ملكا او جسا او غيرهما ولذلك قدم اسم الله على شركا لان التقدم  
اذا كان على خلاف اصل النفع في الكلام البليغ لاسما في المعجز القابله  
والاعتناء بالمقدم من جهة اسباب التقدم والعرض الذي ذكر صالح لان  
يكون الاهتمام من اجله محله عليه ولو لم يزد الكلام على التقدم ومقد  
وجعلوا الخ شركا لله لم يزد الانكار جعل الخ شركا ومن الجواب للسوال  
المقدرا المخصوص في باب نعم ومنه على احد القولين واما ذكره  
فلما مر وان تعجز لونه اسما او فعلا واما افراده فلكونه غير سببي



مع عدم افاده تقوى الحكم والمراد بالسبح نحو زبده منطلقا واما  
 كونه فعلا فليس يقيد بل هو المراد منه الشك على الخبر وجده مع افاده  
 القدر كعوله او كذا وردت عكاظ قبيله يعقوا الى عربهم يتوسم اما  
 كونه اسما فلا فاده عدمه ما من احوال المسند ذكره فاما الضوم ما من في باب  
 المسند اليه من فاده التقوى راى لما مر عليه المسند المدخول في حوال  
 والعرض بخاوه السامع فانه ليس ممن يتنبه عند قرائن احوال الاشياء  
 فبينما ذكره يفتا مع السلام ليفند انه غيب لا يفهم شيئا الا اذا ذكره شيئا  
 والاسئلة ان يذكر المسند كقول المعاني في التوحيد والعرا من ههنا اشعلا  
 باننا استشكلت من ههنا بل يستلزم ذكره كونه مذهبيا حقا ونظم المسند  
 اليه بذكر المسند كعوله عند المخالف الخلفا الراشدون امتنا واما المسند  
 اليه بذكره كعوله بذكره الزايد وسط الكلام بذكر المسند والمقام مقام  
 بسط اما لكون الكلام مع الاعيان وهو غير لازم من التعريض بعبارة السامع  
 لان التعريض بعبارة السامع لا يستلزم كونه غيبا واما لكون الكلام مع  
 المخالف واقتضا المقام بعد ذلك ان المسند اليه كعوله عند المخالف  
 اى خلاصة ناصر الناصر للاسلاف خلفتنا والدعالة والاشاعلة في طيفتنا  
 واما لتعين الذكر كونه المسند اسم نحو زيد عالم فيستفاد منه الثبوت  
 صريحا او كونه فعلا فيستفاد منه القدر قال الامام عبد القاهر المصنوع  
 من اخبار اركان هو الاشياء المطلق فمنعني ان يكون الاسم كعوله مع كلامهم  
 ما سطره زعيده بالوصيد وان كان الغرض لا يتم الا باستعاره ما في ذلك التبعات

لأنه لا يرد عليه وهو منطلق في نفسه

منعني ان يكون بالفعل كعوله تعمله من خالق غير الله يردكم في السما والارض  
 فان المقصود لا يتم بحره كونه معطيا للرزق بل كونه معطيا للرزق  
 في كل حين واوان والاخبار بالفعل المخصص من الاخبار بالاسم او كونه فاسقا  
 نحو زيد في الدار صور افعال الثبوت والتجدر وحسب القدرين وما حاصله او  
 حصل واما الضوم في القصد التعجب من المسند اليه بذكر المسند كما اذا قلت  
 زيد يقاوم الاسد مع ذلك فتران احوال كمال سيفه وتبلغ ثوبه بالدم  
 ونحوه قال المولى وفيه نظير حصول التعجب بذكر الذكر اذا قامت القرينة  
 فقلت ذلك مدفوع لان القرينة تدور في المسند المخصوص لا يوجب حصول  
 التعجب من مقاومه الاسد لحوال ان يكون تلك القرينة منفكة عن ذكر  
 المسند مع بيان ذلك على غير مقاومه الاسد ايضا فلا يوجب حصول التعجب  
 من مقاومته ومن احوال المسند افاده اي كونه غير محله وهو ان يكون  
 المسند غير سببي مع عدم افادته تقوى الحكم اعلم ان المسند الخبري  
 انما يكون محله في موضعين احدهما ان يكون المسند شبيها قال المؤلف والمراد  
 بالسبب نحو زيد ابوه منطلق وبين معناه بالمثال فمطر وهو المثال المذكور  
 زيد انطلق ابوه نحو زيد منطلق ابوه فانه ليس سببي هو المراد ههنا ان يكون  
 المسند فيه وفي امثاله مفردا واثناها ان يكون المقصود من نفس التركيب  
 تقوى الحكم نحو زيد عرف وقد مر معنى تقوى الحكم ولان المسند انما يكون  
 مفردا اذا استغنى عنه ما يوجب كونه متعلا وقد في الموصب الاول بقوله  
 غير سببي والثاني بقوله عدم افاده تقوى الحكم فقد حصل ما يوجب



كونه مفردا وقال صاحب المفتاح واما الخالة المفتوحة لا فراه فهي  
اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم واعتق المسند  
الفعلي ما يكون مفردا محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانقضاء عنه كقولك  
انور من مطلق والكبر من البر يستحق خبرا نحو عمرو وسكران يكران يخطه  
وفي الدار خالدا ان قدسوه استغفروا وحصل في الدار على أقوى الخصال تمام  
الصلح بالنظر في كقولك الذي اخوك في الدار اخوك في الدار الموقوفة وقد نظر من  
وجوب الحد في ان ما ذكره في نفسه المسند الفعلي يجب ان يكون نفسا  
للمسند مطلقا والظاهر انه انما يقصد به الإحراز عن المسند السببي  
اذ قصر المسند السببي بعد هذا بما يقابل نفسه المسند الفعلي ومثله  
يقولنا زيد ابوه انطلق او مطلقا والبر الكرم منه يستحق جعل كاتري  
امثله السبع معاملة لا مثله الفعلي مع الإشراف في الأصل المعنى والثاني  
ان الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا لجملة كاختاره كان قولنا الكرم من  
البر يستحق خبره الكرم من البر استغفروا يستحق خبره وحصل  
تقوي الحكم كما مر وكذا اذا كان في الدار خالدا قدسوه استغفروا الدار خالدا  
كان المسند جملة ايضا لكون استغفروا مستقرا الى مخرج خالدا لا الى خالدا على  
الإصحاح لعدم اعتداد الظرف على شيء قلت ذلك مدفع اما قوله يجب  
ان يكون نفسه المسند مطلقا فليس كذلك بل هو بنفسه المسند الخبري  
المقابل للسبع السامع للمفرد والجملة التي يكون المقصود منها تقوي الحكم  
ولذلك قد صاحب المفتاح الفعلي في الجملة تقوي الحكم هذه ليست

كونه مفردا اما كونها باللسان فهي فلان الفعلي هو ما يكون مفردا محكوما به  
بالثبوت للمسند اليه او بالانقضاء عنه وهو اعم من المفرد والجملة التي يكون  
المقصود منها تقوي الحكم او يفهم منه ان مفرد المسند الفعلي يجب ان يكون  
محكوما به بالثبوت للمسند اليه اي بانه معق قائم به او بالانقضاء عنه وفي  
السبع يجب ان يكون كذلك علم من امثله ومن التعريف الذي يحده ذكره  
صاحب المفتاح له بل هو مطلوب التعلق بالمسند اليه تعلقات او نفى  
لكنه يرد على صاحب المفتاح مثل زيد ضارب ابوه يلزم ان يكون مفردا انشفا  
تفسير الفعلي عنه ولا يكون جملة ايضا لما مر واما انه هو الفعلي فلا قال  
محكوما به بالثبوت او بالانقضاء ولا يكون الا في الخبر دون الانشاء ايضا  
الظلام في الخبر يجوز ان لا له القرينة عليه بقوله ما يكون مفردا محكوما به  
بالثبوت للمسند اليه او بالانقضاء عنه خرج المسند السببي عنه فان اراد بالانقضاء  
في الأصل المعنى في هذا المعنى فليس كذلك وذلك ظاهر مما مر وان اراد خبره وفي التعلق  
باشان او نفى في الإشراف في هذا المعنى لا ما في جعل امثله السببي مقابلة لا مثله  
الفعلي لجواز ان يكون المقابلة من مسند كرفع يعمها من ذاتي او مرضي واما  
التشمل للمسند الفعلي بالظرف الذي وقع خبرا فهو صحيح سواء قد دخله او  
مفردا لما مر من شمول تعريف الفعلي لهما وان قلنا هو تشتمل للمسند المفرد  
به لا الفعلي فقط فهو صحيح ايضا ان يجوز التشمل على غير المختار ان المقصود  
من التشمل هو زيادة البضاح وكشف التشابه فلهذا جعل في هذه هذه المعنى  
جوز التشمل به وان كان غير مختارا بل يجوز وان كان غير مفرد وكذا التشمل



نحو في الازجال على تقدير ارتفاع خال لا يقولنا في الازجالية عن الفعل المقدر  
 الذي هو استقر او حصل كما هو مذهب المخش فلا يفرق بين عمل من غير  
 اعتناء على شيء فيكون الفعل المقدر فيه مسند الى خال لا الى شيء ومن احوال  
 المسند كونه فعلا وهو اذا كان المراد تفيد المسند بلحاذا الزمنية الملازمة على  
 اخصر وجه مع افاده التجرد هو انه على اخصر وجه مع افادة التجرد  
 يخرج الاسم لان الفعل يصيغته بل على الزمان الذي هو داخل في موضع الوضع  
 الموقر في التجرد لانه غير وار بالذات اي لا يجمع لجزاؤه معا فلا يتفكر  
 عن الزمان الى العارض خلافا لاسم فانه لم يزل على اوانه في علمه لا يدل  
 بصيغته بل اما عارته كالمقدم او بامر خارج عنه كما هو في زيارت  
 عمرو الى او غدا فلا يكون على اخصر وجه عند التجرد كقوله او كما وردت  
 على كذا قبيله معناه الى عرفتهم يوم اي يطلب بتاملا ونظير تجرد من  
 التعريف هناك ومن احواله كونه اسما وهو اذا كان المراد منه اقامة عدم  
 التمسك بلحاذا الزمنية التامة وعدم التجرد لا عراض متعلق به كالمخرج والام  
 وغيرهما مما يدل على الثبوت كقوله لا يالف الدريم المضروب ضربا لكن  
 يمر عليها وهو منطلق اي الى اطلاقها في الدريم مطلقا من غير اعتبار  
 تجرده وجردته واما تفيد الفعل فعلا فهو في اثره القامه  
 والمصدر فهو كان زيدا ما هو قائما لكان واما قوله فلما نفع منها واما  
 تفيد بالشرط فلا عشارت لا تقرب الى المعروفة ما بين احواله من التفصيل  
 وقد بينا ذلك في علم القو ولكن لا بد من النظر ههنا في ان زيدا او لوقا او اذا

للشرط الى استقبال التماسك ان عدم الجزم بوقوع الشرط واصل اذا  
 الجزم ولا كذلك ان التماسك موقوف على ان يثبت لفظ المامق مع اذا نحو اذا  
 حاقم الحسنه قالوا لنا هذه وان تعبدتم سيئه تظنوا انهم من معي  
 لان المراد الحسنه المطلقة وهذا عرفت بقرينة الخبر والحسنه زيادة  
 بالنسبة اليها ولهذا ذكرت من احوال المسند فعلا كان او غيره تفيد  
 بمفعول من المتاعيل الخبر وهو من المطلق كالحال والتقدير وغيره من  
 المخالفت وهو اذا كان المراد ان زيدا فائدة الخبر لان التمسك لا يراى في القصص  
 به من زوال الحكم به بعد الحجب الوقوع وكذا ان زيدا بطريق الحكم ان زيدا  
 فائدة الخبر كما هو مثاله في المصدر ضربت ضربا شديدا وضربه والمفعول  
 ضربت زيدا ومرترب زيدا وطريق الزمان ضربت يوم الجمعة والمكان ضربت  
 اما حرك والمفعول الذي ضربت تاريا باله والمفعول معه جلست والمارية  
 اي مع السارية وهي الاسطوانة والحال حاز زيدا باله والتمسك بظان زيدا  
 نفسا والتمسك اما ضربت الزيدا وما ضربت الزيدا وهو كان زيدا  
 قائما من الاعمال الناقصة مسندا الى هذا الفعل وهو ههنا كذا في الخبر  
 خبره وهو ههنا قائما والمقدّمه هو الخبر والفعل قيد الخبر وليس  
 المقدم هو الفعل والخبر قد لا لا المسند بل حقيقة فيها هو الخبر لا الفعل  
 فان الفعل فيه جحى به كونه رابطا بالمسند الذي على صيد التقرير في الزمان  
 المتخصص به لا على شبهة المسند الى المسند انه في الزمان المتخصص به  
 ليس بمسند حقيقة بل بفساده فكون نفسه الخبر الذي هو المسند بل حقيقة



فكون قولنا كان زيد قائما مع قوله قولنا زيد في الزمان الماضي ولا شك ان الزمان  
الماضي ليس بمسند بل هو قيد للمسند الذي هو قائم وما اوله ذلك هو انه  
قيل في الفعل التناقض سميت بها لكونها لا تدل على الحدث الذي هو محذور وان  
كان هذا متصفا بالامارة بعد ما دل على الحدث المحذور ومن احوال المسند ترك  
تقيده وهو اذا منع من تربيته فائدة الخبر مانع قريب نحو الفضا الغرضه  
او عدم العلم بالنقصات او عدم الاحتياج اليها او عيده فخطور فهم سواء بال  
المتكلم لتوسمه ان الخطاب متصور انه ملئنا او قارنا على الكلام فيقول  
منه عذره واما اعتماد المسند بالشروط مثل ضروري ان ضروري ضروري  
عموما وان ضروري ضروري ضروري برب رب لا عسارات لا تعرف تلك العسارات  
المعروفة ما بين كلمات الشروط من تفصيل معانيها ويزيد في ذلك التفسير في  
علم الضروري انه لا بد من معرفه معانيها حتى يعرف بها انية حاله بقدرها  
الفعل ما وان حاله بقدرها وان حاله بقدرها بل هو كذا هو في قوله تعالى  
ذكر عذره وان اوله من كلمات الشروط ولعلنا ان معانيه الى علم الضروري  
ولا علمنا ان نذكر معانيه ايضا هنا فنقول عند الضروري هم الله ان اذ  
في انما مسلوب الدلالة على معناه الاصل وهو المضمون عن قولنا وان خلا ما  
الى الله على الاستقلال والافرق بين قولنا وان اما في باب الشروط حيث  
المعنى فان كلامها يطلب شيئا في الاستقلال الذي لا يهاجم الى التاكيد  
حدث للكل حاله لم يكن قبله وانما اذا قلت انك اذا طلعت الشمس لم يكن  
العلم على الوجود عذره عند ولهذا الجرم بالعدم مشابها في الابهام لان الله

حيال العلم في علم الجرم في باب الشروط خلافه اما فانها لا تدل على طلوع من  
الطلوع علم في زمان الى سببا اوله الجرم ما قوله ترفع لحدوث والله  
ترفع لحدوثها علمت بمرامهم بقدر معنى لقيم الاوقات في الاستقلال بعض  
انه يدل على وقت ما من الاوقات المهمه في الاستقلال بحسب الوضع وتما  
ايم منه فانه للدلالة على كل وقت من الاوقات في الاستقلال واما ما تكرر  
وتوقع الطلاق المعلق على الشرط الذي دخل عليه متبعا عند بعض العلماء  
كما اذا علم على كل ما وان تتعمد الامكنة والاحياز والجزائر من الناس عند  
المتكلم فانه محل الجوهر الفرد وغيره والمكان محل الجسم لا غير وانما اعم  
وتتصور ما كان في معنى ومتبعا وحسبنا نظير انما ومن لم يعم اول العلم وما العلم  
المشايخ وما اعم من معناه وجهه اذا قرأ الاصل ما ما فظاهر لما سبق من ان  
ما الشرط المتطابق وعموما وكذا الوعد اصله ما فظاهر ايضا قال ابو البقا  
معناه انقضى عن كل شيء ما تفعل الفعل ولا تفعل على مر له اذ في قوله العربي  
انما محذوف التركيب مستوفى ان معنى من المشا تفعل الا وانما الفعل خلافه  
لو كان محذوف اعني انقضى عن كل شيء فانه يدل على معنى ما هذا على قول التركيب  
ولما على القول انه اسم مفرد وموضوع للعلوم مثل ما فكونه اعم منه او لم  
نظرا الى ان الزيادة في البناء على ما في المعنى وقد لا كثير التفسير واي  
لقيم ما انضاف اليه من قوى العلم وغيره وان تتعمد الاحوال الراجعة الى  
الشرط كما يقول اني فخر القراء على حال توحيد القراء من جهة  
او بعضها او غير ذلك او غيرها انا والمطلوب هذه المعاني تراكب تفصيل



الى اجمال مع المحذور عن ظهور اعا غير واولي المحذور لعدم التوافق ولما  
تملك للشروط وعموم هذه المعينات فتنسب المقامات وما ينشأ من  
التي هي من فرائد اليعمال فان قولك من ثاقب الروح وان كان العموم قد يقتضي  
عدوا محصور الالاله العزيمه على ان المراد من ثاقب من اولاد او علماني  
او فقها المداينه الفلانيه ويكون عاما في كل واحد منها الا ان بعضها هو بعض  
وكذلك قولك من ثاقب افوكل النستان قد يقتضي وقتا محصورا يمكن استغناء  
سجله من حق ومالم يكن مستعمله منها وقدر سائر ما ذكره وذكر  
الموقف منها كالمدة وان اذا ولوناء على انها الشر ولا في كلام البلاغ خصوصا  
في كلام الله العزيز مع ما شاعروا من الخبايا الشريفة والمطاني اللطيفة  
المستعمل عليها كلام اللطف الخبير وروى غيرها وارا ان يشهد بها فقال ولكن  
لم يرد من النظر ههنا ان اذا ولو فان اذا للشرط في الاستقبال الى لفظ  
الفاعل الزمان المستقبل لكنها تغتر فانه شوق هو ان اصل ان عدم الخبز  
بوقوع الشرط فيها كما تقول الصاحب ان تلمس في الرحا وانت كالحبم بانه  
تكرمل والاصل في اذا الخبز بوقوع الشرط فلهذا كما تقول اذا طلعت  
الشمس اشكر او تغرب اشكركا اذا قلت ان لاجا محققا في ان فعل لقا  
فان محقق المحقق في ان علي ان الحب يزور المحب وتكون اصل ان عدم  
الخبز بوقوع الشرط كان الخبز النادر وهو مع الال تاخر غير محذور  
موقوفه في غايك لا امر كالسند في المثال الذي سباني وتكون اصل اذا الخبز  
بوقوع الشرط غلب لفظ الماضي على المضارع مع ان الكونه اقرب

اقرب الى الخبز بالوقوع نظر الى اللفظ الذي هو لقا على الوقوع وان  
كان معناه محال وقوعه شرط الا اذا كانت قبل الا قال الله تعالى وان لاجا  
للخسنة قالوا الناهية وان يقسمهم سنده بطير او موسى ومن جهة اخرى  
جا قوم موسى لخصب والرخا فالواحدة مختصة بنا ونحن مستحقوها  
ولا يقسمهم سنده اي حبيب وبلا نساء موا موسى ويقولوا هذا سوم  
موسى ومن جهة من المؤمنين ولو لا مكانهم فسالما اصاسنا ان في جانب  
الحسنة لفظ اذا ان المراد بها الحسنة المطلقة ولهذا عرفت تعريف  
الحسن لا بد اطلقت الحسنة ولم تقدر بغير نفس الحسنة والاصل يقالوها  
على اطلاقها ولا في لام التعريف وضعت لتعرف الحسنة حمل اللفظ على  
موضوعه الحقيقي اولى من حمله على غيره مالم يوجد ما يعارضه والاصل  
عدم المعارض لاسال المعارض ههنا موجود وهو نسبة المحي الى الحسنة  
فان الحسنة من حيث هي تمتنع مجيها ان المراد منه حصولها لهم ولا  
تمتنع حصول المطلق الخارج فان اصل الخاص في الخارج ليس حجب  
الحسنة من حيث هي بل هو فرد من افرادها قلت تمتنع حصول فرد  
منها دون الحسنة من حيث الحسنة لانه جزله وتمتنع وجود الكل دون  
وجود الجز فان قيل الحسنة مع الوجود لا تكون الحسنة من حيث هو  
لانه من حيث هو ان يكون وجودا او معدوما فهو مع الوجود  
فرد من افرادها فهو من حيث هو قلت لا يعتبر الحسنة الوجود في  
كونه حسنة من حيث هو مع الوجود بل يعتبر من حيث هو هو من غير



اعتبار شيء معه وان كان معه الف شيء فثبت ان المبراد الحسنه في  
الايه هو الحسنه المطلقه وهي مقطوع بوقوعها والاول ان جنس الحسنه  
وقوعه كالواجب لكن فيه واساعه لثبته في كل نوع من الخصال  
خلاف نوع الحسنه فانه لا يكثر كثر وجنسها واذا تعدد فيكون  
ان يكون الملام في الحسنه لغرض الحسنه من غير مخرجي بل يكون المعبر  
وهو من اعتبار شيء المعبر معه وهو ان يكون لغرض الحسنه مع عهد  
الخارجي على معقول الحسنه المطلقه التي هي وجدت وعهد وجودها  
في ضمن نوع منها وهو الخصب والرخا الذي هو كثر الدور فيه والخارجي  
منهم على استمرار من غير اعتبار وجودها ذلك وعهد وجودها وان كانت  
موجودة معبوده او اجازتهم في ضمن اي فرد اخر منها قالوا الناحية الباقية  
اقصص الحق البلاغة النظر الى لفظ الشرط الذي هو جازم الا ان صرحا على الجهل  
في الخارج فان قيل عارض حمل الحسنه على نوع منها حتى لا يكون في الملام  
فيها العدم من جنس الحسنه بل يعرف نوع منها وهو ما ذكره ووافق اصل معنى  
اذا واصل الجزم بوقوع الشرط هلكت بمعنى ووافق انهم يسمونها بالخصب  
والرخا الذي هو كثر الدور فيه والخارجي منهم على استمرار المعبر به  
وقوعه في الرمان المستعمل والاول اعني الذي المبراد به الحسنه على  
انهم اسوا الناس معاطة واقصص اعتقاد انهم يفتنون كل واحد من افراد  
الحسنه باعتبار اشياءها على مطلقها فانفسهم استحقاقا ولا شك في انهم  
على استحقاقها خلاف الباقى الذي هو النوع فانهم قد يفتنون نوعا من الحسنه

بأنفسهم ولا يلزم منه اختصاص غير نوعها لعدومها في الخبر وان كان السبيل  
مقطوعا لان السبيل نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنه المطلقه ولا يكثر  
تكررت السبيل لان التكرير يدل على التعليل والتدبر وايضا لو قيل ان مشكلى  
ايام التوبع مما هي ايام النجا فعددت ايام البلا فعددت ايام  
الرخا حتى اذا وجدتها اضعاف ايام البلا شكوت من النجا على الرخا لما  
استطاع ومنه قوله مع واذا اذقتا الناس حمة فروعها وان نصيبهم  
سيئه بما قدمت ايديهم اذ اقام مقتطون اني اذا في جانب الرحمة  
لا احرو وكبرها نظر الى لفظ الاذقة فانها تطلق حيث تراد القلة واما  
قوله مع واذا امر الى انسان ضرر عواردهم منيبين اليه ثم اذا اذقم منه  
رحمة اذا صبر من منهم برفعهم بشركون لفظ اذا مع الضرر وول ان النظر  
الى لفظ المرفق انه انما يطلق حيث يراد القلة والى تنكير الضرر المفسد في  
المقام القوي في القصد الى السبر من الضرر معوانه اذ اقامهم اقل شيئا  
من الضرر في نظريون ويترجون ومن حقهم ان يكون حالهم خلافا لغيرهم  
وان لم يقصد ما ذكره لم يستقم التوبع ولا يتم التفرع والى الناس المستحقين  
ان الحقهم كل ضرر ينشأ على انظارهم من مسم اقل شيئا من الضرر ليعلم  
عن الحق وان كان بهم الضلالات والجهالات فبذلك التكرار القليلة اقتضت  
الحق قدر سبر من الضرر حتى هو لا والتسبه على ان ماس قد سبر  
من الضرر امثال هو لا حق ان يكون تحكيم المقطوع به ولا يكثر غير ما يدل  
على حقيقته قطعا وهو ان من ان ولما قوله واذا امره الشرف ووعا



عرض بعد قوله واذا اتعنا على الانسان اعرض في أي جانبته أي اعرض  
عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وعظم فالذي تضمنته الآية  
أن يكون الضمير في مسه للانسان المعروض المتكبر لا مطلق الانسان اذ ليس  
ابتلاؤه ما شره مقطوعا فيصعق واذا سمع الشر والضيق المطلق ويكون  
لفظ اذا التنبيه على أن مثل هذا المعروض المتكبر يجب أن يكون ابتلاؤه بالشر  
معتقوبه وقد استعمل في الحزم في اعمالا اولها حزم المخاطب  
كقولك لمن يذكر ان صدقت فاذا اتعنا او تنزله منزله الجاهل لمخاطبته  
مقتضى العلم او التوبيخ وتصور ان المقام لا شئ له على ما يقع الشرط  
عن اصله لا يصلح الا لغرضه كما يفرض الحال فلو انصرف عنكم الذكر صفحا  
ان كنتم قوما مسرفين فمن قرأ ان بالكسر او تغلب غير المنصف به  
على المنصف وولد مع وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فقلنا يا  
خير منكم فلو كنتم كقولهم مع وكانت من القائلين وقوله بل انتم قوم ظالمون  
ومنه ابراز في قوله قد يستعمل في مقام الحزم أي المقتضى بوضع الشرط  
او بلا وقوعه اما للجاهل لا استدعا المقام اياه كقول الكلام مجاها لا  
جواب من حاله عن سيرة احوال في الدار وهو يعلم انه فيها الخيرة بانك  
على الباب واذا لجاهل عن وقوع الشرط فكانه استعماله في احوال  
الحزم بوقوعه واما العلم حزم المخاطب في الخبر والقابل ان كان  
القابل حازما في صدق الخبر فكانه بالنسبة الى المخاطب لتكذيبه اياه  
استعمله فيما هو خال عن الحزم بوقوع الشرط كقولك لمن يذكر انك

تخبره ان صدقت مما وانفعل واما التنزيل للمخاطب العالم بوقوع الشرط  
منزلة الجاهل بوقوعه لمخاطبته المخاطب لمقتضى علمه واذا تنزله  
منزلة الجاهل فكانه استعماله فيما هو خال عن الحزم بالنسبة الى المخاطب  
كما يقول لمن يورث اياه ان كان اياه فلا تورد مع ان المتكلم والمخاطب  
حازما ان يكون المخبر اياك ان كان اياه فكانه لا يعرف انه ابوه فلا تنكر  
تنزله منزلة الجاهل بكونه اياه واما التوبيخ للمخاطب على الشرط وتصور  
ان المقام لا شئ له على ما يقع الشرط عن اصله من الراجح في القاطعة  
الدالة على قلعه لا يصلح الا المجرد من الشرط وان كان محال في هذا  
المقام لغرضه يفي عليه كما قد يفرض الحال فيكون غرضه عرض  
كسكت الحزم وخوذه كقوله مع ايضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما  
مسرفين فمن قرأ ان بالكسر الفاعل لعطف على محذوف والهمزة  
للافتك والضمير هنا محاذ عن الضمير تدميره انتم كنتم منصرف  
عنكم الذكر صفحا اي القرآن صفحا اي ضمير اعند مصدر عن  
لفظه اي صرفا او اعتراضا لان الضمير عنه تضمنه او مفعولا  
او حال اي صليخين ان كنتم قوما مسرفين اي شركين وقوله  
ما لكسر اخترا عن قراءة من قرأ بفتح الهمزة اي لا في المعنى  
انقر عنكم القرآن لاجل شرككم فلا تؤمرون ولا تنهون ولا تستهينوا  
فيه بل في كسرهم من ارجل شرككم فلا تؤمرون ولا تنهون ولا تستهينوا  
تقدمه ان كنتم قوما مشركين تعز عنكم القرآن فلا تؤمرون ولا تنهون



والشرط وهو كونهم مشتركين بهما مجزوم بوقوعه لكنه اخبر بخرج  
المشكوك بقصد التوضيح والتجسس في ارتكاب الاشتراك وتصور ان الشرط  
من العاقل في هذا المقام ولجب الانتفاء حتى ان يكون ثبوت الاشتراك  
له الاعلى مجرد الغرض له لانه لا دليل على انتفاء الاشتراك واما التغليب  
عبر المنصف بالشرط على المنصف به لان عدم الجزم بوقوع الشرط  
في حقه الذي هو الاصل ان حاصله وقوله نعم وان كنتم في ريب مما نزلنا  
على عبدنا فانوا سور من مثله محتمل ان يكون للتوضيح على البرية  
لا شتم المقام على ما نقلها عن اصلها من الحجر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان التغليب عبر المربابين من المخاطبين على المربابين منهم فان كان  
فهم من يعرف الحق انما سكر عنا فالتغليب جانبهم باستعمال ان لم يكن  
الجزم بوقوع الشرط فحقهم الذي هو الاصل ان حاصله وكذا قوله نعم  
ان كنتم في ريب من البعث فانه محتملها والتغليب خري في قوله كبر  
منها تغليب الجمع على الواحد كقوله حكاه عن قوم شعبي فخرجكم  
ما شعبي والذين امنوا جعل من ريتنا اول نعور في صلتنا و دخل  
سعيب عليه السلام في نعور في صلتنا فالتغليب الجمع على الواحد  
لان من شعبي كان منهم ولم يكن شعبي في صلتهم وقاموا ومنها تغليب  
الذكر على النكاح كقوله مع الاسرار كانت من الغابرين في موضع الجمع  
وكانت من القانتين عدت الانثى الاسرارته وصرح في الحديث من الغابرين  
ولهذا قيل في الاولى الغابرين والقانتين الغابرات وفي الثانية القانتين

الماضي او كان شعبي سلم

والقانتين القانتات حكم تغليب الذكر على النكاح وان الغابرين القانت  
لما كان معازل الذكر والانثى عليه الذكر فيها علم في نفي استعمال اللفظ  
الموضوع للذكر في المونث وكقوله فسجدوا فسجدوا الى الالبس من عند  
الالبس من الملائكة حكم التغليب مما هو من المونث من تغليب الجمع  
على الواحد ومن تغليب الفاضل على المفضل ومنها تغليب المخاطب  
على الغائب كقوله مع ما ايم قوم يجهلون بنا الخطاب والقياس ما الغيبه  
كقوله صفه كقوم ولرجوع الضمير اليه ولكن لما كان الموضوع فيه وهو قوم  
في معنى المخاطب وهو انتم غلب جانب المخاطب على جانب الغائب  
كما غلب جانب الغائب على جانب المخاطب في قولهم انتم كلتم منهم وروى  
نظرا الى لفظ كل في كلهم ومنها تغليب العقل على غير العقل كقوله نعم  
بذراكم في قوله جعل لكم من انفسكم ازولجا ومن الازولجا ذراكم فيه  
خطا باشاملا للعقلا والازعام وفيه تغليب انشاء على الغيب وقوله  
بذراكم فيه اي منكم وبكثركم في هذا الجعل وهو ان جعل الناس الانعام  
ازولجا انما مشافا من الذكر والانثى جعل كان من كورهم وانما هم التوالد  
والتناسل لجعل هذا الجعل كالمنبع والمعدن للثب والسكر والذلل قيل  
بذراكم فيه ولم نقل به كما في قوله مع ذلكم في القصاص جوده قوله ومنه  
اي من التغليب قولهم انوان للارواح وقران الشمس والقمر حكم تغليب  
الذكر على المونث كما في قوله كانت من الغابرين وكانت من القانتين  
ولكن كان بينهما فرق وهو ان في فرق من مودع المونث والمذكر في الغابرات



والقائمتين لا وجود تالي لثابت وعدمه وفي غيرهما من معنى الغيوب  
والقوت مشتركان بخلاف لا يوزن والمفرد في هذا التمرين لا يكره  
رضي الله عنها من تغليب المفرد على المركب وانما فصله عما تقدم بقوله  
ومنه لانه نوع اخر من التغليب ومنه حافقان للمغرب والمشرق  
وانما يكون تغليباً ان لو كان حقيقته في احدهما على البعض ثم قدر المخبر  
مستمعاً باسمه لحكم التغليب هو اخذ من حقيقتي القوم اذا غابت  
او اخذ من الخلق الرجل يؤيد اذا لمع به يكون من باب التغليب  
وايضا من حقيقتي الراية اذا اضطربت لان الليل والنهار حقيقتان  
فيها اي يضطر ان يكون من باب التغليب بل يكون فيها على السواء  
وكونها التعلق امر متغير الى المستقبل كان كل من جعل  
كل فعله استقباليه ولا يخالف ذلك لفظاً الى التكنيد كما برار غير الحاصل  
في صورة الحاصل لقوة الاسباب او كونها هو الوقوع كالواقع او السقوط  
او اظهار الرقبة في وقوعه نحو ان ظهر حسن العاقبة فان الطالب  
اذا غفلت رغبته في حصول امر يكثر صورته اياه فربما خيل اليه  
حاصلاً وعلمه ان اذن تحققنا السكالي بحمد الله او للتعرض خولتين  
اشركت ونظروا في التعريض وما الى عبد الذي يظن في الله ترجعون  
ووجه حسنة اسماع الخطابين نحو على وجه لا سزد غضبهم وهو ترك  
التعريض فسيتم الى الباطل ويحتمل على قوله لكونه ادخل في المحاضر  
النسخ حيث لا سزد لهم اما لا سزد لنفسه كقولنا اذا التعلق

الحكم لا يفيدون الذي في قوله كبرياء

امره وهو الجزاء لغیره وهو الشرط وما الى استقبال اسائر التعلق  
المذكوران كون كل من جعل الشرط والجزاء لحد من ان اذا فعله  
استقباليه لان الحصول المذكور يستلزم ان يكون الشرط والجزاء حاصلين  
الاول استقبال فامتنع ان يكون للجزئتين واحدهما اسمة لكونها ثابتة  
وسحصل تغليب حصول الثالث على مخرج حاصل كان في كل الشئ اولا وكذا  
امتنع ان يكون للجزئتين او احدهما ما ضيا لا امتناع تغليب حصولها ووقع  
على ما ليس حاصل وامتناع تغليب حصول ما يقع في المستقبل على ما حصل  
في الماضي ولا يخالف الفعلية الاستقبالية في حليتها لفظاً لفظاً  
اللفظ والمعنوي حوالا كرميتم فيهما اذا كانا ما ضيا لفظاً وان كانا  
الرميتم فيهما اذا كانا الى واما ضيا لفظاً والثاني مضارعا وان كانا كرميتم  
بالعكس من هذا وان كانا كرميتم فانت مكرم فاما اذا كان الجزاء اسمة  
ولعدم تباين حرف الشرط فموجب دخول الفاعل للوسط والرميتم  
الان هذا كرميتم اسماً فاما اذا كان الشرط حالاً والجزاء ما ضيا معني  
اللفظية المقارنة لها وهي منع عن تباين حرف الشرط فيها ولهذا يجب  
دخول الفاعل للجزء الشرطي الى التكنيد لانه اخراج الكلام لا على مقتضى  
الظاهر وبك التكنيد وان لم يحصل اصلاً كما برار غير الحاصل في صورة الحاصل  
اما القوة الاسباب المتظاهرة في حصوله لقوله ان لا سزد ان لا سزد  
انقطاع اسباب السوى واستفاد لحد منها او شرط من شرط الحاصل  
واما ان ما هو الوقوع كالواقع وان لم يوجد الاسباب متظاهرة في وقوعه



كقولك ان مت فان الموت لما كان ضروري الوقوع جعل كالواقع وعليه  
 قوله نعم اصحاب الجنة يكون هذا النداء الخصار العاروق بوقوعه ضروري  
 الوقوع كالمت وبنها عموم من وجه واما التثقال من التثاقم بوقوعه واما  
 اظهار الرغبة من التثاقم بوقوعه فتبينها عموم من وجه والظاهر ان  
 التثاقم المذكور اخبر منه مطلقا كما تقول فيها ان طهرت حسن الحافيه  
 فذكر ان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول الامر بكثرة ضرورة ذلك  
 الامر فربما توقع ذلك الامر في خياله بكونه حاصل في الواقع وعلى  
 اظهار الرغبة في وقوعه قوله مع ولا تتركوا قياتكم على التقا ان مت  
 تحسنا اي طلبنا امتناع عن الزنا وانما نحن بلفظ الماضي لظهور الرغبة  
 والرضا من الله مع اراده التخصيص منه فيقال لما كان انتقا الشوط  
 بسلم انتقا المشروط يلزم ثبوت الكراه عند عدم ارادته التخصيص  
 لان انتقا عدم الكراه هو ثبوته ولهذا قال بعضهم ان ان هو ما معنى  
 او هو شرط محتم لان ذكر الكراه يدل عليه لا نفس لا تتركه من المعنى  
 اراده التخصيص وقائه المبالغه في النهي عن الكراه لاننا نقول  
 معني لا تتركوا شيئا صوابا منكم اكرهكم واسفل حرمه الكراه  
 يجوز ان يكون انتقا الكراه لا بثبوته وايضا النهي طلب كمال التثاقم  
 ولا يلزم من انتقائه ثبوت كمال الفعل لحواله انتقائه باستفاد كمال الفعل وقد  
 تسمى التثاقم المذكور عند الطالب حقا او جازما حكم الحسن لانه غلطه  
 تارة واستخرج له محلا التحريم عليه قوله ان العلاء المعري ما سر الى

وطيف منك يصح في معنى ما هو وناو با على ان ترى الطيف في الخيال والسر  
 السير لئلا والتاوب السير فصار من الواوب وهو العود والغلب انهم  
 سرور لئلا بالسرور يعودون الى مقامهم بالنهار يقولون لكثرة ما نلت  
 نفسكم ان انتعشت في خيالي فاعذرك من يدى غفلتكم للبهيمه بعد الظلام  
 الظالم بذكر كل ما هو لئلا واعدا خلفي اذ لم تيسر لي تغلبه حين لم يترك  
 من يدى بخارا او لصوره كذا قال صاحب الفلاح واما التعريف فهو ههنا  
 ان يكون الخطاب لوحيد او جماعة ويكون مراد به غرض سواء كان الخطاب  
 مع نفسه او مع غيره كذا قوله مع لئلا شئت ليعطى على ذلك يكون  
 من التماس سرور التعريف ان الله تعالى وان علم ان صوله لا يشرك به  
 ابزر غير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل التعريف كما يفرض في  
 تعريفه المشركين فيقال التعريف فيه مستفاد من التماس الفعل  
 الماضي المتري انه لو لم يكن شركا فاد التعريف ايضا لاننا نقول التعريف  
 مستفاد من الفعل الماضي لان التماسه يعرض لخاصه صدر منهم الشرك  
 في الماضي والمضارع لا يكون تعريفه صدر منهم الشرك في الماضي وفيه  
 نظر لانه لام انه تعريف لخاصه صدر منهم الشرك بل هو عام بديار ما  
 قبله ولقد اوجى البكر والى الذين من قبل من الرسل فدخل فيه الماضي  
 والمستقبل فيكون التعريف فيه مستفاد من التماسه وكذا قوله مع ولئن  
 استعنت اصواتكم مما جال من العالم فما لك من الله من وديع نصير وقوله  
 فان زلتكم من بعد ما جابكم البينات فاعلموا ان الله عز وجل حكيم الخفا



اليومنين والتعريض لجل الكتاب لان المنزلة لهم في اليومنين اي  
 فان للتمتع بالسلام من بعد ما جاءكم الايات على انما عظيم  
 اليه حق فاعلموا ان الله عزيز اي غالب قادر على الانتقام حكيم  
 اي لم ينسهم الا بالحق روي ان عذرايالم بكره ما واسمى قاريا بقوله  
 ان الله غفور رحيم فقال ان كان هذا كلام الله فلا يسل كذا الحكم  
 لا يذكر العذر ان عند الزلزلة انه اعز اعليه وقال ونظروا في التعريض  
 اي منظر ما ذكر من الايات في التعريض كون الماخض مستعلا في  
 الشرط للتعريض قوله تع وما لي اعبد الذي فطرني واليه ترجعون  
 اي بعد الموت فبحارهم المراد وانكم لا تعلمون الذي فطركم بل  
 قوله واليه ترجعون ولو لا التعريض بهذا الكلام لمخاطب كان  
 المناسب لسياق اليه واليه الرجوع ووجه حسن هذا التعريض  
 اسما مع مخاطبين الحق على وجه لا يزد غضبهم وذلك الوجه  
 التعريض بتعريضهم الى الباطل واجبتهم بذلك ويعين ذلك الوجه  
 على قبولهم الحق بكون ذلك الوجه اذ خلد في الماخض النصح لهم من  
 جمعه ان المسمع لا يرد لهم الا ما يرد لنفسه وهذا النوع من  
 الكلام سمي المصغف لان كل من سمع من هو او مناف قال  
 ان جوطبه هذا يصح صاحب الكلام وما خولف العلم  
 والاسم الى لفظ اي الماخض في خبر ان قوله مع ان يفتخروكم  
 يكونوا لكم اعدا ويسطوا اليكم ايدهم بالقتل والفتور والستهم

بالسوء وور والوكفرون معناه ان يصاد فكم وطفنكم مستوكوا  
 ملكه الخطاب لليومنين يكونوا لكم اعدا ولا سفعكم القاتل المودة  
 الى الكفار ويسطوا اليكم ايدهم بالقتل والفتور والستهم  
 بالشتم وور والوكفرون فيكونون صلبهم والخصم سبب العداوة  
 وهو مخالف الدين واسفي المقابلة والمساخرة وسفي العداوة  
 ترك نود اللفظ الماخض لئلا يكتنه قال صاحب الفتاح رحمه الله  
 ان هذا من شريك ملكه للكفر المسمي على تقدير مصداقهم ايدهم  
 والفتور بهم لئلا يخل من الشبهة ما خفيها الملازمة الاولى والثانية  
 فانها ليستا بواحد في الزوم اذ ليس ليدانهم ان يصاد فكم كانوا  
 اعدا لهم وباسط اليدي والاسم اليهم لئلا يكون مخفيهما  
 في تنقذ العداوة تذكر الشراية عند المصادفة لما منهم من المعارفة  
 وكذا اسط الى يدي والاسم لما تشاوا عليه من معنى هو لم اذا  
 ملكت فاصح خلاص الملازمة الثالثة فانها واضحة الزوم باق  
 لا بدانهم ان يصاد فكم وطفنوا بهم وور الكفر لم وور الكفر لم  
 ثابته وان لم يصاد فكم اذ لا يحب اليهم من كفرهم اما انه اخبر  
 الاشياء المسلمين لانه شافي اعز الاشياء عندهم وهو الدين والايان  
 لم يتم بذلك لظن ابراهيم والعدو ايم شئ عهده ان يفتقد اعز شئ  
 عند صاحبه واما انه انقذ الاشياء للكفار لم يتم اذ كانوا مشركين للخصم  
 سبب العداوة وهو مخالف الدين واسفي المقابلة وسفي العداوة



فان قلت لم الملازمة الثالثة واضحه للزوم لجواز انتفاء  
 واداءهم كغيرهم ايضا الذي المصادفة باسلامهم لجواز انتفاء  
 العداوة بتدكوا الغرابة وبسط اليدى لما نشاوا عليه مما امر  
 احسب بان هذا الجواز ليعمل بعيدا خلافا لاجتماع انتفاء العداوة  
 وبسط اليدى فانه قريب لما بيننا هذا على تقدير ان يكون الاول  
 ٢ ووردوا للعطف اما لو كان الحال الخرجت اليد عن المال قال  
 المؤلف في جعل وودوا لو كفرون عطف على جواز الشرط نظر لان  
 واداءهم ان سرى واداءا حاصله وان لم يظفوا بهم فلا يكون  
 تقيدها فانه والاولى ان جعل قوله وودوا لو كفرون عطف على  
 المخلة الشرطية لقوله مع وان تقابلواكم بولوكم الى واداءهم لم ينصوا  
 وليست النظر مدفوع اما اول قلان فامره الجزاء الخب ان يكون  
 منصوص ٢ كونه مقيدا بالشرط على وجه الجواز يحصل على تقدير  
 انتفاء الشرط بل لو حصل حاشيت على تقدير ثبوت شئ اخر وعنده  
 حذاله من صحيح بل وقع مثل ذلك خوفا من العبد صهيبي لو لم خفا الله  
 لم يعصيه وقوله ومن صاحب اسما المنية بلغتها وانما اسباب  
 السما سلم فان عدم العصيان بان على تقدير عدم الخوف وثبوته  
 وكذا الموت على تقدير ثبوت الوباء وعدمه ومقتضى المسك  
 بمثل ذلك ان خبر ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير او على  
 تقدير اورد في وقوعه وهو ما جعل شرطه له حصوله على تقدير انتفائه

اولى كما مر في الامثلة واما ثانيا فلانه يلزم ان لا يكون قوله يكونوا  
 لكم اعداء جوازا للشرط لان عدواهم حاصله غير مقيدة بالشرط  
 لا لمخالصته وان لم يظفوا بهم واللازم باطل بالانفاق والملزوم  
 مثله فان احسب بان الميزان اظهار العداوة وهو لا يكون الا على  
 تقدير الظفر بخلاف الودادة فانها حاصله وان لم يظفوا للتمام  
 عند سائر الميزان بالودادة اظهار الودادة وهو لا يكون الا على تقدير  
 الظفر وبانته لا يمكن اظهار حال يكون على تقدير الظفر لجواز ان يكون  
 اظهارا صا بالشتم والمكر في الغيبة واما ثالثا فلان الجزاء مقدر يدل  
 عليه تكونوا اعداء اي ان يظفوا بكم يستوفوا منكم متمناهم الذي  
 هو مقتضى ان يكون عدوا وهو وسط اليدى واللسن والرد الى  
 الكفر وعطف ببسطوا وودوا على قوله يكونوا لكم اعداء على  
 طريقه قوله اعصى نبي وكرمه فيكون كل من سبط اليدى واللسن  
 والارتياد متمناهم لا ارتياد فقط ثم حذف الجزاء واقم تكونوا مقامه  
 اعلم انه اذا قول الى سرطان بلا عطف فالثاني موضع الخوار ولا  
 جوابي والخوار المفوظة او المقدر للاول لقوله ان يستغفروا لنا ان  
 تدعونا لنذروا فينا معاقل عدونا كما هم اي مدعونا في قوله مع حكاية  
 عن نوح ولا نفعكم نصي ان اردت ان انصحكم لكم ان كان الله يريد ان  
 يعذبكم اي ان اردت ان انصحكم لكم مراد انه علم لا نفعكم نصي حذف  
 الجواب للذلة لا نفعكم عليه عن ان نقا البيت ان الجواب للثاني



وحرف عزالى وللضرورة الدالة عليه وليس العطف شرطاً في الحدوث  
ولكن التنافي العاقل المتألفين ملا عطف كإتي قول الشاعر ولقد  
أرى نفسي به سيقانه نفسي الحكم ومثله أصباه فان سيرة به  
على أعمال الثاني فيه مع عدم العطف شرطاً في التنافي ولو لشرط  
في الماضي مع القطع بانفا الشرط فلزم ثبوت الشرط عدم الثبوت والمضي  
في حيلها فلا حيلة في المضارع في حيلها لو طبعها كغير من الأمر لعين لفتها  
أفعالها معنى وثباتها كإتي قوله مع الله ستره عنهم وفيه حيلها ولو لم يكن  
أدق وقوا على النار لتزول من زلزال الماضي لصدور عن طبعها في إتيها كما  
في ما نود الله كغيرها أو لا يفسد الصورة كما قال الله مع فتنة بها استغنى  
لكم الصورة المدركة الدالة على القدرة القاصدة أما كماله لو فلفها  
حصول الشرط في الماضي فمع القطع بانفا الشرط فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
الجزء لانه معلوم على القطع بانفا والتنافي ولذا قيل في امتناع الشيء امتناع غيره  
والرابط وحجم وظاهرها الدالة على أن الثاني مختلف فلهذا فلهذا فلهذا  
الاول ضروري أن ينفا السبب يدل على انفا السبب وظاهرها ظاهراً  
في قولهم لو حرف يدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره وما ذكرناه اولى  
ذلك امتناع الحروف لا امتناع الشرح لانهم يذكرونه مع لو لا يقولون لو لا  
حرف يدل على امتناع الشيء لو حرف غيره وهذا المتنوع هو الثاني بانفا وقولهم  
في لو حرف يدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره وما ذكرناه اولى  
السبب لا يدل على انفا السبب لحوار ان يكون في اسباب اخر وانفا السبب

يدل على انفا كل سبب فصيح ان يقال انما امتنع فيها الاول لا امتناع  
الثاني لأن الثاني هو المسبب فدل انفاؤه على انفا السبب الذي  
القول مع لو كان فيهما الاله لفسدنا فانما سبق للدلالة على  
انفا التنافي في الاله ما امتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لا امتناع  
الاله لا من حيث الحد ما انما خلاف ما يفهم من بيان امثال هذه الدالة  
في الاخرانه لا يلزم من انفا الاله انفا الفساد بل هو خارج ذلك وان  
لم يكن كذلك في الاله لان المراد بالفساد هو ما يخرج هذا النظام الموجود  
في السموات والارض عن الحالة التي هو خارج عنها في العادة وذلك خارج  
ان يفهم ما يدعى وان انما تنافي الاله عن الفطرية فلهذا فلهذا فلهذا  
انفا السبب لا يدل على انفا السبب بل يدل انما يمكن للمسبب غير سبب  
واحد فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
لم يتوهم سبب سواء فاذ حصل حصل واذا انفا انفا في ذلك علم بالاستغناء  
والعقل انفا السبب بعد لو يدل على انفا السبب وانفا لان انفا  
السبب يدل على انفا السبب وانما يلزم ذلك ان كان النقص قادراً  
وليس كذلك مطلقاً وما ذكر من كون لو لا تنافي الشيء تنافي غيره انما هو  
في الغالب وقد جاء على خلاف الغالب في قوله نعم العبد لو لم يحب الله لم  
عصيه ومقصود الحكم مثل ذلك ان هذا المستلزم لا يلزم لهذا الشرط الذي  
يتوهم بعده عنه فهو في لزومه غيره اولى وانما يستلزم في الحروف في  
العصيان كان استلزام الحروف في الحصان اولى وقد يكون في الشرط



مع هذا الشرطه كقول المتنبي ولولم القست في شواهد من الحق ما  
غيرت في خط كاتب وقد يكون غير الشرط فهو اما المتنبي في قولنا تنق  
فقد تنق بالنصب واما مع ان الناصبه للفعل وذكرا اقا وقع لو بعد وروا  
واخوانه كقولنا تنق وروا الوتره من قبله من اي ان تنق على التقديرين  
اعنى على تقدير ان لو لا متنا الياء لا سعا الاول كما هو مذهب عوام  
الحاجب من الضمير او على ان يكون لا سعا الاول لا تنق الثاني فانه  
لا سعا الثاني لا تنق غير ويزعم منه عند الثبوت في جملتها بعض الشرط  
والجمله لان المابت متنع ان يكون متنعيا حاله الثبوت متنع ان يكونا  
اسمين وان واحدهما اسميه محجب ان يكونا فعليتين فليزعم منه ايضا المتنبي  
في جملتها لتاسب معني لو ودخل لو على المضارع في قوله تنق واعلموا  
ان ليكم رسول الله ليطلعكم في كثير من الامور لعنتم اي لا يرم او لسع عليكم لو كان  
في الجهد والهلاك فقال فلان تنعت فلا تاتي بطلب ما يورثه الى الهلاك  
لقد استمر الفعل بها مضارع فمتا فوقنا اذا المعنى لو استمر طاعة الفعل  
والعمل سركم وقتا بعد وقت لا سقر عنكم ساعه بعد ساعه والفعل  
الماض وان لا ايضا على التجرد وقتا فوقت لكن المضارع يدل على الاستقبال  
ووزن الماضي فانه يقطع عند الاستقبال بخلاف المضارع فان زنه الاستقبال  
لا ينقطع الى البدل فمادة العدول الى المضارع هو المباله على الاستمرار التجرد  
كقصد استمرار الفعل في قوله مع الله يستمر فيهم اي حاله لا على الاستمرار  
بعد قوله تعالى قالوا معكم انما نحن مستهزون وكذا دخول لو على المضارع

في قوله تنق ولوتوى لوز وقفوا على النار اي لو كانت امرا شئنا لننزله  
المضارع مقوله الماضي المعجم في قوله لو كانت لما كان لفظ الماضي انما يذكر  
للدل على الصق بعدد المضارع عن خلاف في اخباره فكانه وقع كما يدل  
المضارع وهو يورثه الماضي وهو يورث قوله تنق وما يورثه الماضي كقوله  
اي يوم القيامة لو كانوا مسلمين اي ان كانوا مسلمين في الدنيا تنق هم  
ان لا يمتزج من الله لتحقيقه كما مضى فكانه قيل وما وروا هذا اذا كان  
ما في وما كانه لصاح النواويل يورث يورث كونه الفعل الذي يتعلق به  
رب ما ضياع من المعنى على نقل او تنقله حقوق فعلها محذوف عالها وقد  
نظير في مثل قوله رب رجل كريم لمعقت او حسلا وهو قلد والجمله بالكاف  
فدخل على الجمل لنقل النسبه مثل ما قام رند وروا زيد قام فكون لنقل  
نسبه الشام الى زيد وقد استعمل رب هذه المكفوفه بالتحسين النسبه  
الواقعه بعدها كلفه الابه المذكوره ولو كان في راي في الابه نكروه معقوب  
موجوده بما بعد ما وهو يورث لا يكون يورث هو الفعل المتعلق به كما في  
رب رجل يسافر غدا او لصاح النواويل وقيل ان رب في الابه للتكثار وقيل  
لنقله وذكرا انه اذا شاهدوا احوال يوم القيمة مذهب عقولهم فاذا  
ثابت اليهم عملهم وذكر قلل سالوا الاسلام وغدا اللونين هو اسم وقدر  
الابه عندهم وما يورث وعليه بعض العبريين وكذا ان يورث الغرض من لفظ  
توى ويورث في المشرق الى شخصه ضروره ورويه الموقوفين على النار في حصار  
صوره وروا الكاف من لو اسما والاضارع يدل على الشخصه لانه يدل



على الحال الذي من شأنه ان يظهر ويشاهد ما يقع فيه فكانه يطلب  
من السامع ان يحضر وما هذه ذكرا للحال خلافا لما قد لا يمكن ان  
ما فيه كما قال الله تعالى وكذا ان يرد الغرض من لفظ ترى ويراد الاستحضار  
في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتنسها فافسقنا الى سجد ميت  
فاحيينا به الارض بعد موتها قال فتنسها ولم يقل فانا نعطها على  
فارس استحضار تلك الصورة المدعى الدالة على القدرة الفاعلة  
الروائية من اشارة الصحاب مستحضرا من السماء والارض مدعى الاول  
كانا قطع قطرتين من دوف ثم تنصم من عليه من اطوار حتى يهدر كما  
اي صحابا من اذ كانا عنده على بعض وما عدل عن الماهية الى المضاعف  
للاستحضار مع ان الاصل فيه هو الماهية قولنا يبطئ سر الامم  
وشان قوم كالأقنص عند رجا بطلان باقى قد اقيمت القول بحوى  
شبه كالمصنفه من مصحان فشدت شدته حوى ما حوت كتابه  
مصفول ما فاضرها بلا وحش فخرت صريعا للدين والجران اذ قال  
فاضرها ولم يقل فاضربها بلا وحش فشدت شدته حوى ما حوت كتابه  
شجع فيها بضرب القول كانه يجهل تلك الحالة ويطلب منهم مشاهدتها  
تجسسا من حيرته كل هول وشانه عند كل شدة وفهم قبيله تابط مشرا  
ورجا بطلان مكان والقوا بالقيم من السعالي وكل ما اغيال الانسان  
واهلكه فهو قول فحوى اي شغل فصب اي ملاءة الصفه القويك  
والصفه من المستوى اي ملاءة مسنونة كالقسطا فشدت اي

جملت اصوت بالشع اذا او مات به بمصفول اي صنف مصقول  
ما فخرت اي سقطت صريعا لخال عن غير القويك فخرت للدين  
اي على الدين والجران هو مقدم عن غير العبد من ماله الى مخرجه  
ومنه قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم جعله من تواب ثم  
قال له ان يكون حيث قال فيكون وور فكان استحضار التهور يكون  
مفعول فيكون حكايته حال ماضيه ثم لترتب اللفظ لترتيب المعنى  
كقولك وبعالمهم هو كرم وقيل لترتيب المعنى اي صفوه طينام قال  
له كن لما قول له او لا استحضار الصورة عطف على قوله ان يزل منزه  
الماضي وهو له استحضار مفعول له لقوله حاله قوله كما قال الله  
فشدت اي قال فشدت ولم يقل فانا ارسلنا استحضارا واما شانه  
فلما رده عدم الحصر والعهد كقولك ريد كانت وعمر شاعر الى التخميم  
لخوضي للنفق او للتخمر واما لخصصه بالاضافة او الوصف  
فلكون القابله اسم واما تركه فظاهر مما سبق واما تعريفه فلما فاده  
السامع حكما على امر معلوم له لحدى طوق العريف باخر مثله  
او لازم حكمه كذا لخوزدا خوك وعمر والمنطوق باعتبار تعريف العهد  
او عكسها والثاني فلهذا حصر الحصر على حصر في حصر خوزدا الامير  
او ما لفته كذا له فلهذا حصر والشجاع ومنه الاسم منحنى للابتداء  
للالته على الذات والصفه المعبره للالها على امر نصيح ورت  
باز المعنى المحصر الذي له الصفه صاحب الامم اما انكر



المسند فاما الارادة علم خبر المسند المسند اليه وعدم خبر  
 المسند كقولك زيد كاتب وعمر وشاعر واما التخصيم شأن المسند  
 كقوله مع هدي المشتكين اي هو هدي لا يكتنه كنهه او يصفه شأنه  
 ولا يخطأ له كقولك ما زيد سمي اي شخص بانه او يكون المسند واردا على  
 حكاية المنكر والحكاية ان تخبر بالقول بعد فعله على سبيل ما هو فيه  
 الروي كما اذا خبر عن رجل في قوله عندي رجل تصدق بالصدق الذي  
 عنده رجل او كان المسند اليه نكرة كقولك رجل من قبيلة فلان كذا  
 حاضر فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب  
 واما تخصيص المسند بالاضافة مثل زيد غلام رجل او الوصف مثل  
 زيد رجل عالم فليكون الفائدة اتم كما مر في تعريف المسند اليه واما  
 تركه فخص المسند بالاضافة او الوصف فقط احر ما سبق من تركه  
 تعريف المسند واما تعريف المسند فلا فائدة السامع اما حكمه على امر  
 معلوم بل حيزي طريق التعريف بامر لغوي مثله اي معلوم له بالجزء  
 الطريق التعريف واما لازم حكمه من امرين كذا اي كل واحد منهما معلوم  
 له بالجزء طريق التعريف نفسه هذا قد يكون للشيء صفتان من صفات  
 التعريف ويكون السامع عالما بانضافه باحد هاتين والآخرى فاذا  
 اوردت اخبره انه متصف بالآخرى فتعبد الى اللفظ الاول على  
 الروي وجعله مبتدا وتعبد الى اللفظ الثاني على الثاني وجعله خبرا  
 فتعبد السامع ما كان محمله من انضافه بالثانية كما اذا كان السامع

والمسند قول السامع  
 هذا للسامع  
 محصور في حدود

ان

الخ شمر زيد او هو معرفة بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه  
 فاروت ان يعرفه انه اخوه فتقول له زيد اخوك سوا عرف ان  
 له اخا ولم يعرف ان زيد اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا وان عرف  
 ان له اخا في التسمية واروت ان تعرفه بعينه عنده قلت اخو زيد اما  
 لو لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال ذلك امتناع الحكم بالتعيين  
 على من لا يعرفه المحاطب اصلا فظهر الفرق بين قولنا زيد اخوك  
 وبين قولنا اخوك زيد وكذا اذا عرف السامع انسانا زيدا بعينه واسمه  
 وعرف ان كان من اسان انطلق ولم يعرف انه كان من زيد او غيره  
 معرفة فاروت ان تعرف زيد ذلك هو المطلق فتقول زيد المطلق  
 وان اردت ان ذلك المطلق هو زيد قلت المطلق زيد وكذا اذا عرف  
 السامع انسانا سمي زيدا بعينه واسمه وهو يعرف من جنس  
 المطلق واروت ان تعرفه ان زيدا متصف به فتقول زيد  
 المطلق وان اردت ان تعرفه عند مجس المطلق قلت المطلق  
 زيد هو له وعكسها محصور ومعطوف على المثالين المذكورين اي  
 ومحور عكس المثالين المذكورين وما اخوك زيد والمطلق محصور  
 وفي الجملة فعل ما علمه السامع مسندا اليه وما جهله مسندا  
 قوله والثاني هو ان يكون المعرف يعرف الجنس سواء كان المسند  
 او المسند اليه على نفسه فتعبد للمعرف على حكم عليه به كقول  
 الختسا اذا مضى البكا على قيل رأت بكال الجنس الجملة لا فائدة على



فانه لا يفيد قصر الحسن على كمال الخطاب بل يكون لغايه ايضا وقد  
 يفيد قصره اما لاختلاف الخواص والامور اذ لم يكره ان يبرهنا واما ما بالغه  
 لكمال معناه في المحامد عليه نحو عمر والشجاع اي الكمال الشجاع في جميع  
 الكلام في صورة توهم ان الشجاعة لم توجد الا فيه لعدم الاعتداد  
 بشجاعه غيره لقصورها عن رتبة الكمال ثم المقصود قد يكون نفس  
 الحسن مطلقا اي من غير اعتبار تقديره شيئا كما مر وقد يكون نفس  
 باعتبار تقديره بطرفا وغيره لقوله في الوجهين هو الوجهي حين  
 لا يظن نفس نفس خبرا فان المقصود هو الوفا في هذا الوقت لا  
 الوفا مطلقا لقول الاعشى هو الواهب المانة المصطفاه اما  
 مجازا واما عثارا فانه قصر هبة المانة من الابل في الحديثين  
 في هبتها مطلقا وفي الهبة مطلقا وهذه الوجوه الثلاثة اعني  
 والجسر للفتور لاختفا والجسر للفتور مبالغه تمنع جوار العطف  
 بالواو ونحوها ما هو موجب للجمع وحكم على ما حكم عليه المعروف  
 لخلاف التكرر لا يقال زيد المنطلق وعمر ولا زيد الامر وعمر ولا  
 زيد الشجاع وعمر والروم الساكن هو القصر وعمره ولا نه ان  
 يقال زيد المنطلق وعمر ولا زيد منطلق وعمر وقيل الاسم متعلق بالثاني  
 تقدم او تلحق لانه على الذات والصفة متعبد للثاني تقدمت  
 او تلحق لانه على امر فسه لثمتها الضمير وروى ان الصفة  
 لا تجعل مستند الى معنى الشخص الذي له الصفة وانه بعد المانع للجب

ان يكون خبرا والاسم لا جعل خبرا الا مع صلح الاسم وانه لهذا  
 المانع للجب ان يكون مبتدا واما لو كان جملة فليس قوي او  
 يكونه سببيا كما مر واسميتها وفعليتها وشروطها كما مر وظرفيتها  
 لاختصار الفعلية او متي قدره بالفعل على الجمع واما ما اخبره فلان  
 ذكر المسند اليه اهم كما مر واما تقديره فله تخصيصه بالمسند اليه  
 لحول فنه يقول اي خلاف عموم الدنيا ولهذا لم تقدم الظرف في لا  
 رب فيه لئلا يفيد ثبوت الرب في سائر كتب الله او التبيين من  
 اول الامر على انه خبر كقوله له مهم لا اختصه لثباتها او النفاذ او  
 التثبوت الى ذكر المسند اليه كقوله بل انه مشرؤ الدنيا بيمينها  
 شمس الضحى والواسماء في القصر تبيينه كثر مما ذكر في هذا الباب  
 والا في قبلة غير محصور لها كالزوال والحد في غيره ما والفتن اذ  
 انقرا عثارا في ذلك فنه المانع عليه اعتباره في غيره اما كون  
 المسند جملة فهو اما لارادته بقوى الحكم بنفس التركيب فلو اننا عرفت  
 وقد سبق لخص بقوى الحكم لا بتكرير التركيب لخصوصية ضرورية  
 ولا نحو ان امثاله واما كون المسند سببيا وقد تقدم ذلك واما كون  
 الجملة المفعول المسند اسمية او فعلية او شرطية فلما مر طاقده  
 الثبوت والتقدير واعتبارات لا تعرف الا معروفة ما سئل وار الصراط  
 من التفضل كما مر وعلى الجملة الفعلية والاسمية قوله مع والواسلام  
 قال سلام اذ اصل الاول سلام عليل سلاما وقد مر الثاني سلام عليكم



كان ابراهيم عليه السلام قد اذن في حبه ما احب به اخذنا من  
الله مع في قوله تع وارضيتكم بحبه فخير ما احسن منها وقد ذكره  
وجه اخر على اصول الفلاسفة وهو ان التسليم على الله تعالى عليه  
بالسلامة من كل نقص ولهذا اطلق وكما ان الملائكة لا يمشون فيه  
القدر لان حصوله بالفعل متعارف لوجودهم فاسب ان يحسبوا بما يدل  
على الثبوت ووزن القدر وكما ان الانسان متجدد لانه بالقوة وخروج  
الى الفعل بالدرج فاسب ان يحسب بما يدل على القدر ووزن الثبوت فان  
قدرة الله تعالى مع ان لو علم ابراهيم عليه السلام علمهم وبعث الرقيم  
الملائكة وليس كذلك بل قوله بعده قوم متكرون فلما ان ابراهيم عليه  
السلام علم ما يدركه الله مع اخرى على لسانه ما هو مناسب لهم في  
الامر وعظماهم عليهم السلام واما خبره الحمله الى باب المسند المسند  
والاختصاص والعلية او مع قدره بالفعل على المصحح لان الصلة بين الطرفين  
ولو لا انها قدره بالفعل لما تمت بها لما علم ان اسم الفاعل مع فاعله  
مظهر كان ومضمرا ليس بحمله الى معض العوز والنعلة نظر  
واما تاخير المسند عن المسند اليه ولان ذكر المسند اليه اسم كما مر  
في باب المسند اليه واما تقديم المسند على المسند اليه فاما تخصيصه  
بالمسند اليه نحو قوله تع لا فيها غول اي ليس مع خور الاخره فاعلم  
اي صواع خلا وخور الدنيا فانها فتال العقول والكون تقدم الطرق المسند  
مقدر خصمه بالمسند اليه لم تقدم الطريق في قوله مع لا ريب فيه على سب

للمسند ثبوت الرب في ما يركب الله تع واما التسمية من اول الامر  
على انه خبر لا نعت لان النعت لا تقدم على المنعوت كقوله له نعم  
لا منتها لكبارها ووجهها الصغير لاجل من الامر فقدم له نعم لما ذكره وكان  
ان عمل التقدم منها على التخصيص ايضا واما التتال كقوله عليه من الرحمن  
ما استصفه فقدم عليه ما استصفه لما ذكره وتكرر جملة على التخصيص  
افضل حسب الارجاء واما للشوون الى ذكر المسند اليه كقوله شانه  
سورة الفها بهجتا منس القضي وانوا سحا والفر قوله ثلثه من المسند  
المقدم وسورة الزنا صفة لها فقدم لسورة السامع الى المسند اليه منس  
القضي هو المسند اليه والضمير في بهجتا اليه سبه كثر ما ذكر  
من الجواهر في باب المسند وفي الذي قبله وهو باب المسند اليه غير  
مختص بالمسند والمسند اليه كالذكر والحذف والافراد والجملة اممية  
وقوله وسرطيه وطرفه والتقدم والخبر وغير ذلك فانه كما  
لجوى فيها خبر مع غيره ايضا من المفاسل والمضوح والمضاد اليه  
والعطف اذا انقضى اعتبار ما ذكر فيها الخفي عليه اعتباره في غيرهما  
احوال متعلقات الفعل مع المنعوت كالفاعل مع الفاعل  
في ان الغرض من ذكره مع افاده تلبسه به لا افاده وقوعه مطلقا  
فاذا لم يذكر معه فالغرض من كل انشائه لفاعله او نفعه عنه مطلقا  
نزل منزله اللازم ولم يقدرا له مفعول لان المقدور كالمذكور وموضران  
لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كانه عنه متعلقا بمفعول مختص



ولت عليه فترينه اولا الشاذ كقوله مع فلا هل يستوي الذي لم يمت  
 السكاك في حمة الله ثم ان كان المقام خطابيا لا استدلاليا افاد ذلك مع  
 النعيم وفعلا للتحكم والاول كقول الصوري المعترض انه شجر ساره  
 وعظمه اياه ان يري جبره وسمع واع اي لم يكون دوروه وروى  
 سمع فذكر محاسنه ولخباره الظاهر الدال على استغناء الامامه  
 ووزنه وقلوبه الى منارته سبيلا لما فرغ من بيان حال المسند  
 سرع في الباب الرابع في بيان احوال المتعلقات الفعل المسند ان كان  
 فعلا او متصلا به اعلم ان الفعل قد يذكر ويراد منه نقلته من واحد  
 من الفاعل والمفعول في حال الفعل مع المفعول كحال الفعل مع الفاعل  
 في ان العريض من ذكر الفعل مع كل واحد منها لتبس الفعل وتعلقه بكل  
 واحد منهما لكن تخلقه بالفاعل على جهة وقوعه منه وتعلقه بالمفعول  
 على وقوعه عليه ان كان مفعولا به وليس العريض من ذكره مع كل  
 واحد منها افاده وقوعه مطلقا اي حصوله في نفسه فقط مع  
 قطع النظر عن الجسد المكونين والالم بذكره وكرهه بعد فاداه  
 فعل الفعل الرفع في الفاعل ليعلم ان تلبسه به مرجح حصوله منه  
 والنسبة في المفعول به ليعلم ان تلبسه به من جهة وقوعه عليه وقد  
 ذكرنا الفعل والمراد بالخبر لو وقع في نفسه من غير اراده ان يعلم  
 ممن وقع او على من وقع فالغايه عند كان ضرب او وقع ضرب  
 او وجد ضرب او لم يدر من الفاظ شبه محذور الوصور وقد ذكرنا

ويؤيد بخلقه مفعول معين من غير اراده وقوعه من طاعة العبارة  
 عند ان يقال ضرب زيد مبنيا للمفعول وقد ذكرنا من اراده وقوعه من  
 فاعل معين من غير اراده نقلته مفعول واذا انقضى ذكر الفعل  
 المتعدي ان الاستدلال في فاعله ولم يذكر معه المفعول سواء اراد نقلته  
 به او لم يرد فهو على نوعين احدهما ان يكون الغرض اثبات الفعل  
 لفاعله او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عموم الفعل في افراد  
 وخصوصه ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه من المفعول  
 منزله اللزم فلا يذكروه مفعول ايضا لاسيما مع ان الغرض  
 الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يذكرون مفعولا ايضا لان المقدر  
 كالمذكور وهذا النوع ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا  
 بالمعنى المذكور كما قد مر في ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول محذور  
 ولت علم هذا المفعول فترينه اولا لجعل كناه فيها ضربان الضرب الثاني  
 هو ان يجعل الفعل المطلق كناه كقوله مع فلا هل يستوي الذي لم يمت  
 والاسك في علمه من غير حدث له معنى العلم ومن لم يمت اثبت في  
 الاول العلم المطلق مطلقا للبعض من غير اعتبار عمومه وخصوصه  
 ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ونفاه في الثاني مطلقا ايضا  
 عن البعض اخر قال المؤلف في الرضا قال صاحب المفاتيح ثم ان  
 كان المقام خطابيا لا استدلاليا افاد العموم في افراد الفعل بعلة  
 اهم ان القصد الى فرد فرد اخر مع تحقق الحقيقة فيها تحكم



ثم يجعل قولهم في المبالغة فلاز يعطى ويمنع ويصل ويقطع محتملا لذلك  
ولنعلم المفعول كما سيأتي في هذه الشيخ عبد القاصر ما قصد اصل  
المعنى على الإطلاق من غير اشتراط شيء من ذلك بل اما قوله افاد  
العموم في افراد الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد و فرد اخر  
مع الحق الحقيقة فيها تخلف بعد ذكره صاحب المفتاح في حيث كيفية  
استفاد الاستغراق وعدمه من المعروف باللام لما كانت الحقيقة  
من حيث هي لا تقتضي شأنا منها وليس المراد تحديدا ساد الفعل الى  
الفعل مطلقا وما فهمه المؤلف من افاد العموم من قول صاحب  
المفتاح في الحالة المقتضية لترك مفعول الفعل وهو ان القصد الى  
الفعل ينزول المتعدي منزلة اللازم وهذا هو خوفه ان يعطى  
مفعول الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة انها لا تبالغة بالطرف المذكور  
افاد اللام للاستغراق عما لا قوله بالطرف المذكور افاد اللام  
لاستغراق على ما ذكره صاحب المفتاح في افاد اللام الاستغراق  
اذا كان المعام خطا بيا وهو ما ذكره المؤلف ههنا من افادة العموم  
في افراد الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد و فرد اخر مع  
الحقيقة فيها الحكم انما يكون كذلك لو حمل قوله بالطرف المذكور على  
حمله المؤلف وحيث يكون كما فهمه لكن عدم تعرض الشيخ عبد القاصر  
لأفاد العموم في افراد الفعل لا يدل على عدمها انما لو حمل قوله بالطرف  
المذكور على ما ذكره صاحب المفتاح في اخر المفتاح حيث افاد اللام

ان

الاستغراق في حمل المعرف باللام على التخصيص مبالغة مل حام  
الحواش وقال المصنف من الجهات الاعتبارية التي يفيد التخصيص مبالغة  
كاعتبار ان جود غير حام وشجاعه غير خال لا لسله فانه بالنسبة  
الى الحكم او الخاطبة او اعتبارا بدش حذر فكلور كل لعدم فكلر ههنا  
تترك فعلة الذي ما هو غير الاعطاء منزلة العدم حق يكون من خوفه ان  
يعطى على هذا هو انه لا غيره يوجد هذه الحقيقة لا غيرها وليس كما فهمه  
المؤلف من افاد العموم في افراد الفعل من ان يكون المعنى هو حقيقة  
الفعل من حيث هي واما قوله ثم جعل قولهم في المبالغة فلاز يعطى  
ويمنع ويصل ويقطع محتملا لذلك اي للعموم في افراد الفعل ولنعلم المفعول  
فشي فهم من فكر صاحب المفتاح المثال المذكور في تعميم المفعول  
معرفة في تناول المتعدي منزلة اللازم اخرى ومن حيث قوله بالطرف  
المذكور على حمله كما ذكره ولو حمل على حمله لم يجعل محتملا لذلك  
وللتعميم ولا سلك ان قولهم في المبالغة فلاز يعطى من غير قرينه يدل  
على افاد التعميم او على افاد يربط المتعدي منزلة اللازم بالطرف  
المذكور لحملها اما عند قرينه افاد احدها فلا يحقل الا ذلك الحد  
قوله في التخصيص افاد ذلك مع التعميم فعا للضام اي افاد المقام  
الخطابي وهو الذي سأل فيه عن محتمل ما يسمع فيه بما نورد  
طنا للعموم في افراد الفعل مع تعميم المفعول لان المعام الخطابي اذا  
اطلق الفعل فيه مفعول الى استغراق والحمل على فرد في الفعل او في المفعول



ووزن خبره لخر حكمه فعل على الاستغراق دفعا للثبوت فكون قوله  
فلان على عامه في افراد الاعطاء وكل ما يصح ان يعطى هذا القدر  
لا يكون لقوله ذلك اشارته مذكورة لفظا وعمل ان يكون قوله ذلك اشارته  
الى اسناد الفعل الى الفاعل اشانا او نفيها من غير اعتبار بقوله من  
وقع عليه فعمل على هذا قوله مع التعميم على مع التعميم في افراد  
الفعل هذا هو البحث في الضرب الثاني اما الضرب الاول وهو ان  
الفعل مطلقا كانه عنده مفعلا مفعولا مخصوصا له عليه قرينه  
فكقول القائل في مدح المعانيه شجوه شاده وغيظ عداه ان  
يرى خبره ويسمع واعى ان يكون دور فيه ودوسم فعمل على  
الروية كانه عنده محاسن الممدوح واشارته ومطلو الصانع كناية  
عن مدح الخبره ما في ذلك ان معنى البحث على حسب ادعا الشاعر  
المبالغة في المدح هو ان محاسن الممدوح واباره واخياره لم ينفذ على  
من لم يسمع وصبر لكثرة ما مع جلالها واشتهارها ويكفي معرفه انها  
سبب الاستغناء لادامه دور عنده ان يقع عليها بصيرة معها سمع  
نظيره في الباع على ذلك لكل احد فحساره واعداوه يفتنون الى ان يكون  
في الانام على عين خبرها واذ سمع لها في حق استغناء الامامة  
محمدا وادرك سبيلها الى منارته انما هو ان يرى خبره اناره  
وسمع واعى اخباره لفات المعنى المدح المصنوع وهو اشهر اربا  
وجلاها لانه يكون معناه شجوه حساره ان يرى خبره اناره

ان يرى خبره اناره لان فكرها تدل على ذلك اذ ذكر الشئ الشخص  
تدل على خفائه عنده غالب الخلاف ما اذ اخترف فان معناه يكون  
شجوه حساره ان يرى خبره مطلقا لانه لو رأى مصير لراى اناره لانه  
مشهور عنه شجوه وحليته بانه جلا حيث لا يحتاج الى ذكرها  
وعلم ذكر الشئ لشخص حال التكم معه مع ارادته ان يفهم ذلك  
الشخص شجوه واشتهاره عنده قوله فلا اخذ الى العدا او فلا اخذوا  
منعوت معطوف على قوله فيذكر قوله والاوجب القدر حسب  
القولين ثم الخرف اما البيان بعد الامام كماله فعل المشية مالم يكن قوله  
تقطعه عن شجوه فلو شاله لم يجمعين لخلاف نحو ولو شئت ان  
ابكي وما البكيت واما قوله فلم يبق من السوء غير نقارى فلو شئت  
ان ابكي لم كنت تفكرا قلنس منه لان المراد بالاول البكاء الخفيف واما  
لرفع يوم اراده غير المراد ابتداء لقوله ولم ذوق عصف من خامل  
جاءت وسورة ايام جزين الى العظم اذ لو ذكر العظم لم يأتوا قبل  
ذكر ما بعده ان المجرم ينسب الى العظم واما لانه اراد ذكره باسنا  
على وجه التضمن الفاعل على صرح لفظه اظهار الكمال  
الغاية لوقوعه عليه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السور  
والمجد والمطارم مثلا ونحوه ان يكون نسب ترك مواجبه  
الممدوح بطلب مثله واما التعميم المختص بالثبوت قد كان  
منكر ما نولم الى كل واحد وعليه مدعو الى السلام واما المجد

تجاء مع الواجب  
ولم يملك



الختصار عند قيام قرينه نحو اصبحت الي اي ذني وعليه  
 اراد انظر الي اي ذني واما الدعاية على القاصلة نحو وعل  
 ريك وما قلني واما الاستهجان ذكره كقول عاصم رضي الله عنها  
 ما رأت منه ولا راي مني اي العورة واما التكنة اخرى  
 هذا اذا لم يذكر المفعول مع الفعل والغرض ان ياتي الفعل التفاعل او  
 عنه مطلقا على ما مر اما اذا لم يذكر المفعول مع الفعل والغرض  
 اسناد الفعل الى الفاعل مع اعتباره وتعلقه بمن وقع عليه الفعل  
 وهو النوع الثاني من النوعين المذكورين وجب بعد المفعول  
 بحسب القرآن الدالة على ذلك التقدير من خبر المفعول في اللفظ  
 اما البيان بعد الابهام في فعل المشقة ما لم يكن تعلقه بمفعول غير  
 نحو قوله مع فلو شأ لهداكم اجمعين فانه حين قال فلو شأ علم السامع  
 انه علم المشقة شيء يقع في نفسه ان هنا شأ علفت به مستند  
 ما لا يكون او لا يكون فاداهم عرفت ذلك الشئ منه فان التقدير  
 لو شأ هداكم لهداكم ما كان تعلق فعل المشقة بمفعول غير ما ذكر  
 المفعول المتقرر في نفس السامع وبنفسه ولعدم القرضه الدالة  
 عليه كقول الساعر ولوشيت ان ايكى في ما ليكنه عليه ولكن  
 ما حده الصبر او سمع فان قوله ليكنه لا يدل على ان يكا الدم بل  
 نفس كما مطلقا واما قول الساعر ولم يبق من الشوق غير تفكر  
 فلو شئت ان ايكى ليكنه تفكرا وليس على حرف المفعول البيان بعد الابهام

لانه لم يرد ان يقول ولوشيت ان ايكى تفكرا ليكنه تفكرا والله  
 اراد ان يقول افما في الفعل فلم يبق مني وفي غير خواطري  
 حتى لو شئت ايكى لم يبق مني حقوقي وعصرت عيني ليس لها  
 ومع لم اجده وخرج منها بدل الاعم التفكير والمراد بان يكا في الاول  
 الحقيق وفي الثاني عمل الحقيق والسابق لا يصلح ان يكون متصلا  
 للاول وسأنا له فان قبل يجوز ان يكون من هذا القبيل ويكون معناه في  
 ضعفت ولحلت ولم يبق مما ردة الاعم من الخلل والفضلات  
 بل يبق في التفكير والخواطر فصرت تحت اقدار على ايكى التفكير  
 اذا شئت احب بانه لو كان من ضامه ما ذكرت لوجب ان يقال ايكى  
 تفكرا ان ايكى المطلق لا مطلقا الى ايكى كما الاعم ولما اراد ان يقول ان  
 السابق وقوله فلم يبق مني السور وغير تفكرى يكا في الكلام هنا  
 مقيدا باليكى التفكير اذا الغرض ان يبق منه غير تفكره فكون  
 هذا القبيل لان اللفظ حكم بان ايكى الاول يونا الاعم واما الرفع  
 ان يتوهم السامع اسلا اراده شئ غير المراد كقول الشاعر ولم  
 ذوت عني من خطا طرادت وسوره انا م حورن الى العظم فلو  
 ذكروا الفهم وقال حورن اي قطعته لحا فان يتوهم السامع قد ذكروا  
 ما بعد الفهم ان الجوز كان في بعض الفهم ولم ينته الى العظم فتذكر ذكر  
 الفهم لرفع هذا التوهم عن السامع والتصوير في نفسه من اول الامر  
 ان الجوز مضمون الفهم حتى لم يرد الى العظم قوله ولم ذوت اي



وكم رفعت واما انه اراد ذكر المفعول باسمه فوجه مقتضى  
 انقاع الفعل على صرخ لفظا لمفعول اظهار كمال الغناء بوقوع  
 الفعل عليه كقول الساعر قد طلبنا علم خذ لك في السور والمجد  
 والمقام مثلا اي قد طلبنا ذلك مثلا في السور والمجد والمقام فلم  
 نجده لان لم يرد وقوع الطلب عليه بل يردان بوقوع نفى الجور  
 على صرخ لفظ المثل والجوران يكون سبب الحذف في البيت المذكور  
 قصد للمبالغة في التاديب مع المدح بتوكل موافقته بالصرخ بطلب  
 مثله واما التعميم في المفعول والامساع عزازيم صوره السامع على  
 حاد كرمحه وورعه مع قصد الاختصار كقولك قد كان منك ما  
 لم نعلم اي كل واحد وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار قوله  
 والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا كل احد لان الدعوه الى دار السلام  
 اي الخدم من الله عامه في جميع المكلفين بخلاف الهدايه فانها  
 خاصه ولهذا اطلق الدعوه كما توكي وفي الهدايه بالمشيه في قوله  
 والله يدعوه هدي مرثا الى صراط مستقيم واما المجزوء الاختصار  
 عند قيام قرينه يدل على مجزوء الاختصار كقولك اصغت اي اوفى  
 وار قد عند قيام قرينه يدل على الحذف فليس قد افند فقط بل هو  
 عام في جميع صور حذف المفعول وعلى حذف المفعول المجزوء الاختصار  
 قوله مع ارفق نظروا لئلا يار في قياتك واما الدعاء على الفاصله لقوله مع  
 والصي والاسم اذا صح ما ورد على ما قبله اي وما قبله وانما حذف  
 الظاف

مخروا

في قلى الدعاء على الفاصله اي السجع الى انه لا يقال في القرآن  
 السجع بل يقال الفاصله وفي اصل لقوله مع كتاب فضلت اياه الصعي  
 اول النهار اذ اسجى اي قبل ان يظلامه وعطى ما ورد على اي ما قطع  
 قطع مودع وما قبله اي في ما انفصل واما استنجان في المفعول  
 كقول عائشه رضي الله عنها ما رأت منه ولا راي محض اي ما رأت من  
 الشيء عليه السلام العوره ولا راي محض اي النوع عليه السلام في العوره  
 حذفتها استنجان في كراهية استنجان وان واما الله اخرى مناسبة  
 لحذف المفعول كقوله وكره او اقامه عذره او اخفاء امره الى غير ذلك  
 اعلم انه قد شبه الحال في امر الحذف وعدمه لعدم حصول معنى  
 كماله قوله مع قل ان عو الله او ارفع الرحمن يا مانه عو الله واسما  
 المحسني فانه قد يظن ان الدعاء فيه محض النداء لا مقدر في الكلام  
 محذوف وليس عناه لانه لو كان محناه لزم اما الاشتراك او عطف  
 الشئ على نفسه لانه ان كان محسني احد ما غير محسني لاخر لزم الاول  
 وان كان محسنا ما واحدا لزم الثاني وكلاهما باطل وبما في كلام الله عن  
 ذلك ما لا عاذا لانه محض التسميه التي تعدي الى مفعول محذوف  
 مفعوله الاول اي يسموه الله او يسموه الرحمن اياها يسموه فله الاسماء  
 المحسنيه في الدلائل المذكور ونظر في الاعمال مع التسميه ويمكن رفع  
 حرماته منه وتقدم مفعوله ونحوه عليه لروى الخطابي في الخبرين  
 كقولك قد اعرفت لمن اعقد الماعرفت انسانا وانه غير ريد وعول الى الله



لا غيره ولذا لا يقال حازنذا ضررت ولا غيره ولا حازنذا ضررت ولكن  
 الكرمه واحلحوزنذا عرفت فالكذا في قدر المفسر قبل المصوب والى  
 مقتضى كذا قولك زيد ضررت والتخصيص على وجه التقديم غالبا  
 ولهذا يقال انك تعبدون انك تستعين معناه فخصرك بالجاره والاستعانة  
 وفي لاني الله محشرون معناه الله الى غيره وفيه الجمع والتخصيص  
 اهتماما بالتقدم ولهذا تقدم باسم الله موجزا واورا اقربا باسم  
 ربك واجيب باسم ربك بالاسم منه القراءه وبانه متعين بغير التام  
 ومعنى الاول اوجب القراءه اما تقدم مفعول الفعل والوجه كالتقدم  
 والحال وغيرهما على الفعل فلزوجه المعقد الخطي في التميز الى الصواب  
 وهو التخصيص لقولك زيد اعرفت لمن لم يعتقد انك عرفت انسانا وبانه  
 غير زيد واصاب في الاول دون العلم ويقول لتأكد قولك او لتأكد العلم  
 او لتأكد المزمور وبه زيد اعرفت لا غيره ولكن التقدم المذکور الى الخطا  
 في التخصيص اعتقاد تعلق الفعل واصاب في ذلك لا يقال حازنذا ضررت  
 ولا غيره لا يقتضاه ان يكون ههنا من اعتقاد انك ضررت انسانا بل  
 لكنه لخطا فاعتقده زيد واذا كان حاصلا في ضررك انسانا فلا يجر ولا  
 غيره لشبوت ضرر واحد منه مساقتن في الثاني والاول والثاني في الاقل  
 ايضا حازنذا ضررت ولكن الكرمه ما يعقب الفعل المنفي باثبات ضرك  
 لان معنى الكلام ليس على ان الخطا وقع في الضرب لان الضرب محقق  
 قلنا من ذر الخطا او الخطا الى الصواب في الكلام بل معنى الكلام على

ان الخطا يقع على المضروب حتى يعتقد انه زيد فزوجه الى الصواب  
 ان يقول وللرمح او املحوزنذا عرفت فيجمل التاكيد ويقتل التخصيص  
 فان قدر المفسر المذکور قبل المصوب اي عرفت زيد اعرفته  
 اقام التركيب المذکور فهو من باب التاكيد معني بكونه باللفظ وان  
 قدر المفسر المذکور بعد المصوب اي زيد اعرفت عرفت اقام التاكيد  
 المذکور التخصيص لمراد واملحوزنذا عرفت واما ثور فهد نام ممن  
 بالنصب فلا يند الى التخصيص لا يمنع قدر املحوزنا ثور  
 ههنا ثم لان املحوز حكم كالمه الشرط وفعله ولا يدخل فعل على فعل  
 ولهذا قال سيبويه املحوز قدر مرهالم يكن من معني كانه عوضا  
 ولهذا لا بد بعد ههنا من انما لما فيها من معنى الشرط وكذا قولك زيد  
 ضررت عطف على قوله كقولك زيد اعرفت اي كما ان تقدم المفعول  
 الصريح على الفعل لور الخطا في التعين كذا تقدم المفعول به غير  
 الصريح على الفعل لور الخطا في التعين كقولك زيد ضررت فانه  
 بعد ان ساعد كان يعتقد ضرورك فغير زيد فازلت عنه الخطا  
 خصوصا ضرورك بزيد ووز غيره والتخصيص اي اثبات الحكم للمذکور  
 المقدم وتقيده عما عداه لازم لتقديم ما حقه التاخير غالبا وانما قل  
 غالبا لان التقديم قد سفل عن التخصيص بان يكون التقديم ولا يكونه  
 تخصيصا حصره تقدم المسند على المسند اليه كما سأل اعلمه فما  
 لحظه ولهذا اي والروم التخصيص التقديم غالبا يقال في قوله تع



انك تعبدوا بال استعني معناه تحفظك بالعبادة لا تفقد عنك وفصل  
بال استعانه منك لا تستعين احدا سواك وتعالى قوله مع لاني الله  
لحشرون معناه الله لا الى غيره لا فائدة التقديم التخصيص في قوله  
قوله ولا لك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول  
عليكم شهيدا اي ليكونوا شهداء على الناس يوم القيمة ان الرسول قد  
ويكون الرسول اي محمد عليه عليكم شهيدا اي بعدكم فذكر انكم ولم يقل  
لكم شهيدا او شهادته لهم لا عليهم لانه لما كان للشهادة القرب حتى  
تكملة الاستعلاء لقوله كنت انت القرب عليهم اخبرت صفة الشهادة  
وهي على الناس ولا وقدمت صفة الشهادة وهي عليكم ثانيا لان  
العرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الثاني اختصاصهم  
بكون الرسول شهيدا عليهم وفي الحديث انه قال للكفار يوم القيمة  
الم بانكم تدينون وتقولون ملكانا من نبيهم يقول الانبياء لا  
قد بلغنا فسالهم البينة وهو اعلم اقامه الحجة عليهم فبني ما به محمد  
عليه وشهدوا بالانبياء بالتبليغ يقول الامم من انزل علموا وقد جاءوا  
بعدنا فسالهم محمد عن ذلك فيقولون انت ارسلت النبيارسولا  
واوالت الشاكتا بالحي برضا فيه يتبليغ الرسل وانت صادع ومحمد  
محمد عليه السلام فذكر في امته وشهد بصدقته وتعالى قوله مع لاني الله  
لناس من هو الا فرصوا لاجل هو كلمة اي رسالا او مصدرا اي رسالا  
معناه لجميع الناس من العرب والعجم على ان التعريف للاستغراق

لا لبعض عجين على انه للعبد اي للعرب ولا لمسمى الناس على انه  
للجنس كما يلزم من لاني والاختصاص بالعرب ووزن الجمع والاختصاص  
الناسج الصنفين من التثنية اختصاصه بالاسم ووزن الجمع والاختصاص  
من منظور الارسال اللهم من هذا الارض فيها وعلى تقدير الاستغراق  
لا يلزم شيء من ذلك لان التقديم لما كان مفيد الثبوت الحكم للمقدم  
ونفذه عما قبله كان تقديم الناس على رسول مفيد التثنية لانه  
لحظهم خاصة لانه هو المقابل لجميع الناس على الجمع ولا غير جنس الناس  
ونفذه التقديم في جميع ما قدم فيه ما قدم كما في امثلة المذكورة حسب  
الوزن المختلف التعيين الى الصواب فنيا او اثباتا ورا التخصيص  
اهتماما ما شان المقدم ولهذا اي في لفظة اهتتام بالمقدم بقدر  
المحذوف في جواب اسم الله واسم ربك موحدا عنه او لانه عند  
المؤمنين اسم الله مقصدا ما يفيد الاهتتام مقدر على جواب اسم الله  
اقرا واكتب لبطانك التزكيب معتقده واوردته قوله تعالى اقرا  
باسم ربك فان الفعل فيه مقدم على المفعول فيما باله لم يراع فيه ما  
ذكرتم ملحق رعايته وان كلام اللداحي رعايته ملحق رعايته  
لحسب عنه بوجهين احدهما بان الهم في قوله مع لاني الله  
لكونه اول سورة نزلت ويقدم الفعل او وقع لكون الامر بالقراءة لهم  
وثانيها بان قوله باسم ربك متعلق باقرا الثاني وهو قوله اقرا وربك  
ومعنى اقرا الاول على هذا الوجه القراءة بقدر المستغراق من قوله اللازم



غير متعل إلى مفعول به ويقدم بعض مفعولاته على بعض  
 لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل نحو منور يذكروا  
 والمفعول الأول نحو أعطيت زيداً ربهما أو لأن ذكره اسم كقولك قتل  
 الخارجي فلان ولأن التاخير لخلال البيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن  
 من آل فرعون يكتم إيمانه فإنه لو أخر من آل فرعون لنوم أنه من صله  
 تكتم فلم يفهم أنه منهم أو بالنسب كإعانة الفاضلة نحو فاجتنب  
 نفسه خيفة موسى أما تقدم بعض مفعولات الفعل  
 وما يتصل به على بعض مجزأ عن التخصيص فهو إما أن أصله التقديم  
 على مفعولات فعله لأنه أحد جزئى الجملة إذا كان مع الفعل وما  
 عدلها فضله وقد وجب تقدم الفعل لئلا يلتبس بغير الفاعل فوجب  
 أن يكون لا يصلح أن يلي فعله لأنه المحتاج إليه الذى هو الخبر الآخر منها  
 لخلالها إذا كان مع غير الفعل فإنه قد يكون أحد جزئى الجملة هو فاعل  
 الرزاق وقد لا يكون نحو زيد قام أبوه فإن أبوه مع المسند إليه أحد  
 جزئى الجملة وإذا وجب التقديم في صورة الخبر وجب في غيرها  
 طرد الباب وإضا فأنه كالجزم من الفعل لئلا يندفع من الفعل  
 وإعرابه وأعراب الشئ لحي الأبعد تأمده وكالمفعول الأول في  
 باب أعطيت زيداً ربهما فإن أصله التقديم على المفعول الثاني لأن  
 فيه معنى الفاعلية لأنه آخره الثاني ملحوظ وإما أن ذكر بعض  
 مفعولاته اسم والعناية به أم تقدم وإن كان تقدمه عدولاً عن أصل

أوجود مقتضى العدول فتقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض  
 معرفته وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه من وقع منه كما إذا  
 خرج رجل على السلطان وغاث في البلاد وكثرت الأذى فماتوا وارت  
 أن خبر نفسه مفعول قتل الخارجي ولأن تقدم الفاعل لا يفسد البناء  
 فائدة ٢ أن خبره فاعله بل بهم متعلقه بمتعلقه ليتعلموا من  
 وحده تقدم المفعول على النافع في قوله تع شهد الله أنه لا اله الا هو  
 والمملكة وأولو العلم لا اهتمام شأن التوحيد أو أنه مع أصل في الشهادة  
 على التوحيد والغلبة كالتوحيد كالتابع على نحو قوله مع وأدبر مع إبراهيم  
 القواعد من البيت واسماعيل فإنه لم نقل وأدبر مع إبراهيم واسماعيل  
 لأن إبراهيم أصل في رفع قواعد البيت لأنه ما سوره واسماعيل وأوله  
 مانه برفعها وإما أن في تلخيصها حقيقة التاخير لخلال البيان المعنى  
 كقوله مع وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه فأنه لو أخر من  
 آل فرعون على تقدير أن يكون معاً عن تكتم إيمانه الذى هو صفة لرجل  
 لنوم أنه من صله تكتم فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون فيلزم الخلط  
 بالمقصود أو لخلال بالنسب كإعانة الفاضلة نحو فاجتنب نفسه  
 خيفة موسى فلو أخر في نفسه خيفة موسى الذى هو الفاعل الآخر  
 لغاشت الفاضلة لأن آخره أى لقي قبلها الف قال صاحب المنهاج  
 الحالة المتضمنة لتقدم ما يتصل بالفعل بعضها على من هو كونه  
 العناية بما تقدم أم وإيراد في الذكر لاسم والعناية التامة بتقدم ما تقدم



والاهتمام لشانه فوعان احدهما ان يكون اصل الكلام في ذلك المقدم  
ولا يكون محققا لخال صاندها الى المعول عنه وذكر من هذا  
النوع امثله منها ما يكون في حكم المبتدأ لمفعول باب علت او في  
حكم الفاعل لمفعول باب اعطيت وكسوت وثانها ان يكون الغناء  
متقدما ما تقدم والاهتمام لشانه لكونه في نفسه نصب عينك وان  
الصفات الخاطرة اليه في التزامه كالحذرك فلا حثيت بحجج حبيبه  
وقيل لكرماله الذي تمضي بقول وجه الحبيب اتمنى وعنده قوله  
تبع وجعلوا الله شركا علي اذ الله شركا معه ولا جعلوا الله بواسطة  
وشركا بلا واسطه او لعارض يوثق ذلك العارض لما تقدم كونه  
نصب عينك وذكر امثله وقال في اشياء او كما اذا عرفت في  
التاخير ما فاعمل الا في في ذلك رأت الجراعه من محمل النيات  
ثم رأت او مثل الذي في قولك الحمد لله الذي بعث النبي خاتما  
واندرون موصوف في الخرت المجبور بطل السمع ثم قال وقيل  
في موضع آخر منها اي من سورة المؤمنين وقال الملا من قوله  
الذين كفروا ولا يوا بلفظ الاخيه واترفضام في الجموع الدنا فقدم  
المجور وعل الوصف لعارض صيره بالعلم اولى وهو انه لو اقر  
عن الوصف وانت تعلم ان تمام الوصف تمام ما يدخل في صله  
الموصول وتماه واترفضام في الجموع الدنا وقيل واترفضام  
في الجموع الدنا من قوله لا حقل ان يكون المجور وهو قوله من

صله الدنا وقيل واترفضام في الجموع الدنا من قوله لا حقل  
ان يكون المجور واستبه الامر في القائلين الذين هم الملا هم  
من قوله ام لا مع انهم من قوله واترفضام من قوله  
بالضم وهو الحمد اي جعلناهم ذنوبهم مطعنه لهم قال المؤلف  
فما نظره ذكره نظره من وجه احدها انه جعل تقدم الله على شكا  
للغناء والاهتمام وليس له ذلك لان الاله مسوقه لانكار التوضيح فمتبع  
ان يكون تعالى جعلوا الله شركا من غير اعتبار بقلقه شركا اذ لا  
سكون ان يكون جعل ما متعلقا به وكذا منع ان يكون تعالى جعلوا شركا  
مذكرا من غير اعتبار بقلقه بالله متبعين ان يكون انكار بقلقه  
باعتبار بقلقه شركا وبقلقه شركا لا لذكر بقلقه بقلقه بالله  
فلم يبق في من البلاوه وعكسها وقد علم هذا ان كل فعل متعلق  
الى ففعلين لم يترك الى اعتبار بقلقه احدهما بالاعتبار بقلقه الآخر  
او اقدم احدهما على الآخر لم يصح بقلقه بقلقه بالاعتبار وثانها  
انه جعل التقديم للاختراع عن الاخلال بيان المعنى والتقدم للرعايه  
على الفاصله من القسم الثاني وليس اسنده وبالله ان تعالى  
من قوله الدنا على بقلقه باخوه غير معقول المعنى لا على وجه  
بعيد قلت لا اول مدح فوع لان غايه النظر الى الاله لا فرق بين البلاوه  
وعكسها في مطلق الغناء والاهتمام بهما انكار بقلقه الجعل  
بالنسبه التي بينهما لكن اشكال السمع مطلق الغناء والاهتمام بالانكار



لا ينافي كونها كوناً لجهة ما أهم والعناية به أتم لكونه نصب عين  
كله في الأيدى أو مستند اليه وبقاؤه كالمفعول لا وادعيل علمت  
فان جعلته من جهة كونه منسوباً إليه ونقطته بالذات من جهة كونه  
منسوباً فيكون له والاعنى وأهم وإن كانا مشتركين فمطلق العناية  
لحوار ان يشترك الشان في معنى ويكون ذلك المعنى في جهة الزيد  
وأن منه في الآخر وعلم منه ضعف قوله لم يعم تقبل تقديم العناية  
لأن صاحب الفتح لم يعلل التقديم بالعناية المطلقة حتى يوجب الإيراد  
عليه بل عطله بالعناية المقيدة كما ذكره وكذا الثالث لأن إيراد الاستثناء  
من المراتب وغيرها المراتب على تقدير تأخير من محله عن صفته الجماعية  
وعلم الآثار على تقدير التقديم أصري عرضي يوجب كون محله  
نصب العين فكون أهم وكذا رعايته السبع تقدم الحق وهو من  
على عيسى وهو منى وقوته على تقدير التأخير يوجب كون الحق  
وهو من نصب العين لكون أهم وجعل التقديم للاحتراز عن الإخلال  
بسان المعنى والتقدم للرعاية على الفاصلة من غير النوع الثالث من  
هذا الوجه كما نلاحظ ان يكونا منه من غير هذا الوجه وهو العارض من  
نوعها نصب العين كذا الثالث لأن لنا في الآية ليست اسما حتى  
لوتعلق من قومه بالذات لكون مفعول المعنى لا يحصى صفة الحيوة كما  
هي صفة الأصل والالف واللام فيها معنى الموصول فكونه معنى  
والمعنى الضمير وبما لا يثبت منه ويكون من جهة على هذا المحل

ان يتناول الملا وغيرهم من قوم نوح وانما يختص بهم فكون التقديم  
في مثل الحيوة الدائمة قومه أي ملائحتين ان يكونوا من قومه فلا  
يكون غير مفعول المعنى ولا وجهاً جديداً والحاصل ان يكون المعنى  
أهم واعنى يقتضى تقدمه مطلقاً لكن جهة الأهمية متفاوتة كما  
ذكرت في النوعين فصيح تقبل التقديم بكل واحد منها **الحال**  
المحصلة حقيقة وغير حقيقة وكل منها نوعان قصر الموصوف على  
الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد المعنوية لا الذات  
والاول من الحقيقة هو إيراد الكاتب اذا اراد ان لا يصف بغيرها  
وهو لا يكاد يوجد لتعذر المحاطة بصفات الشيء والثاني كما هو  
ما في الدار الزيد وقد قصده المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور  
والاول من غير الحقيقة فخصص امر بصفته ووزن لغيره ومكانها  
والثاني فخصص صفته بامر ووزن لغيره ومكانه وكل منها صنوان المخاطب  
بالاول من ضرورة كل من يعتقد الشكره وسمى قصراً فإراد لقطع الشكره  
وبالثاني من يعتقد العكس وسمى قصراً لقلب حكم المخاطب او  
تساوي اعتداه وسمى قصراً بغيره وشروط قصر الموصوف اقول واعلم  
تأني الوصفين وقلبا لاختق تباينها وقصر المعنى في **الاول** لا فرع  
عن الباب الرابع شرع في الباب الخامس في القصر وغيره القصر  
عبارة عن قصر احد الامرين بالآخر وجعله فيه وصفاً على قسمة  
حقيقة تقابل الإضافه وهو القصر على الصفة لا باعتبار صفة اخرى معينة



او على الموصوف لم باعتبار صورته واخر معرفه غير حقيقي اي  
 الامناع وهو القصر على الصفة باعتبار صفتها اخرى او على الموصوف  
 باعتبار صورته واخر كاسياني وكل من الحقيقة غير الحقيقة نوعان  
 قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والاول الصفة  
 هنا المعنوي اي معنى تام بالغير كالجود والعدم لا النعت الفخري  
 الذي هو تابع بل على معنى متبوعه والاول من الحقيقة وهو قصر  
 الموصوف على الصفة نحو ما زيد الكاتب انما اراد ان لا تصف بغير صفة  
 الكتاب والاول من الحقيقة لانكاد بوجوده الكلام تعذر المحاطة بصفات  
 الشئ او بغيرها واما اراد بمعنى انه ستصف بها ولا ستصف بمقتضاها  
 فليس لانكاد يوجد ويكون من غير الحقيقة والثاني من الحقيقة وهو قصر  
 الصفة على الموصوف كقولك الكلام نحو ما في الدار المراد ان لا يتعد  
 بل لا تستمر معرفه الخصائص صفة معينة في موصوف معين وذلك  
 كاختصاص كل جيز معين بما فيه بانه شغل في حال يكون هو فيه  
 ولا شغل غيره في ذلك الحال وقد قصد القصر للحقيقة المبالغ لعدم  
 الاعتدال بغير المذكور وهو الصفة فالاول والموصوف الثاني فان  
 غير المذكور الصفات قد لا يتعد وجه خطائي وان كان هو ايضا  
 حاصل للموصوف فلو ان جوده الوجود مثل ما يقال لاجزاء الاحاد وما  
 خالا الاشياء وكذا غير المذكور من الموصوفات فلا يعتد باعتبار  
 خطائي وان كان في ذلك الموصوف حاصل له ايضا مثل ما جاز الاجزاء

الخاص

وما شجاع الخال و هذا قصر حقيقي اعاد والاول من القصر الغير  
 الحقيقي لخصيص امر بصفة ووز صفة اخرى كقولك لم يعتقد ان  
 زيد شاعر ومعنى ما زيد الاشاعر او تخصص امر بصفة مكان صفة  
 اخرى كقولك لم يعتقد ان لا استقيم لاشاعر ما زيد الاشاعر في اليا في  
 من القصر الغير الحقيقي لخصيص صفة بامر ووز اخر كقولك لم  
 يعتقد ان الشاعر زيد عمرو وما شاعر الا زيد او تخصص صفة بامر  
 مكان اخر كقولك لم يعتقد ان الشاعر عمرو ولا زيد ما شاعر  
 المراد من كل واحد من الى ول والباقي من غير الحقيقة ضرمان كما  
 عرفت والمخاطب بالاول من ضرر كل وهو تخصص امر  
 بصفة ووز اخرى ولخصيص صفة بامر ووز اخر من يعتقد  
 الشك في اي اضاف ذلك الامر تلك الصفة وغيرهما جميعا في  
 الاول واتضاف ذلك الامر وغيره جميعا تلك الصفة في الثاني  
 والمخاطب بقولنا ما زيد الكاتب من يعتقد ان زيد الكاتب وشاعر  
 ويقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان زيد اشاعر لكن يدعي ان عمرو  
 ايضا شاعر وهذا اسمي فهو افراد لقطع الشك بين الصفات  
 في الثبوت للموصوف او بين الموصوف وغيره في الاضافات بالصفة  
 والمخاطب بالباقي من ضرر كل وهو تخصص امر بصفة مكان  
 صفة اخرى ولخصيص صفة بامر مكان اخر اما من يعتقد  
 عكس ذلك الامر بغير تلك الصفة عوضا عنه في الثاني وسمى هذا



قصر قلب لقلب حكم المخاطب واما من ساءو كالأمران عنده  
 اي ان تصاف في كل الامر تنكلا الصفه واتصافه بغيرها في الاول  
 واتصاف ذلك الامر تنكلا الصفه واتصاف غيره بها في الثاني هذا  
 سمي قصر يقين في المخاطب ونقولنا ما زيد الا قوام من يعتقد ان  
 زيدا قاعدا لا قوام او يعلم انه اما قاعد او قوام ولا يعلم انه ما ذا  
 تنصف منها بعينه ونقولنا ما قوام الزيد من يعتقد ان غير قوام  
 لا زيدا ويعلم ان القوام احد ما دون كل واحد منها لكن لا يعلم من هو  
 منها بعينه قوله او قساويا عطف على قوله يعتقد في قوله من  
 يعتقد العكس وهذا يشعر بقول المؤلف في الاتصاف وعلى ان يحمل كلامه  
 هذا على الشخص على ان يقدره والمخاطب بالاول فيكون كل اما من  
 يعتقد الشريك او من ساءو كالأمران عند الاول والثاني من ساءو  
 كل عند ساءو كالأمران فيها سمي قصر يقين وشرط قصر الموصوفين  
 على الصفه افراد لعدم تنافي الوصفين المنفيين المثبت حصي يكون  
 المنفي مع مولى ما زيد لا شاعر لونه كاتا او سحبا او لونه كالا  
 لونه مضجعا لمول الشعر لصور اجتماعه في اعتقاد المخاطب  
 وشرط قصر الموصوفين على الصفه فلما ساءو الوصفين حصي يكون  
 المنفي مع مولى ما زيد الا قوام كونه قاعدا او حالسا او محورا كالا  
 كونه اسورا او اسحبا او محورا كونه اسورا او اسحبا او محورا كونه  
 وقصر النعمان من ان يكونا متنافيين ولا لان اعتقاد كون الشيء

موصوفا باحد امرين معينين او كون الوصف لاحد امرين معينين  
 على اطلاقه في نفس جواز الاتصاف بهما ولا امتناع اتصافه بهما  
 ولا حوازا اتصافه به ولا امتناع اتصافه به ولا حوازا اتصافه به  
 ما يصلح ان يكون شيئا لقصر الافراد او قصر القلب في قصر الموصوفين  
 يصلح ان يكون شيئا لقصر النعمان من غير عكس وانما اهل القصر  
 الحقيقي لوضوح امره وعدم اشتباه المراد وزايله العتق فيه  
 ولا من حده ما لا يكاد يوجد داخل قصر النعمان في قصر الافراد ولم  
 يجعله قسما براسه نقله للاعتبار كما فعلوا في غيره وجعله من قصر  
 الافراد ولم يجعله في قصر القلب لزيادة ظهور ما سمي له قصر الافراد  
 افراد افديه وهو قطع الشك في وزنه اسم له قصر القلب قلبا وهو  
 قلب الحكم ظاهره او لوجه من قصر القلب ايضا بان يعرف قصر  
 القلب حيث تناوله وهو قصر القلب قصر في كلامه لكون المخاطب  
 به من يعتقد اتصاف امر بصفه مكان صفه اخرى ومكان امر آخر  
 او من ساءو كالأمران عنده كما في مرقع من القصر من قصر النعمان  
 فلهذا جعله من قصر الافراد وزنه من قصر الافراد على هذا  
 هو قصر في كلامه لكون المخاطب به من يعتقد الشك او من ساءو كالأمران  
 الامران عنده كما في ان يكون الوصفان في نفسهما في قولنا لا  
 لم بشرط فيه عدم التناقض بينهما واما من جعل قصر الافراد قصر في  
 كلامه لكون المخاطب به من يعتقد الشك فقط فشرط فيه علم الساءو



بينها ما اعتقاد الخطاب لانها لو كانتا متنافيتين فيه لما استفاد  
 الخطاب العلم بالقصر في قصر الافراد لعدم الدليل الدال على اشتراط  
 فيه وقول المؤلف فيه قصر الموضوع بل حصل العلم به من غيره  
 لكن الخطاب انما استفاد العلم به منه لا من غيره وانما اشتراط  
 الموضوعين في قصر الموضوع وعلى الصفة قلنا ان تنافيا للشيء شرط  
 فيه لعدم الدليل الدال على اشتراط فيه وقول المؤلف في قصر الموضوع  
 على الصفة قلنا انما اشتراط التنافي في هذا لكون اثباتها مشعرا بمتقاء  
 غير هال بل هو منه انه لو لم يكونا مسافين لم يحصل الاسعار من اثباتها  
 بمتقاء الغير لحوازان حصل من اثباتها بطريق من طرق القصر اذ لا  
 يمتنع ان يعتقد الخطاب صفة مكان صفة اخرى وهو المتعارفان  
 مثلا ان يعتقد كون زيد مضيا للشاعر مقول له زيد شاعر لامع او ما  
 زيد الشاعر وهذا هو القصر بالاتفاق وليس من قصر القلب لعدم  
 تنافيهما ولا من قصر الافراد لعدم اعتقاد الشكوك ولا من قصر القياس  
 لعدم تساويهما عنده فان لم يكن القصر اكثر من ثلاثة اقسام فليزم  
 منه ان يكون التنافي شرطا منها في قصر الموضوع وعلى الصفة  
 قلنا ولهذا جعل صاحب المنهاج قولنا زيد شاعر لامع مثلا بقصر  
 الافراد ما روي واخرى لقصر القلب وكلام مع عدم التنافي بينهما  
 لئلا يخلو الاول والثاني منها في المثال الثاني **فصل** وللقصر طرق  
 منها العطف كقولك في قصده اخرا زيد شاعر كاتب او ما زيد كاتبها

من كلام الخطيب الذي يدل على القصر

بل شاعرا وقلبا زيد قائم لا قاعدا او ما زيد قاعدا بل قائما وفي قصرها  
 زيد شاعر لا عمر او ما عمر وشاعرا بل زيد ومنها النفي والاستثنا  
 كقولك في قصده ما زيد الا شاعرا وما زيد الا قائم وفي قصرها ما شاعر  
 الى زيد ومنها انما لقولك في قصده انما زيد كاتب وانما زيد قائم وفي قصرها  
 انما قائم زيد لقصره معطفا والاقول المنع من انما لا حرم على المبتد  
 بالنسب معناه ما حرم على المبتد وهو المطابق لقراء الرفع  
 لما مر ولقول الضاء انما لا ثبات ما ذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة  
 انفصال الضمير معه قال الفرزدق انا الذي لا بد الحامي الومار وانما  
 رافع عن احسانهم انا او مشى ومنها التقديم كقولك في قصده يقيم انا  
 وفي قصرها انا كقيت **فصل اول** اعلم ان القصر كما يحوي من الفعل  
 ومتعلقا قد يجري من المستند والخبر وله فيما سنها طرق ستة قد سبق  
 طريقان احدهما طريق بوسيط الفصل وثانها طريق قصر من الخبر  
 باللام وقد تقي منها طرق اربعة منها العطف كقولك في قصر الموضوع  
 على الصفة افرادا زيد شاعر كاتب او ما زيد كاتبها بل شاعرا وقلبا  
 زيد قائم لا قاعدا او ما زيد قاعدا بل قائم ويقول في قصر الصفة  
 على الموضوع زيد شاعر لا عمر او ما عمر وشاعرا بل زيد او ما  
 وكل واحد منها مثالين احدهما لكون المعطوف متبعا والاخر  
 لكون المعطوف متبعا ومنها النفي والاستثنا كقولك في قصر الموضوع  
 على الصفة افرادا ما زيد الا شاعرا وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصر



الصفة على الموصوف افرادا ما شاء غير الزيد وقلبا ما قام  
 الى زيد واحدا ما يصلح لهما ولهذا اقتصر المؤلف في قصرها افرادا  
 وقلبا على مثال واحد وليس انما القول في قصر الموصوف على الصفة  
 انما زيد كانتب وانما زيد قام وفي قصر الصفة على الموصوف والاعتبار  
 انما قام زيد والدليل على اننا نقصد القصر كونها متضمنة معونها وال  
 لقول المفسرين قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالصفة معناه ما حرم  
 عليكم الا الميتة وهو المطابق لقوله الرفع القوي في معنى الحريم عليكم  
 الميتة وهو مثل المطلقين وقد سواها في كفاية الاختصار  
 والقول الصفة انما لا يناف ما يذكر بعدها ونفي ما سواها وهو معنى القصر  
 ولصحة انفصال الشئ من معها كقول القرطبي اما الاصل الحامي الدار  
 وانما يدافع عن حسابهم انا او مثلي وهي تنبيه على انها متضمنة  
 معقولة والا يحاط بدافع عن حسابهم انا او مثلي والامام عبد  
 القاهر رحمه لما كان غرضه من القصر زعم ان حصر المدافع لا المدافع  
 عند احدها اذ لو قال وانما ادافع عن حسابهم لصار المعنى ان  
 حصر المدافع عنه وانه يزعم ان المدافع منه يكون عن حسابهم لا  
 عن حساب غيرهم كما يكون اذا قال وما ادافع الا عن حسابهم  
 وليس ذلك معناه وانما معناه انه يزعم ان المدافع هو لا غير ومنها  
 تقديم ما حقه الناقض كالحبر وغيره من المفعول والحال كقولك  
 وقصر الموصوف على الصفة تسمى انما قصر افرادا لمن يعتقد ان يكون

قصرهم او قصر قلب لمن يعتقد عنهم ولحقك نقس وفي قصر  
 الصفة على الموصوف افرادا انما كنت محكم معقولا في معنى قوله  
 لمن يعتقد انك وغيرك لقيما مسمى وقلبا انما كنت محكم معقولا في  
 لمن يعتقد ان غيرك كقوله **وذكر** وهذه الطرق تختلف  
 من وجوه ثلاثة الرابع بالفحوى والناقد بالوضع والاول بالضم  
 على المقتضى والمتنفي كما مر فلا يترك الا كراهه الاطباء كما انما قيل  
 زيد يعلم النحو والتصرف والعروض وزيد يعلم النحو وعمر  
 مفعول فيهما زيد يعلم النحو لا غيرا وجوده وفي الباقي النقص على المشتب  
 فقط والنفي لجامع الثالث لان شرط المنفي لا ان يكون متفيا  
 قبلها غيرهما وجامع الاخيرين فقال انما انا محكم على قيسى وهو  
 مانع لا عمرو لان النفي فيها غير مصدق به كما يصح ان هذا امتنع  
 زيد عن الجحى لا عمرو والسكاكي شرط مجامعة الثالث ان يكون  
 الوصف محتكما بالموصوف نحو انما استجب الذين هم معون عبد  
 القاهر الحسن في الخس كالحسن غيره وهذا اقرب واصل  
 الثاني ان يكون استعماله مما يجمله الخطاب وسكوته بخلاف الثالث  
 كقولك لعلك ووراءت شجعا من بعيد ما هو الزيد اذا اعتقده  
 غيره محصرا وقد نزل المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار ما سب  
 مستعمل له الباقي افرادا نحو وما محمد الا رسول الى من قبضوه على  
 الرماله لا يتعداها الى التبرؤ من اهل الكفر لا يستعظا قهر هلاكه



منزلة انظارهم اياه او قلبا لحوال انتم الاشهر مثلنا لا اعتقاد  
القائلين ان الرسول لا يكون شوا مع اصرار المخاطبين على محض  
الرسالة وقولهم ان خبر اليه بشر مثلكم من مجاراة الختم لغير حيث  
مولا سبكتة لا تسلم انتفا الرسالة وقولكم انما هو لغير المنع  
ذلك وصورة يريد ان يرقده عليه ووجدنا الجهور من المعلوم  
لا وعاظهم فستعمله الثالث لحوال الخ من مصلحتهم ولا لاجابة  
الانهم هم المفسدون للرسول عليهم مولا انما ترى ومزبه انما على  
العطف انه معتقل منها الحكمان معا ولحسن موافقها التعريض  
حوالنا مذكروا لوال الباب فانه تعرض من ان الكفر من منوط  
جهلهم كالبهايم فطبع النظر منهم لطعمه منها **اول** هذا القول  
الاربعة تنفع من وجه وهو اشراكها في معنى القصر والاربع  
ان يقال هو ان المخاطب معها يلزم ان يكون حاكما حكما مسويا  
وخطا وانت مطلب بها لحققت صوابه وبع خطابه لان هذا  
الحكم لا يخرج من القصر للحققت بل في غير الحقيقة كما مر وختلف  
من وجوه الاول ان طوله الرابع الذي هو التقديم على القصر  
بالفحوى وحكم الزوق في الوضع لان التقديم لم يوضع لمعقود لانه  
الثلاثة الباقية على القصر بالوضع وجزم العقل لانه وضعت  
للعان في انظر العقل الباهج من بوساطه وضعها بالاعلى استلزامها  
التخصص واذا رتبها اياه الثاني الاصل في الاول النص على الميث

والمنع كما مر من قولك زيد شاعر لا كاتب فلا يترك هذا النص  
الذكر ايه الاطباء في مقام الاختصار كما اذا قل زيد عالم الفقه  
والقصر في والعروض لا زيد عالم الفقه وعمر وويل وخالد فيقول  
فهو زيد عالم الفقه لا غيرا لوجه ما هو معنى لا غير مثل السبع غير  
او ليس الى اكل غير الفقه او لا غير زيد ولا تعرض لساير المنفات  
قصرها لما فكرنا والاصل في الثلاثة الباقية النص على الميث فقط  
من المنع كما مر من قولك ما زيد الشاعر وانما زيد كاتب ونعمي  
انا الثالث ان المنع الذي هو طريق العطف لجامع الثاني الذي  
هو المنع من الاشياء فلا يصح ما زيد في قائم لا قاعد ولا ما يقوم لا  
زيد لا عمر ولا شرط المنع بل ان يكون منقيا قبلها بغيرها  
من كلمات المنع لحوالها جاز لا عمر ولا ان في المنع ما وجب الاول  
وضعا فلو انتم شرطه انعكس وضعها فيكون المنع ما في غير  
كلمة المثالين المذكورين فانما قاعد منقيا او لا غير زيد فلا يصح  
لفيه عنه بل ثانيا وكذا القام منقيا عن غير زيد او لا فلا يصح  
نفيه عن عمر وثالثا وجامع المنع الذي هو طريق العطف  
الخير من بعض طريقها والتقديم اما مجامعته مع انما فكما  
يقال انا انا نعتي لا قسسي واما مجامعته مع التقديم فكما يقال  
وهو يا تنقلا عمر وهو قاعد معنوي قدم على تنقلا انما قال  
انه مجامعته لان فيها وان نعت ما نفي عن الم ولا ان نفيه اولا



غير مصرح به ان لا نفخ في اللفظ فهما لا هو وصف بلزم منها  
معنى المعنى المعنوي لسر في اللفظي لجميع الاحكام ولذا يصح  
ان يقال امتنع زيد عن المجيء لعمرو لان دلالته امتنع على النفي  
ضمينته مثل كلف وعلى الفعل صرحه مع امتناع ان يقال اما جاء  
زيد لا عمرو لان دلالته لا ما على النفي صرحه ولا بنفسه ونفي النفي  
اثبات فيكون في اللاشات وهو خلاف وضعه وان قيل فلا يكون  
معناه النفي ويكون في ما زاد الى قام لا قاعدة تاكيد النفي النفي  
الحاصل بما احب بان لا في النفي اقوى من غيره فلا يؤكده غيره  
كما لا يؤكده كنع باجمع وفيه نظر قال المؤلف شرط صاحب المصباح  
مجامعة النفي الذي هو العطف للثالث الذي هو انما ان لا  
كون الوصف بعد انما مختصا بالوصف المذكور لعدم القابلية  
مع العطف لانه مختص بالمذكور غير محتمل لمشاركه غير الموصوف  
المذكور لحوال الشبهة لالا العاطفة كقوله مع انما استجب الذين  
سمعون فان كل عاقل يعلم ان الاستجابة لا تكون الا من سمع وقيل  
فلا يصح ان يقال لا الذين لا سمعون وكقولهم انما تعجل من خش  
القوت لم تعجل فلا يصح ان يقال لا من لم خش القوت او من  
يا سمع وقال الشيخ عبد القاهر لا حسن مجامعته له في المختص  
كل حسن في غير المختص فعند صاحب المصباح لا تصح وعند الشيخ  
عبد القاهر لا يكون حسن شخصه كما استحسنه غيره المختص

وقال المؤلف وقول عبد القاهر اقرب الى الصواب ولم يذكر  
الا وجه كونه اقرب هو ان الوصف المذكور بعد انما الذي له اختصاص  
ولعله يكون بالوصف المذكور لا مع اما ان يخطأ حصوله لغير الموصوف المذكور  
بالنفسه الى السامع او لا يخطأ فان احتمل فلام انه لا يصح استعمال  
في العاطفة معه فلو قيل الوصف لثان لقابلية ولا قابلية لما مر قلنا  
قائدتهم كقائدتها اذ لم يختص الوصف وقابلية مع التقديم <sup>لقابلية</sup>  
بما ان اختصاص الوصف بالمذكور يدل على انما به عن غيره  
بالا لتمام واستعمال الا العاطفة فيه يدل عليه بالوضع والدلالة  
الوضع اقوى من التزامه فتأمل على عدم حصول الوصف  
لغير المذكور من دلالته التزام مع ان في استعماله تاكيد النفي وهو  
قائدة وان لم يخطأ حصول لغير الموصوف المذكور بالنفسه الى  
السامع فلا يلزم ح ان يكون المخاطب مع انما كما احل المشهور  
بصواب وحظ في القصر الغير الحقيقي لعدم احتمال حصول  
الوصف لغير الموصوف عنده وقد قالوا انه يلزم كما مر  
الرابع ان اصل الثالث الذي هو النفي والاستثنا ان يكون مع  
استعماله الثالث مما جعله المخاطب وسكوه كقوله لصاحب وقد  
وانت شخصاً من بعد ما هو الزيد او العنقدا صاحب الشيخ غير  
زيد واسم على لا تارة وقد يترك المعان من قوله المحمول باعتبار  
مناسب لهذا النمط انما هو قوله مع وما محمد الرسول قد خلت



قد خلب من قبله الرسل أي أنه عليه مقتضوا على الرسالة لا يتقاربا  
أي التبرؤ من الهلاك وهو انه لا يموت نزل استعظام المخاطبين  
من الخصامه المتعجبين من هلاك الناصح علم هلاكه عليه منزله  
انكارهم الهلاك وكانهم انكروا له وصف الرسالة وعدم الهلاك  
عليه منها بوصف الرسالة حسب أو الرسالة ممن يؤمنون لقوله مع  
الرسول قد جلت من قبله الرسل فيكون الوصف الباذ وهو عدم الهلاك  
مسلوبا عنه فيكون هذا قصرا فوارا وقلما لقوله مع كانه عن بعض  
الكفار ان انتم الاشر مثلنا أي انهم يشربون رسل نزلوا المخاطبين  
من يكونون سوا عقدا والفاصلين ان الرسول لا يكون شرا مع المخاطبين  
على دعوى الرسالة وهو لهم ان نحن الاشر مثلكم الى اخذ جواب  
من سوا المقدر وهو ان يقال ما فائدة قول الرسول ان نحن الاشر مثلكم لان  
لو ان الكفار ابتغوا البشورة لهم وكان المناسبات ان يكون الجواب بانها  
ما نحن الاشر مثلكم فلم قالوا ان نحن الاشر مثلكم وبعثوا  
الجواب ان قول الرسول للكفار ان نحن الاشر مثلكم من مجازاة الختم  
او من بيان من يخطي عليه حصمه بالخلاف في آخر الخرافة فيه  
ان يعير كلام الختم كلام على وجهه ويهنته لغير الختم حيث نراد  
سكينة أي الزامه واسكانه قوله لا يسلم انتفا الرسالة عطف على  
قوله من مجازاة الختم فالرسول عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من  
اننا اشر مثلكم هو كما قلتم لا نسكرو ولكن ذلك لا يمنع ان يكونوا الله مع بالرسالة

خلاف الثالث الذي هو طريقنا فان اصله ان يكون استعمال الثالث  
لهما معناه المخاطب ولم نسكرو على عكس الظاهر كقولنا انما هو اخوك  
لمن يعلم ذلك ونسكرو بريدا ان مرقتة عليه ونسبته للمخاطب عليه من حق  
الرحم وقوله وكقولنا انما هو اخوك معطوف عما قوله كقولنا اخوك وقد  
ينزل المجهول منزله المعلوم في دعا المشتكاه ظهوره مستعمل له الثالث خوفا  
مع انما نحن من صحتنا ان دعوان كونكم معصيين طاهر حتى يتضمن انكار الافتاد  
انكارا يلبغظا وعانهم كونهم الى صلاح منهم طاهر لعلها مصاحبه الى الله  
السلع ولا تتركها الا انهم هم المفسدون الذين غلبهم مؤكرا بما يرى من جعل  
الجملة اسمه ويعرف الحسن باللام وتوسط الفصل والتوكيد خوف  
التسبيه ثم بان اعلم ان طريقنا مزينة على طريق العطف وهي انهم  
منها الحكمان اي اثبات الفعل الشيء ونعنه عن غيره مع جمع المواضع  
خلاف العطف فانه يعقل منه الحكمان بالتزويج وخلاف التفرع استثناء  
فانه لا يعقلان فيها مع جمع المواضع مثل ما زيدا الاقامة وهذه المزيد  
يكون للمقدم انشا واحسن مواقع انما موقع يكون الغرض منها ان يعرض  
بامر هو مقتضوع عطف النظام بعد ما هو قوله مع انما سادوا ولو الا انساب  
فانه تعرض بدم الكفار وانهم من غرط جهلهم وعليه الهوى عليهم في  
حكم اليهام فانهم في طمعهم منهم ان ينظروا مستذكروا لمن طمع في ذاك من اليهام  
ولم يذكر وجه كون موقعها التعريض الحسن مواقعها الاخر قوله ثم  
الفسر كما نفع من المستند والخبر على امر يقع من الفعل والفاعل وغيرهما



ففي الاستثنا بآخر المقصور عليه مع اداء الاستثنا وقل تقدم بها الخا  
 نحو ما ضرب الخ عمرو ازيد والزيد عمر لا ستانهاه قصير الصفة قبل تمامها  
 ووجه الجمع ان التثنية الاستثنا المفرغ يتوجه الى محذور وهو مستثنى من تمام  
 مناسب للمستثنى من جنسه وصفه فاذا اوجب منه شيء الى الجا القصور وفي  
 انما بآخر المقصور عليه بقول انما ضرب زيد عمرا ولا يجوز بقوله على غيره  
 للاباس وغيره كالا في اداءه القصور في اصابع محامده **الاول** القصور  
 كما يقع من المشتد والخبر كما ذكر مع من الفعل والفاعل ومن الفاعل والمفعول  
 ومن المفعول ومن في الحال والحال وعبر ذلك في طريق التثنية والاستثنا  
 بآخر المقصور عليه مع كلمة الاستثنا عن المقصور كقولك قصير الفاعل على  
 المقصور افراد او قلبا لحسب المقام ما ضرب زيد العمرا ومن الواو على  
 قصير القلب قوله مع ما قلت لهم الاما امرتني ان اعبدوا الله في يومكم  
 لانه ليس المعنى اني لم ازيد على امرتني سوا اولس الكلام في انه زاد  
 شيئا على ذلك وقصر منه ولكن المعنى اني لم اترك ما امرتني ان افعله لهم  
 الى خلافه لانه قاله في مقام اشتغال على محض انك يا عيسى تركت ما امرتك  
 ان تفعله الى حال امرتك ان تفعله فاني امرتك ان تدعو الناس الى ان يعبدوني  
 ثم انك دعوتهم الى ان يعبدوا عيسى بدلك قوله مع فله انت قلت للناس  
 لقد ورد في امي الله من ورا الله فقلت عيسى عليه عبادته يوم من ورا الله  
 الى عبادته الله وكقولك قصير المفعول على الفاعل ما ضرب عمر الاريد وانا  
 قلنا بآخر المقصور عليه مع كلمة الاستثنا عن المقصور في جميع صور القصور

الذي يقع من المشتد والخبر ومن الفعل والفاعل ومن غير ذلك مما حصل  
 القصور المراد ولا يجوز في ظاهره الى ما ليس عمر لا سار ذلك في الجمع ان التثنية  
 الاستثنا المفرغ يتوجه الى محذور وهو مستثنى من تمام مناسب للمستثنى من  
 جنسه وصفه اما توجهه الى محذور وهو مستثنى منه فلا فصلا كلمة الاستثنا  
 الاخراج واستثنا الاخراج يخرجها عنه وهو المستثنى منه واما عموم ذلك  
 المقدار المستثنى منه فللمحقق في اخرج منه ولعدم الخصص نوع او صنف  
 كرجل او فارس او ما مناسبه المستثنى منه المستثنى من جنس المستثنى منه  
 ان يكون المستثنى منه تحت دخل المستثنى منه وسما واه وفي صفته ويؤيد  
 فاعلا مفعولا وذا حال او حال وعلى هذا القاسم اذا كان التثنية متوجها الى  
 ما وبقائه فاذا اوجب منه شيء بالواو غير ما من كلمات الاستثنا حصل  
 القصور والتميز في منه في قوله فاذا اوجب منه شيء يعود الى قوله معذور  
 بالصفة المذكورة **قوله** وقل تقدم بها الخا اي قل تقدم المقصور عليه  
 مع كلمة الاستثنا على المقصور ما دام المقصور عليه وكلمة الاستثنا اقرب  
 على الجا اليها يعني على حال يعلم كلمة الاستثنا على المقصور عليه نحو ما ضرب  
 الاعمر ازيد فان اصله ما ضرب زيدا الاعمر او نحو ما ضرب الاعمر ازيد  
 ما ضرب عمر الاعمر وانا قال وقل تقدم بها الخا اي الاستلزام التقديم المذكور  
 قصير الصفة التي هي الضرب فله تمامها على الموصوف وهو المقصور في الاول  
 والصارف في الثاني الصفة المقصورة على غيره في قولنا ما ضرب زيد الاعمر  
 عمر اي ضرب زيد الضرب مطلقا فلو قلنا ما ضرب الاعمر ازيد واما في

والاستثنا المقصور على غيره في قولنا ما ضرب عمر الاعمر اي ضرب عمر الاعمر



الزبد غير الزم قصر الصفة قبل تمامها وذلك في قولنا هذا الزبد غير الزم  
وان لم يرد اليه حقيقة ولهذا قل دوره في الاستعمال وما وقع منه مع قلته  
قول السيد الخيري لوجه المبرر في سانه ما اختار الامتناع فارجا اصله المختار  
فارجا الزم ان المقصور عليه في الشيء الاستثنا انما هو الذي لم يكله الاستثنا  
والجوز بقوله خلافا عما في الخبر كانه الاستثنا عن المقصور عليه كما قال في  
اول المطالبين ما ضرب عمر الزبد في ثابتهما ما ضرب زيد العمر انما هو  
الاول والاول عن عمر او في الثاني غير زيد لان الماخو يؤول معنى الى ما ليس بمحرم  
او معنى اصل المثال الاول الحصار ضرب زيد في عمر وجوز ان يكون عمر مضافا  
لغيره وعلى تقدير بل خبر كانه الاستثنا عن المقصور عليه وعدمه باعلى المقصود  
انكس هذا المعنى ومعنى اصل المثال الثاني الحصار مضمون في عمر و زيد قد اراد  
ان يكون زيد حاضرا لغيره وعلى تقدير بل خبر كانه الاستثنا عن المقصور عليه  
وعدمه باعلى المقصود انكس هذا المعنى فاعلم ما مرانه اذا اراد قصر الفاعل  
على المقصور او بالعكس بالنفي والاستثنا يجوز قد الامران احدهما عدم المقصور  
على كانه الاستثنا والمقصود عليه وثانها بل خبر المقصور عنهما مع تقدم  
كانه الاستثنا على المقصور عليه والجوز مع بل خبر كانه الاستثنا عن كنه  
الثاني قلل الدور في الاستعمال والاول هو الكثير فان قيل ينبغي ان يجوز بل خبر  
المقصود عن كانه الاستثنا والمقصود عليه مطلقا سواء قدم كانه الاستثنا  
على المقصور عليه امنا او اخرت عنه وقدمت على المقصور او اعا عدم  
جواز الثاني لما مرانه يؤول الى ما ليس بمحرم كما ذكره في المختار وما

عدم جواز الاول فانه لا يخفى ان يجوز تعدد المستثنى المنفرد بعد الاول  
لجوز فان لم يجز فلزم خلو الفعل المنفرد عن الفاعل او المفعول به محالين  
تعلقه به انه ان لم يجز يكون اما المقصور فقط واما المقصور عليه فقط  
معمولا بفعل المذكور والآخر ليس محمولا بلزم الخبر المذكور وان جاز تعدد  
المستثنى المنفرد بعد الاول يكون لظن المستثنى مستثنى منه بعد عام مناسب  
على الوصف المذكور في يكون معنى قولنا ما ضرب الامم وان زيدا ما ضرب احد احد  
الامر الزيد وهو معنى فاعلم ما ضرب زيد الامر بل سانه لان المعنى  
الاول قصر كل واحد من الفاعل والمفعول على الآخر بخلاف المانه فان معناه  
قصر الفاعل فقط على المفعول فيؤول الى الماخو المذكور الى عدم الحصار  
مضمون في عمر و زيد والى الحصار سانه وذكر ظاهر البطلان قلنا  
لختار جواز تعدد المستثنى المنفرد بعد الاول بلزم من جواز وقوعه في  
المراد في الى معنى ما ذكره واختار عدم جوازه ولا يلزم من خلو الفعل المنفرد  
عن الفاعل او المفعول به ان لا يلزم من عدم جوازه عدم معموله المذكور  
بعد الا فان قيل جواز تركب حمل ما ضرب الامر و زيد يقتضي جواز ان يكون  
عمر مضمون بل غير زيد ويقتضي عدم جوازه نحو انه يقتضي في المحال فهو  
محال فليس يقتضيها باعتبارين وهو ليس محال ومثل اذا اخرا المقصور  
على والمقصود عن الى وقدم المرفوع كقولنا ما ضرب الزيد عمر اقره في  
كلاهما وعمر مضمون بفعل مضمون فثابته قبل ما ضرب الزيد الى ما  
وقع ضرب الامم ثم قبل من ضرب زيد فعمل عمر او لو قدم المضمون على المرفوع

الشيخ



المحور تقديره كلامين المتعاقبان لا نقول الفعل لا فاعل بخلاف حاله لو قام المرفوع  
وانه يعني لا مفعول ومحور بقا الفعل المتعدي لا مفعول لا يزيله من ذلك  
اللازم قوله وفي انما عطف على قوله ففي الاستثنا يريد ان يشير الى كيفية  
المتصور في انما معان ينسب اليه في الفهم والاستثنا ويضاهيها في تباين المقادير  
عليه عن المفصور في انما نقول انما ضرب زيد عمر بخلاف الفهم والاستثنا  
فانه محور كما مر والفرق ان الواقع لخيرها هو المقصور عليه ليدخلوا  
قدم على غيره لا يؤول الى الياس المقصور عليه فغيره بخلافه في استثنا مانه لا  
يجب ان يكون الواقع لخيرها هو المقصور عليه بل ليس كذلك المحرر بل  
المقصود عليه فيه هو ما يلحقه ومن وجوب تباين المقصور عليه عن  
المفصور في انما يعلم العرف من قوله مع انما نفس الله من عباده العلماء  
ومن قولنا انما نفس العلماء من عباده الله بتقديم المرفوع على المنصوب  
فالاول يقتضي لخصيص خشيته الله على العلماء والثاني يقتضي لخصيص  
خشيته العلماء على الله وحكمه غير انما استعمل عطف المحرر في الاستثنا حكم  
المحرر افادته المقصورين اي قصير الموصوفين على الصفه وبالعكس قبل قصار  
افراد وقصر قلب وجع اصابع مجامعه غير انما العاطفه بقول في قصير  
الموصوف افراد اما زيد غير شاعر لم يعتقد ان زيد شاعر وكاتب وقلبا  
ما زيد غير قائم لم يعتقد ان زيد قائم في قصار الصفه بالمعيارين  
خسر المعام ما شاعر غير زيد ولم يقول ما زيد غير شاعر ولا كاتب ولا  
ما شاعر غير زيد وعمود قوله لا انشا ان كان ظليا استدعى مطلوبا غير

حاصل وقت الطلب وانواعه كثيرة منها التفتق اللفظ الموضوع  
له لست ولا شرط امكان المستحق بقول لست الساب يعود وقد سبق  
فعل نحو هذا من شفع حيث يعلم ان لا شفع وهو نحو تفتق فحذف  
بالشعب السكاكي منه الله كان جروا والتكلم والتخصيص نحو هذا وال  
قلب الياسمة ولولا ولو ما ملخوذ منها مركبتين مع لا وما المزيلات  
لنتمها معنى التفتق ليدخل منه في الماضي التمدد نحو هذا التمر زيدا  
وفي المضارع التخصيص نحو هذا يقوم وقد سبق لعل على جام لست  
نحو لعل اجمع فازورك يا نصيب ليعود المرفوع عن المحرر **الاول** لما  
فرع عن الباب الخامس شرع في الباب السادس في الانشاء وقد سبق  
معنى الانشاء والظلم ههنا في اقسام الانشاء وانواعه الانشاء قسمان  
طلب وغير طلب اما غير الطلب فقدم مثل نعم الرجل زيد وما يحكم  
لكم غلام شريت وعسى ان يكون زيدا وما احسن خالا وصغ العقور  
مثل بعت وشريت واما الطلب فاستدعى مطلوبا غير حاصل وقت  
الطلب لا مسمع طلب الحاصل ولا يد للطلب من تقدم تصور المطاوع احكام  
كقوما او تفصيلا كاتسان وهو المقصور بالنظر ههنا وانواعه كثيرة منها  
التفتق واللفظ الموضوع له لست ولا شرط في المتخصص امكانه بل قد يكون  
ممكنا مثل لست زيدا المحي في طلب محي زيدا في حال الاستوقع ولا لا طاعة في  
وضوعه او لو وقعت او طعت لا استعملت لعل او عسى وقد يكون متعنا  
مثل لست الشاب يعود فطلب يعود الساب مع جزمه لانه لا يعود



وَقَوْلُكَ لَيْتَ زَيْدًا خَائِفُ تَطْلُبُ كَوْنَهُ غَيْرَ الْوَاقِعِ فَمَا مَقْصُودُ اقْتِضَائِهِ مَعَ  
حُكْمِ الْعَقْلِ بِامْتِنَاعِهِ وَقَدْ تَقَرَّرَ لَكُمْ كَيْفَ كَوْنُ الْعَالَمِ عَلَى مَنِّ شَيْعٍ حَيْثُ  
يَعْلَمُ أَنَّ شَيْعًا لَهُ فِيهِ أَمَّا بَلْ يَكُونُ لَهُ شَيْعٌ أَصْلًا وَأَنْ كَانَ لَمْ  
يَكُنْ مَعْلُومًا وَحُجُورُهُ الْمَنِّ فَتَشْتَعِلُ حَمَلُهُ عَلَى اسْتِفْهَامِ لَوْ لَا اسْتِفْهَامِ مَا  
يَسْتَدْعِي مَطْلُوبَهُ أَمَّا كَيْفَ حُجُورُهُ وَإِنْ اسْتَعْمَلَ هَلْ فِي مَقَامِ يَعْلَمُ أَنْ  
شَيْعٍ مِمَّا لَا يَسْعَى أَمَّا كَيْفَ الْقَصْدُ فِي وَجُودِ الشَّيْعِ فَمَا تَسْعَى أَجْرًا لَا اسْتِفْهَامِ  
عَلَى أَصْلٍ مَعْنَاهُ وَلَا يَدْعُوهُ قَرَأَ لِحَوَالِ مَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ فَكَانَ قَالَ لَيْتَ  
مَنْ شَيْعٍ وَقَدْ تَقَرَّرَ لَكُمْ أَيْضًا لِحَقِّ قَوْلِكَ لَوْ بَاتَتْ فَيُجْزَى بِنَصْبِ فَحْدٍ وَشَيْعٍ  
وَكَيْفَ قُلْتَ لَيْتَ تَأْتِي فَأَنْتَ لَيْتَ لَنْ نَصْبٍ هَبْنَاهُ لَكُنْ أَيْضًا  
أَنْ يَحْوِيَ لَأَسْأَلُ السَّيِّئَةَ مَعْشَرٍ أَوْ مَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ لِأَنَّهَا لَأَسْأَلُ السَّيِّئَةَ  
غَيْرُهُ وَيُفْرَضُ عَنْ الْوَاقِعِ وَاقْتِضَائِهِ لَوْ وَلَا إِنْ الْقَصْدُ يَطْلُبُ مَا لَا يَكُنْ  
حُجُورُهُ أَوْ يَكُنْ لَيْسَ لِلطَّالِبِ تَوْفِيقٌ وَلَا طَعْنٌ فِي حُجُورِهِ فَمَا سَبَّحَ أَنْ يَفْقَهُ  
فِيهَا مَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ وَإِنَّمَا قَالَ بِالنَّصْبِ لِأَنَّهُ يَعْضُضُ أَنْ يَقُولَ يَنْبَغِي عَلَيَّ  
ذِكْرُ الْوَقْعِ لَا يَنْقُصُهُ بَلْ هُوَ أَمَّا عَلَيَّ الْعَطْفُ عَلَيَّ يَأْتِي وَأَمَّا عَلَيَّ  
الِاسْتِيفَانِ وَجَوَابُ لَوْ عَلَيَّ الْبَقْدِيرِينَ مَحْذُوفٌ **قَوْلُهُ** السَّكْرَةُ قَوْلُهُ  
كَانَ حُرُوفُ السَّكْرَةِ إِلَى آخِرِهِ سَبْرُهُ أَيْ أَنَّهُ مِمَّا يَكُونُ هَلْ وَلَوْ تَقَرَّرَ لَهَا  
هُوَ أَنْ حُرُوفَ الْقَضْفِ مِنْ مَوَاقِفِهَا وَمِنْ مَوَاقِفِهَا تَقَرَّرَ لَهَا الْقَضْفُ بِمَا مَعْشَرِ  
الْقَضْفِ أَوْ سَبْرُهُ إِلَى أَنَّهُ كَمَا تَقَرَّرَ لَهَا وَلَوْ قَدْ تَقَرَّرَ لَهَا مِنْ حُرُوفِ  
السَّكْرَةِ وَالْقَضْفِ وَمِنْهَا وَالْأَقْلَبُ الْبَاسْمَةُ وَلَوْ لَا فَكُنْهَا مَحْذُورُهُ

وَأَمَّا

مَنْ هَلْ وَلَوْ مَرَّ كَيْفَ مَعَ لَوْ مَا الْمَزِيدُ مِنَ الْمَعْنَى هَلْ وَلَوْ مَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ  
مِنْهُ التَّكْدِيمُ فِي الْمَاثِي فَأَيُّهَا الْكُرْمُ زَيْدًا كَانَ لِمَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ لَيْتَ الْكُرْمُ  
مَنْ تَقَرَّرَ لَهَا مَعْشَرِ التَّكْدِيمِ وَهُوَ التَّكْدِيمُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ الْكُرْمُ زَيْدًا أَوْ يَكُونُ  
فِي الْمَضَارِعِ التَّحْقِيقُ وَأَيُّهَا هَلْ الْكُرْمُ زَيْدًا فَكُنْ لِمَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ لَيْتَ الْكُرْمُ مَعْنَاهُ  
مِنْهُ مَعْشَرِ السُّوَالِ أَوْ التَّحْقِيقُ أَيْ الْكُرْمُ وَلَمْ يَأْكُلْ الْكُرْمُ وَهُوَ تَقَرَّرَ لَهَا مَعْشَرِ  
حُكْمِ لَيْتَ وَهُوَ أَنْ يَنْصَبَ الْمَضَارِعُ فِي جَوَابِهَا بِقَدْرِ أَنْ يَحْوِيَ عَلَى أَجْزَائِهِ  
بِالنَّصْبِ وَأَيُّهَا اعْطَى حُكْمُ لَيْتَ حَيْثُ يَكُونُ الْمَرْجُو بِعِيدِ الْحُجُورِ فِي قَوْلِ الْوَقْعِ  
وَالطَّعْنُ فِي حُجُورِهِ مَقْرَبٌ مِنْ مَعْشَرِ الْمُتَّقِينَ فَلَا يَكُونُ عَلَى حُكْمِ الْمَرْجُو  
الْمَثَالُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْحُجُورُ الْمُنْقَبِ لَهُ الزَّيَادَةُ وَهُوَ إِذَا كَانَ بِعِيدِ الْحُجُورِ  
لَعَلَّ فِي قَوْلِ الْوَقْعِ وَالطَّعْنُ فِي حُجُورِهِ حُكْمُ الْقَضْفِ لِنَصْبِ فَزَوْرُكَ يَحْوِي  
وَعَلَيْهِ قَرَأَ عَامَهُ دَوَانَهُ خَفِضَ لَعَلَّ يَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ  
فَاطْلُعَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَنْصَبُ فَاطْلُعَ **قَوْلُهُ** وَمِنْهَا لَأَسْأَلُ السَّيِّئَةَ  
الْمَوْضُوعُ لَهُ الرَّمْزُ وَهُوَ مَا وَمِنْ أَيْ وَكَيْفَ وَأَيُّهَا وَمِنْ أَيْ  
وَالرَّمْزُ لَطَلَبُ التَّكْدِيمِ كَقَوْلِكَ أَقَامَ زَيْدًا وَزَيْدًا قَامَ (وَالْتَقَرُّوْا كَقَوْلِكَ  
أَوْ سَبْرُ الْإِنْسَانِ عَمَلٌ وَأَيُّهَا الْحَايِدُ وَبَسْكَامُ فِي الزَّمَنِ وَلِهَذَا الْمَنْفَعَةُ زَيْدًا  
قَامَ وَأَعْمَرَ أَعْرَفَتْ وَالْمُسَوَّلُ عِنْدَ مَا هُوَ مَا يَلِيهَا كَالْفَعْلِ فِي أَضْرَتِ زَيْدًا  
وَالْفَاعِلُ أَنْتَ ضَرَبْتَ وَالْمَفْعُولُ وَالْمَفْعُولُ زَيْدًا أَضْرَبْتَ وَهَلْ يَطْلُبُ  
الْقَضْفُ فِي حُسْبِ الْحُجُورِ قَامَ زَيْدًا وَهَلْ عَمَرُ قَاعِدُ وَلِهَذَا الْمَنْفَعَةُ هَلْ زَيْدًا  
قَامَ أَمْ عَمَرُ وَوَقَعَ هَلْ زَيْدًا أَضْرَبْتَ لِأَنَّ التَّكْدِيمَ يَسْتَدْعِي حُجُورَ التَّكْدِيمِ



نفس الفعل ومن خبرته نحو ان تقدير المفسر قبل زيدا وجعل السالك  
 فتح هل رجل عرف لذلك ولم يفرغ ان يقع هل زيد عرف وعلى غيره  
 فتح هل ان هل عرف قد في الاصل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في  
 الاستفهام وهي تخصص المضارع بالاسبق فالاصح هل يضرب زيدا  
 وهو الخول كما يصح اضرب زيدا وهو الخول واختصاصها بالتصديق  
 وتخصصها المضارع كان لها مزيد اختصاص كونه زمانا اظهر كالفعل  
 فلماذا كان قبل انتم شاكرون اذ على طلب الشكر من قبل شاكرين وفعل  
 انتم شاكرون لان اوزاما مستحد في معوض اليات اذ على كمال العلم  
 حصوله ومن اقام شاكرين وان كان للشك لان هل اذ على للفعل من الهمزة  
 وتزك معد اذ على ذلك ولهذا الاختصاص هل زيد منطلق الا من البيع  
 وهي ثمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة  
 موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود الشيء كقولنا هل الحركة  
 راعه اقول من انواع الطلب الاستفهام والفاظ الموضوعية له  
 الهمزة بريد مسماها وهوا وهما ومن واي وكيف واين وان في  
 وان يقع الهمزة ويسر ما قليل الاستعمال وهذه الكلمات ثلثة انواع  
 احوها تختص بطلب حصول المصور وثانها تختص بطلب حصول التصديق  
 والثالثا تختص الهمزة من النوع الاخير فطلب بها التصديق وحليين  
 كقولنا اقام زيد وازيد قام ويطلب بها التصديق اما تصور المسند اليه كقولنا  
 اذ يستحق الزنا ام عمل واما تصور المسند كقولنا في الخابية دسلا ام في

الزق والكون الهمزة لا تختص لم يقع ازيد قام واعمر واعرف كالحكا  
 حملها فيها على طلب التصديق ومما اوجبت على طلب التصديق ان يختص  
 استدعي حصول التصديق هذا اذا حمل المثال الاول على اختصاصه اما لو  
 لم يحمل عليه فلا يقع فيه مطلقا والمسؤول عنه الهمزة هو ما يليها كالفعل  
 في اضربت زيدا اذا كان الشكر في الفعل نفسه وادرت بالاستفهام ان تعلم  
 وجوده وكالفعل في انت ضربت اذا كان الشكر في الفعل من هو وكالفعل  
 في ازيد اضربت اذا كان الشكر في المفعول من هو وهل من النوع الثاني لا  
 يطلب به الا التصديق اما في الجملة الفعلية نحو هل قام زيد او في التسمية  
 نحو هل عمر وقاعد ولا يختص به بطلب التصديق امتنع هل زيد  
 قام ام عمر لان ام اذا كانت متصلة فهي لطلب التعيين بعد العلم  
 للطلب حصول النسبة الى احد الامرين فلا يتوجه الطلب اليها  
 لا امتناع طلب الحاصل وهل لطلب التصديق فلا يكون النسب حاصلا  
 للطلب لا استدعا للطلب عدم حصول المطلوب فالجمع بينهما لا يقع  
 من المتناقضين واما ام المنقطعة ولا نهالست لطلب التعيين المتناهي  
 لطلب هل بل لطلب الوجود الموافق لطلب هل ولا يكون الجمع بينهما  
 من المتناقضين ومفع هل زيدا اضربت لان تقديم المفعول على الفعل استدعي  
 حصول التصديق بنفس الفعل وهل يقتضي ان يكون التصديق حاصلا  
 وقت الطلب فمتناها تدافع وانما قال وقع هل زيدا اضربت ولم يقل  
 امتنع مع ان الجمع بين هل وبين التقديم جمع بين المتناقضين كما سبق



لان زيد في المثال المذكور فكذا ان يكون مفعولا للفعل متروك فيكون  
من باب التاكيد بقدره هل صيرت زيدا صيرت ولا ينفع على هذا لكن  
هذا الاحتمال مرجوح لان صيرت ما اخر مفعوله ولم يقع هل زيدا صيرته  
لحوال تقدير المحذوف المفسر مقدما على المفعول الذي هو زيد التكون التفسير  
هل صيرت زيدا صيرته ولجوز ان يقال ايضا بعد المفعول ليكون التقدير  
هل زيدا صيرت صيرته ففتح على هذا وهذا التقدير مرجوح فلا يحمل  
عليه مع وجود الراجح وجعل صاحب المفتاح فتح هل ارجع عرف  
لذلك اني لما فتح له هل زيدا صيرت وقدم وجه فتحه قال المؤلف  
ويلزمه ان لا يقع هل زيد عرف لم يسمع تقدير التقدم والناخير فيه  
عنده على ما سبق حيث تقدم المسند اليه وعلا غير صاحب المساج  
فتح هل ارجع عرف وهل زيد عرف بان هل في الاصل بمعنى قد كقولهم مع  
هل اني علمي الانسان اي قد اني ما اذا استعمل الاستفهام مستغنى عن ذلك  
مع بالهمزة الى انهم تركوا الهمزة قبل هل للكبره وضربها في الاستفهام  
واذا كان في الاصل بمعنى قد وفتح هل ارجع عرف وقد زيد عرف فكذا مع  
هل قلت انما يلزمه ان لا يقع هل زيد عرف ان لو اخصرت جبهه الفتح  
عنده في تقدير التقدم والناخير ولم قلت انه كذلك ولو سلم جبهه الاختصار  
فيه لكن لم انتقل اللزام عنده وكذلك عند صاحب الكشاف رحمه الله  
فانه ما في الفصل في الحروف فمحذوف الفعل الفاعل والمرفوع في  
قوله هل زيد خرج فاعل فعل بفسره هذا الظاهر وجعله من جملة ما يجب فيه

حذف الفعل وذكره من المثلثه التي لا شذوذ فيها وهذا منه تصحيح بانه  
لا يقع فيه كما لا يقع في ازيد عرف وان كان هل زيد عرف فيصاحبه عند البعض  
تخصيص المضارع بالاستقبال ولهذا يصلح ان يقال هل يضرب زيدا وهو  
اخوك ويرويه الحال كما يقع ان يقال انتضرب زيدا وهو اخوك وامر ابيه  
الحال لان الهمزة اصل في الاستفهام والتعريف في الاصل اكثر منه في غيره  
والاحتمال هل لا يتقدم وتخصصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد  
اختصاص بما لو كانت زائدا اظهر كالفعل اما الياء وهو ان يكون لها مزيد اختصاص  
بالفعل على تقدير تخصصها المضارع بالاستقبال فظاهر واما الاول وهو  
ان يكون لها مزيد اختصاص بالفعل على تقدير اختصاصها بالمصدر فلان  
الفعل لا يكون الى صفة لكونه عرضا والمطلوب فعل في التصديق لا يكون الى صفة  
لان المطلوب بها هو الثبوت ليس واستغاه عنه وبما صفتان في التصديق حكم  
بالثبوت او الانتفاء والتعريف والاشارة انما يتوجهان الى الصفات لا الى الذات  
مرحبت انما ذات لان الذات مرحبت هي ذات فها مضع في الاستقبال  
وهما مستقبل فلا شئت ولا شئ الى باعتبار الوجود والعدم وبما صفتان  
فعلم ان هل في تعلو الى بالصفة والفعل لا يكون الى صفة بخلاف غير الفعل فانه قد  
يكون ذاتا فلو كانا للتصديق خاصة يكون لها مزيد اختصاص بالفعل فثبت ان هل  
يكون لها مزيد اختصاص بالفعل ولهذا كان قوله مع فهل انتم شاكرون اذ على  
طلب الشكر من قولنا قبل يشكرون ومن قولنا قبل انتم تشكرون لان اياها مستقبلا  
وهو الفعل بعد خارج معروض الثابت وهو الحمد الاسمه حيث يكون المسند والخبر



فما هي من ادل على كمال الغاية لمحصله من انقائه على اصله وهو انزاعه في  
معروض المحذور وكذا قبل اسم شاكرون ادل على طلب الشكر من قولنا افانتم  
شاكرون لبعوث الشكر واستمراره كما قبل انتم شاكرون لان هل كما علم ادعي  
للفعل من المصروف فترك الفعل مع صل ادل على كمال الغاية لمحصله كما قبل  
من ترك الفعل مع المصروف وتكون هل ادعي للفعل من المصروف على حسن حال زيد  
منطلق الا من البليغ لانه اذا كان من البليغ فمزم ان السؤال عن استمرار  
الانطلاق لا عن التصديق لان البليغ لا يستعمل هذا التركيب المحبس يكون المراد  
عدم التجدد لاحاطة ما يقتضيه هل من الفعل وان تركه معها اذ دخل في البناء  
عن استدعاء المقام عدم التجدد بخلاف ما اريد منطلق ما به لسرل حسن هذا  
التركيب الا من البليغ لان المصروف لا يستدعي الفعل استدعاء هل له وجوب ترك الفعل  
مع المصروف وان لم يكن ادعي له استدعاء المقام عدم التجدد وهل قسمان بسيطة  
وبى التقى مطلبها وجود الشيء كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وبى التقى مطلب  
بها وجود شيء كقولنا هل الحركة دامة فيطلب بها ههنا وجود الدوام المحرك  
**قول** والباقي لطلب التصور فمطلب ما شرح الاسم كقولنا ما العنقا  
او ماهية المسح كقولنا ما الحركة ونقع هل البسيطة في الترتيب منها وعلى العارضا  
المستحصر لى العلم كقولنا من في الدار وقال السكاك سال بلعن الحسن يقول ما  
عندك اى اى ختام من الاشيا وجوابه كتاب وخو او عن الوصف يقول ما زيد  
وجوابه الكريم وخو وعن العلم الحسن من في العلم يقول من جريد اشر  
ام مكرام جفن وفيه نظروا سال اى مما عمير لحد المشارا كثره امرهم بالخو

اى المصروف من مقام اى الخن ام اصحاب محمد عليه وسلم عن العبد والخو  
بغير اسراركم اتيهم من اية بيته وكشف عن الحلال وما من عن المكان فمفهوم عن  
الزمان وما من عن المستقبل بل ومستعارة مواضع التخييم مثل سال ايان يوم  
الغيمه وان يستعارة عمن كيف خوفنا واحركنا الى شئكم واخرى عمن  
من ان يحوا في كمال هذا **القول** الماخذ من كلمات الاستفهام غير المصروف هل  
من النوع الاول وهو ان يكون لطلب التصور فحسب اما ما فيطلبها اما شرح  
الاسم اى شرح معنى الاسم لغة او شرح ما فيه مفهوم الاسم اصطلاحا كقولنا  
ما العنقا المطلوب ههنا شرح هذا الاسم اى شرح معنى الاسم كما ذكره واما تمام  
ما فيه الشيء الموصوف كقولنا ما الحركة فسال عنها بعد العلم بوجودها والقسم الاول  
من مطلب ما تقدم على مطلب هل جميعا لان السؤال عن وجود الشيء بعد العلم  
بنفسه كذا الشيء لانه لو لم يتصور لا يكون به شعور فلا سال عن وجوده والقسم الثاني  
منها تقدم على مطلب هل الحركة لان السؤال عن حقيقة الشيء الموجود بتقديم  
على السؤال عن وجود حقيقة لوجوده كذا على السؤال عن وجود حقيقة شيء  
اخر له وتاخر عن مطلب هل البسيطة لانها لطلب العلم لوجود الشيء وقولنا  
على مطلب حقيقة الشيء الموجود لان هذا الطلب لا يكون الا بعد العلم لوجوده  
واذا كان كذلك فله البسيطة مع في الترتيب من قسمي ما اعني الذي لشرح الاسم  
والذي لماهية المسح فالسؤال بالذي يطلب به شرح الاسم والمطلوب عنه عدم  
على هل البسيطة ثم السؤال لطلب البسيطة مع الجواب يقدم على السؤال بالذي  
يطلب به ماهية المسح وهذا تقدم على السؤال لطلب الحركة لما علم ولما من فيطلب







في غير اوانه والارواح مغلقة عليك وهو ليل حوازا الكرامة للاولياء قال جرمي عند  
الله **ف** من هذه الكلمات كثيرا ما استعمل في غير الاستفهام كالاستبطاء  
لحكم وعجزك والعجز لحوالي لا اري المهدد والتسبيح على الغفلة لحوالي **ف** فعل  
والوعيد كقولك ليس معي الرب الا اذ اعلم ذلك والعذر بان لا المقدريه  
الهمزة كما هو الزكارة لحوالي الله تدعون ومنه الصراة بكاف وعبد  
اي الله كان لان نفى النفي ثبات وهذا امر او من قال ان الهمزة هي للتقرير اي  
وحده النفي لا النفي في الزكارة الفعل صورة اخرى وهو حوازا اضربت ام عسرا  
لمن يورد الضرب عنها والانتكاز اما اللوغ اي ما كان سفيان يكون حوازا  
ربك والرفع ان يكون حوازا فصح ربك او للتكذيب اي لم يكن حوازا فاصطغكم ولم  
بالشئ او لا يكون حوازا لمكسرها والتهام حوازا لمكسرها ان يكون حوازا  
اوتنا والتقصير حوازا هذا والتهويل لقراءة ان عسرا هو الهاء عنها ولعل حوازا  
اسر اسر من العذاب المميز من فوعون لفظ الاستفهام ورفع فوعون ولذا قال  
انه كان عالما من السرفين والاستسعاد حوازا لعم القوي وقدره ان رسول  
عبيد ثم تولوا عنه وقالوا اعلم محبون **ف** اعلم ان هذه الكلمات للاستفهام  
كثرا ما استعمل في معاني نحو الاستفهام معونه قرار الى احوال النفي حسب ما شأب  
المقام منها الاستبطاء لحكم ونعت اي كثر من المرات وعجزك فاعوذت  
بوشكاه عن المطا والنفى عن تلخير لقيام الفعل ومنها العجز حوازا  
حقا عن سليمان عليه السلام اري المهدد وعنها التسبيح على الغفلة حوازا  
نعم وان تصحون ومنها الوعيد كقولك ليس معي الرب الا اذ اعلم فلما اذ اعلم  
معنى الرب

عن

تادسك فلانا وقد ابدته فاستمع ان يطلب العلم تادسك فلانا وتوابعه  
فولادته وعبد حوازا للرب وان لم يعلم حوازا للرب تادسك فلانا لم يكن عبدا  
ومنها التقدير بان لا المقرره الهمزة كقولك افعلت انت فعل اذا اذن تقرير الفعل  
بانه حقه وكقولك انت فعلت اذا اذن ان يقرر بانه القائل قوله كما مر في  
العامر من قوله والمساوية ما هو ما لها الى الجوز وقوله صلت الفتاح  
قوله مع انت فعلت هذا بالنسبة الى ابراهيم مما هو تقرير القائل قال المولى  
وفي نظره حوازا ان يكون الهمزة فيه لعل اصلها اذ لسخ السوا مع ابراهيم  
كانوا علمين بانهم عليه هو الذي كسر الاصنام فلت ذلك حوازا لان ما قبله  
من قوله مع بالالف كذا حوازا لم بعد ان تولوا عبد يورج من قوله والوا سمعنا  
فنتي ذلكهم مال له ابراهيم ذلك علم انهم كانوا علمين بانهم عليه هو الذي كسر  
الاصنام وليس علم انه لم يزل عليه الساق لكن لم يزل منه عدم علمهم به لانه نظر  
بعض هذا التفسير انهم عالمون به ومنها الانتكاز كذا لاي بالالف المتكسر الهمزة كقولك  
اضربت ربك وكقوله مع اغفر الله مدعون ومن محي الهمزة للانتكاز قوله مع الله  
الله مكان عبده معناه الله كاف عبده لمن نفى النفي ثبات وهذا امر او من قال ان  
الهمزة هي للتقرير اي لتقرير ما دخله النفي الذي هو لسن الهمزة من النفي قوله  
ما دخله سكون يعوله للتقرير ولانتكاز الفعل معونه اخرى غامضا كذا من الهمزة  
الهمزة وهي انكار محل الفعل حوازا لانه لا اضربت ام عسرا من المرسود والنظر من  
زبد وحمود ونحوه لان الفعل سكون محلا فاذا نفى المحل فبذلك الذات  
واسما اللازم سسكون لا سعا المازوم ومن قبل انتكاز نفس الفعل انتكاز محله قوله مع



فلا الذكور حرم ام الاثنتان ام ما اشملت عليه احوام الانثيين الى الذكور  
 من الضان والعنز وكذا الانثيين منها لما كان المشركون ياربهم من ذكور الانعام  
 وتارة انثيانا نزل امر الله عليهم وانكارا عليهم فقال عليه المشركون انكم حرمتم  
 من النعم على غير اصل فترى ان حاكم الضوم من قبل الذكور ام من قبل الانثيين ام من قبل  
 اشتمال الرحم فلم يجب لانهم لو قالوا سبب الذكور محرم جميع الذكور او سبب الانثيين  
 حرم جميع الانثيين او سبب اشتمال الرحم حرم الكل لان الرحم يشمل عليه ما خرج اللفظ  
 محرمه اذا كان قد ثبت حريم في احدا شيئا ثم لزم معرفه غير المحرم مع ان اللوا  
 منه انكار الضوم من اصله وكذا قوله الله اذن لكم ان للمعنى على انكار ان يكون  
 قد كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير الله  
 فاضافوه الى الله الى ان اللفظ اخرج محرمه اذا كان الى مركزه يكون بشد المعنى  
 الاذن واسطاله فانه اذا بقي الفعل على جعله فاعلاله في الكلام ولا فاعله غيره  
 لزم نفسه من اصله والانكار الذي يتولد من الاستفهام فاما في قسم الضوم قسم  
 للتكذيب اما ما هو للتوضيح فمعنى ما كان شغى ان يكون في التوضيح على الماخذ  
 لمواضعه بذكر اى ما كان شغى ان يكون العتيان او معق لا شغى ان يكون  
 العتيان واما ما هو للتكذيب فمعنى لم يكن الماخذ حقوقه مع افاضتكم  
 بكم بالبين هذا الخطاب لم يقلوا الملائكة فان الله اى لم يكن الله حاصلا بافضل  
 الاول وبعدهم النون ولقد من الملائكة انا انا اى مات وهذا خلاص ما عليه معناه لم  
 وعادتم فان العبد لا يوترون بالاصغى الى اسم السادات بالارجاء والا ولى  
 او معق يكون في المستقبل لحقوقه مع حكامه عن نوح انما هو ما وانما كان هو

هو اوضح بذكر اى ما كان شغى ان يكون العتيان او معق لا شغى ان يكون العتيان واما ما هو للتكذيب فمعنى لم يكن الماخذ حقوقه مع افاضتكم بكم بالبين هذا الخطاب لم يقلوا الملائكة فان الله اى لم يكن الله حاصلا بافضل الاول وبعدهم النون ولقد من الملائكة انا انا اى مات وهذا خلاص ما عليه معناه لم وعادتم فان العبد لا يوترون بالاصغى الى اسم السادات بالارجاء والا ولى او معق يكون في المستقبل لحقوقه مع حكامه عن نوح انما هو ما وانما كان هو

والخطاب لقومه والشبه للمفعول المؤنث للبيته او الترجمة الى سفت برورها  
 البهائم اى لا يكون لها بعض لطائفها انبيا الزام لامة الهداية اى قولها والجار  
 اتم لها كارهون لانه لا يقدّر على الزامها الا الله ومنها التهام والحصنة خوفا  
 مع حكاية عن قوم شعيب وكان معيب كثيرا الصلوة فقالوا له تحزنه واستهزا  
 اصلوك باسمك لان يورك ما معبدا يا ونا ومنها الضمير نحو من هذا فكانت اسير  
 هذا شخص مستحق به وما هذا وكان قد هذا شخص حق ومنها التوبيل  
 لقوله ابن عباس ولقد خيبتني اسرائيل من العذاب المبين من ذنوبي لفظ الاستغفار  
 ورفع فريضة لما وصف الله مع العذاب بانه مهين لسيده وفضله امير  
 الارواح فهو لا يهين به فقال من ذنوبي اى هل يعرفون من هو في ذنوبه فخره  
 ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ثم عرف حاله في ذلك لقوله انه كان  
 غاليا من المسرفين ومنها الاستبعاد لحقوقه نعى اني لم اذكرى وارجاع  
 رسول حين ثم تولوا عنه وقالوا معلم محزون اى من اين وقد كنت تذكروا  
 وتعتلون الان ان عند رسول العذاب لم يسمعهم بذكرهم شيئا وقد جاءهم رسوا  
 حين طاهر الصدوق ثم تولوا عنه مكرمين وقالوا معلم بعامة القوان  
 غيره وهو شرس وشار ومنها التوضيح والمجيب جميعا لقوله مع كيف تكفرون  
 بالله وكنتم امواتا ولحياتكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم الله يرجعون اى كيف  
 تكفرون والخال انكم على الموت بهذا القصد اما التوضيح فلان الكفر مع هذه  
 الكفر عنج عن الانما في الفضله والجهل واما المتعجب فلان هذه الحال  
 باق لان يكون العاقل علم بالماضى وعلمه به بالماضى ان يكفر وصدور الفعل

للم



مع الصادق القزى مظنه بحجب وبعيب **قول** ومنها الامر والاطمئنان  
 صيغة من الخبرية باللام نحو لخصير زيد وغيره نحو اكرم عمرو او زيد جكرا  
 موصوغة لطلب الفعل استعلا لتبادر الفهم عند سماعها الى ذكر وتوسعه  
 لغيره كالمبايعة نحو حالس الحسن وان سبى من والتهديد نحو اعلموا ما شئتم  
 والمجيب نحو انا سوره من مثله والتعجب نحو كونوا قرة وحاسنين لاهانه  
 نحو كونوا حجارة والسورة نحو اصابوا او لا تصابوا وانتمنى نحو اياها الليل  
 الطويل الى الخلق والادخلون العفري والافناس كقولك ليس ساورك الله افعل  
 دون الاستعلاء ثم الامر والاشكال رحمه الله حقه الفوز لانه الظاهر من  
 الطلب والساد الفهم عند الامر سمي بعد الامر خلافا الى بعد الامر دون  
 الجمع وازاد الفواحي وفيه نظير **قول** من انواع الطلب الامر حقيقة  
 في القول الدال على طلب الفعل وذلك القول يسمى صيغة والاطمئنان تلك الصيغة  
 سواء كانت مفردة باللام نحو لخصير او غير مفردة باللام سواء كانت فعلا  
 نحو اكرم عمرو واسمها خبر وبتكرار موضوعه لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء  
 قوله لطلب لخرج مالى ذلك على الطلب مثل الاباحة وادفاه الطلب الى الفعل  
 لخرج النهى عنه هذا على تقدير ان يكون متعلقا بنهى ترك الفعل او المراءى الفعل  
 هو الفعل الذي هو غير الكلف قوله استعلاء خرج عند الاعا والافناس على الاعا  
 التسفل ربه مثل اللهم اعف عني والافناس والافناس الى ربه مثل ما  
 يقول المسأوى للمساوى اعطني القاب وقال على جهة الاستعلاء ولم يقل اعف عني  
 الاعاوى على جهة الاعاوى ربه الطالب على المطلوب منه الفعل كما هو عند الموقلة

لشغل الامر في الاعاوى لم يقيد بعضهم في تعريفه ضد العلوى بل ضد استعلاء  
 لخصير والامر دون العلوى والاستعلاء كقوله مع حكاية عن فرعون ما رواه  
 نامرون مانه اطلق الامر على القول الطالب للفعل الصادر من قوم فرعون  
 بل اعلاوى فرعون كان اعلاوى تبه منهم ولا استعلاء لانه قد ربه الحال على  
 عدله فعلى هذا تكون الاعاوى والافناس ايضا امرا فان قيل الامر للوجوب  
 فلو كان كالمعنى امر الكائن للوجوب وليس كذلك لاجب بان السؤال يقتض  
 الخاب السؤال الى انه لا يقتضى الوجوب على المسؤل عنه لانه لا يلزم القول  
 من السائل وانصاع على هذا كله قوله الامر للوجوب من نوعه بل الامر  
 الذي للوجوب ما هو على سبيل الاستعلاء فقد وانا قال انما هو نوعه  
 لطلب الفعل استعلاء على سبيل الحقيقة لتبادر الفهم عند سماع تلك  
 الصيغة لطلب الفعل استعلاء وهو علامه الحقيقة وتوقف فهم  
 ما هو من طلب الفعل على سبيل الاستعلاء من تلك الصيغة على اعتبار الفهم  
 وقد سعى تلك الصيغة لغير طلب الفعل استعلاء وذلك الغير كما لا يلزم  
 ويحي مساوى الفعل والترك نحو حالس الحسن وان سبى من والتهديد نحو اعلموا  
 الطلب الدال على سخط الممان بالما موديه ويحي الحقيقة لخبار رضى  
 تكون في نوعه المستقبل من الخبر بوجوب خبره لطلبه نحو قوله مع اعلموا  
 ما شئتم والتعجب وهو ان يطلب عجب من رضى امره اعتقاده ليس في وسعه  
 نحو قوله مع فاقوا سوره من مثله والتعجب رضى ليدل على المامور به بوز  
 لازاد الامر نحو قوله مع كونوا قرة وحاسنين احي مطو ودين لاهانه



خو قوله مع كونوا اجاروه وهذا المثال يصلح للتشبيه براضا ومثلث بقوله نع  
 ذوق انك انت العزيز الكريم والسويح قدوة مع اصبروا ولا تصبروا والافهم  
 كفوا امرى النفس الى اهلها الفل الطويل الى الفل قصير وما الاصباح فيكم امثال  
 والدعاء ان كان الطلب على سبيل التصريح بحورب اغترى والافهم ان كان  
 الطلب على سبيل التسوي كقولكم ما اؤثر رتبة افعلي دون الاستعلاء والم يكن  
 التماسا والاختفاء قدوة القواما انتم ملقون وقسم الامر هكذا الامر ان كان  
 اعلى رتبة من المأمور وطلب ما يقصد حصوله افاد الوجوه ان منع تركه  
 او التذنب ان لم يمنع وان طلب ما لم يقصد حصوله افاد التحريم ان كان التحريم  
 المأمور مستحوطا عليه وان كان الحرمان في رتبة افاد المنع والردعا وان كان  
 مساويا افاد التماسا وان كان المطلوب حاصل كان الطلب للاستمرار في قولنا  
 اهدنا الصراط المستقيم وهذا امر المتكلم بنفسه كانه جرد نفسه عنده ثم خاطبها  
 كما في قراءة ابن عباس ومن كفر فامتعه على لفظ الامر والقابل للهداي  
 قال الله فامتعه قادر ثم الامر فالصاحب المتصاح حقه القول وجوب  
 احدهما ان الامر طلب كما هو والطلب في استدعاء تعجيل المطلوب اظهر منه  
 في عدم الاستدعاء لا يكون الفور ظاهرا من الطلب وعنده غير ظاهر  
 فتعمل على الظاهر الذي هو الفور وثانها ان الامر حقه الفور لتبادر الفهم  
 عند الامر مستحق بعد الامر بخلافه وقبل ان يمتثل الاول الى تغير الامر دون  
 الجمع واداره التراجيح الى تبادر الفهم الى الجمع من الامر وجلا الى الاداء التخي  
 للامر الاول مثلا اذا امر المولى عبده بالقيام ثم امره قبل ان يهدم ما انما يفتجع

وشام حتى المسما فانه يتبادر فهم الى ان المولى عبده امره من تبادر  
 الى الجمع بين القيام والاضطجاع لاستحالة وادون تبادر الى الاداء التخي  
 للقيام والامر يتبادر بعبده فلولم يكن الامر للفور لما تبادر الى الفهم بتغيير  
 الجواريان من المأمور من اخيا قال المولى وفيه نظر والحال ان الفهم  
 في ايهضاحه على ما تبين في اصول الفقه ويمكن ان يقال على الاول ان مقتضى الامر  
 كما هو طلب الفعل استعلاء وهو انهم من الفور والتولي وطول الاداء العام  
 على الخاص فلا يكون الفور ظاهرا من الطلب الذي يستفاد من الامر دون  
 قرينه بل هو ظاهر من الطلب الذي يكون الموصوف به سعيه في تحصيل  
 المطلوب اوضح وجوه قرينه وعلى الثاني في انه لا يمكن ان يتغير تبادر الفهم  
 من غير قرينه لما مر من انه للطلب انهم من الفور والتراجيح وان تبادر التغير  
 الى الفهم سوقف على كون الامر للفور فلو اثبت كونه للفور لم يرد **قوله**  
 ومنه النهي وهو جرد واحد وهو الجازمة في قول لا تفعل وهو كالامر  
 في الاستعلاء ودرست على غير الطلب الكلف او الترك كالتهديد كقول لا تعبد  
 لا عتزل امر لا عتزل امرى وهذه الاربعة جرد القدر بالشرط وهو القول  
 لبيت ما لا تفقد اي اني اؤرقه وان تنكازك اي ان تحرق فيقه والرمق  
 الكرمك اي ان تكرمي ولا شتم يكن خبرا ولا اي ان تسمي واما العرض كقول لا  
 اتنزل فصب خبرا فولا من ان استغنام وخبر في غيرها اقرنه خوف الله هو  
 الولي اي ان اذوا ولي الحق **قوله** ومن انواع الطلب النهي والحرث  
 واحد وهو الجازمة مخوف لا تفعل ولفظ النهي حقه في القول الا ان علم



طلب ترك الفعل وهو منوع لطلب الكف عن الفعل على سبيل الاستعلاء  
على اختلاف المذهبين لقوله في الفهم عند سماع ذلك القول وقوله في الفهم  
في شرحنا الأصول ان الخلق وبغير الاستعلاء يخرج نحو الدعاء مثل اللهم لا  
تؤاخذنا ولا آتينا سركا تقول المماوى للمساوى ولا تضرب رندا ولم تنزل على سبيل  
العلو ليدخل في ذلك الماعلى ما اخترع عنه ما في القبول طاهر وقد استعمل الله  
اي صفة في غير طلب الكف او الترك المذكورين فان استعمال على سبيل الترفع  
كقول المشبه الى الله لا يفتقد الى نفسه في معنى وعاء وان استعمال بحق المماوى للترتبه  
لا على سبيل الاستعلاء اسمى الناسا وان استعمال بحق المساويين معنى واحده وان  
استعمال في مقام لحفظ الترك معنى يهدى الى غير حاصل كقولك لعلك لا تمطر امرك  
لا يمثل امرى اسع طلب نزل الامتثال لكونه حاصل او توجه الى غير حاصل  
صل لا يكثر لا حري ولا سأل به وهذه الامور المذكوره في المعنى والاستقام  
والامر والامر في سركا لكونه قسريه والله على تقدير الشرط عدها ان قصد  
ان يكون فيها اللغز لان فيها معنى الطلب والطلب لا يفتقر الى سبب حاصل الطلب  
على الطلب هو وجود ذلك السبب مسبب عن الطلب في الخارج واذا كان في ذلك  
مغفويا من الخ واصروا وكذا المسبب لعنت هذه القسريه عن في كبر في الشرط والسبب  
لما كانت كذا الله عليها واذا كان كذلك فيخدم السبب الحاصل بان مقداره بعد الامور  
كقولك القضي لست ما لا انفقته ان رزقه انفقته في الاستقام ان نزل الزرك  
اي ان يعرفه او يعرفه اذكر في الامور المذكوره انما يكون في الموضوع  
قال الله مع فيمن في من الفعل والامر في المحرم واما قوله الرفع في محله الرخصه

على الوصف وحملها على المقتضى على الخ سبب في ووز الوصف لما يلزم  
عنه انه لم يوجب من وصف تلك الخ في قوله لا يعلمها السلام من ان يكون الفعل  
عليه السلام غير مستجاب الدعوة ولا راد بالاستئناف ان يكون جواب هو العقل  
تضمنه ما قبله فكأنه لما قال فيجب لي من ذلك ولا قيل ما تضمنه فقال فيجب لي  
مكون في خلاف المطلوب بالدعاء وقد اورد عليه بان كتاب لزوم انه لم يوجب  
من وصف احسن من ان كتاب لزوم الكذب في اخبار زكريا وهو يرفق على تقدير  
الاستئناف لانه ما ورد في وقيل هذا السبب لانه على تقدير الاستئناف لا يلزم  
الكذب في خبره وانما يلزم عدم ترتيب التعرض من طلب الولد عليه وهو ترتيب  
للوهم جواب سوال المقدار وكانه قيل لم يطلب الولد لاجار ليعرف في عدم  
ترتيب التعرض من فعل المص عليه احسن من كون المص عليه غير مستجاب  
الدعوة في وجوب كون المص مستجاب الدعوة في كل شيء بطريق النهي في  
شتم يكن خيرا الذي لا يشتم يكن خيرا الذي لا يشتم في مقصد لا وان يكون  
سببا الثاني ولا يخدم الثاني لتقدير ان يرفع اما على الاستئناف كقولهم  
لا يذهب به بعد عليه كانه لما قيل لم يذهب به قال لا يذهب به قبل له  
لانك يطلب عليه ويوجد منك فتراها واما على الصفة كقولك كقولهم فيمن  
من ذلك ولا يأمري في الرفع كما قاله المحشي واما على الحال كقولهم مع زعيم  
في خوضهم بلعون فوله واما العرض جواب سوال المقدار وهو ان العرض  
لما اشترك مع الانوار لا يرفع في كونه قسريه والله على تقدير الشرط بعد  
كفى فلم لم يورد سببا ولم ينظر في سلكها الخاب بان العرض كقولك في قوله لا يذهب



الانزال نصب خيرا ليس بابا على حلة وانما هو من مولدات الاستفهام  
وليس به لان التقدير انه لا ينزل الا بالاستفهام عن عدم التروا طلب الفاعل وهو  
محال ويجوز تقدير الشرط في غير هذه المواضع المذكورة لقوله والاعلم  
بقوله روح والله هو الولي اي ان اذادوا والحق والله هو الولي للخلق والى سواء  
وقوله مع ما اخذ الله من ولا وما كان معه من الله ان لا يذهب اي لو كان  
سعه الا في الزيب وكذا يعتبر للجزء القوم والاعلم عليه لا يمنع كقوله مع  
ان كان من عند الله وكفرهم به وشهد ساهدا من بني اسرائيل على مثله  
فانما واستكبرتم ترك الجزاء وهو الشتم طالمين لئلا الظلم عقبيه قوله  
ان الله لا يهلك القوم الظالمين الا بالاعلم **قوله** وسما النداء وهو يستعمل  
صغته غير معناه كالاعتراف في قولك لمن اتى بظلم بامظالم والاختصاص  
في قولهم اما افعل كذا اي الرجل اي يختص صاحب من الرجال ثم الجوز قد يقع  
موقع المنشأ اما للنفال او لظهور الخوص في وقوعه والدعا في غير الماتع  
من البلوغ فتملها او للاجواز عن صوره الامور او لجمال الخاط على اللطاف  
ان يكون من لا يحب ان يكلب الطالب حسده لانشاء الخبر في كثير مما ذكر  
في ابواب الخمسة السابقة فليعتبر الناظر **قوله** ومن ابواب  
الطلب النداء وهو طلب افعال الخاطب خبر ونائب عناب او عولفظا او  
تقدرا او قولك تازد وتوصف اعرض ويطاوع على القول الدال على طلب اقبال  
الخاطب خبر ونائب عناب او عولفظا او تقدرا او قولك تازد وتوصف اعرض  
عن هذا اي يوسف واداته الممزوجة والقربى وابا وابا وهما اللبديد

وقد ينزل القرب منزلة البقية اما لان المدعو وليد او سياد او غافل  
الفرز من باعوصا بل اجدر بانما منكر نفسك الخ لا فضلا او اما  
لما كذا في الخطاب الذي تنال القرب المفاطن مع حق به حد القول باها بالار  
اعبدوا ربكم واما الاظهار للحرص على اقبال المدعو نحو يا موسى اقبل واما  
في الخطاب شأن المدعو نحو قولك يا هذا ان البعث يا رضنا الاستفسار وكقوله مع  
خطابه عن فرعون واني لا اظنك يا موسى محسورا واما ان رافع شانه واستفاد  
من الداعي نفسه كانه في الحوار يارب هو اقرب من جبل الوريد وقد نادى نفسه  
وكانه جبر نفسه عنه ثم خاطبها بقول الاعشى وهل ينطق من اعاليها الرحيل  
وقد سئل صيغة النداء غير معناه كالاعتراف وهو الزام الخاطب بالعلو على  
على الخاطب عليه العكوف في قولك لمن اتى بظلم بامظالم امينع بوجيه النداء  
الى طلب اقبال الخصم وله وتوجه الى غير حاصل من زياره الشكوى معجوز  
قربه للحال ومن التظلم وكالاختصاص وهو معني مناداه الشخص نفسه  
خبر بقوله انا افعل كذا اي الرجل والمكلم بقوله اي الرجل نفسه اي انا  
افعل كذا مختصا بهذا الفعل من الرجال لما ذكر من الصعوبة وقولهم  
لن نفعل كذا اي القوم فالمراد قوله اي القوم مسمى في اي فن نفعل كذا  
مخصوصين من غير ان نؤام وقولهم اللهم اغفر لنا ايها العاصية فالمراد ايها  
العاصية هو مسمى القوم لنا اي اللهم اغفر لنا مختصين من غير العاصية  
والنداء من غير رتبة الا في افعالهم امثال قولهم مع باحبال او مع عدد والظلم  
وبالارض بل هو حال وقول الشاعر يا حلي نعمان يا الله خليا منسلا الصبا في الحسنة



على سبيل الاستغارة أعلم أن كل واحد من الخير والشر  
 إما استعمال الخير في موضع الإنشاء أو استعمال الشر في موضع الإنشاء  
 للخير كما إذا قيل لك في مقام الدعاء عاذاً بالله من الشبه وعصمك من الخيبر وفي  
 التقوى لتفعل ما يظن المحض على عدم الاعتناء والعصمة واليقين من الأمور التي  
 التي فيها الخبايا عنها ما يقال ما عندك من قولها وأما الظاهر للخصم وهو في المطلق  
 الذي دخل تحت لفظ الخير وقد مر ذلك مشروحا فحدث أن إذا من كل الشرط  
 والاعتناء بصيغة المانع من المبلغ فخطأ الوجهين أعني التناقض والظهور والحرر كما مر  
 كما مر أن خطأ أن يرد بها إلى مكان اجتماعها وأعلمه بهما خلافاً غير البليغ فإنه  
 لعدم علمه بالخطأ ذلك وأما للدعوى من ضرورة الأمر للمأرب كقول الحمد لله  
 أو القول عنه الوجه سطر المولى إلى ما بعد فإن قول العبد المولى سطر المولى إلى أقرب  
 إلى التأرب من قوله انظر إلى أمروا وأما الحمد المحاط على المطلوب البليغ فخطأ  
 العطف وحده بأن يكون مخاطب عن الحب إن كثرت الطالب كما يقول الطالب  
 لك تأمّن غذا أو يقول لك لا تأمّن غذا فإنه خطأ على الشان به أو على عدة العطف  
 وجه وهو أنه لا ينكر إسانك به أو عدم إسانه لأنك لا تحب إن نسب الطالب  
 إلى اللزب وأما الضور ذلك وأما استعمال الإنشاء في مقام الخير فاما في الظاهر والرضا  
 بوقوع الأخر تحت لفظ الطلب اظهاراً إلى رده كان المرفوع مطلوب قال الخير  
 استصحبنا وأحسنه لا معلومه إلا ما لا عقله إن قلب ظهور الرضا بأداة المحبوبة  
 ولصانها أي تفاوتت بمحقق إحسانك وإسانك ويكونان كأنهما مرفوعان معطوفان  
 وأما التوخي المأرب فأن تفاوتت جواب الأمر لما هو متفاوت الدلالة في لفظ الطلب

وقوعاً وعدم وقوع كما تقول أفهم وأكره فم فأن لا أتذكر الصيام صحت أو لم صحت فإن  
 عدم ترك الصوم وبنائك عليه لا تفاوت تفاوتت صوم الطالب وعدم صومه  
 وعلمه قوله مع استغفر لهم أو لا استغفر لهم إن يستغفر لهم سبعين مرة فإن يغفر  
 الله لهم وكذا قوله انفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتذكر أي إن يغفر الله لهم استغفرت  
 لهم أو لم يستغفر لهم ولن يغفر الله لهم انفقوا طوعاً أو كرهاً ولا تفاوتت عدم  
 العفو إن تفاوت الاستغفار وعدمه وكذا لا تفاوت عدم العفو لا تفاوت الاعتناء  
 طوعاً وكرهاً والأمر في باب العجب من جوابكم سؤالي أنه بعض الخير والتقدير  
 لكم زيد أي صار زيد لكم لغير اختصاره من سبيل ذلك لاجتماعه في اللفظ  
 في سبيل إيراد الطلب في مقام الخير مع الإنشاء كغيره كغيره من الجوارح التي  
 في الأبواب الخمسة السابقة على باب الإنشاء وباب الأحوال  
 المستندة وباب الأحوال المستند وباب معلومات السند وباب كل من الإنشاء والعطف  
 فغيره أو غير قهره فإن ما ذكره فيها ليس علمه مختصاً بالخبر بل كونه حكم الإنشاء  
 فيه حكم الخبر فلهذا هو الناطق فيه في الإنشاء من كون الإنشاء من غير  
 الناكيد وهو كذا أو كونه حقيقته عقليه ومحاذ غفلياً ولو أن الإنشاء مذكوراً ومذكوراً  
 ومطلقاً ومقيداً ومقدماً ومؤخراً ومن وقوعه عطف سان وبذلك لا غير ذلك  
 من الجوارح المذكورة في الأبواب الخمسة **قوله** الفصل والوصل الوصل عطف  
 الخبر على بعض الفصل تركه ما فإنت حمله بعد حمله والمأرب أي أن يكون الخبر  
 من الجوارح أو لا وعلى الجوارح فمما يشترك البانده لها حكمه عطف عليها كالمفرد  
 بشرط كونه مقبولاً في الواو وهو أن يكون منها جهة جامعاً خورده مكتوب وشعر



او يعطى وينع ولها عيب على ان تام قوله لا الذي هو عالم ان النوى صبر وان  
 اما الحسن كرم والافضل عن الخو واذا خلوا الى شاطيئهم قالوا انما علمكم ان الحسن  
 مستهزون الله مستهزون هم لم يعط الله مستهزون هم على انما علمكم لانه ليس  
 من كفواهم واعطى الباقين فصار عطف على عطف سوى الواو عطف به  
 نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو واذا قصد العقب او المصلة والواو كان  
 لا ولا حكم لم يقصد اعطاه لسانه والفصل نحو واذا خلوا لم يعط الله مستهزون  
 هم على انما علمكم انهم في الخصائص الظرف والمصر والافان كان منها ما لا انقطاع  
 لا انهم او كان الاتصال او شبه احدهما فلا ذكر الا فالوصل **الاول** انما السابغ  
 في معرق الفصل من الوصل الى الفصل عطف بعض الجملة على بعض الفصل  
 العطف وتسمى موضع احدهما عن موضع الاخر على ما تقتضيه البلاغة مع الاستلزام  
 وقول الماخذ لا يعرف على وجهه ولا يحسن علمنا بكنهه الا من اوتي في فهم لطائف كلام  
 العرب العربا طعنا مستغما ورزق في ذكر اسرارها ورواها صفا ولها مقصود  
 بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصدها عليها الى سر ذلك  
 في نفس الامر وانما حاول بذلك القصد النبيل على من لا غشوض هذا الباب وان احد  
 الامثلة في الا اذا كان في سائر الابواب كان بسبب هذا الباب الى سائر الابواب  
 الى المنفرد ويمتنع الاطلاع على المركب وور الاطلاع على المنفرد فوجب ان يفسر  
 على ما بلغ وجهه من البيان فيقول وبالله التوفيق وان كانت جملة بعد جملة فالاول  
 منها انما ان يكون محل من الاعراب اولا وعلى الاول الجمع اما ان قصد شريك الثانية  
 لا ولا في حكم الاعراب لها اي في المعنى الذي يكون لعراب المعطوف عليه فسمه قصدا

صحيحا ولا فان قصدت ان عطف الثانية على الاولى كعطف المنفرد على المنفرد  
 لكون كل منهما في معنى المنفرد لان الاعراب لا يكون الا للمنفرد وان امتنع مقتضيه  
 لغيرها فشرط كون هذا العطف مقولا في الواو وخوفا مما هو للجمع من جرح العطف  
 في الجملة ان يكون من المعطوف والمعطوف عليه جهة واحدة ومعناها ساقى  
 في المنفرد نحو زيد يكتب وسعر وان قولنا سعة المثال المذكور جملة معطوف على  
 الجملة الاولى وهي كيب مع فاعله ويكون لها محل من الاعراب وهو الرفع فتسمى صر  
 الثانية لا ولا في جملة كون لعراب الاولى بسبه وهو كونها خبرا للمبتدأ وبنها جهة واحدة  
 وهي انما عطف المسند اليه وكذا ان زيد يعطى وينع مثله زيد يكتب وسعر فاذكر  
 الا ان الجملة الجامعة ههنا هي قوله عطف المسند اليه وتقتضي المسند في الجملة الجامعة  
 ههنا اشار الى اشتراط الجملة الجامعة الجامعة العطف المذكور عيب على انما علمكم  
 قوله لا ولا الذي هو عالم ان النوى صبر وانما الحسن كرم انما سببه من كرم  
 الى الحسن وسرارة النوى ولا تعلو لغيرها بالآخر قوله الافضل اي ان لم  
 يقصد سر ذلك الثانية لا ولا في حكمه فصار عطفها اي ترك عطف الثانية على الاولى  
 نحو قوله مع واذا خلوا الى شاطيئهم قالوا انما علمكم ان الحسن مستهزون الله مستهزون  
 هم على انما علمكم لانه لو عطف عليه لكان من صفات المنافقين وليس منه وكذا  
 قوله مع واذا قتلهم لا تقتصدوا في الارض قالوا انما علمكم ان الحسن مستهزون الله مستهزون  
 واذا قتلهم امنوا كما امن الناس قالوا انؤمن كما امن السفهاء الا انهم هم السفهاء  
 لم يعطى الا انهم هم السفهاء على قوله انؤمن كما امن السفهاء لما مر وعلى الثاني  
 اي على ان يكون الجملة الاولى محل من الاعراب لا ان قصد ارتباط الثانية الاولى



على معنى بعض حروف العطف سوى الواو او لا فان قصد عطف الناس على الواو  
 بذلك الحرف نحو قوله دخل زيد فخرج عمرو واذا اردت ان يخرج من جوفه وعمره  
 زيد من غير ممله وكقولك دخل زيد فخرج عمرو واذا اردت ان يخرج من جوفه وعمره  
 كان بعد دخول زيد ممله وهو كقولك دخل زيد فخرج عمرو واذا اردت ان يخرج من جوفه وعمره  
 انه يقول ولحقها منها لا يحسنه وان لم يقصد الارتباط المذكور فلا يخفى اما ان يكون لا او لا  
 حكم لم يقصد اعطاء ذلك الحكم للشاندة او لا فان كان لا والى حكم لم يقصد اعطاء ذلك  
 الحكم للناسه او لا فان كان لا والى حكم على الوجه المذكور ففصل الثانية على الواو  
 اي لم يعطف نحو قوله مع واذا دخلوا الى شاطيئهم قالوا انا معكم انتم شاطيئهم  
 الله مستهينونهم على الواو لا سائر في الخصام من الظروف المتقدم وهو قوله  
 واذا دخلوا الى شاطيئهم فان استهينوا الله هم وهو ان دخلهم وخلاهم وما سولت  
 لهم انفسهم مستهينوا الله من حيث لا يدرون ففصل لا يقطع بطلان ادخالوا  
 الى شاطيئهم او لم يدخلوا اليهم وكذلك الاسماء المحررة فانهم مفسدون في جميع الاحكام  
 قبلهم لانفسهم والاولا وسبقها جميع الاوقات قبلهم اعموا والاولا قوله لما امر  
 اساره الى ما امرت به من التقدم والتأخير من الخصام المحاصل مستند الظروف  
 وان لم يكن لا والى حكم كما سبق اي حكم غير التثنية والاشاء فاما ان يكون لا والى  
 حكم او لا يكون له حكم قصد اعطاء الناسه فالاخ اما ان يكون من الجملة كقوله لا انقطاع  
 ما لا يام خلاف المقصود في الفصل كما ساقى من قوله لا واذا كان الله او كما في الاتصال  
 او شبهه كقوله لا انقطاع او شبهه كقوله الاتصال وان كانت الناندة كالمقطوعه على الواو  
 او كما في الفصل الاول او لا فان كان منها احدا ما ذكر من الاربعة فذلك اي في الفصل والى

فالواصل اي العطف اما في الصور ولان التقدير انه لو عطف كان الواو الواو  
 الصحيح والجمع من السبعه يعطى مناسبه فيها والمثابه ساقى كقوله لا انقطاع ولا يصح  
 العطف الواو واما في الصور الثانية ولان العطف فيها غير له عطف الشيء على نفسه  
 لان التقدير ان منها كقوله الاتصال والعطف يعطى المتعارف من المعطوف والمعطوف  
 عليه واما في الصور الثالثه التي هي كالمقطوعه والواو التي هي كالمقطوعه فعلم ما  
 في الصور الاولى والثانية **قوله** اما كقوله لا انقطاع فالاصل منها خبر او انشا انقطاع  
 ومعنى كونه والى واذا اردت ان يكون الواو او معن خبرات ولان جمعا الله او لا  
 لجامع منها كما ساقى واما كقوله الاتصال فلكون الناسه هو كقوله لا والى مع قوله  
 يجوز او غلط نحو لا رب فيه فانه لما عولج في وضعه ساقى من الاربعة المقصود في  
 المثال لعل المتبادر انه وتعرفت له باللام حازان في قوله مع واذا زيد نفسه ونحو  
 حذري المتعارف فان معناه ان في الهداية بالغ وجهه ليدرك كنهها حق كانه هداية  
 محضه وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما امر الكتاب الطالب والمراد بكلامه  
 في الهداية من الكتب السماويه بحسبها متفاوتة وروايت المثال هو رايه وراي  
 زيد الثاني حازن زيد او زيد لا منها لانها غير وافدة تمام المراد او كغير الواو في  
 خلاف الناسه والمقام يعطى اعتنا شانده لتكثيرة كونه مطلقا في نفسه او تعلقا  
 او عجيبا او لطيفا نحو اولكم ما تعلمون اعدكم بانعام وسبع جنات ووعود فان  
 المراد التنبية على نعم الله مع والى اوجه تارة لانه عليها بالعسل من غير  
 احواله على علم المتخاطبين المعاندين وقرانه وراي وجهه اعني زيد وجهه لعل  
 الثاني الاول ونحو قوله ارجل لا تقص عند او الا فكن السر والجهر مسلما فان اريد







وجه التحقيق على وجه الخراف ان قوله في الكتاب ما يورثه على سبيل  
 الخراف من غير تحقيق وانما منع ذلك الكتاب قوله لا ريب فيه ان الله لا يات  
 هو ان لا ريب فيه في الآية وزان نفسه في قوله حازر نفسه في قوله ان الله يورث  
 مع اختلاف معنى المؤكد والمؤكد قول جعل تعلق بقوله بولغ في وصفه  
 والضمير الذي في فانه مقام القائم مقام العاقل هو ان قوله في الكتاب في الضمير  
 المنعول فيه يعود الى قوله لا ريب فيه وكذا قوله مع واذا تعلق عليه اي اننا  
 وان استلهم كان لم يسمع ما كان في اذنيه وقرا الثاني مقترنا افاده الا ان  
 لان المقصود من التشبيه لانه اذنه وقوله هو بعينه المقصود من التشبيه  
 لم يسمع الى ان السامع ابلغ في عدم الانتفاع بالكلام مع حال من يسمع عليه  
 ذلك ولا قوله انما علم انما نحن مستهزون لان قوله انما علم معناه انما  
 على السمع وقوله انما نحن مستهزون لان للاسلام ووقع له منهم لان المستهزون  
 بالشئ المستحق به منكره وواقع له لكونه غير معتد به ووقع مقتضى التخصيص  
 بالكد لبيان وجه الاستئناف اي بما بالان صح انكم معناه واقفون اي بحسب  
 ولا في فصل انما نحن مستهزون عن انما علم واما ان ينزل الناصب من لا في قوله  
 الناكدة اللفظي من متبوعه في الخاف والمعنى لقوله مع ذلك الكتاب لا ريب فيه في  
 المتضمن هو ما في المتضمن مما قبله لان معنى هذا المتضمن انه في الهداية بالغ  
 في وجه لا يرد ان فيها ان لتكبر قد العظيم حق كانه هداية محضه وهذا معنى  
 قوله في الكتاب لان معنى ذلك الكتاب كما هو الكهاب الظاهر والمراو كماله  
 في الهداية لان بيان الكتب السماوية الهداية لا غير وحسب الهداية سقا والكتب

السماوية في درجات الكمال فما هو الشهدا به في واقع ووجه هو ان  
 المتضمن وانزل في الكتاب في حازر ان الله ازاله قويم السامع ولما رجع اليه  
 والمؤكد وكذا قوله مع سوا عليهم انزلهم ام لم تنزلهم لا يومنون فصل قوله  
 يومنون لما كان مقترنا لما افاده قوله سوا عليهم انزلهم ام لم سديهم من ترك  
 احابتهم الى ان يمان وكذا فصل قوله ختم الله على قلوبهم عن قوله سوا عليهم  
 انزلهم ام لم تنزلهم من ترك احابهم الى الامان وكذا فصل قوله اجتمعت قلوبهم  
 سوا عليهم انزلهم ام لم تنزلهم لانه مماثلة لا يومنون في الناكدة لان عدم السامع  
 من الانذار وعدمه لا يصح الا في حق من لم يسمع قلبه لخاصة السامع مع سماع  
 به جوده وبصره ثبت به غيره فوقع قوله ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وكل  
 ابصارهم عشا و في مقترنا ومولا قوله سوا عليهم انزلهم ام لم تنزلهم كما في  
 ولما كان يكون يومنون حيزا لان ما خله صلبا اعتراضا وانها ان يكون الثاني  
 به لان الاله والمحقق لا يزال كون الى غير واقفه بتمام المراد في ذلك في البعض  
 وذل الاستعمال او كغير الواقفه به كذا في ذلك خلافا لوجه الثانية فانها وفي  
 ما يريد المراد والمقام معتنى اعتناء مشاير المراد لكونه مطلوب في نفسه او  
 فطبعها او غيرها او لطيفها فان المطلوب لذاته يكون لا عساويه هو لا عسا مالم  
 يكن كذلك وهو ضرورة ان يزل الثانية من الاله في قوله بل البعض من يتبع  
 لقوله مع احدكم لا يعلمون احدكم بافهام وشيخ حجات وعيون قطع قوله بانعام  
 الى اخوة عن احدكم لا يعلمون بل اعز الى في قوله مع مشروطة لانه على نعم  
 الله مع عند الخاطئين وقوله احدكم بافهام وشيخ حجات وعيون وفي قوله في التشبيه

عنه



على النعم ما قبله لا لانه الثاني على ذلك النعم بالتفصيل من غير احواله على  
علم الخاطئين المعاندين والامتناد ما ذكر من انهم وغيره ما يقضي المبدأ  
ما تعلمون انهم بعد وغرور فوزانده وزان وحده قولكم انهم بعد وغرور  
الملك في الاول وختم الاستساق وكانه سال سله اذا اقدم به فقال لهم  
الى الخيرة وثنا بها ان يقول الباشه من الاول في قوله ان اشتغال من مبعود قوله  
مع انهم المرسلين انهم امنوا على سالكهم احوالهم مهتدون في سلكهم امنوا على  
سالكهم عن انهم المرسلين بل لانه ان المراد به حمل الخاطئين على انهم امنوا  
وقوله انهم امنوا على سالكهم احوالهم مهتدون اي ما بعدهم ولا ان معناه لا  
يخسرون معهم شامس في نالهم ويرجون صحة دينهم مستغفر لهم الذنوب والخير  
الخير وهو الساعر احوالهم احوالهم يقضي عندهم والفرق بين السور والامر مسالما  
فصل لا يقضي من اجل بل لانه ان المراد به كمال الخطا والكرامة لا فاعته بسبب  
خلاف هو العلم وقوله لا يقضي عندهم اي ما بعدهم لا لانه عليه المطابقة مع  
وهو امران نورا بالملك مستخلاف رجل فانه لا يملك عليه المطابقة فوزان  
يقضي عندهم وزان حسنهم الحسنة والارحمة ان عدم الإقامة معاهم لا يملك  
وغرور احوالهم مع ما فيها من الملازمة وفي الخواص المسند اليه وهو الله  
احد ما على الخيرة وفي نظره ان لم يكن له بل يقضي عندهم على المراد المذكور  
المطابقة بل معناه المطابقة هو طلب ترك الإقامة الله على سبيل الاستعلاء  
غير المراد المذكور وليس في الاعلى المطابقة بل لانه عليه الا بالقرينة الشارحة  
عنه فيكون بعدهم ولذا لا يملك على المراد المذكور لست المطابقة ولا بالتفصيل

بل لانه عليه الا بالقرينة المذكورة وبالتمثيل ان يكون الباشه سائلا الاول ان  
تقول من سلك في قوله عطف البيان من حيث هو في انما هو الانصاف في المقصود  
للتبيين ان يكون الاولي نوع خفا من انتمنا المقام والله كقوله مع قوله  
الله الشيطان قال يا ادم هذا لك على شجرة الخلد وملك لا يملك  
عني يسوع لكونه نفسا او تيقنا له احواله الى ادم وسوسته لا والله  
هو النظم بكلام خفي كقوله ويدعو الى شروعه نوع خفا فازال بقوله  
قال يا ادم الى الخيرة فوزان قوله مع هذا وزان عموم قوله اسم باللائحة  
عمره في الايام عن الى ول بالناز روي ان عمر رضى الله عنه اناه لعمره  
صالحا اراهم بعدهم واي على نفاضة وبراعفنا يقا واسمعه فطه  
كاد ما علم حمله فانظروا لغيره في قوله ثم استقبل البطيخ جعل يقول  
وهو عصفور حلف بعيره اسم بالله ابو حفص عمر ما ان لها من ثوب ولا وبر  
اعفله اللهم ان كان خير وعمر رضى الله مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا  
قال اعفله اللهم ان كان خير قال اللهم صدو حقا النقا فاحذه بيده فقال  
ضع عندي احملك فوضع فاذا مضى فقبه عفا حمله على عيره وزوره كساه  
واما قوله مع ما فيها من الملازمة في هذا الاصل كبريم مصطل التبيين بالملك اما  
التبيين فانه يمنع ان يخرج من حصر البشر ولا يدخل في حصر اخر فاشات  
الملكية له بينه وبين البشر فيعين له وجعل بعضهم هذا المعنى صفة واما  
الملك فانه اذا كان ملكا لم يكن مشرا مستلزم عدم كونه مشرا وهو النال  
معنى اوله اذا قيل في العرو لسانها هذا مشرا حال عظم له وتجب ما



شاهد منه من حسن خلقه وخلق كان الغرض انه ملكا بطور الكفاية قال المؤلف  
 في الايضاح هذا انزلنا البائنة من قوله بذلك الظاهر من متبوعه في بعض المهور وقوله  
 النفس من متبوعه في بعض قلنا يجوز للمهر المذکور ان يجره بعضه ان هذا  
 المملوك كرم صفه منزهة عنه بل على بعض احوال الذات التي هي الجنس الذي  
 هو غير جنس البشر وكذا قوله على احوال غير الله في قوله ومن الناس من يقول  
 انما بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين صفه خاصة **قوله** واما كونه كالمفصل  
 عنها وكونه عطفها عليها موصفا العطفها على غيرها وسمى الفصل لذلك وطعا  
 مثاله ونظير سمي انفي في محله بدل اراها في الضال الخيم ونحو الاستيناف  
 واما كونها كالمفصل بها فكلوا نجا جوابا لسؤال اقتضاه الاو في منواله مفصل  
 عنها كما فصل الجواب عن السؤال السكالي في ايراد منواله الواقع فذلك كما في السائل  
 ان سال او ان يسمع منه سمي وسمى الفصل لذلك استينافا وقوله الثانية وهو  
 بالانتهى من ان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو وال كلفان قلت علل  
 سهر واهم وجرى بطور الى ما لا عللا او ما سبب علل واما عن سبب خاص  
 نحو وما ابوي نفسي ان النفس لمادة بالسوء كانه فلهذا النفس امارة بالسوء  
 وهذا الضرب يقتضئ ناكدا للحكم كما مر واما عن غيره من احوال الواسل ما قال  
 سلام اي فاذ قال وقوله زعموا العواذل انضج فتمره صدر قواو كثر في الاتصاف  
 وايضا منه ما يلة باعادة اسم ما استوفى عند نحو احسنه الذي ذكره في حقيق  
 بالحصان ومنه ما ينف على صفة مخصوصة فكل القديم اهل لذلك وهذا البلغ  
 وقد حذف صدر الاستيناف نحو سبب له فيها بالعدو الاصل وجمال وعليهم

الرجل زيد على قول وقد حذف كلمة اما مع قيام شيء مقامه يجوز عمن ان  
 اخواتكم ومن لهم الف وليس لكم الاف او دون ذلك نحو من الماحض من أي  
 نحن على قول واما التوصل لرفع الابهام فلهذا لا وايدرك الله **قوله**  
 اما كون البائنة كالمفصل عن الاولى فكلون عطفها عليها موصفا العطفها على غيرها  
 وسمى فصلا البائنة عن الاولى لذلك قطعا اما قوله الشاعر ونظير سمي انفي  
 ابغى لها بدلا اراها في الضال الخيم لم يعطف اراها على نظير كذا يؤم السامع  
 انه معطوف على ابغى لغرضه منه مع انه ليس بمراد بل المراد انه حكم الشاعر  
 على سمي بقوله اراها في الضال الخيم لا انه من مطلقات سمي على حق  
 الشاعر فلا يكون اراها كالمفصل عن نظير وان مع عطفها عليها ونحو  
 الاستيناف لا مصاب فوله ونظير سمي انفي ابغى لها بدلا الى ايراد ما قبله  
 في ظنها ذلك ففصل اراها لتقع جوابا لهذا السؤال وسمى صاحب المقنع الفطوح  
 الى ضمن احدها الفطوح للاختصار وذلك اذا كان يوجد قبل الجملة الاولى كلام غير  
 مشتمل على مانع من العطف عليه والجملة الاولى حكم وان لم يرد ان يترك  
 الثانية لها وذلك للحكم كافي هذا البيت وثانها الفطوح للوجوب وذلك اذا  
 كان يوجد قبل الجملة الاولى كلام مشتمل على مانع من العطف عليه ومثله  
 بقوله تع الله يستهزئ بهم وقال اند لو عطف لعطف اما على جملة انا معكم  
 وكلاما لا يصح لما مر وكذا قوله الا انهم هم المفسدون وقوله الا انهم هم السفاها  
 قال المؤلف في الايضاح وفيه نظير لو كان يكون المفطوح في هذه المواضع الثلاثة  
 معطوفا على الجملة المصدرية بالنظر في هذا القسم لم يبين ان متلعه قلت عمنع



عطف المقطوع ٢ انه الى انهم هم المفسدون وانه الى انهم هم السقياء على الجملة  
المصدره بالطرف وحيث ان قيل لهم في الآية انهم هم المفسدون اما على كذا يكون  
او على كذا يقولون ومن الناس من يقول انما الله وباليوم الآخر فاعطف  
المقطوع بها عليها فكان القدر ومن الناس الى انهم هم المفسدون ومن الى انهم  
هم السقياء وهو ظاهر الفساد وكذا الوعطف على كذا يكون واعلم انه الله  
شبهه بهم والنظر المذكور فيها ان لا يقال جعل المقطوع في المواضع الثلاثة  
من قبل الاحتياط لانه في جعله من قبل وجوب القطع باعتبار من وما  
اعتبار ما ذكره المؤلف واعتبار ما ذكره صاحب المفتاح وهو اعتبار عطف  
المقطوع بالنسبة الى الجملة من اللين فذكره صاحب المفتاح فقط لا ناقصا  
يكون القطع فيها من قبل الاحتياط لان المراد بالاحتياط كما ذكره صاحب المفتاح  
ما عتق العطف فيه من وجه وصح العطف فيه من وجه اخر وفي الايات الثلاثة  
لولا ما بين امتناع عطف المقطوع على الجملة المصدره بالطرف لكان القطع  
من قبل الاحتياط لا من قبل الوجوب وفيه نظر لانه من امسح العطف بالنسبة  
الى بعض الجملة والقطع بهذا الاعتبار من قبل الوجوب وان كان غير هذا الاعتبار  
فقط من قبل الاحتياط والحاصل انه ٢ بعض المفسرين على الاحتياط  
وذلك انهم لم يكن قبل الا ٢ مانع من العطف فضلا ٢ بعض المفسرين  
الحاصل على الوجوب وذلك ان كان قبل الا ٢ مانع من العطف ولم يكن ثلها  
شيء امسح العطف عليه ٢ بعض المفسرين لا ينعين الجملة على احد ما لم يصلح  
نظر واحد منها وتعين فيه بالنسبة وكلام صاحب المفتاح ختم هذه الاشكال واما

لوز الثانية كما تمسك بالاول فلكون الثانية جوابا لسؤال اقتصت الاول  
فيتنزل المقطوع الذي هو الجملة الاول منزله المقطوع الذي هو السؤال  
فجعل كانه السؤال او يتنزل الاول منزله السؤال عن الماسه ويجعل جوابه  
جوابا فتمسك بالمانه عن الاول كما تمسك الخوار عن السؤال وقال صاحب  
المفتاح فتمتزل السؤال المقدر منزله الواقع فكذلك اما تنبيه السامع على  
موقعه او لا غنا السامع ان سال اوله لا يسمع منه شيء او لا لا يسمع طائفة  
تكلامه او المقصد الى تلكه المعنى بتفصيل اللفظ وهو تقرير السؤال وترك  
العطف او لغو ذلك كما يخترط في هذا السلك وسمى الفصل لذلك الى كون  
الثانية جوابا لسؤال اقتصت الاول استينافا وكذا الجملة الثالثة ايضا  
سمى استينافا لفظ الاستيناف على اصطلاح علماء المعانيه يطلق على المعنيين  
المذكورين والاستيناف على ثلاثة اقسام لان السؤال الذي يقتصد الجملة  
الاول ٢ اما عن سبب الحكم الذي في الجملة الاول مطلقا ذلك السبب كقول  
الشاعر قال في كنف انت قل عليل مبرور ام وجزع طويل امي ما لك عليل  
او ما سبب عليل فاجاب بقوله مبرور ام اخره فلذلك فصل عما قبله والسؤال هنا  
عن مطلق سبب العلة وكقوله وقد عرفت من اننا قبل ان يمتنع عطف حيا في  
لعمري ما عرفت صاحب ريت وهو في واحله ما تركت المحاور ٢ وروى عن صاحب  
لم يسل جربت بالعطف على عروسه فاعلى سوال غساق له معني البيت  
الاول وهو لم يقول هذا وحده وما الى او فقال ان يطوى عن الجاه الى هذه  
الغاية كتحليل باب عن ذلك بقوله جربت الى اخره وقد عرفت اني قلت



والغرض من الخبر لا هو وبعده مع الفهم صفة لغز وسائر ضاحكة لغز  
له وما فيه نافية وفيه ضمير يرجع إلى الغر والصار كسر الراء جمع خبره  
والغرض منها الحاجة والغرض والمفرد حوت الذنا وضرب منها هل سمع  
ان يعطى خبري من الخبر الذنا ولم يضرب من قلب احوالها بعد تنقذ ان  
حيثه على من علم ان احوال الدنيا ما علم الشاعر ومعنى البلذ ان امطار  
الاصر واهله لم يترك الحاجة في موره احد من اهل الزمان واما عن خاص الحكم  
فها كل موضع يمكن فيه تقدير الخاص مع تقدير العام فيه ولا عكس تقدير الخاص  
او لمحت امكن لقوله مع وما ابرجى نفسه ان النفس لا مارة بالشئ كانه قبل حل  
النفس مارة بالسوء فقل ان النفس لا مارة بالسوء وهذا الضرب معتقذ ناكه الحكم  
الذي هو في الجملة النافية كما هو في باب احوال الانسان الخبيري لان السؤال هنا  
لما كان عن سبب خاص الحكم علم ان السائل عالم بانه سببا لكنه طالب لخصيصته  
لما هي السبب مع علم ان السؤال طلبه معتقذ ناكه حكمه على حسب ما مر  
واما عن غيره من القول مع والواسل ما قال سلام كانه قبل خاذا قال ابراهيم فقيل  
قال سلام والقول الشاعر زعم العوازل انفسه في عمه صدقوا ولكن غيرة لا تغلب  
فانه لما ادعى الشكاه عن جماعات العوازل كان ذلك المخر السامع لبيان الامور  
في ذلك الما كذا في اخراج الكلام بخوجه اذا كان هذا السؤال وقيل له فقيل فقال  
لغزوه الشدة واصنافه الاستيفان مما لا بد من الاستيفان ما عني على صفة ما استوفت  
احسن الى ان لا بد من احسن اليه ومن الاستيفان ما عني على صفة ما استوفت  
عنه الحديث لقوله احسن الى ان لا بد من احسن اليه اهل ذلك اي الاحسان اليه ابلغ

مما ناتي باعادة اسم ما استوفت عنه كقولنا استيفان على هذا الوجه منطويا  
على ما من سبب الحكم بخلافه الى وان ما فيه من السبب او على القول على السبب  
فعلم ان الاستيفان لا عشا واعاد اسم ما استوفت وباعتبار ما عني على صفة  
على خبر من كل ممر وقد عرفت هذا الاستيفان لقام خبره والفتحية تسع له  
فيها ما لغز والاصل رجال فمن قرأ سبع مئينا لم يفعل فانه اذا قل اسم له  
فقد علم ان غده فاعلا ولكنه لم يذكر مكان ما لا سال عنه وما من سبع فقيل  
اي سبع رجال فليسجد هو صدر الاستيفان مخزوف وعلى وجه الاستيفان  
لحو هو لم نعم الرجل او رجلا زيدا وليس الرجل او رجلا عمرو على القول بان المختص  
خير مبتلا مخزوف اي هو زيد او عمرو كانه لما قبل ذلك فابهم الفاعل على معناه  
وهنا ما يظهر او مضمرا اسئل عن نفسه فانه من هو فقيل هو زيد او عمرو مخزوف  
المبتدا او مخزوف الى استيفان كذا امام مع فام شئ متعاده او لمع فام شئ متعاده  
الاول كقول الخاسم زعمتم ان اخوتكم قوسش لهم الف وليس لكم الف خذ الحكم  
الذي هو كذا في زعمكم واما لم فقولهم الف وليس لكم الف فقامه لا والله عليه  
والسؤال المقدر هو لم تنكر زعمنا ان اخوتنا قوسش ولجوز ان تقدير قولهم الف  
وليس لكم الف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما كان المتكلم كذا في  
فالوا لم كذا فقال لهم الف وليس لكم الف فكون في البيت استيفان فام الله  
كقول مع فقم الماحزون اي خذو من العمدة اي ابواب او صول الى الكلام على هذا  
المقدار هذا على القول بان المختص خبر مبتلا مخزوف واما الوصل الرفع لرفع  
ابهم خلافاً للمضمون وكقول البقال وادرك الله فانه لو قيل لا وادرك الله بدون الواو



كما علم كلام لا واسط لا يوم الدنيا منفي بالاسد فوصل بالاول لرفع هذا الزعم  
**قوله** واما التوسط فافان انشأ لفظا ومعنى او معنى لفظا ومعنى  
 كقوله مع خازن عز الله وحيث انعم وقوله ان البراءة في نعم وان الجلال في جيم  
 وكقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا وكقوله وان اخذنا مساق فتول اسرائيل العبد  
 الا لله والوالدين احسانا وزى القربى واليتامى والمسكين قولا الى ان تعبدوا  
 وحسبوا يحسبوا او احسنوا والجمع منها لمحب ان يكون باعتبار المسند اليها  
 والمسند من نحو شعروا وكسب وعطى ومنع وريد شاعر وعمر كاتب وزيد  
 طويل وعمر قصير ولنا سببه منها خلا في شاعر وعمر كاتب وريد طويل وعمر  
 قصير ولنا سببه منها خلا في شاعر وعمر كاتب وريد طويل وعمر طويل  
 مطلقا **قوله** اما التوسط من حاله كمال الانقطاع وكذا الاتصال فهو ضربان  
 احدهما ان ينشأ لفظا ومعنى او انشأ لفظا ومعنى مع جهة واحدة  
 منها مثلا انشأ لفظا ومعنى لفظا ومعنى قولنا عز الله وحيث انعم والجامع  
 فيها هو لفظا ومعنى المسند والمفرد وقوله تع الى البراءة في نعم وان الجلال  
 في جيم والجامع هو لفظا ومعنى التضاد ومثال انشائها لفظا ومعنى لفظا  
 امر والناتية نهي والجامع لفظا ومعنى المسند اليه وثانها ان تنشأ لفظا ومعنى  
 معنى لفظا ومعنى منها او انشأ معنى لفظا ومعنى لفظا او لفظا  
 الاول قوله مع فلما جاءها فوري ان نور في النار ومن حولها وسبحان الله والعالين  
 ما عوسق انه انا الله العزيز الحكيم والوجه الثاني قوله التوسط لفظا ومعنى لفظا  
 وخبر به معنى معطوف على قوله ان نور وكذا وقع له خبر به معنى لفظا ومعنى لفظا

اي المعطوف والمعطوف عليه خبر ما من معنى لان التقدير فلما جاءها فلما نور  
 من النار وميل الى اتصال المعرف في علم الضمير ان هذه اعني المنسوبة  
 لا ما في اللفظ فعل في معنى القول وهو هنا نور في فانه يدل على القول في قوله الله  
 عليه والجامع لفظا ومعنى المسند اليه وهو موسى اما في القى فوافع واما في نور  
 من فاشبه الوجود فيه وهو موسى وكونها في تقدير المسند اليه فوري في المثال الاول  
 ليس من هو انشأ لفظا ومعنى بل هو انشأ لفظا ومعنى والمعطوف معقد وكذا  
 المعطوف عليه ومثال الثاني قوله مع وان اخذنا مساق فتول اسرائيل العبد  
 الا لله والوالدين احسانا وزى القربى والسامى والمسكين وهو لفظا ومعنى  
 قولنا على قوله لا تعبدوا ولنا سببه معنى لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا  
 لفظا لفظا لفظا خبر ولفظ الاخرى انشأ والجامع لفظا ومعنى المسند اليه فيها  
 وهو واد الثمير وكونها في تقدير لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا  
 واما قوله والوالدين احسانا وتقديره اما وحسنون وعصى واحسنوا فكون  
 لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا ومعنى لفظا  
 بل لفظا لفظا لفظا خبر ولفظ الاخرى انشأ والجامع ما ذكره وهذا ابلغ من شرح  
 النور والامر لانه كان شوبخ الى انشائها والامثال وهو خبر عنه ولا قوله ان  
 اصحاب الجنة اليوم في شغل فاليوم هم وازواجهم في طلال على الارض تكون لهم فيها  
 فاكهه ولهم ما يدعون سلام قولنا ضرب رحيم واما زوال اليوم ايها المجرمون عطف  
 واعترفوا على ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاليوم بعد ان نعمت معفى الطلب وهو  
 فليتناووا عنكم اليوم فان ذلك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون خطاب



ومث المحشور لانه تفصيل لما اجماله قوله ولا خروا الى ما كنتم تعملون حتى حذر  
 اصحاب الجنة وخز اصحاب النار وهذا الخطاب لاصحاب المحشر وقت حضورهم فيه  
 ولله الكلام السابق عليه من قوله ان كانت الاصبحة واحدة فاذ انهم جميعا لا  
 محشورون فالهوى لا ينظم نفس شيئا والقدر لا يوجب لاصحاب الجنة حكم ما اهل المحشر  
 يؤول حالهم الى اسطح حاله فلهذا زاد عنكم اليوم الى الجنة وامثروا انهم علموا ان النار  
 ارباب المحشورين فالحامع فيها استرا الهاء قوله لا ينظم نفس شيئا من قوله ولا  
 خبرون الى ما كنتم تعملون وفي انهم يرون ذلك اليوم وفي ما لا يصور المسند اليها وما  
 قوله مع فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وانفقوا النار التي تخرجون عنها الناس والحيوان وعذبت  
 للكافرين وسر الايام بنوا وعلموا الصلوات فقال المحشور من سر الذين  
 امنوا معطوف على فانفقوا النار وقال ابنه في سورة الصف في قوله مع وسر  
 المؤمنين الله معطوف على يؤمنون قبله لكونه معطوفا على امر او قد ينظر  
 الى المسند اليه في المعطوف عليه فيها جمع في المعطوف مفرد واحدا للسند اليه  
 في المعطوف عليه في الآية الاولى هو الكافرون وفي الآية الناصية هو المؤمنون  
 وفي المعطوف فيها هو النبي عليه السلام والحامع ضعفت قوله يؤمنون ما ان  
 لما قبله على طر من الى شينان وهو الضلالة كما هم والواكف فعل او فعل ففعل  
 يؤمنون واذا كان كذلك فكيف يصح عطف سر المؤمنين عليه فلهذا ذهب  
 صاحب المفاتيح الى انها معطوفان على قوله اذ امرنا بها الناس في قوله يا ايها  
 الذين امنوا الى ان انفقوا بوساطة اصحاب الكلام الى معناه غير عز في القرآن  
 وذكرها صورة كثيرة ومنها قوله مع وانزلنا عليكم الذر السوي كانوا وهلة واذا

اخذنا مشاقكم ورفعا فوقكم الطور خروا وقوله واذا جعلنا البيت مثابة للناس  
 وامنا فالحذروا الى في قلنا في الذين السابقين وقابلين في الخبر وفي هذا المعطوف  
 عليه قال المؤلف في الاقرب ان يكون الخبر مع شدة الذين السابقين معطوف على تقدير  
 بل عليه ما قبله وهو في الآية الاولى وانزلنا ونحوه اي فانزلنا وسر المؤمنين  
 اعتوا في الساندة فامثروا ونحوه اي فامثروا بمحمد وسر المؤمنين فكل من  
 قال انه معطوف على تقدير هو قول تقدير اقرب مما قد ذكره صاحب المفاتيح في قوله  
 في الآية الاولى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي اذ انهم عجزوا عن المعاقبة وظهر  
 صدق ما محمد فعل ابعثوا العاصم المسند للنار الى الخبر وسر الذين اعتوا في  
 الثانية فلا يحد من معاد او لا يعجزكم وتوبكم ويحكم الى الخبر وسر المؤمنين  
 والحامع فيها الضمان المسند اليه واذا انفقوا ذلك فاعلم ان العطف فيها بين الخبر  
 يعتمد على مع حرف الحامع عنها والحامع من الخبر اي اما ان يكون مع السند  
 اليها فقط اي باعتبار المسند اليه في هذه الجملة والمسند اليه في هذه الجملة واعيان  
 او باعتبار المسند من معطوي باعتبار المسند اليها والمسند من معطوي باعتبار  
 العطف هو هذا الخبر وهو الذي يعرف المؤلف له بقوله والحامع فيها  
 ان يكون باعتبار المسند اليها والمسند من هذا اذا كان المسند اليه في الجملة من مسند  
 اما اذا كان المسند اليه فيها شأنا وحدا سوا كان المسند الى منها في الخبر لانه لم يحد  
 شعور يدركه او لا يجوز نحو معطوي يدركه فيجب ان يقال العطف فيها الى الخبر  
 ح جعل السند اليه جاعلا للمؤمنين فلو لم يعطف وقيل لان يقولون لا يعطف  
 ليعلم ان الثاني مجموع عن الاول مثال ما اذا كان المسند اليه فيها مسند سوا كان المسند اليه



مما يجوز اجتماعه بالخبر في شاعر وعمر وكان في او مما شنع لاجتماعه بالخبر في طويل  
وعمر وقصر يعطف فيها اذا كان من في وعمر ومناسبة مما مثل ان يكون الخبر  
او عالمين او قاضيه ان يظن من او غير ذلك كما هو صحت الخار التعلق منها فقلت  
في شاعر وعمر وكان في وعمر اعتبار المناسبة منها ان لم يكن الخبر متعلقا بالخبر  
ولم يجوز وكذا لو قلت في طويل والخلفه قصير عند صير لم يكون الخبر متعلقا بالخلفه  
ولو قلت في شاعر وعمر طويل لم يجوز مطلقا اي سواء كان هو أو منها مناسبة  
ان يكونا الخويل ولا يكون فيها مناسبة لانه بعد استبعاد عما يستلزم ان يكونا  
من الشعر والطور عند ذكره الاخر خلافا في شاعر وعمر وكان في اذا كان فيها مناسبة  
فانه يجوز لمن ذكره واحد من الشعر والثناء عند ذكره الاخر لا يستلزم ولا يستلزم  
لا يكون كذا وعلى قولنا في شاعر وعمر طويل قوله مع ان الذين كفروا سوا علمهم  
الذين هم لم يقدروا ان يؤمنوا فقطع عما قبله لانه كلام في شأن الذين كفروا  
قبله كلام في شأن القرآن قال المؤلف وما شعوري طاهر كلام صاحب المصباح  
فيه هو انه ينبغي ان يكون الجامع باعتبار الخبر عنه او الخبر او قد من في قوله  
هذا منقول من مضمون من المبالين المتشعق فيها العطف وهو قولهم في امير  
للجنة يوم الجمعة فخالطوا في صده ولعله سهو فانه صريح في كتابه ما شنع  
يعطف قول الفاسر حتى يبين على قوله خاتمي ضيق مع الخار وما في الخبر قلت  
قال صاحب المصباح اما الحالة المعقنة لكما الانقطاع من الجملتين فتوابع مختلفا  
خبر او طلبا او ان يتفق خبرا فان لم يكون من الجامع ثم ذكر الجامع مطلقا لم  
من ان يفي كل واحد منها في صفة العطف او لا سيما ولا يلزم من ذكر الجامع

واقسامه باعتبار الخبر عنه او الخبر او قد من في قوله ما مطلقا ان كانا حاصل  
ولاحظتها يفي في صفة العطف ولم يشعر طاهر كلامه في شيء من كتابه بانه  
ينبغي للجامع الذي ذكره في صفة العطف ما شعوري طاهر كلامه في امثلة  
القطع لغير الاختلاف خبرا او طلبا هو ان يجوز للجامع ان يفي فيهما لمجرد ان  
يكون خبرا حقيقيا حتى يفي العطف وهو قوله ومن امثلة القطع لغير الاختلاف  
ما ذكره يكون في حديث و في خاطرك بغضه حديث لغير الجامع منه ومنه  
انت قد بوجه لو منها جامع غير ملبث اليه لاعتقاده عنه ويدعم قول الجي  
ذكره واع في قوله في الذكر مقصود لا فاعلم منه ان يجوز للجامع مطلقا ان يفي  
وح لا يلزم انتفاء كلامه ما ذكره المؤلف **قوله** السكاة للجامع من الشئ  
عقله ان يكون الخاوة المتصور او تماثل فان العقل يتجرب المثلث عن الشئ  
في الخارج يدفع التقدير او يضاف كحاس العقل والمعلوم او المثل والكثر او  
وهي ما يكون من تصور به شبه تماثل كلوه ماض وصغيره وان الوهم هو في  
معروض المثلث ولذا ذكر حسن الجمع من الالهة التي قوله بلانه مشروا الدنيا او  
تضاد كالسوار والياض والاماز والفر وما شنع بها او شبه تضاد كالسما  
والارض والاول والثلث فانه يفرقها من قوله المصنف ولا لخذ العند اقرب خطورا  
بالإمعان مع التضاد خيال ان يكون من تصور بها تضاد في الخيال سابق واسان مختلفة  
ولذلك اختلفت الصور الدائمة في الخيال ان ترميها ووضوحا واضحا علم القفا  
تضاد احتياج الى معرفة الجامع لا سيما الخيانة فان جمعه على محرمات والاف والعارف  
ومن محسنات الوصل ما سبب لجللته في الاسمه والام والفعليه والفعليتين



في المظهر والمضاد عنه الى المانع **اول** يريد ان يذكر ما ذكره صاحب الفتح  
من الجامع من الخلق فقال الجامع منها عقله وهي في الخلق اما العقلي  
فهو ان يكون منها الخار في تصور احي في تصور المسند اليه او في تصور المسند  
او في قدر من تصور بالحو فلا يصل ونقطع وزركايت وعمرو وهنوم لا يدر  
الجندوم وورع السلطان عنه الغافه او ان يكون منها ثانيا في تصور ما  
مثل الثاقل في المسند اليه كما مر او في المسند مثل زركايت ليكر وعمرو الخ  
او هو قدر من تصور ما ارضيكم التماثل حكم الخار وان العقل يحيد المثلثين  
عن الشخص في الخارج احي عن الصفه التي هي الوجود عن كل واحد في الخارج  
والخارج مرفوع التعديل من المثلثين في جعلها متحد من ما في عقلها ههنا التوحيد  
المستتر فيها مجر واهل الشخص وان يكون منها تضاد ما في العقل مثل  
احدهما يدر في عقل الاخر سواء كان التضاد من الوجود المعقوله كما في العلم  
والعلول والسبب والمسبب لان العلم انما بعقل مر حيث هو العلم بالسبب  
الى المعلول مر حيث هو المعلول وبالعكس وكذا السبب والمسبب فان العلم او  
السبب هو ما يوقف عليه الشئ والمعلول او المسبب هو ما يوقف على الشئ  
وكذا احر من الموقف عليه والموقف باعتبار انهما موقف وموقوف عليه  
لا يمكن عقله الا باعتبار الخار او من الوجود المحسوسه كما في السفل والعلو  
وهو تضاد محسوس مكانه فان السفل والعلو من حيث هما سفل وعلو لا يمكن  
تفكره ههنا يدر في الخار من ما في العقل والمحسوس كما في الاقل والاكثر  
فان الاقل من حيث هو اقل انما بعقل باعتبار ما هو اكثر منه والعكس ههنا

العقول كالمسنتين وثلث مسائل والمحسوس ككلمين وثلث كتب وانما  
قال التضاد من الجامع لان التضاد من الشئ اوجه اجتماعها عند العقل  
اذا تفكر احداهما واما الوهمي فهو ان يكون من تصورهما شبهة ثانيا في تصور  
وكونه مفره فان الوهمي يورث الشئ من المثلثين مع عرض المثلثين والاحسن الجمع  
من المثلثين التي هي المحسوس او المحسوس والقهر وحكم المثلثين حكم المثلثين كما مر  
او ان يكون من تصورهما تضاد كالسواد والابيض وهو مثال التضاد في الزمان  
ومنها واسطه والابيض والكفر وهو مثال التضاد في المعاد وورع بعضهم  
الى ان واسطه منها على حذبه اشاعره لا يار عديم هو تصور من الشئ  
عليه كالا مروي في علم بحيد به بالضرورة والكفر هو انكار شئ من ذلك  
والمكلف اما ان يصدق في الفكر او لا فلا واسطه وفيه نظر لان المثلثين قد يتخلو  
عنهما ما لا يصدق عليه شئ او يبلغه لكن الحسنة حيث علم تصديقه وكالتضاد  
المعاني المتضاده كالا سواد والابيض والموسر والفاقر وان يكون بينهما شبهة تضاد  
فالسما والارض والاول والآخر وما كان المتضادان هما المتضادان الوجود  
من المتضادين على محل واحد منها غايه الخلاف حكم علم السواد والابيض  
والكفر والابيض بالتضاد ههنا الوجود القوي المذكوره ههنا وعلى السما والارض  
والاول والثانيان منها شبهة تضاد لمشاهاتهما المتضادين من كونها اوجوه من  
ان ههنا غايه الخلاف ولما اعتضاد من لا تتغافل التعاقب لانها لا تتعاقبان  
على محل واحد وانما يقع ان يكون التضاد وشبهه جاعلان الوهمي من المتضادين  
والشبهتين ههنا منزله المتضادين من معتقد الوهمي في الجمع ههنا الاضيق والاشد



الضد كالسواد مثلاً اقرح ظهوراً بالبال مع ضده كالبياض واما الخيال  
فهي ان يكون من تصور ما تقارن في الخيال سابق على العطف لاجل اسباب  
مختلفة في الخارج موزعة الى ذلك التقارب على الخيال ولتختلف تلك الاسباب  
لحسب الصور الثابتة في الحسالات شرباً ووضوحاً يعاقب الخيال في كل  
صناعة خال صانعها وتلك الصور في الخيال والآخر وهو خيال الجاهل بتلك الصناعة  
لا يرى بعضها لعدم الاختراع فيه ولم يورثه لانكار بلوح في خيال الصور  
زيد في خيال عمرو مثلاً وهو لم يورث بحاله وتلك الصورة في غير ذلك الحسالات  
زيد بار على علم في ذلك لفارقه بل يفارقه كالمخترع صلب صلاحه وصانعها  
وذلك بقر ومعلم صبيده سافروا ذات يوم ووصلوا سير النهار بسير الليل  
بينما هم في وحشية ظلمة ومعامسا محقق الضبط وخوف الضلال وقد حاور  
الخزام الطمس طلع عليهم النور بوجه النور الكريم واصوات لهم انوار كل  
مظلم بهم فافاض كل منهم في التنا عليه وشبهه بل فضل ما في خزانة صورة  
في شبهه السلاحي التي ترس المذهب برفع عند الملك والصانع بالسلك من  
الابرز بغير عن وجهها الموقفة والعار بالحق الاسف خرج من قلبه طرباً  
والمعلم برعف البحر يصل اليه من بيت ذي مروة وهما تشبهات الرفق  
الاربع للبلد الطالع عليهم سلوة على صور غير ما تلونا من اختلاف في بؤبؤ  
الصور في الحسالات وتعاظها في بعضها ووزن بعض في اختلاف اسباب بوجه ذلك  
ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في معرفته الفصل والوصل الى التبيين في انواع  
الجامع من العقلي والوهمي والخيالي سيما النوع الحسلي فان حجة بحري في الفعارة

وغيره

حسب ما سعت في الاسباب ٢ استدلال في الصور خزانة الخيال والجامع من  
الار والسماء والجبال والارض في قوله مع أملاً ينظرون الى البرك كيف خلقت  
والا السماء كيف رفعت والى الجبال كيف صفت والى الارض كيف سطت النسب  
الى اهل البر فان جلد استماعهم في معاشهم من الابل فيكون عنانهم معروفة اليها  
واستماعهم من اهل الحسالات ان يترعى ونشرب وقد ذكر في ذلك المظهر في كثير من قلب  
فيجوبهم الى السائمة لا بد لهم من حادوي يورثهم وحسن شخصون به ولا شيء لهم  
في ذلك الجبال ثم لا عني لهم لتعذر صلتهم في منزل لان اصحاب مواش عن التفكير  
من ارض الى مواها فان افتش البدوي مخبأه وحد صور هذه الاشياء الاربعة  
حاضرة فيه على الترتيب المذكور خلاص الخبير في انه اذا تلا الهاء قبل الوقف  
على ما ذكرناه طين النسق في حمله معيها للعب فيه وهو عدم وقوفه على ما  
وكونه كاقبل ولم من غائب قولاً صحيحاً وافته من الفهم السقيم في محبتات  
الوصل الى العطف ان يكون الخيالان متنا سبتين كونهما السمتين او فعليتين  
وفي الفعليتين كونهما ماضيتين او مضارعين او ظرفيين فافان  
اريد في الجملة من مجرد الفرض النسب من غير ارادة المخدرة او الثوب لزم  
ان يراد في المناسبة العقلية لانها مطلوبة ولا مانع فيها لعجب رعايتها فيقول  
قام زيد وعمرو وعمرو وقاعد وزيد قام وعمرو وقاعد وزيد وعمرو وقاعد  
قام زيد وعمرو وقاعد والى ان كان مانع عن المناسبة المذكورة بان زيد لحدادها  
المخدرة وبالحديث الثوب كما اذا كان زيد وعمرو وقاعد ثم قام زيد وعمرو  
وجب ان يقول قام زيد وعمرو وقاعد بعد ان مر اعاده المعنى اولى واوجب



من رعاية المناسبة اللفظية وعليه قوله نفع سوا عليكم ان دعوتهم ام  
اسم صامتون المعنى سوا عليكم ايها المشركون لحدثهم الدعوة للاصنام  
بان تدعوتهم بها كم ام استمر عليكم صمتكم عن دعائهم في مهامكم لانهم كانوا  
اذا دعوتهم اسروا دعوا الله وادعواكم هم لقوله نفع وادعوا من ان كان ضرر دعوا  
فيهم من غير الله وكانت حالهم المستمرة ان يكونوا عن دعوتهم صامتين **قوله**  
تذهب اصل الحال المستقلة ان يكون غير ولا لانه في المعنى حكم على صاحبها بالخبر  
ووصف له كالتفت لكن خولفت اذا كانت جملة فانها من حيث هي جملة مستقلة  
الافان فصاح الى ما يريد عليها صاحبها وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل  
الضمير بدليل المفروضة والخبر والتفت في الجملة ان قلت عن ضمير صاحبها وجب  
الواو وكل جملة خالية عن ضمير ملحوظ ان تنصب عنه حال يقع ان يقع حال  
عنه بالواو الا مصدره بالمضارع المثنى نحو جازروا وسكنتم عمرو لما سبوا في  
والماز فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت اسع وخولوا نحو ولاعتن مستكثر  
لان اصل المفرد وهي بدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن للمفعول قبل الله  
وهو كذلك اما الحصول فلا يكون فعلا مثبتا واما المقارنة فلكونه مضارعا واما ما  
جاء في الحديث واصل وجهه وهو له فلما خضت اظافرهم في خواتم واهنهم ما كان  
مصل على جرد المبتدأ اي وانا اصل وانا اوهنهم وقيل الاول شاذ والثاني ضروري  
وقال عبد القاهر هي فيها للعطف والاصل وصكنت ورجعت عدل الى المضارع  
ليكون الحكاية الحال وان كان حقيقيا فالامر ان كثر ان يكون فاستغما وارتعان  
بالتحضف وهو ما لا يؤمن بالله لانه على المقارنة لكونه مضارعا والوجه

لكونه منفيا **قوله** ما اتصل بان الفصل والوصل من المصطلحين الفوارق الجملة  
الواو وقعت حال مستقلة فانها جازية او بغير الواو فليدفع المعاصاة متى تنفيا  
لانها كالتنافية له وقول وادعوا معقول الحال في علم الضمير وعلى نوع من مستقلة  
وسوكله فالمتعلقة حال تنقل عن في الحال الموكلة حال مفعول مفعول جملة  
لا تنقل عن في الحال اصلا ولا تنقل غالبا مثل هو الحق بنا وهو الحق في جهنم  
وكقوله نفع الم ذلك الكتاب لرب فيه وحق النوعين ان يدخلها الواو ونظرا  
الى دعواها الذي ليس منع لعدم المتبوع لان دعوا الواو وان كانا يسمونها واو  
الحال اصلا العطف قال المؤلف اصل الحال المستقلة ان يكون غير واو ولا  
في المعنى حكم على صاحبها فلا يدخلها الواو والخبر بالنسبة الى مبتدأه ولا الحالك  
المعنى وصف لصاحبها فلا يدخلها الواو والتفت بالنسبة الى دعوتهم والقسمين  
فيه لا الى دعواتهم بل في الاسماء على تعلق معنى حصل بينهما وبين دعواها  
سبب الترتيب اسنادي فانها وجد الاعراب في موضع يكون في الجملة على تعلق  
هناك معنى فكون مغيب عن نظف معلقا لغيرها الواو مثلا لكن خولفت هذا  
الاصل فيها اذا كانت جملة لانها من حيث هي جملة مستقلة بالافان وعبر  
ما و في فصاح الى ما يريد عليها صاحبها وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط والاصل  
الضمير بدليل الاختصاص عليه في الحال المفروضة والخبر والتفت مطلقا واما  
تقرر ذلك بقول الجملة التي تقع حالها ان يكون خالية عن ضمير صاحبها  
او لا يكون خالية اما الاولى فيجب ان يكون الواو لئلا يصير منقطع عن صاحبها  
غير ضروري بل لا بد من التمسك بالعدم وادعوا ما سئلتم عمرو وجازروا



وحارز يدوم خارج عمرو وكل جملة خالية عن ضمير ملحوظ ان ينصب عنه  
 حال يصح ان يقع للجملة حال عند مع الواو الى الجملة المصدرية بالضمير  
 كقولك حارز يدوم عمرو وحال زيد وانه لا يصح بالواو لما سبقت ان المضارع المثبت  
 اذا وقع حال الخب ان يكون له باطها الضمير وحده بل يصح بالواو مع الضمير ايضا  
 مثل قوله مع واذا قال هو من لقومه باقوم لم يوزن ونفى وقد علمون ان  
 الله التام فان قوله وقد علمون له حال او هو مضارع مثبت مع ان الربط ليس  
 بالضمير وحده والعقل الذي يستدركه ذلك ضعيف كما ساء لا يقال انه جملة  
 اسمية لان التقدير وانتم قد تعلمون لانا نقول المصل عدم العقل بقوله  
 خاليه عن ضمير ملحوظ ان ينصب عنه حال او لم يخل عنه ليعلم وقوعها  
 حال مطلقا وقوله يصح ان يقع حال عند وزان يقول يجب ان يجوز ان يكون  
 الثانية معطوفة على الاولى والجب وقوعها حال واما الثانية وهي قوله ولا  
 اى وان لم يكن الجملة الواقعة حال خالية عن ضمير صاحبها وان نصب ان يكون  
 بالواو وتارة تشنع ذلك وتارة تخرج الحذف وتارة تسوي الحذف وتبين اسباب  
 هذا الاختلاف فنقول الجملة الخ اما ان يكون فعله او اسميه فان كان اسميه  
 فعله او اسميه فان كان فعله فالاخ اما ان يكون الفعل فيها مضارعا او لا  
 فان كان مضارعا فالاخ اما ان يكون المضارع حقيقيا او مثبتا فان كان مثبتا امسح  
 بحال الدار نحو لا يمن يستكثر قوله يستكثر مرفوع منضموم الحال على الحال  
 اى لا تعطى مستكثرا طالما اكثر ما اعطيت وقري يكون الدار لما لا بد  
 كانه قبل ولا يمن يستكثر على ان من الزم قوله مع ثم لا يتبعون ما اتفقوا منا

ولا اذى لمن من شأن المنان لما عطى ان يستكثره اى يكثره او يكثره واما  
 لانه شبه ثرو من يستكثر ولو لم يكثره فمستكثره واما الوقف ولا يخرم على  
 ان يحارب الولي له المصطفى وقري بالنصب على انصاره وانما قال امتنع وخبر  
 الواو فاما ذكره لان المصطفى للحال المفترضة لان الحاربان والاصحاب الاعراب يوافقون  
 وانما المفترضة اصل بالنسبة الى المركب والحال المفترضة المستقلة بل على حصول  
 صفة غير ثابتة اى غير مستمرة مقارن في كل الحصول للمجملات الحال  
 فيداله وهو عام لها مثل حارز يدركها فان كانا يدرك على حصول صفة الركوب  
 الضمير غير ثابتة مقارن في كل الحصول للجمعي وانما قلنا ان الحال المفترضة المستقلة  
 بل على ما ذكرناه امان لانها على حصول صفة مقارن لما جعل الحال فيداله  
 ولا للحال ما يبرهنه القائل او المفعول باعتبار كونه معللا ومفعولا والبرهنة هي  
 الصفة اعرض ان يقوم بالغير وهو الواو والعدوى بالمضارع الى محل يقوم به الى  
 نارا فالحال بمغناه بل على حصول صفة شانه حارز كروا لما لا لها على كونها  
 غير ثابتة ولانها مستقلة والفعل المضارع المثبت بهذه الصفة لا المضارع المست  
 بل على حصول صفة غير ثابتة لانه فعل مثبت والفعل يدل على التجرد وعدم  
 الثوب كما سرور ولا الضاع على المقارنة لكونه مضارعا وهو يصلح الحال والاستقرار  
 واذا ثبت ان المضارع المثبت لصفة الحال المفترضة وجب ان يكون مفعولا للضمير  
 وحده كالحال المفترضة وهذا هو معنى قوله وهو كذلك اى المضارع المثبت كالحال  
 المفترضة في الدلالة المذكورة والموافق في المضارع ولهذا امتنع نحو حارز يدوم  
 عمرو كما سرور هذه العبارة منقوصة الجملة الجالية الخالية عن ضمير صاحبها مع انها



وجب فيها الواو وما ذكر من المضاف في النظر المذكور مع دخول الواو فيه ان قيل  
 الجملة الخالية الخالية عن ضمير صاحبها ان كانت فعلية ولا نقض وهو ظاهر  
 وان كان اسمية فلا نقض اتصال الاسم بذلك على النون ولا استمراره فلما استعمل  
 الاسم اذ وقعت حاله في حيزه عن الالف على النون في الاستقرار  
 لكون المقصود من هنا ما فعلوا كالمفرد قوله واما ما جاء من خبر  
 سوال فقد رتبتم السؤال انه علم مما مر ان المضارع مثبت اذا وقع حالا  
 في كلام العرب ويحتمل فيه نحو قمت واصك وجهي اضره قوله اصك فعل  
 مضارع مثبت وقع حالا وقد دخله الواو وكذا قول عبد الله بن سالم اسلموا  
 فاما حيث اظافوا بهم فحوت وارهنهم ما اذا قوله ارهنهم اي تركهم عندهم  
 مقاما حال وهو مضارع مثبت دخله الواو والظا في جمع الطير وهو  
 الشبه ما وراهم قد لا يكون الا ظرفا لكونه الفوس احسبته من ثلثه اوجه  
 لحيها ان الجملة التي وقعت حالا فيها كره اسمية لا فعلية فهو غير محتمل الرابع  
 او قدسوه وانا اصك وانا ارهنهم ولعل ان يكون لا اصك عدم التعدي وان  
 احتمله لكونه غير ظاهر والاول المذكور على اسماع دخول الواو فيه غير قطعي  
 لصلح الملازم على التعدي المذكور ولا سالم عن النقض مع وجود مانع فلا يكون  
 النقض قارحا وشأنها ان يصل الاول اي قمت واصك وجهي لا معتد به والثاني  
 وهو حاك التفت لظهوره الى حركته فوقع ذلك في القرآن كما ذكرنا شأن اول  
 صوره وثالثها قال السج عند العاصم الواو فيها للعطف لا الحال فان قيل العطف  
 غير مناسب لما ذكرنا اي من محسنات الوصل باسم الجملة في المضاف والمضاف

فيه

وهنا لا يكون تناسبها حاصل لان احدهما ماضيا والاخر مضارع فيكون  
 الواو والفعال لا للعطف بل للناسب المذكور ليس بشرط ان يكون الجواب  
 عن ذلك ان اصل وصككت ورضيت عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية  
 كما في قوله ولقد امر علي التميمي تسخين قمصيت قلت لا بعنف فان امر  
 ههنا بمعنى امرت لخرجه على لفظ المضارع لحكاية الحال بهذا الجواب  
 لو كان صحيح الواو فيها للحال هذا ان كان المضارع مثبتا اما اذا كان منفيما  
 فيجوز فيه الاسرار الواو وعدمه من غير مرجح لانه على المقابلة لكونه  
 مضارعا وعدمه لانه على الحصول لكونه منفيما مدل على كونه الوصف  
 بل على حصوله اما مجيئه بالواو فكقراءه في كون فاستغنى ولا يتبعان  
 بتخفيف النون وقراءته بتشديد النون على انها موكلة والفعل يبي  
 معنى هذا الواو للعطف وعلى الاول لا يصح للعطف على الظاهر وهذا  
 هو معنى قوله بالتخفيف واما مجيئه بغير واو فكقوله مع وما لنا لا نقول  
 بالله قوله لا نؤمن بحال بغير واو **قوله** وكذا ان كان ماضيا لفظا او معنى  
 كقوله مع ان يكون في غلام وقد بلغني الكبر وقوله او جاءكم خبر من  
 وقوله مع ان يكون في غلام ولم يحسنه بشر وقوله فانتقلوا منكم من الله  
 وفضل لم يحسنه بشر وقوله ام حسبت ان يدخلوا الجنة ولما بانكم مثل  
 الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلا لانه على الحصول لكونه فعلا مثبتا  
 ووزن المقابلة لكونه ماضيا ولهذا اشترط ان يكون مع قد ظاهرا او مقدرا  
 واما المنفي فلا لانه على المقابلة ووزن الحصول اما الاول فلان لما لا يستغنى



وغيرها لا انتفا مقدم مع ان الاصل استمراره فتصلبه الدلالة عليه عند  
الاطلاق بخلاف المثبت فان وضع الفعل على اقامه التقدرو وحقيقته ان استمرار  
العدم لا ينفي عن سبب خلاق استمرار الوجود واما الثاني فكونه منفي **الحل**  
هذا اذا كانت الجملة فعلية والفعل فيها مضارع اما اذا كان الفعل فيها ماضيا  
او معنى فهو فيه الامر ان الواو بعده من غير ترجيع سواء كان الماضي مثبتا  
او منفي اما مجيء بالواو فيها هو ماضى لفظا مثبت مع فلا يفتى في كونه نفع  
حكاية عن ذكر ما عليه السلام اني يكون في كلام وكانت امر اني عاقر او انا مجيء  
بغير واو مع فلا تقدر في كونه نفع او جازم حصرت صدورهم اي فلا حصرت  
اما مجيء بالواو فيها هو ماضى معنوي نفعي بام وكقوله تعالى حكاية عن حريم  
اني يكون في كلام ولم يحسن بشر وبغير واو وكقوله نفع فانقلبوا سمع من الله  
وفضل لم يحسنهم سوءا اما مجيء بالواو فيها هو ماضى معنوي نفعي بام وكقوله  
مع ام حسبت ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم وسبب  
جواز الامر في الماضي اذا كان مثبتا هو دلالة على حصر صفته بالله لكونه  
فعلا مثبتا فلا يكون مشتت بل على الحضور وكونه فعلا بل على عدم الثبوت  
وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضيا وعدم دلالة على المقارنة اشتراط  
ان يكون الماضي الذي وقع حاله مع قد ظاهره او مقدره حق مقدره الى الحال  
فيصح وقوعه حاله وظاهر هذا التعليل يقتضيه وجوب التعليل الواو في الماضي  
المنفي لا انتفا دلالة على الحضور لكونه منفي وانتفا المقارنة لكونه ماضيا لكنه لم  
يجب فيه بل يكون مثل الماضي المثبت في جواز الامر من غير ترجيع لان الماضي

المنفي يدل على المقارنة وول الحضور اما الاول وهو دلالة على المقارنة  
فان لم لا يستغنى عن المنفي الى زمان الخبر واما غير لما من نحو ما ضرب ولم  
يضرب فلا انتفا مقدم على زمان الخبر والاصل استمراره ذكر الانتفا  
فحصل فعلا المجموع الدلالة على المقارنة عند اطلاق ذلك المنفي اي من غير  
قرينه منافيه للاستمرار خلافا لماضى المثبت فانه لا يدل على المقارنة  
لان وضع الفعل على اقامته التقدرو والماضى المثبت منقطع الوجود  
بالكيفية فلا يدل على المقارنة قوله وحقيقته الى اخره كانه جواب عن  
سؤال مقدار ذلك السؤال هو انه لم يلب ان الاصل استمراره ذكر الانتفا  
المستقدم لفظ الماضي المنفي على المقارنة والماضى المثبت يدل على الوجود  
ولم يكن الاصل استمراره بل دل ايضا على المقارنة لم ينع دخول الواو ولا  
استلزام ان يكون مع والحياب عن ذلك ان استمراره لا ينفي  
سبب احوال عدمه لعل كما هو مذهب المتكلمين فاستمراره لا يعلل ايضا  
لانه عدم ايضا واما ان عدمه اولى بالممكن لذاته لانه لو لم يدر شيئا أصلا ولم  
يحقق ثبوت عدمه الممكن كان عدمه متحققا واذا لم ينفي عدمه الى سبب  
وافاق حصل بالاصل قاده خلاق استمرار الوجود فانه مقتضى سبب الاقتدار  
الوجود اليه وافاق الحق بل ان يكون استمراره نظيره ان ارد بقوله  
ان استمراره لا ينفي الى سبب انه لا ينفي الى سبب اصلا وهو الظاهر  
من كلامه فلا ياتل ان عدمه الممكن ينفي الى انتفاعه وجوده ان لو تحققت  
لحق الوجود فاستمرار عدمه ينفي الى استمرار انتفاعه الوجود لانه لو لا







ثم قال والوجه ان يقدرا الاسم في مثله مرتفعاً بالظرف فانما يتجوزان اتفاق من  
صاحب الكتاب واما الحسن في عتاده على ما قبله ثم اختار ان يكون الظرف منها  
خاصة في تقدير اسم فاعل وجوز ايضا ان يكون في تقدير فعل ماض مع قد وضع  
ان يكون في تقدير فعل مضارع ولعله انما اختار تقديره باسم فاعل لوجوه الخصال  
ح الى اصله في الافراد ولهذا كثر مجيها بالواو وانما يجوز التقدير بفعل ماض ايضا  
لمجيها الواو فاعلا وانما منع التقدير بفعل مضارع لانه لو جاز التقدير به امتنع  
مجيها الواو ثم قال وحسن في الجملة الاسمية حال او تارة لدخول حرف على مبتدأ  
لحصول شبه نوع من الارتباط كقوله فعلت عسى ان تصبر حتى كأنما نجي حوالى  
الرسول الخوارى قوله كأنما مع ما بعده حال فلولا ان جاز كان عليه الحسن النظام  
لما عاود كقولك عسى ان تصبر حتى ويض الجواز الى اسود لحرور الغضب وتارة  
لوضع الجملة التي وقعت حال لعقب مفرد المحسن ترك الواو لئلا يوهى عطف الجملة  
على المفرد كقول الساعدي والله يفتك لنا سلا من ركب الجبل وتعظيم ترك الواو  
في قوله ركب الجبل وتعظيم لما ذكر والمراد ببرهانه نفسه وهو استعاره كما  
نقال الكريم من برهانه صدأ كله اذ لم يكن صاحبها تكملة مقدمة عليها فان كان  
كذلك ليجوز في جمل وعلى كنفه سيف وجب الواو لئلا يشبه القصة  
واما لخص قوله مع وما اصلها من خبره لا ولها كتاب معلوم فقال صاحب  
الفتح الوجه عندى هو ان لها كتاب معلوم حال خبره كونه في حكم الموصوف  
نازله منزله وما اصلها من خبره من القوي لا وصف وجملة على الموصوف وهو  
لخطا ولا عيب في السهو والاسان والسهو ما تنبيه له صاحبه ما روى تنبيهه

والخطا ما لا تنبيه له صاحبه او تنبيه له لكن بعد اعقاب وكلمته عرض الخشبي  
حيث قال في تقديره لها كتاب جملة واقعه صفه لغزبه والقياس ان لا يوسط  
الواو بينهما لانه من الصفه والموصوف كمال الاتصال الذي يمنع العطف وانما يوسط  
لتأكيد لصورة الصفه بالموصوف كما قال في الحال جاني زيد عليه ثوب وجاني عليه  
ثوب **باب** الجواز والاطناب والمساواة للكمال اما الجواز والاطناب  
فلكونها نسبتي في تيسر الكلام فيها الى ترك الصفين والبناء على امر عر في  
وهو مستعار الى وسط اي كلامهم في محوري عرضهم في تارة المعولة وهو لا  
خروج ما بالاعادة ولا يزم فالجواز انما المقصود ما قل من عبارة المتعارف  
والاطناب ان اوه بالكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى الحما  
سين ولغزبه الى كون المقام خليفيا باستطاع ما ذكر وفيه نظير ان يكون  
الشيء نسبيا لا يقتضيه خبر حقيق معناه ثم البناء على المتعارف والبسيط  
الموصوف روي الى الجملة والاقرب ان يقال المبدول من طرق التعبير عن المبدل  
وتأويله اصله بلفظ مساو له او ناقص عنه واف او زائد عليه لغزبه  
واختار يوافق عن الخلل كقوله والعش خير في ظلال النوك ممن عاش كذا  
اي التام وفي ظلال العقل ومعارفه عن التطول نحو وافى قولها كذا ومينا  
وعز الجشع المفسد كالندى في قوله ولا فضل فيها للشیعاء والندى في صدر  
الفتح لولا لقاسم شعوب وغير المفسد كقوله واعلم عام اليوم والامس في قوله  
**اول** شرع في الباب الثامن في الجواز والاطناب والمساواة قال  
صاحب المفتاح اما الجواز والاطناب فلكونها نسبتي اي اضافي في



لا يعقل معنى شئ منها إلا بالنسبة إلى غيره ولهذا يختلفان كم هو وحيز  
بالنسبة إلى شئ طويل بالنسبة إلى آخر ولاختلافها وتغير انضباطها  
لا يتيسر الكلام فيها أي في تقريرها إلا بهلاك الصعود والتعريف الجدي أو ما  
لتعريف الوارد إلى والناس على شئ عرفت أي ما يعرفه أهل العرف والرواية  
وذلك الشئ العرف هو أن جعل كلام أوساط الناس على مجرى معارفهم في  
الناحية المعاني فيما بينهم مقتضا عليه لها وتسمي معارفهم إلى ساط وهذا الكلام  
في باب البلاغة لا يخرج منهم ولا يزم ويعرف كل واحد منها بالنسبة إليه فقال  
المراد هو أن المختص من الكلام بأقل من عبارات معارفهم إلى ساط والظاهر  
هو وأداه بأكثر من عبارات معارفهم سواء كانت القليل أو الكثير ولجعه إلى الجمل أو إلى  
غير الجمل كاجزائها وتعلقاتها ثم قال بعد أن ذكر أمثلة الاختصار ثم أن الاختصار  
لكونه من الأمور السببية يرجع في ما من دعواه إلى ما سبق من معنى كلام أوساط  
الناس أي يعرف بذلك الاعتقاد إلى كون المقام خليقا باستطاعتها وذكر أخرى  
أي من كلام أوساطهم قال المؤلف وفيه نظر لأن كون الشئ معينا لا يقتضي  
تفسير حقيقة معناه ثم البناء على المعارف أي متعارف لا ساط والنسب للوحد  
وهو كون المقام خليقا باستطاعتها وذكر إلى جهالة أي لا يعرفها أي ما  
هو مجهول لأن كلام أوساط الناس ليس بضروري تصويره وكذا تصوير الساط  
الموجود ولم يبين معناه فكيف يصح التعريف به قلت وذكر مدفع أما  
المراد به لا شك أن يعرف الشئ بغير ما عرّف به وهذا معذور أو معذور  
حقا ولا شاك فيه وما هو خلافه فإن تصور معناه هو مقتضى اعتبار معناه

هو خارج عن حقيقة في تعريف حقيقة أيضا وأما الباقية فإن كلام أوساط  
الناس هو الكلام الذي يؤدي به أصل المراد بالمطابقة من غير اعتبار مطابقة  
حقيقة المطابقة أو عدم اعتبارها أو يكون صحيحا لمعارف والمقتضى لذلك لا يخرج منهم  
ذلك الكلام ولا يزم في باب البلاغة ولهذا أشار صاحب المفاتيح في الطور إلى  
البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شئ انقص ذلك الكلام ما شبهناه به في صدر  
الكتاب من أصول الخبرات وما شبهه بأصول الخبرات في صدره هو الكلام الذي  
يؤدي به أصل المعنى بل لا وضعية بالفاظ فيه كيف كانت ونظم لها المحرر المؤلف  
منها يخرجها عن حكم التعريف وهذا هو عرّف أن كراهة وح لا يكون البناء على المعارف  
روا إلى حمله لأنه من معناه فيه وإن لم يبينه بهذا الاسم وأما الناشر فوجه فيه  
بوقوعه على مقدمه وهو أن الجواز والمطابق حسب العرف من اللزوم والروا  
المفتاح والمؤلف متافقان بالاعتقاد وغير متافقان حسب المار والمحرران  
لحتمية كلام واحد لكن إذا قلنا أصلا أن يكون ذلك الكلام مطبوعا باعتبار أحد  
الأصليين وموجزا باعتبار الأصل الآخر كقولهم مع رب أو هو العظيم من فانه  
مطبوع وموجز باعتبار الأصلين معقودين له لحقيقة ما قد تحجب والناظر إلى  
وهنت العظام من يد في كقولهم نعم الرجل زيد فانه مطبوع وموجز باعتبار أصليين  
معقودين له لحقيقة نعم زيد والناظر نعم الرجل هو زيد وإذا كان كذلك يجب تقدير  
كل منهما بقولنا من حيث هو ذلك لا لا يقتضي تعريف كل منهما إلى آخره وإن قولنا  
من حيث هو ذلك لا لا يقتضي على تعريف كل منهما على وجهيهما وعدم مما أمر  
أن المراد سواء عرّفه معارف أو ساط أو غيره قد ساوت ذلك وأكثره كما مر من المعايير



عن المراء المتعارف واختلاف طول وقصرها كالاصل المذكور وقد لا يختلف  
كالقصر عن المذكور في اذا تقرر ذلك فعول صاحب المقام ان الاختلاف يكون من  
المرور النسبية الى اخره ليس بموقف معرفة الخار من حيث هو بل هو عليه  
ولا للبيسط للمعرف عند خلاف معرفة مرجع من هو حق يكون البسط روا الى  
جهالة بل شارة الى تفاوت مراتب الخار في الموان الخرسه يكونه اسطر وعنده  
نحو مساوت اصله ما نه قد يكون اسطر باعتبار اصل جوي وقد يكون غير اعتبار  
اصل اخر جوي كما مر ذكره وح لا يلزم من كونه اسطر باعتبار اصل ان يكون الخار  
مطلبا لانه اقل من عبار متعارف لوساط اخره الخار اذن على ضربين فمن  
يكون اقل من عبار متعارف لا ساط مطلقا وهو ان يعتبره اصل اخر ولا يعتبره  
الوجه الخار وضرب يكون اقل من عبار متعارف لا ساط مطلقا بل بالنسبة  
وذلك اذا اعتبره اصلان ويختار فيه جهتا الخار والى طاب معا وهو المراء  
بقوله والى كون المقام خلتا باسط ما ذكر قال المؤلف ولا قرب اي اقرب ما قيل  
في حق من حق الخار والى طاب طاب الى الصواب او الى معرفة مضاعف ان قال  
ان التغير عن المراء اما بلفظ مساو المراء او بلفظ ناقص عنه او بلفظ زايد  
عليه والناقص كل من اما ان يكون فاضا باو المراء او لا فالاول هو الخار والماء  
هو الخلال والزايد لا يخ اما ان يكون بزيادة او لا والاول هو الى طاب والماء  
هو التطويل والحشو والمختصر منها هو المساواة والخار والى طاب فعلى هذا  
فعلى هذا يكون بواسطة تحقيقه من الخار والى طاب وبقي المساواة كما تحقق  
سواء على ما ذهب اليه صاحب المقام وبقي حار ولا واسط وقيل الخار من

التغير عن المراء بلفظ غير زائد عليه والى طاب بلفظ زايد عليه فعول هذا هو اسطر  
منها والخار على هذا التسمي لا والى الخار بالتدوير والباء ما الخار من من الخار  
فاساوي لفظه معناه ونسب الخار الى التغير والآخر ما زاد معناه على لفظه ونسب  
الخار الى المختصر بالتغير وانما قال ولا قرب مختصا بذلك صاحب المقام حيث عدتها  
سالم بين محتواه كما اعتقده المؤلف وليس بواضع عند العقل وهو متعارف وراسط  
لخلاص ما عرفت بها عساو من المساواة فانه من محتواه فيكون سانه اقر المعروف  
معناه والمراء بالمساواة هو ان يكون اللفظ عقدا اصل المراء لا باقتضائه خلو  
ولغيره كما سلف ولا زايد عليه نحو كبر او عجم او اعتد او غير ذلك من افعالها  
وقوله او لغيره ان الخار والى طاب هو ان يكون اللفظ قاصرا عن اصل المراء فاعني  
وتقصيرا ايضا كقول الشاعر والعش خير في ظلال النور من عيش كفافه ورد العشر  
الباقي في ظلال النور احسن من العيش الثبات في ضلال العقل فخل كما ترى في قولنا الفم  
الحق كقوله والى طاب ليس له روا وقوله لقله لحرارة عما يكون لقائه وهو شان  
التطويل والحشو اما التطويل وهو ان يستعمل الزيادة في الكلام فقول الشاعر وقد من  
الروم بلواهشيه والي قوليها كذا ومينا فان الذنوب والمين احد والواهشان  
عروقان في باطن لوز العن ينكر الشاعر الزيادة عند رها لغيره في اي وجد  
جزءه قول الزبا كذا واما الحشو وهو ان يكثر منه الابهة وهو ضربان احدهما  
ما نفس المعنى كالذي في قول الشاعر ولا فضل فيها للشعاع والذى في صبر الفوق  
لولا القاسموت فان لفظ الذي فيه حشو نفس المعنى لا بالمعنى لانه لا فضل في القاسموت  
للمشاعه والصبر والذى لولا الموت وهذا الحكم صحيح في الشعاع والصبر دون الذي

لان الشجاع لم يعلم الخار



في الدنيا لم يخسر البتة في المقادير فام يكن لشجاعته فصار له في القاض البقاء حاله  
 فانما ان اعلم انه يموت فان علمه بانه لا يظهر للذي فضل واما ان اعلم انه لا  
 يموت ولا يخلد ثم جاء به ماله فظهر للذي فضل لان علمه بعدم موته فحصل له ما  
 ماله بموت موته فانما بانه يظهر بموته فظهر له بوجوب سعة ما ان المراد بالذكر  
 في البيت ان النفس لهذا المال كما قال مسلم بن الوليد يجوز بالنفس ان يخلو  
 بها والجوارح بالنفس فظهر له الجوارح وانما بقوله الذي لا يكثر مستعمل في ذلك  
 النفس وانما يستعمل على وجه الاضافة واما مطلقا فلا عند هذا المال وانما  
 ما في نفس المحنة كقول زهير واعلم علم اليوم والامس قبله فان قوله علمه مستعمل  
 بعينه وهو مستعمل في المعنى **قوله** المساواة لحوو والحق المكنو السعي اليها علمه  
 وقوله فانك كالليل الذي هو مذكر وان خلت ان المتناهي عنك واسع والنجار  
 صواب النجار القصر وهو المسحوظ فحوو ولم في القصاص حيوة فان معناه  
 كثير ولفظ سير ولما حذف فيه وفضله على ما كان عندهم اخرج كلامه  
 هذا المعنى وهو القتل انما للقتل بقوله حروف مما يظن منه والنصر على اللطيف  
 وما يفيد تنكير حيوة من التعظيم منعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد  
 او النوعية اي الحاصلة للمقتول والقائل بالارتداد واعطاه فخلوه من التكرار  
 واستغنائه عن تقدير محذوف والمطابقة **قوله** قد علم ان الجوارح من  
 طرق التعبير عن الجوارح ثلثة اقسام مساواة والنجار واطناب القسم الاول  
 المساواة وقد مر معناها مثالبها قوله مع والحق المكنو السعي اليها علمه وهو  
 المتناهي فانك كالليل الذي هو مذكر وان خلت ان المتناهي عنك واسع المتناهي

الموضع الجيد وفي الاول فظهر ان الاستشفاة مفترغ والمستشفة منه فيه محذوف  
 بقدره ولا يفتقر المكنو السعي اليها علمه فكيف يكون من المساواة وكذا في  
 البيت القسم الثاني النجار وهو النوع من الكلام مشهوره سئل عن الافراسان  
 الملائكة والتطرفة الى المعاد في الالهيات لا يعجز عن هذا اللفظ المحب معر عن  
 او صافها الحسن بل يخصر النظر شكله المعنى وتقبل اللفظ وهذا المعنى معني  
 النعم عليه الفلاح ام الكتاب فانها ليست كذلك واللفظ الى غايته يكون تمام المقرة  
 وغيره من الطوال لكن امر سجع الى معانها وذلك لان الجوارح من الجوارح هو عو  
 العيان الى التعبد ولا في الخفية سور واما انه في ستة اقسام ثلثة اصول وثلاثة  
 فروع فالاول اصل هو تعريف المدعو اليه وهو الله مع وشتم على المصل على ذلك  
 وثلاثة وصفاته وافعاله والثاني تعريف الصراط المستقيم الذي يجب ملازمة في  
 السلوك الى الله تعالى وشتم على البتة العارية الله مع وافعال القلوب وافعال الجوارح  
 والثالث تعريف الحال بعد الوصول الى الله مع اعطى بعد الموت وسما على فصل  
 احوال الخيرة من الجنة والنار والصراط والحساب والاول من الفروع تعريف  
 احوال المطيعين للوعود ولطائف صنع الله بهم والحوال المخالفين لها وما فعل بهم  
 والباقي كوجاهة الخضم وبعث اليهم والنصارى والفلاسفة والملاحدة واليهود  
 تعريف عماره منار الطريق وتوازي الشريعة وهذه الاقسام الستة هي التي وردت في  
 القرآن عليها ولا تتعداها ولا تشمل القاطنة على اقسامها اقسام من الستة المذكورة منها  
 لتبين علوم القرآن واعرفه واعتبره في امثاله واعلم ان الجوارح من الجوارح  
 قصير والنجار حذف احوال النجار القصر وهو النجار السرج حذف لقوله مع ولم في القصاص  
 حيوة



فانه لا حذف فيه مع ان معناه كثر من ذلك على لفظه لان المراد به الالفاظ  
علم انه مقول قبل كان في ذلك ليعياله قولا لما في مقدم على القتل واربعة بالقتل  
الذي هو قصاص من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارباع القتل حيوة لهم  
قوله مع هذا على ما كان عند العرب اوجز كلام في هذا المعنى وهو ان القتل النفي  
للقتل من حيوة احد ما ان عدة حروف من اساطير مولاهم المذكور من قوله مع وهو في  
القصاص حروف وكلم لا يدخل لكم له في المتناظرة اول من عدة حروف مولاهم المذكور  
لان عدة حروف في القصاص حيوة عشرة وعدة حروف اربعة عشر فان قتل حروف  
في القصاص حيوة اثنا عشر لا عشرة لحيات بان المعنى في القصاص الحروف  
المففوظ لا المكتوب لان الجواز متعلق بالعبارة لا بالقاب والمففوظ عشرة وان كان  
المكتوب اثنا عشر قلت المففوظ اربعة عشر لان النفي من حروف وثانها ما في  
قوله مع من النفي على المطلوب لا على الذي هو الحيوة وعلى العمل انما يراعى الحيوة  
الحيوة والتقصير على العزم لا على النفي من النفي من حيوة غيره وايضا  
التقصير على المطاوعة في الاء يكون النفي من القتل بخلاف كونه اربعة في  
القصاص لا اقتصاص وبالثان ما اعده سكر حيوة من المعظم لمنع الاقتصاص  
ايامهم عما كانوا عليه من قتل الخرافة بولاد او النوعية وعلى الحيوة الخاصة بالآلة  
بالزنا مع عن القتل لان العاقل اذا علم القصاص حين تم بالقتل لم يمتنع من  
هو وصاحبه عن القتل فصار القصاص سبيل الحيوة بها واربعة اطراف خلاف  
مولاهم فان القتل الذي يتخفى به القتل هو ما كان على وجه القصاص لغيره والى به  
سقطه هذا المعنى لان دعاهم منها ان القتل بالقصاص بوجب الحيوة فتتخفى به

القتل ويعلم من قولهم ان كان قتل او القتل من حيث هو القتل نفي القتل وليس  
لذلك بل القتل على الوجه المخصوص المذكور والمطراد افضل من غيره وثانها  
خلوه من البكارة الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم وسادها استغناؤه  
عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان قدره القتل النفي القتل من تركه المستغنى  
افضل من غيره وسادها رعاية المطابقة في الآية فان القصاص ضد الحيوة  
والجمع منها طباقا وكلاهما وثانها جعل القصاص كالمنع والمعروف للحيوة  
بان حاله عليه وهو يعرب لها وتاسعها ان ليس في قولهم المذكور ما يجمع  
من حروف من حروف من حروف في موضع واحد وليس فيها الالفاظ خفية متواليه  
وقد عرف ان ذلك ما يقتض من سلاسة الكلام بخلافه وعاشرها انه يستقيم  
قولهم لو اجري على ظاهره لان ظاهره يدل على ان كل واحد من افراد القتل  
او القتل من حيث هو نفي القتل وليس كذلك بل المراد القتل قصاصا انفي  
للقتل قاتلا وصومعة صحيح لكنه كلام طويل ومولاهم لا يورى هذا المعنى بخلاف  
الآية فانها تؤيد حصول هذه القتلات ما سرها فربما مع الجواز اوجز من  
قولهم المذكور وهذا الوجه قريب من الرابع والخاصة في قوله كالمسا فقمن  
حيث الظاهر لان النفي في نفسه خلاف الاء والباء عشر مقدم للغير في  
الآية للبعد للخصاص مما اختلف قولهم المذكور ومن الجواز المذكور قوله مع  
هذه النفي اي هذه النفي الصابر الى الهدي بعد الضلال وحسنه التوصل  
الى اسمه الشيء باسم ما نزل الله ولا تصدير السورة بذكر اولها الله وقوله مع قل  
اقتنوا الله ياله يعلم اي عا لثبوت له ولا علم الله معلوم ثبوت نفي القتل مؤيد



منه في اللزوم وقوله نعم فيما لحاظ به منه صلى الله عليه خذ العفو  
وامر بالعفو واعرض عن العاصي فله جمع فيه مكان الامتناع من قول خذ العفو  
امر بالصالح قوة الشهوة الى العفو عند الجهد وعفو المال ما استراح النقص يقال  
بما لم تعطه عفو المال يعني عفو سبله طال المتاع خذ العفو من يستدعيه في  
ولا يستطيع سوره حتى اعص في اخذ العفو التساهل والسامح في العفو  
واللغو الوقت في الدعاء الى الامس وقوله واعرض عن العاصي امر بالصالح وقوله  
اي اعرض عن السبأ واحلم عنهم ولا تكافهم على افعالهم هذا ما ترجع اليها  
اما ما رجع الى امته فلا عليه بقوله وامر بالعفو اي بالمعروف والخير من افعال  
وهذا قال جعفر الصادق عليه السلام في امر الله بنبه مكان الامتناع من قول خذ العفو  
وليس في القرآن اية اجمع لها من هذه الآية **قوله** ولذا في الميزان والمخزن  
اما جزمه صنفان نحو واسال القرية او موصوف نحو ان لا يجر لاجلا  
او صنف نحو وكان وكم مكر لاخذ كل سفينة غصبا اي صنفه اهلها بالليل  
ما قبله او شرط كما امر او جواب شرط اما المجزى الاختصاص نحو اذا قيل  
لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترجعون اي عذر ضوا بالليل ما بعده او  
الدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف او لذهب نفس السامح كل مذهب  
يمكن مثاله ولو تروى لاذ وقفوا على النبالا وغير ذلك نحو لا استوي منكم من  
امس من قبل الفتح وقابل اي اتفق بعده وقال لا يلبس ما بعده واما جزمه  
مسببه عن مذكرة نحو لعلكم ترجعون بطل الباطل اي فعل ما فعل او سبب  
المذكور فانفردت ان قد وضعت به ما يجوز ان يقدرا وان ظهرت باقتداء العجوة

او غيره من الخوض في الماهرون على ما امر واما اكثر من جزمه نحو ما انبأكم  
تأويله فارسلون يوسف اي الى يوسف لا تستعبره الروايات ففعلوا فانكاه وقال الله  
ما يوسف **قوله** العفو الالهة لئلا يظلموا وعفو الخازن لئلا يكون خذ العفو  
اما جزمه واما جزمه واما اكثر من جزمه اما جزمه الجمله المحذوفه واما  
مضاف كقوله نعم واسال القرية اي اهلها وكقول جزمه علمك المينة اي ثاؤها  
اي الحكم الشرعي اما معلق بالافعال واما جزمه واما موصوف كقول الشاعر  
انا ابن حلال وطالع الشياطين اضع العامة بعرفه في اي بالاربع حلالا واما صنف  
نحو قوله نعم وكان وكم مكر لاخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة غصبا او صنفه  
او نحو ذلك لا يلبس ما قبله وهو قوله وكان اي امهم مكر لاخذ كل سفينة صنفه  
غصبا فانده على هذا التقدير واما شرط كما امر في اخريات الانشام نحو  
هو لايت في ما لا نفقه اي ان لا يذوقه واما جواب شرط وهو ضوا بالليل ما بعده  
ان خذ العفو الاختصاص نحو قوله نعم واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما  
خلفكم لعلكم ترجعون اي عذر ضوا بالليل قوله بعده ان كانوا عندهم صنفها  
ان خذ العفو للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف او لذهب نفس السامح  
كل مذهب يمكن فلا استعبره مطلوب او مكررها الا وخوذا ان يكون الامر اعظم  
منه ولو عجز شئ استعبره عليه وراخف امره عن ذلك كقوله نعم ولو تروى  
ان وقفوا على النبالا اي لهدات امور اعظما والخلف هيها اما للدلالة على  
انه شئ لا يحيط به الوصف به واما لذهب نفس السامح كل مذهب يمكن هذا  
هذا على سبيل منع الخلو والاصحاب المسامح ولهذا المعنى حدثت الصاوية



من قولهم جاء بعد النساء والخنزير المشار إليه ما وفي المحنة والشدة  
 بلعنة شدة وفطاعة شانه مسلخا سببت الواصف معه حتى لم يدر يست  
 شفه وأما غير ذلك أي وأما المحذوف الذي هو جواز الكلمة المحذوف عنها ما ذكر  
 وهو أما المعروف للمعطوف كلفه مع لا يستوي منكم من أنص من قبل الفتح وقال  
 أي من أنص من غيره وأما المحذوف المعطوف ههنا أي لا يستوي هذان بل لهما بعده  
 وهو قوله أو لكر العظم ووجه من أنص من غيره وقالوا فإن قبل المحذوف الخ  
 هو الشرط أو الجزاء أو صلة الفاعل وكذا المحذوف في الآية الأخيرة جملة فلفعه  
 من جزمها قلت هو جواز الكلمة التي هي كلام تام وأما المضاعف إليه وأما المحذوف  
 كما سبقت أن وأما المضاعف والمضاعف إليه مع القول الشاعر وقد جعلت من جزمه  
 أصبعًا أي في أصابعه وأما الفعل فقد مر وأما غير ذلك قال المؤلف  
 ومن هذا الضرب بعض من أنص من غيره قوله تعالى رب ارفع عن العظم مض  
 واشتعل الرأس شيبا وعده صلح المصاح من الضرب الثاني من المعاني على ما  
 فسره وأجابا إلى أنه وإن اشتعل على سطر فإن انقراض الشيب والمام المشيب  
 حد لوان أسطر منه ثم ذكر أن منه لطائف متوقف ما نه على النظر في أصل  
 المعنى ومروسته الأولى ثم انفرد أن مروسته الأولى مائة ولا تحب فإن استحقته  
 مشعله على ضعف البان وشيب الرأس ثم تركت هذه المروثة لم يخرج من زيد  
 لطلب التقريب إلى ضيقه في ضعفه وشاب رأسه ثم ترك التصريح بضعف  
 بد في أن الكناية بوضعت عظام بد في لما سبقت أن الكناية أبلغ من التصريح  
 ثم لقصص مروته رابعة أبلغ في التقدير بوضعت الكناية على المبتدأ لقصص الما وضعت  
 عظام في

ثم لقصص خامسة أبلغ أو ضلت أن على المبتدأ محصل الوجودت عظام بد  
 ثم لطلب تقريبات الواضع عظام بد في قصصت مروته ما رده وفي سلكه طوطي  
 الإحمال والتفصيل فحصل الوجودت العظام من بد في ثم لطلب مروته لقصص  
 العظام بد قصصت مروته ما رده وفي ترك في وسط البدل فحصل في وضعت  
 العظام مض في لطلب تقريبات الواضع العظام فزاد في ترك الجمع إلى الألف في  
 حصول ومن المجموع هو من العظم دون كل فرد فرد في حصول ما يرى وهكذا  
 تركت المحقق في سائر راس إلى الاستعارة واشتعل شيب راسي لما سبقت أن  
 الاستعارة أبلغ من الحقيقة بكون هذه المروثة إلى الجوز الإنسان إلى الرأس في  
 شيئا أنها أبلغ من حيث أهدأ استعار الاستعارة إلى الرأس في قوله ثم لطلب الشيب  
 الرأس في قوله واشتعل شيب راسي واشتعل راسي شيبا ورأسه أشعل النار في بيتي  
 واشتعل بقرنا راو العروق من يروا بينها الإحمال والتفصيل في طوطي العظم  
 وبالشيا تشكرو شيئا في قوله المبالغة ثم ترك اشتعل شيب راسي لم يخرج من زيد  
 التقريب إلى اشتعل الرأس مض في شيبا على نحو هو من العظم مض في ثم ترك لفظة  
 من لقروته عطف استعل الرأس على من العظم مض في لم يخرج من زيد التقريب  
 وهو أنها هم هو الله تعالى به معروضة على العقل دون اللفظ ككلام صاحب  
 المفتاح هو ما شعر بأصل الجواز والاطناب مع تبرار في قوله مع المذكور لكن من  
 حيث من جمعه أن مقام مشابهة التكرار إلى المام المشيب وانقراض الشيب  
 يستدعي لاطناب فكذا أصل الكلام مائة قد شئت ومروجه أن من المام  
 يستدعي الجواز فكذا أصل مائة إلى من العظم من واشتعل الرأس مض في شيبا



ثم رتب في حسب المقام وهما جردا الى ان تصل الى قوله سبحانه والمواع  
وعلمك ان نسبة لشيء وهو ان يلحقه سببا للعدول عن لفظ العظام الى  
لفظ العظم فنه نظر الى ان لا يسمي هذه حصولا ومن المجموع هو من العظم وان  
كل فرد فرد والوجه في ذكر العظم دون ما تركب منه البدن في قوله ما  
ذكره المختصر في اننا ذكرنا العظم لانه عمود البدن هوامه واصل شانه واذا  
وهن تدعى وما قلنت هوته ولا نه استقامه واصليه فان او هن كل ما ذكره  
او هن جردا لان الواضحه هو الدال على معنى الجنبه وقصده الى ان هذا الجنبه  
الذي هو العود والقوام واشدا ما تركب منه الجسد فلا صانه الوهن لوجع  
لكن قصد الى معنى آخر وهو انه لم يسم منه بعض عظامه لكن كلها قلت  
ظاهرة السقوط خصوصا اذا كان المراد بذلك البعض الكل دون اثنين او ثلاثة  
لان المراد به حصولا ومن المجموع هو من البعض هو انه بعدد وعلم المجموع انه  
واهن اذا ومن بعضه دون بعض يصح وصف العظام وان لم يسم منها  
واما اذا كان المراد من جملة واحده فهو لما سبب ذكر سببه كقولنا مع بعض  
التي يسطر الباطل في الام فليس للتعليل مقتضى فعلا معللا فان لم يوجد  
مستوفيا فقد راي فعلا ما فعلت الحيوان بطل الباطل وهو له ليدخل الله في حقه  
من يشا اي كان لك انكم ايهام المومنون عن اهل مكة والمنع من اهلهم حينئذ  
من اطرهم من الوعد كانه قال كان لك ومنع التعذيب ليدخل الله في حقه  
اي حق فوقفه لزياده الحار والطلاء من جوعهم او ليدخل في الاسلام من يرضيه  
عن شكرهم واما سبب ذكر سببه كقولنا مع فقلنا اخبر بعصا الحجر فانفجر اي

وبه

مضاهيها فان حضرت فان قدر هكذا يكون المحذور حمله ناعه وهو ان لا شرط  
اي فاحسنت يا محمد انصرت فالحذوف على هذا الحرحله ناعه واما ان يكون المحذور  
الذي هو حمله ناعه غير ذلك من السبب والسبب كقولنا مع فتح الماهدون علم  
حاسبون بقدره بقولنا فتح الماهدون في اي هم من علم الماهدون في هذا  
محذوف والمحذوف ههنا حمله غير سببه ولا سبب واما اذا كان المحذور والكرم حمله  
واحد كقولنا مع حكاية عن الساق في الما جي اننا انشاكم بنا ومله وارسلون يوسف  
الصدوق انما قد يروى وارسلوه الى يوسف لم يستعبوه الدوا فقلوا فاناه في كل  
له يوسف اما ما المحذوف ههنا الكرم حمله ولعله كاسري وهو فقلنا ان صحت  
القوم الذين كانوا بائنا فامروناهم بدموا اي فاشاهم فاسلقاهم الرسله فلو انهم  
فامروناهم وهو له ان صحت كذا في هذا فالفه اليهم ثم تول عنهم وانظروا ما ابرجعت  
فالت يا ايها الملا اي ففعل ذلك واخذت الكتاب فقرأته ثم كان ما اقلنا اذا ما كنت  
فقلنا ما ساء الملا واما قوله مع ولقد اسنادا وروى سليمان علما وقيل المحذوف  
المختصر في الكتاب وهذا موضع الفاكهه الى عطية فشكره ففعل وعطفه  
بالواو واستعار ما قاله بعض ما احدث فيها العلم كانه قال ففعل الله وعلمه وعلمه  
حق اليهم فيه والفضله وقيل المحذوف وقال صاحب المفاتيح ولحقه عديله مع  
اخبر عما صبح بها واخبر عما قال كانه قال غير فعلا اننا العلم وبما فعلا المحذور  
غير ان يبرئه عليه تفويضا استفاده ترتب الحمد على اننا العلم الى فهم السامع  
مثل تفويضا استفاده ترتب القيام على الاثافي قوله ثم فانه يدعول او لا شيء  
فنه بلا على الترتيب والتعليل كما في الآية **قوله** والمحذوف على وجهين في كل

و



نقام شيء مقام المحذوف كما صرنا مقام نحو وان كان نكاحك فقد كنت رسلا من قبل  
 اى والاخرى واصبر ولا تحزن كثيرا منها ان هذا العقل عليه والمقصود بالظهور على ان  
 المحذوف محذوف عنك المبتدأ ومنها ان هذا العقل عليها نحو وان كان نكاحك  
 اصروا وعادته ومنها ان هذا العقل عليه والعاد على النعمان فذلك الذي  
 لم ينفذ فيه فانه محذوف على وجه لقوله قد شغلنا بها وصرنا وند لقوله وادرت  
 بها عن نفسه وفي ثلثه حق ثلثها والعاد ذلك على الثاني لان الحب المفترط  
 لا يلزم صاحبه عليه في العادة لقوله اياه ومنها الشروع في الفعل نحو سم الله  
 ومقدرا ما جعلت التسمية عبادة ومنها ان قولهم لا تخرجوا من ادينا  
 اعربت **ابول** المحذوف على وجه واحد ما ان مقام شيء مقام المحذوف  
 سبق في امثلة المذكورة وثانيهما ان مقام مقام المحذوف شيء يدعى عليه لقوله  
 تسليد للنفس عليه وان كان نكاحك فقد كنت رسلا من قبل  
 اقم مقام قولها والاخرى واصبر فانه قد كنت رسلا من قبل والاعلى وقوله مع فان  
 قولوا فقد انقضت ما ارسلت به اليكم ليس قوله بعد انقضت هو الجواب المقدم لا يقع  
 على قولهم والتقدير وان قولوا ما اومع على ان في انقضت او فلا اعلا لانه لا في انقضت  
 والمفطور على المحذوف وادله الحروف كثيرة منها ان هذا العقل على المحذوف  
 عموما وبذلك المقصود لا يظهر بحسب العرف على وجه المحذوف لقوله مع حرم  
 عليكم المبتدأ وقوله حرم عليكم امهاكم فان العقل يدل ان في المبتدأ ما اذ لا  
 معنى محذوفه نفس الحرم والمقصود بالظهور من المبتدأ بحسب العرف ومما الى  
 ان التقدير حرم عليكم تناول المبتدأ وان كان نكاحك فقد حرم عليكم احد المبتدأ

استعمالها او لا يتبعها لان كل واحد منها مقصود لا في نفسه وكذا المقصود بالظهور  
 من الجهات برشد الى ان التقدير حرم عليكم نكاح امهاكم لان العرف لا يظهر بحسب  
 العادة والعرف من النساء نكاحهن وان كان نكاحهن ايضا ما اقرناه في الآية  
 السابقة ومنها ان هذا العقل على المحذوف وعلى العينة لقوله مع واما انك اى امر  
 ربك او عذابه او لا يصح شبه المسمى النعمان الى الله مع عقلا ويصح عقلا ان يقدر  
 احدا ما ومنها ان هذا العقل على المحذوف والعاد على نفسه لقوله مع حجاب  
 عن امرأة العذراء فذلك الذي لم ينفذ فيه والاعلى عليه على المحذوف لان النساء  
 انما يلام على كسبه ففعل ان يكون التقدير بحسب العادة في حبه كقوله مع قد شغلنا  
 بها فانه ذلك على الشفاف غلاف القلب وقيل سوذاوه واما انصبت على التقدير  
 والمقصود ما اصار حبه شفاف قلبها وخوفه ان يكون التقدير في صراوة بقوله مع  
 صراوة فاما عن نفسه اى نظا اليه امرأة العذراء مرة بعد مرة نوقوسه بول  
 للنال سيقا منه فانه يدل على التقدير المذكور وان يكون التقدير وفي ثلثه  
 حق شمل هذا المقدار المقدار المذكورين وهما في حبه وفي صراوة قد كثر العاد  
 نفس ان المحذوف هو الثاني وهو المراء ووجه في الحب لان الحب المفترط في يلام صاحبه  
 عليه في العادة لقوله الحب المفترط صاحبه وغلبته عليه والمعتور المغلوب  
 في شئ في يلام عليه وانما يلام على المراء ووجه الدلالة بحسب كسبه الى تقدير ان يعجزها  
 عن نفسه ومنها ان هذا الشروع في الفعل على وجه المحذوف نحو سم الله في  
 قول المومن ومقدرا ما جعلت التسمية عبادة فلو قال عند البيروني في المرأة  
 سم الله مقدار اقرا ولو قال عند الشروع في الاكل سم الله مقدار اكل وكذا عند



الشروع في القيام او القعود او غير ذلك فانه قد رما جعلت التسمية مبداء  
 له ومنها اقتران الكلام بالفعل فانه قد رما جعلت الفعل كقولهم اعرسوا بالرفاء  
 والبنين فان اقتران هذا القول بالاعراس قد رما عرست اي الرفا والبنين  
 اعرست والرفا الى التمام والاتفاق ومنها ان يدل العادة على الحذف والتعويض  
 كقوله مع لوبعالم صا لا تبغناكم مع انهم كانوا احوال الناس بل يجوز عكف يقولون  
 انهم لا يغفرونها ولا يدمن حرف فانه مجاهد مكان فقال اي اياكم فقالوا نعم فوضع  
 لم يصلح للقتال وحشش عليكم منه وذلك عليه انهم اشاروا على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان يخرج من المدينة وان الحرم الباقية ومنها ان يدل عطف اللفظ على الحذف  
 والقرينة الحالية او اللفظية على البعض كقولهم الحظية فلا اله الا الله اي ان لم يكن  
 الفاعل حظه من قوله غير الله اي غير مقصود وهو مشك في المراه  
 والحب لا راد الغرض ولا منفدا اصله ان رجلا كان له خطي عنده امرأه فلا تروج  
 هذه ثم قال هذا ان خطي عنده ولم يحظ مع ذلك لم يظفها فقالت ذلك وقولهم  
 لودات سوار لطمتن لوهنا الجوز ان يكون شرطه وخود ان يكون او للفتح اي لو  
 لطمتن ذات سوار لمان على او على معنى القضي اي لتف لطمتن ذات سوار  
 والمراد ذات السوار لخير العرب لا لميسر الهما السوار وهو مسل للكرم خضر  
 عليه ليم اصله ان رجلا شرفا لطمتن امرأة رقيقة فقال ذلك على معنى لو  
 لطمتن من هو كفوء او فوق لمان على او على معنى القضي عنه ان يزوجا ولو  
 عمر فذهب وعلا ابوك خضر وازدهر ومنه ان يكون الكلام حوالا الى الرفع  
 او مقدر كقوله مع ولتس انهم من حلو السوار والارض يقول الله اي خلق الله يقول

وليس من ذنابا وح لخصومه ومخبط ما يطعم الطولع بنا الفعل  
 على ان كان ما لا سال من يكيه فقتل ذنابا اي يكيه ذنابا  
 اما بالاضاح بعد الابهام ليس المعنى في صورته يخلق من ولا يخلق  
 او لتكرار اللفظ العام به يجوز ان يشرح في صدره فان اشرح في صدره  
 وصدره في نفسه نفسه ومنه باب نعم على احد الفراء او لو ان هذا الاحتمال  
 حسنه سوى ما ذكرنا من ان الكلام من صدره لا يعتد به وابهام الجمع  
 وهو ان يوتي في غير الكلام عكس ففسرنا صدره انما معطوف على  
 وثبت فحصل ان الحرفين وطول الاطراف اما ذكر الحاضر بعد العام  
 حقيقة انه ليس من حظه بل لا للفاضة في الوصف مع قوله التغيرات  
 على الصلوات والصلوة الوسطى واما ما ذكرنا من ان كنهه كنهه  
 ثم كما سوف تعلمون في ثم ان الى ذوار الملك ابلغ واما بالاعمال  
 ما قصدت كنهه نعم المعنى بكونها كنهه المبالغة في حولا ختم  
 لتاتم الهداه به كانه عام في راسه نازع حقيقة الشيء وقوله كان  
 حرا خيانتا وارجلنا للصدع الذي لم يشب وقيل الحصر بان  
 اتبعوا من لم يسلكهم اجرا ومنهم من يقول واما ما ذكرنا من  
 على معناه للتوكيد وهو خبران منسوب الى من خرج من الملة  
 كفروا واهل بخاري الى الكفور على وجه وصدر كخرج كخرج الملة  
 ورهق الباطل ان الباطل كان الباطل وهو قافا وهو ايضا اما ما ذكرنا  
 واما ما ذكرنا من قولهم وليت عسيف اعلى تلمذ على



**أول** القسم الثالث الاطبات وحاصلها من الاطبات اقسام منها الايضاح  
بعد الابهام ووافقه اما ان يرى المعنى في صورته من محصل الابهام والابهام والابهام  
او لم يكن المعنى في نفس السامع فمثل ذلك من المعنى اذا اوضح على سبيل الابهام  
شوق نفس السامع الى معرفة معنى الابهام ووجهه الى ما هو بعد ذلك  
وان القى الابهام على سبيل التفصيل فمثل ذلك من المعنى اذا اوضح على سبيل الابهام  
لأنه النفس العام بالمعنى المذكور لأن الشيء اذا حصل الشعور به من وجه دون وجه  
شوق النفس الى العلم بالمعنى فحصل الحاسب الخاوم له وسعد حروما ناعن  
الناحية المم اذا حصل اليها فحصلت لها لذة اخرى واللذة عقيب الألم أقوى من  
اللذة القدام تقدمها الم وهي اللذة الحاصلة من كمال العلم بالشيء فعدا وتنجيم امر  
وقوطينه ونظمه مثال الايضاح بعد الابهام قوله مع رب اشرح لي صدري وسر  
امري وان قوله اشرح لي بعد طلب شرح لشيء من الله وقوله صدري ضد نفسيته  
وسانه وكذا قوله مع رب اشرح لي المقام حقيق للناكذ للارسل الموزون متلف  
المكانه والشانه وقوله مع رب اشرح لي المقام حقيق للناكذ للارسل الموزون متلف  
مع اياهه ونفسه وتنجيم الامر وتفظم له ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم  
على قول ان المعنى هو مستلحقا ولا يمتد بقدم خبره عليه واللام في المثال  
النجس اللعنه لوارده الاختصار كفي ان يقال نعم زيد وسر عمر ويوجد حسن الايضاح  
بعد الابهام قوله نعم وسر سرى ما ذكر من فوائد الايضاح امر الى اخره ان هذا  
ابراز الكلام في معروضه عند النظر الى اطنابه من وجه وهو استان نعم ومن المعنى  
بالكلام او الى الضمير المميز باسم الحس والاختصار من وجه اخر وهو جواز المسند

في الجواز فان الكلام من المعنى على الابهام الصدق الذي هو التقرير وعلى الايضاح  
الصدق الذي هو الاختصار بل منها فهو لا يعتد او ثانيا بها ايهام الجمع المتناهيين  
الاطبات الاختصار ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو في اللغة لف القطن  
بعد الذوق في الاصطلاح ان يوق في غير الكلام عنق منسرا من زانها معطوف على  
كامله في غير سبيل ايهام ونش فحصل ان الحس وطول الابهام والابهام العلم مش  
بالكسر ومنها ذكر الخاص بعد العام وفائدة التمشية على فضل الخاص على ما ارفاد  
العام حتى كان الخاص ليس من غير العام تميزا لا لغير الخاص بل ارفاد العام في  
الوصف منزلة الخاص في الذات منها قوله مع رب افظوا على الصلوات والصلوات التي  
ذكرها مع انها في قوله على الصلوات لما ذكره قوله مع رب افظوا على الصلوات  
وعلائكم وكسره وسره وحبيبه وسكنا بل في كبره وسكنا بل في قوله مع رب افظوا  
ولا لكه ما سر وقوله مع رب افظوا على الصلوات ما سر وقوله مع رب افظوا على الصلوات  
عن المنكوب ذكر المعروض والمنكر مع حصوله في قوله الى الخير لما صير ومنها الكبر  
وفائدة قد يكون تأكيد الانذار بقوله مع رب افظوا على الصلوات ثم كلاسوف يعلمون في  
ثم قوله على ان الى نداء الله المبلغ من الى نداء الاول واستد كما تقول المحذوق  
الكره اقول كذا تفعل وقد يكون نداء التمشية على ما سبق التمهيد لكل ما في الكلام  
بالقول كقوله مع رب افظوا على الصلوات اسعوا على سبيل الرضا باقوم انما  
هذه الحسوة الانا سامع وقد يكون اللفظ بعد المعطوف ككبره ومع رب افظوا على الصلوات  
ربنا كبره انما مع رب افظوا على الصلوات مع رب افظوا على الصلوات مع رب افظوا على الصلوات  
ما ذكره عقب نعم عن العوض من كبره عقب نعم اخرى فان المنكر عقيب كل نعم  
مختصة به جمع



وتعقب السمع بهذا القول كما في قوله مع رسول الله كما شواظ من نار وخاضع  
 شقوا من جهنم قوله هذه جهنم التي يذوق بها المجرمون طوفون منها ومنهم من كان  
 العذاب جهنم وان لم يكونا من الله مع الكون كونهما وصفيا على طريق الذوق على المعاني  
 والبرهان في الطاعات حلاله مع وجود قوله ويل يومئذ للمكذبين ثم مع ذلك قصصا  
 مختلفة واسع كاقصص هذا القول فصار كانه قال عيب كل قصه ويل يومئذ للمكذبين  
 هذه القصص ومنها ان يقال من لم يعمل بعض العمل من غير ان يكون له على العدم الشر  
 وشرب معهم من غير ان يدعى الله فصل هو ختم الفت ما بعد نكته ثم الموعودون بها  
 وفان لم يمانوا له المائدة كلف قول الختم او يجوز المائمه الهداه به كما به علم في اسنادنا لم  
 يرض ان يشهد ما علم الذي هو ليل المرتفع للعرس والهداية به حتى جعلت له راحة نارا  
 او يصفق المشبه كلف هو الامر والعس كان عيون الوحش هو احياءها وارحها المخرج  
 الذي لم شقب فانه لما ان السعد من العاقبة والصلح اليها جازيا راحة حسنة في قوله لم  
 شقب من الجوع او كان غير مشقوب كان يشبه ما يكون الجوع بالحق حزن عاقله  
 سوار وبياض شبهه له العين وعلم من التعريف المذكور لا يقال انه يخص بالشعر  
 ومن الى خص بالشعر وعلى هذا يكون ان قال هو ختم الكلام ما بعد نكته ثم المعنى  
 وشق قوله ثم استعوا من على سالكهم لجراؤهم مهتدون المراد من المعاني على انما  
 الرسل وهو مستفاد من قوله مع استعوا المرسلين وهو استعوا من سالكهم لجراؤهم  
 مهتدون بلغ شانه ذلك المعنى وقد مر ذلك في معرفة الفصل من الوصل ومنها ان  
 وهو بعض الخلة خلة شتم على معناه او فائدة التوكيد وهو من ان سرب لم يخرج  
 يخرج المثل لعدم استقلاله ماناره المراد وتوقفه على ما قبله لقوله مع ذلك جوازنا  
 بما كثر واوهل الخاري

الالكفر هذا لا بد من هذا الضرب ان قيل المعنى وعلى الخاري كذا الخبر المتوقف المراد  
 ح على ما قبله فلا يصلح مجرده ان يكون مثلا وهذا هو معنى قوله على وجه وان قيل  
 ان الخبر العام لظن كافاه مستعانا به معنى المعاقبة واخرى بمعنى الامانة فلا يستعمل  
 معنى المعاقبة في قوله حزنناهم كالكفر واعقب عاقبتهم بكفرهم قبل وعلى الخاري الكفر  
 معنى وعلى عاقبة وعلى هذا يكون من الضرر الملائكة لعدم توقف المراد ح على ما قبله فاداه  
 فصلح ان يكون مثلا وصدر اخذ مخرج المثل لاستقلاله ماناره المراد وعدم توقفه  
 على ما قبله لقوله مع ذلك المعنى ونقص الباطل ان الباطل كان هو قاعوله ان الباطل كان هو  
 اخذ مخرج المثل لقوله وهو ايضا الى المذلل والضرر اليه اما التاكيد منطوق له ما يقم  
 بالمطابقة للقيمة له واما التاكيد مفهوم وهو ما انهم من المنطوق كقول الشاعر واستغفر  
 لخاله التاكيد على شعث ابي الرجل المحدث هذا التاكيد لا يعقوبه على نفي الكلام الكامل من الرجال  
 وقوله ابي الرجل المحدث تاكيد لذلك المفهوم لانما استفهام على سبيل التاكيد على ما به  
 الله شعته الى الصلح ومع ما سرق من اموره وقد احقق الضمان في قوله مع ذلك المعنى  
 فشر من قبل الخلة او ان حمت فمهم الخلة او ان كلف في افة الموت وان هوذا فان حمت  
 فمهم الخلة او ان حمت فمهم الخلة او ان كلف في افة الموت وان هوذا فان حمت  
**قوله** واما السكندر وسمى الجناس ايضا وهو ان يوزن في كلام يومهم خلافا لمقتضى  
 ما رفعه كقوله فكيف صغر ارك غير مفسدها صور الريع ووزنه  
 صخاؤه على المومنين عذوه على الكافرين اما ما تقدم وهو ان يوزن في كلام لا  
 يومهم خلافا بفضله لتكده كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه ووجه اي حبه  
 واما ما اعترضه ويوزن يوزن في اشكال كلام او يوزن كلامه من خلة او اكثر عملها



علم ان الله منهم تواضع له ومنه هذا الذي لا يقول لفضله معي ان كان  
 قل عا طمن عليهم على وجه الدلالة والتواضع وخبر ان يكون التعبدية  
 انهم مع شوقهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين خافضون لهم اجنتهم ومنها التهم  
 وهو ان يرفع في كلام لا يرفع خلا وبفضله بقدر لئله كالمبالغة في قوله مع يطهرون الطعام  
 في وجده اي على ان يكون الصغار في حبه للطعام اي مع اشتباهه ولطفا له وبما له  
 في الطعام اما لو كان الصغار في حبه لله مع فلم يكن فيه مبالغة وقوله وانى المال على حبه  
 ومنها الاعتراض وهو ان يرفع في اننا كلام او من كلام من يرفع على الجمله او اكثر من  
 جملته ولو لم يرفع على الجمله اعراض فعلم من هذا التعريف ان الاعتراض لا يقع في اخر كلام  
 لا يكون هو كلام اخر متصلا به معني فانه لا يقع باقلام جملته وانه لو كان له محل من الاعراض  
 لا يسمي اعتراضا وفان رده سوى ما ذكره يعرف التكثير وهو رفع الابهام اما التنزيه كما  
 قوله مع يفعلون لله الشان سبحانه ولهم ما مشهور فليقله سبحانه اعتراضا في اننا كلام  
 ذلك على التنزيه واما الادعاء بقول الساعدين الثاني في رفعها قد اجوبت معنى الرزحان  
 فان قوله وبلغنا ان على الصايب وقع اعتراضا في اننا كلام والصبر في رفعها للعلم  
 مرد بان ضعف التوكيد الجساسة في سائر النامان واما التنبيه كما في قول الساعدين اعلم  
 فعلم المراد منه ان سوف ياتي كلاما قدرا فان قوله فعلم المراد منه اعتراضا في رفع  
 في اننا كلام التنبيه المحاط على ان العلم منفع كل احد فيرفع بطريق المبالغة واما  
 تخصيص احد كذا كذا من زمانه التاكيد في امر على ما قوله مع ووصينا الراسان  
 بوالديه حمله احد وجها على من حمله وفضاله في عامر ان لا يتركه في اوله الثاني  
 فان قوله حمله احد في عامر في رفع اعتراضا لتخصيص احد كذا كذا في اوله الثاني

٢٩٤  
 من ان الله سبحانه وتعالى رفع الابهام كالتنزيه في قوله مع يفعلون لله الشان  
 ولهم ما مشهور في الادعاء قوله ان العالمين بلغنا قد اجوبت معنى الرزحان التنبيه  
 قوله واعلم فعلم المراد منه ان سوف ياتي كلاما قدرا واما جاز من كلامه هو اكثر  
 من جملته ايضا قوله فانهم من حيث امرهم الله ان الله سبحانه وتعالى في المظهرين  
 حشر لكم فان قوله مساوكم حشر لكم بان لقوله فانهم من حيث امرهم الله وقال قوم  
 قد يكون التثنية قد غير ما ذكر ثم جوز بعضهم وقعه اخر جمله لا يليها جملة متصلة  
 بها مشتمل بعض صور التثنية والتكثير واما ما عارض ذلك لقوله الذي يحلون الحشر العسر  
 ومن حوله يجوز حشرهم ويؤمنون به فانه فانه لو اختار لم يذكر ويؤمنون به  
 فانه لو اختار لان ايمانهم لا يتركه من حيثهم وحسن ذكره اظهار شروا لان رفع عبادته  
 واعلم انه قد عرفت الكلام بالمجاز والاختلاف باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة  
 الى كلام اخر مساو له في اصل المعنى لقوله يصعد عن الدنيا الى سوره ووجهه في  
 سطر الى حاشية العلم ان كانت العليا في حاشية الفقر ومقرر منه قوله مع في سائر  
 فعل وقوم يسألون وقول الغساس في سائر ان شينا على الناس هولهم ولا تكون القول  
 حين يقول **اول** منها التكثير وسمى لاجتراض ايضا وهو ان يرفع في كلام يوم خلاف  
 المقصود كما يرفع في كلامهم وهو غير ان ضرر في وسطه الكلام لقول الساعدين في ذلك  
 غير مفيد وان رفع الابهام ووجهه في قوله مع في كلامهم يوم ايضا في قوله  
 غير مفيد وان رفع الابهام وهو توسط من الفعل وفاعله وضرر في اخر الكلام  
 كقوله مع سوف لان الله يقوم بهم فيحيونه اذ لم على المومنين اعزوه على الكافرين  
 فانه لو اختار على مصفهم بالدلالة على المومنين في يوم ان لهم لضعفهم فلما قال العزوه على  
 الكافرين



بزياده تأكيد الشكوله وهو الولاده واما الاستعلاء كما في قول الشاعر  
 لو رأت لخصه لخصه لو رأت فده جهنما واما النسبه على مبداء مر فده عزابه كما في قول الشاعر  
 فلا يصبر بيرويه التماس لجهده ولا وصله بيرويه لثباته فان قوله فلا يصبر بيرويه وشعر  
 بان عجز الجيب لجهده مطلوبه وغرسه بان يكون عجز الجيب مطلوباً للجيب هو قوله في الامام  
 واحد لينبه على سببه وقوله مع لو تعلمون في قوله مع فلا قسم بموافق القسم والله القسم  
 لو تعلمون عظيم انه ان كان كثرتم اعتراضاً في اعتراض من الموهوم والضعف والاعتراض  
 بقوله والله القسم لو تعلمون عظيم من القسم والمقسم عليه وملاحا الاعتراض من كلامه  
 معن وهو كثر من حمله ايضا قوله مع فانوه من حيث امركم الله ان الله عز وجل  
 المظهرين ساوكم حرثكم وان قوله ساوكم حرثكم ما في قوله فلو من حيث امركم الله  
 ان الما الذي لم يكم به هو كان الحرث والله على كل الصواب في ان الانسان هو صلب النسل  
 لا فضل الشبهه ولا فضل من حيث تاتي فيه هذا الغرض وقوله ساوكم حرثكم فانوا  
 حرثكم ان شئتم وقمع اعتراضاً وهو اكثر من حمله من كلامه مع فانوه من حيث  
 امركم الله وقوله وقدموا انفسكم متصلين معن اي قدموا انفسكم التسمية عند  
 الجلب او طلب الولاد او العمل الصالح فعلم مما مر ان الاعتراض كما في معن والواو التقاطع  
 ياتي بالحد والاضاوعلم ايضا ان قوله في اشكاله او من كلامه متصلين معن لانهم  
 المتولد من السابق ليس اعتراضاً انه قيد على النكته في الاعتراض بقوله سوى دفع الابهام  
 لخرج ما ذكره والقوم قد يكون النكته القبح في الاعتراض غير ما ذكره فهو ان يكون النكته  
 دفع قوم بل غلب المقصود كما في النكته لا مقصود فانه الاعتراض بما قد يكون المولد من قوله سوى  
 دفع الابهام وهو ان فرق ملاحا الاعتراض لخرجه لا يليها حمله او يليها حمله غير متصلها  
 معن فلا شرط في الاعتراض ان يكون لهما

في اشكاله او من كلامه متصلين معن ونحو اشعر كلام الذي مشرك في مواضع من الاشعار  
 فالاعتراض عند حمله هو لا يشمل النكته وبعض صور النكته وهو ما لا محل له من الاعراب حمله  
 كان او اكثر منها وكلام اللولف في النكته لا شعور بان يكون حمله النكته محل من الاعراب  
 ولو كان يكون لهما محله فان شرط في النكته ان يكون لهما محله من الاعراب فالاعتراض  
 عند حمله المذكورين مثل جميع صور النكته والاسم لبعض صور النكته ايضا كما في النكته  
 وسائر الاعراض هو النكته ان قلنا شرط في النكته ان يكون حمله او لا شرط في ذلك  
 ولكن شرط ان يكون له محل من الاعراب والا فلا سائمه وفوقه لا يجوز وقوع الاعتراض  
 لخرجه لا يليها حمله متصلة بها بل شرط في الاعتراض ان يكون واقفاً في اشكاله او  
 كلامه متصلين معن لكن الشرط ان يكون في اعتراض حمله او اكثر لخرجه في قوله غير  
 حمله فالاعتراض عند حمله اشكاله من النكته والنكته ما كان واقفاً في اشكاله او من  
 كلامه متصلين معن ولا محل له من الاعراب حمله كان واقفاً عنها او اكثر من الاعراب  
 عند حمله النكته ان قلنا شرط في النكته ان يكون لخرجه حمله لا يليها حمله متصلة  
 ومنها حاصل الخطاب بغير ما ذكره وقادته اما اظهار شرط في الخطاب للترغيب فيه  
 كقوله مع الذين ياتون العرش ومن حمله يصحون لخدمتهم ومن حمله فانهم لخير  
 لم يذكر قوله ومن حمله لانهم وحمله العرش لا ينكره لخدمتهم وحسن ذلك  
 الزمان منهم اظهار شرط في الامان للترغيب فيه واما التقطع في الخطاب للبحث  
 على ما تنصص المطيب به كقوله وويل للمشركين الذين لا يؤنون الزكوة فانه لو اخبر  
 لم يذكر الذين لا يؤنون الزكوة او الاول اما عزيز على المشرك الصفة المشددة او حسن  
 ذكره تقاطع الخطاب للبحث المومنين على الهدى وخوفهم من بعده حيث جعل عدم



من اوصاف المشركين واحاد في تعويم التكاليف يرجع الى ما وصل اليه من كافي قوله  
 مع اذ اجال المناقشون قالوا ان شهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد  
 ان المناقشون كانوا من فانه لو اختص به لولا قوله والله يعلم انك لرسوله ان مساوئ الله انك لرسوله  
 في البري في الخلاصة في الشهادة كما هو قوله والله يعلم انك لرسوله اي حال الله قالوا انك  
 والله يعلم انك لرسوله عليه قولهم انك لرسول الله فهو من قول الله لا من قول المناقش  
 في مناسب التكاليف وحسنه في تعويم ان التكاليف المشهور به في نفس الامر وخبر قول  
 البلقا او اصلح الله اذ لو اختص به وقالوا اصلح الله ما وسم في الاصلح وما كان  
 مراد ما اظهره امر بعظم ماله ونحو الوصل الله مطلب لغيره على نيله في حصوله  
 كقولهم راسع بعينه ومضته ساء وقلته في وعنه قوله مع اذ بلقونه بالحق وقولون  
 ويقولون يا فواهم ما ليس لكم به علم اي هذا الذي فكرت في القول بالحق على السنتكم وروا  
 في افواهكم من غير ترجمه من علم في القلب كما هو شأن المعلوم اذا ترجم عنها اللسان ومن  
 امثله الاطباء لغو ما ذكر قوله مع تلك عشرة بعد ذكر صوم عشرة ايام بذلك الم  
 في الجمع وفائدة ان الله تعويم الى باحه وعلم العلام حمله كما علم تفصيلا العناطه من حجب  
 من انك العلم وفي امثال العرب علمان خير علم وكذا قوله كما علمه تالكه الاخر وعلم اي علمه  
 في وجوهها بل ان عن الجوى وقيل ارد به تالكه الكيفيه لا الكسبيه حتى لو وقع صوم العشرة  
 على غير الوجه المذكور لم يكن كماله وكذا قوله مع في عصاى او كما عليها واكثر نعا  
 على غنى وفيها ما روي اخرى ووجه حجب الاطباء فيه انه علمه فهم ان السوال العقيد  
 امر عظيم فخره الله تعالى في العصا مستغنى ان يثبت له عصاها قبل قلبها بحية حتى يظهر  
 له الشفاة البعيد عن لها الذي علم القلب ووجه القلب وكذا قوله مع تعيد اصناما

فقط الى انك تروى وجهه حسنه اظهر ان بها حكم بحارة الاضنام والافاضل عواظهم  
 لغيره في غلط السائل ومنها اعني زيدا وكريه اي كرم زيد بالفعل مستند الى شدة اللزوم  
 لغيره في ذكره زيدا في الذكر كرمه فحسوه قوله مع انك رسولا من يدى الله ورسوله الى  
 من يدى رسوله فان من قوله عليه لما كانت عندك عند الله مع سلاكم ذلك للسلاكم في  
 الله تعالى لرسوله ومنها قوله مع فخر علمه السقف من فوقهم ومعلوم ان السقف  
 لا يكون الا من فوقهم وفائدة من من رقبته لمد الله الفقه الهامه فحسوه قوله مع فانه لا  
 يقع الاضمار ولكن على القول في الضم في الصدور فان فائدة في الصدور هي من زيد انما في الجار  
 فانه من صدوره وشهره ان العلى في الحقيقة مكانه البصر كما انه يصح ان يقال فائدة في الاخر  
 وبطريق خاص من زيادة ان الحقيقة ومنها جمع حروف الضلالت وفائدة التوكيد في  
 ان اذ قد علم مما امرته بوصف الكلام بالاختلاف والاطناب باعتبار ما يماصل المراد لفظ ناقص  
 عنه واخر به وباعتبار لفظ زائد عليه لقائه فقد توصف الكلام ايضا بالاختلاف والاطناب  
 باعتبار كثره حروفه ومنها بالنسبة الى كلام اخر صا وله في اصل المعنى وتغايير اللفظ  
 الاول بالاختلاف والاطناب في اللفظ باعتبار منها الى اخر وباعتبار نسا وعا في اصل  
 المعنى لاختلافها في الاول فانها باعتبار ما هو خارج عنها وهو كلام في وساطة او المساواة  
 وبانها في اللفظ باعتبار قوله الحروف وكثيرها في الاول في هذا الاعتبار بل باعتبار الجملة  
 ولجوازها القوسه فقد يكون ما هو الخارج بالمعنى الثاني لفظا بالمعنى الاول وبالعكس  
 وقد يكون ما هو الخارج والاطناب بالمعنى الثالث لا يكون الخارج والاطناب بالمعنى الاول  
 بل صا وله مثل وان استدارت غصنك امسا الى الخازن والاطناب بالمعنى الثالث  
 كالشظا والاول من قولك تمام تصد عن الدنيا اعز من دونه ولو ورد في زعمه انما احد



وقول القائل ولو كانت الجانبة الغيبية إذا كانت العليا فجانبة الغيبية فإن الشطر الأول  
من البيت الأول وثام البيت الثاني متساويان في أصل المعنى وهو الإعراف عن الذات عند ظهور  
البيان له وهو هو الشطر الأول والثاني من جروب البيت الثالث قوله عز وجل لا يظنوه  
ثدي الحاربه إذا استروا كعبهم فبما نصدوا نصدوه وهو صفة عذرا وهي الذكر ويقرب منه  
قوله مع لا سال عما يفعل وهم يسألون وقول الخاسي وسكون مد على الناس ولم ولا  
سكروا القوا حين يقولوا أنا والوا ويقرب منه لأن قوله مع مد على في السؤال عما يفعل الله  
مع لم فعله وعلى إثبات السؤال عنهم عما يفعلونه وقول الخاسي مد على بأن قد تم على  
انكارهم قول الناس حين يقولون وعلى بأن عدم قلة الناس على انكارهم قولهم  
فاصل معناه بأن قلة من على انكار المذكور وكجز الناس عز إلى انكار عليهم ولا يأت  
في أصل هذا المعنى لكن لما كان عدم السؤال يتضمن عدم الإنكار والسؤال استلزام  
كأن يتعارف مع المعنى فلا يكره أن يقول منه ووزن القول ومنه هذا هو آخر  
الكلام في الفرق والحمد لله وحده وصلى الله عليه وسلم وآله في الثالث ما ذكر الله تعالى  
**فصل في العلم بالباب** وهو يعرف مع إيراد المعنى الواحد  
بطرق مختلفة في وضع الدلالة عليه ودلالة اللفظ أما على ما وضع له أو على  
جزءه أو على خارج وسمى إيراد وضعه وكل من أخرج عن عقله وقيل الأول  
المطابق والثاني المتضمن والثالث بالانتماء بشرطه أن لا يقع في إثبات المعنى  
بالدلالة العقلية والدلالة هي كون الدلالة تحت ما لم من العلم به العلم به العلم بالعلم  
هنا العلم من أن يكون لفظا أو غير لفظي وهو اللفظ العلم من أن يكون غير اللفظ والاعتماد  
هنا العلم من أن يكون قبيحا أو غيره ودلالة اللفظ الموضوع هي كون اللفظ تحت

الزوم الذهني ولو لم تتعد المحاط به عرف أو غيره والإيراد المذكور في الثاني  
بالوضع لأن السامع إن كان عالما بوضع اللفظ لم يكن معها أوضح والم لم يكن كذا لفظ  
والاوتاني بالعقل المجاز إن خلت صرنا الزوم في الوضع ثم اللفظ المراد به  
لزم ما وضع له أن قامت قرينة على عدم إرادته تجوز الإفتائه وقدم عليه الإفتاء  
كجزء معناه ثم منه ما يتبع على التشبيه فتعين المعنى في اللفظ في الدلالة **أقول**  
ما فرغ من الفرق الأول في علم المعاني شرع في الفرق الثاني في علم السان ووجه مدعى على الفرق  
الثاني علم البديع قد علم في صدر الكتاب والحق في علم السان شيئا على مقدمه  
وبله مقاصد أم المقاصد في تعريفه وما يتوقف عليه من أن الدلالة أما تعريفه فهو  
علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضع الدلالة عليه قوله علم أي علم  
بالعلم الذي هو معرفة بغير علم وقوله يعرف إلى الخو مبهمة عن غيره وإنما يعرف بغير علم  
لأنه يعرف علم المعاني والمراد بالمعنى الواحد المعنى الواحد من المعاني التي تتضمنها علم  
المعاني وبأطرافها الزاكن أي نواكب مختلفة في وضع الدلالة على ذلك المعنى الواحد  
والمراد بالدلالة هو الدلالة العقلية ما سذكر والمراد بقوله مختلفة في وضع الدلالة  
أن دلالة الزاكن عليه مختلفة في وضعها وخفاها ووضوحها وأخفى كلما كانت الدلالة على  
المعنى الواحد أخفى تكون الدلالة التي هي غاية العصور واللاهية العظمى بالإيراد  
المذكور الثبوت اعتبار ذلك إرادته معنى قولنا إن إدراج في المقاصد السليمة أما في طرق  
التشبيه فتقول زيد كالبصر في السخاوة ثم زيد كالبصر ثم زيد كالبصر وأما في طرق العلم  
الاستعارة فتقول زيد كالبصر في الدلالة ثم زيد كالبصر في الدلالة ثم زيد كالبصر في الدلالة  
وأما في طرق الكناية فتقول زيد مضاف ثم إن الجوز في قبه فتعرف على ذلك أن زيد مضاف  
عز الجوز



وله من صفات ان يرجع علم البيان الى اعتبار المبالغة في اسناد المعنى الى الالوه  
العقلية والدلالة له في كون الالوه بحث بلزوم من العلم به العلم شيئ اخر والدلالة هنا ان  
من ان يكون معناه او مراد اللفظ العلم من ان يكون مفردا او مركبا والعلم هو العلم من  
ان يكون يقينا او غامضا ودلالة اللفظ الموضوع وهي كون اللفظ بحث حقا او كذا فهم من  
المعنى عند العلم بالوضع والوضع سببه معناه على قسمين وضعية وعقلية فاما العقلية  
اللفظ الموضوع اما على ما وضع اللفظ له من حيث هو كذا او على ما وضع اللفظ له  
كذلك له لفظ الست على معناه والثاني ان يكون ذلك اللفظ الموضوع على غير ما  
وضع له من حيث هو كذا كذا العقلية سواء كان ذلك الموضوع ما وضع اللفظ له  
كذلك له لفظ الست على السقف الداخلي من موضوعه او خارجا ما وضع اللفظ له  
كذلك له السقف على الخارج عن موضوعه وبسبب ما وضع له الموضوع في اللفظ  
انما والما فيه دلالة بغير انما والسبب في ذلك انما انما وشروط الالتزام في شرط  
دلالة الالتزام الزوم الذهني وفهم الزوم الذهني بان يكون مفردا بلزوم بلزوم  
تصور بلزوم ولا امتنع الفهم لخواص ان يحصل للزوم في الذهني فيحصل الزوم في  
فتمتنع الفهم وفهم فلفظ او بلزوم من انتفا الفهم الموضوع انتفا الفهم مطا هذا  
اذا اراد ان يكون مفردا بلزوم كذا فلفظ بلزوم عن تصور غيره فان اراد بلزوم بلزوم  
عن تصور بلزوم فالنظر ما فقط وان فرض الزوم الذهني بان يكون مفردا ما وضع  
اللفظ له في الذهني بلزوم ما يحصل في الخارج فانه ان يكون بنفسه او بلزوم ان  
يكون شرطه والى امتنع الفهم كلفظ بغير الخارج انما كلفظ سائر المعاني في الخارج  
انما واللازم باطل فيحصل الفهم كما فهم انما من اطلاق اللفظ الى بل شرط في الزوم

لفظا او غيره

ان يكون على شئ العقل بل ان يكون مما شئ اعتبارا والمخاطبة اما العرف عام او خاص  
اوله وعرفه من العقل لا يمكن ان يقال في فهم من المفهوم الاصل في الخارج عنه وكلام  
المؤلف في المتن قد مر ما في الاضاح شعريا وكذا من خصصه من ان لا يشترط ان  
يكون للزوم الذهني ما شئ العقل بل ان لا يلزم ولم يبين انما من ذلك بحث في اللفظ  
والا لزام كما بينه صاحب الفناح في الاضاح فيحتاج الى هذا البيان في حفظ اما التضمن  
فالزوم ضامنا بلزوم على شئ العقل فيحتاج الى غيره ثم اراد المعنى الواحد على الوجه  
المذكور في سائر الالوه الوضع لان السامع ان كان عالما بوضع اللفظ للمعنى الواحد  
لم يكن بعضا او وضع ذلك من غير التمسك في سائر الالوه في اللفظ واحد  
وخفا وان لم يكن عالما بوضع اللفظ لم يكن كل واحد منها في اللفظ بالنسبة اليه  
ولاشي في هذا الاختلاف في اللفظ وضوحا وخفا في الحصول للالوه وقد علم من غير  
علم البيان ان السبب اعتبار الالوه في الالوه الموضوع مع اختلافها في الوضع واللفظ  
فقد علم انه لا يمكن ذلك في اللفظ الوضع فيجوز ان يختلف مراتب الزوم في الوضع  
مثلا ان يكون لشيء ملزومات ولو انما بعضها او وضع لزوفا من بعض ففنا واما السبب  
بحسب تفاوته كما ذكر من اللفظ في المقاصد السببه فعلم مما مر ان سائر المعاني  
الواحدة في صور مختلفة لاشي الى الالوه العقلية وهو لا يقال من حق اللفظ  
سبب لزوم احد في الاخر والامتناع في الحصول من المفهوم من حيث انه ملزوم الى  
الزوم ووزن العكس فانه لا يجب ان يحصل من اللزوم لا يقال الى المفهوم من حيث انه ملزوم  
لخلاف ان يكون اعم من المفهوم والاعم لا يستلزم الاخصر فانما اطلق اللفظ الموضوع للمفهوم  
ولزوم بلزوم سواء كان موطنا وبغيره لانه انما انما قامت قرينه على عدم الالوه وذكر  
المفهوم

اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد



ذلك اللفظ اولاً فالاول هو المجاز كما قال ابيات اسد انكم فان تحولتكم قرونه والله على  
 عدم اراة المعنى الموضوع له لفظ الاسد والثلا هو الكناية كما قال ابيات طه والخيال فانه  
 ليس فيه قرينه والله على عدم اراة طول الخيال بل هو اراة مع اراة في اراة ويطرح  
 القاسم ثم المجازية الاستعارة وهي يتفرع على التشبيه كما ستقف عليه فستعرف الفرق  
 للتشبيه فلا تترك الخصور المتصور في علم السانع الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية ثم  
 التشبيه على المجاز لما ذكر من اقتناء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه وقدم المجاز على  
 الكناية لان معنى المجاز كمن معناه ان المجاز اراة الالزام معطوف في الكناية فيخرج  
 اراة الالزام اراة غير واضحا كمن معنى المجاز كمن معنى الكناية واما قال الخبير لان  
 معناه اراة الالزام مع عدم جواز اراة ما لم يرد عليه قرينه والله عليه وهذا المعنى  
 متشعب ان يكون جزءا من معنى الكناية والالزام ان يكون في الكناية جواز اراة ما لم يرد عليه  
 جواز اراة في هذا ظاهر البطلان **اول** التشبيه الذي لا له على حاشا له امر لا مر  
 في معنى والمراد ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التضعيف والاستعارة بالكناية  
 والتجريد قد دخل فيه نحو قولنا زيد اسد ونحوه وقوله مع جم لم يعمى النظر اراة وهو  
 طرفاه وجهه واوايه وفي الغرض منه واتساعه طرفاه اما حصل في الخرد والورد  
 والصور الضعيف والهمس والناكيد والغدير والرد والمخز والجلال التام والمحرر او  
 عقلا ان كل العلم والحيوة او مختلفان كالمشبه والسبع والعطر وحكم كرم والمراد  
 المحس المدرك هو اوما به باحدى الحواس الظاهرة وقد دخل فيه الخيال كما في قوله  
 وكان محجر الشفق اذ استعجب او بعد العلم باقرت سمن على ارجل من حيد  
 والاعتق ما عدا ان قد دخل فيه النور اي ما صور غير مدرك ليعا ولوا ان كان مدركا لها

كما في قوله ومساوية زرو وكان يا اعداء وما يدركك الوجوه ان كان الله والم اعلم  
النظر في المشبهة في اربعة اشياء تعرفه وان كانت في العرف منه واقسامه اما  
النظر في تعرفه فلفظ التشبيه وقد يطلق ويراد به اللفظ كما قال الزيد كما لم يدركك تشبيه  
وبطلان ويراد به المعنى من الوصف والخطا والادلة في حال التشبيه وتوصيف  
بمشاركته في معنى الوصف والخطا والمعنى متغير اخر معنى او الدلالة على مشاركة امر  
اخر معنى والوصف والخطا وصفه للمتكلم والتشبيه حسب اللفظ ايضا صفة  
الدلالة فكما هي صفة لغو المتكلم فقد يكون صفة للمتكلم ايضا فقال الله وفلان  
ولنا على كذا والدلالة في التعرف الذي ذكره المؤلف للتشبيه لجملة كل المعنيين في  
عنوان التشبيه باقوال الدلالة المعروفة لا لجملة الا ان يكون صفة للمتكلم لاننا نقول انه  
عرف معنى لفظ التشبيه حسب اصطلاحنا حسب اللغة لئلا يصح حمل الدلالة على  
انه صفة لغو للمتكلم لكن الظاهر انها منها صفة لغو للمتكلم وما وماذا يقال استعمال  
الدلالة في انها صفة للمتكلم والامر الاوراسمي مشبها والامر الدال في معنى مشبها والمعنى  
الذي فيه مشاركة اسم وحده المشابهة وما يدركك على المشاركة اسم او التشبيه  
ونعلم مقدار التشبيه اربعة اركان وهذه الاربعة قد يكون جميعها زورا وقد لا  
تكون ثم انما لا يلزم من وجود معنى التشبيه في كل كلام اطلاق اسم التشبيه عليه بل لا  
يطلق اسم التشبيه على التشبيه الذي هو على وجه الاستعارة الحقيقية والاشبه  
الذي هو على وجه الاستعارة والكناية بالافاق وانما لم يذكر الاستعارة الحقيقية لانها على  
موجب اللزوم لا تعرف فيها التشبيه بل هي مجرد اشارة امر محض بالتشبيه المشبه  
لا سائر في موضعها وما ذكره هنا انما هو المحقق في التشبيه ولا اسم نسبها وانما

محکم

بسم الله الرحمن الرحيم







في العقل الوهمي وهو المذكر الذي هو غير مدرك لمجرد الحس الظاهري لا هو ولا  
ما يتبعه مع انفعال وان كان على تقدير ان يوجد لكل مدركا بها اي مع انه لو وجد لكل مدركا  
بها والوهمي بهذا التقدير قد يعزل العقل الصوري فان العقل الصوري لا يجب ان يكون حيث  
لو وجد في الخارج لكل مدركا للحس ومقدور الوهمي عن الخيال بالمدرك والوهمي لا يكون  
بها انما كالحال اليه كذا قال الهمي كذا قوله انفسه في المشرق في مطالع ومسيره زور  
كأنه انفعال جامد وان لم يشاهدوا التيات بحوالا لكنهم لما اعتقدوا انها غايات الحواس  
المشبهه وهي لم يروها في وجوده في الخارج ولو وجد لا ركن الحس الظاهري المشبهه  
والمشبهه وهي في المشرق في صفه لم يورث محذور اي السبع المحذور والمشرق في صفه لم يورث  
ويقر من انفس العرب وقوله مسنونه صفه لم يورث محذور اي مهام او ما يحذر  
السائل او الرجاء وزور جمع ازورع الابد جمع التاب وهو لا يورث في انفعال جمع الغول  
وعليه قوله مع طلوعها كأنه زور الشيطان شبه طلوع شخصه الرفوف زور الشيطان  
ولا له على تهاجيه في الكراهة وقبح النظر لان الشيطان كرهه مستقيم في طلوع التيات  
لعمارة ثم انه شبح في غلطه خبير وصوره في العصب الصوري كأنه وجه الشيطان  
وهي لم يروها في العقل ما رآه بالوجدان وهو ما رآه بالحس الظاهري كذا قوله  
الحاسر في الشيع والجمع وانما جعل الهمي والوجداني من العقل فاعلم ان الاعداد لا يشترطها  
فيها غير الحس من الحس الظاهري فعلم ما مر ان طرفه في الشبيه من غير ان الحس الظاهري  
لا حول الحس في الحس والاعتقاد في العقل الوهمي والوجداني في العقل حاله اعلم **قوله**  
ووجه ما شبهه كان فيه خفيا وخفيا والمراد بالخيال هو ما ذكره وكان الغرض من  
رجحان سنن لا يحسنه بل هو ان شبهه هو اليه الحاصله من حصول اشياء

فان الهمي  
هو الذي هو  
في العقل  
والمشبهه  
هي التي هي  
في الحس  
والوجداني  
هو الذي هو  
في العقل  
والوجداني  
هو الذي هو  
في العقل

مشوقه من حيوان شي مظالم اسود في غير صورته في المشبهه الاعلى طريق العقل  
وفي كذا كانت البدعه وكما هو حالها صاحبها كمن عشت في ظلمه فلا يهتدي بطريق  
ولا يعترف ان قال كروها شبهت بها ولزم بطريق العكس ان شبه السنه وكما هو حالها  
بالنور وشاع في كذا حيث خيل ان الما في ماله سافر واشراؤه انتمك بالخيال في السنه  
والمراد على خلاف ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر من حين فلان فصار الشبيه الضم  
عز الهمي بالسنه من انفعال كشيئها سافر السنه في سواد الشارب او بالمراد في ذلك  
عز اليات السنه في الحس فلم يصار جعله في قول القائل الصفه كذا لم يكن في الطعام  
كون العقل مصطلحا والكلام حفسا الى ان الصفه لا خيل اليه والسنه لا في الملمح **قوله**  
اما النظر في وجه السنه ففي تعريفه واصفاً ما اما تعريفه فهو المعنى الذي يشترك فيه  
الطوران بحسبنا او خفيا اي وجود ذلك المعنى او في احداهما بالحق او بالخيال  
والمراد بالخيال ان لا يكون وجود ذلك المعنى في المشبهه به او في المشبهه الاعلى او لم  
كأنه قوله وكان الغرض من رجحان سنن لا يحسنه بل هو ان شبهه هو اليه الحاصله من حصول اشياء  
اليه الحاصله من حصول اشياء مشرقه من غير حيوان شي مظالم اسود في غير صورته  
مصوره في المشبهه الذي هو السنه المصوره والاعلى طريق العقل والما رآه في كذا  
لما كانت البدعه والظلاله وكما هو حالها صاحبها كمن عشت في ظلمه فلا يهتدي بطريق  
ولا يعترف ان قال كروها شبهت البدعه والظلاله وكما هو حالها صاحبها كمن عشت في ظلمه  
العكس ان شبه السنه وكما هو حالها بالنور وشاع في كذا حيث خيل ان الما في ماله سافر  
ما هو علم ماله سافر واشراؤه كذا في قول النبي عليه السلام بالخيال في السنه في صفه  
السنه ما سافر في السنه في حواس الحس الذي لها اشراؤه وايضا في العيون وان البدعه



والظلال وكل ما هو جوارح ماله فضل الضعفاء سواد الليل كذا شاهدت سواد الكفر  
من جبين فلان فصار يشبه الضوم من الارض والسنن من الارض كتشبه الضوم  
عناصر الشعب في سواد الساب او بالانوار من لطفه اي مشرقه من الساب السواد  
والناو لافيه انما خيل ما ليس يتلون من لونا العلم ان عجل هذا السب عن مروجي  
السب على ما سبكه الشاعره وان لا يتلوع لاح من السب وليس المراد هذا المراد  
ان السب لم تحت من الخيل بلع وهو من تشبيه المسوس بالمعقول ومن التشبه القليل  
قوله ولقد ذكرنا والظلام كان يوم النوى فوار من لم يمشى ما كان تاما من المارة  
يوصف بالسواد فوسعا فعال اسود النهار عن وعظمت الاشياء على جعل يوم النوى  
كانه اعرج وان شمر بالسواد من الظلام ثم عطف عليه فوار من لم يمشى فوار لان  
الطريق لم يمشى فيسود على من لم يمشى والقلب القاسم يوصف بشدة السواد  
وصار هذا القلب عنده اصلا في الغصوه والظلام فشب الظلام يوم النوى والعلو  
المذكور في قول المفسر كان انما البدر من تحت غيمه فصار من الباسا بعد وقوع اي بعد  
الوقوع في الباسا ما انه لما راى خلاص من شدة شبته فخرج البدر من تحت الغيم فصار  
عنه قلب التشبيه ليرى ان صوره الضياء من الباسا لكونها مطلوبة فوق كل مطلوبة  
اعرف من صوره انضال البدر من تحت غيمه وان اعلم ان وجه التشبيه هو المعنى  
الذي يشترك فيه الطرفين علم فصار جعل وجه تشبيه الضياء بالمخرج قول القائل  
الصورة الكلام كالمخرج في الطعام كوز العليل مصليا والكثير مفسد في القلب والكثرة  
انما تصور جوارح المخرج من الطعام القدر المصالح او الكثرة من المخرج  
فانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان مجرد ذلك الكلام فاعل

الضوم وانت في الفناء عنه وصار مشغاه في فهم المراد منه واللام حصل وكذا قاسدا  
لا يتفجع به فوجبه التشبه فيه هو كون السب لا سبعا لصلها والافعال خفسدا  
ما شتر انما هو كذا قول وهو اما غير خارج عن حقيقته كما في تشبه نور بالخير  
نوعها او حقيقته او خارج حقيقته اما لضعفه حقيقته وفي الكسار الجسميه بل يترك  
بالجور من الالوان والاشكال والقادر والحركات وما اتصل بها او بالجمع من الاشكال  
للضعفه او القويده والقي من يزل بالذوق من الطعوم او بالعم من الروائح او بالحر  
من الحرارة والبرودة والرطوبة والهوسه والحشونه والملاسه والليق الصلابة  
والخفة والشفرة وما اتصل بها او عقليه كالصفات النفسيه من الذكاء والعلم والفضه  
والعلم وسائر الطراري واما اضافته كما زالد المخرج تشبه بالحس بالسمان **اول**  
لوجبه التشبه نفسانيات باعتبار ان لوجها باعتبار العقول والحصل كما مر والثاني  
باعتبار لكونه خارجا عن حقيقته الطريره وعنده مفعول وجه التشبه اما غير خارج  
عن حقيقته او خارج وغیر الخاف اما انما حقيقته النوعيه كذا تشبه نور بنور  
لخزق العوسه وتشبه زبد بحر وفي الانسان واما لوجبه حقيقته الذي هو تمام  
المشترك بينهما او المميز كتشبه بعض الحيوانات العجم من الفرس والارباب الانسان في كونه  
حيوانا وكتشبه زبد بحر في كونه نائطا والقارح عن حقيقته لضعفه وفي اما حقيقته  
وفي ما يقرر ثبات الموصوف واما اضافته وفي ما يقرر لضعفه في الموصوف وللحس  
اما حقيقته واما عقليه والحس هي الصفات الجسميه اي الصفات التي تلحق  
لحس الطبع مما يترك الجور من الالوان والاشكال والقادر والحركات وما اتصل  
لها الاشكال جميع شكل وهو عند بعض النحويين واسطه لحاظه مجرد لكونه كالكون



والاخر اوجود كالمثلث والمرتفع والحق والنهاية والمعاد يرجع معدا وهو ما  
يقبل المساواة لانه كالحق والسطح والجسم العلم في العود التشبيه في الشكل المستقيم  
كشبه المسوي المتصعب بالروح والقدر اللطيف النفس في المسدود تشبيه الشيء  
المستور بالكره باره والحققة اخرى والتشبيه في المقدار كشبه عظم الجثة بالليل  
والنار والتشبيه في الحركة كشبه الاله على استقامه بنفوس السم وعلى هذا التقادير  
وما اتصل بها اي ما اتصل بالذكور ان من الحسن والقبح والموافق بينهما تناسب في اللون  
والشكل وثنافها وغير ذلك او ما يذكر السمع من الهموز الضعيف والعود والاصغر  
للخ من بين اي من الضعيف والقويه والحر والبارد من انواع الطيور  
او ما يذكر السمع من انواع الودج او ما يذكر النفس من الحرارة والبرودة والارطوبه  
والجوده والخشوبه والملاسه واللين والصلابة والنفثه والشفافه وما هو ما في  
الدرجة البائنه لانه في الدرجة الاولى الجسم بالصلابة واللين في الدرجة الثانية الجسم بالنفثه  
وما اتصل بها اي من الكفارات الجسمانيه ما اتصل بالذكورات ما يذكر السمع  
الى ما يذكر بالنفس كالماده الصور للطبع وما فرقة له مما اتصل بالنفس في الالوان  
والكثافه واللوحه البشامه والجفافه والبله مما اتصل بالمهموز في العلة كالصا  
النفسية اي الكفارات المحسوسه من الالوان والنفثه من الالوان واليقظ والعلم والعظم والعلم  
والكرم والسخا وسائر الغرائز من اللطيفه والوفاء وغير ذلك والغرائز جميع غير  
وقد الطبع والخلق والاضايفه كازالة الحما في تشبه الحية بالسم في افعالها المفعول  
له في ان الحية ولا في ان السم بل اعتبار التشبه في الالوان **قوله** وايضا اما واحد  
واما ينزله الواحد لكونه مركبا من متعدي وكل منهما جسم او عقلي واما متعدي كذلك

او مختلف والجسم طرفاه حيا في غير المتساوي ان يترك الجسم غير المتساوي في العقل  
اعلم ان يترك العقل من الجسم في ذلك ليعا التشبيه بالوجه العقل في فان  
قوله هو مشترك فيه فهو كل في الجسم ليس كل في العقل لانه ان افرد في حد ذاته الجسم الواحد  
الجسم كالحجر والحقا وطيب الرطوبه ولذة الطعم ولين اللحم في امر والعقل كالعقرا  
عن العاقل والجراة والهداية واستطانه النفس في تشبه وجود الصع العدم النفع  
والرجل الشجاع بالاسد والعلم بالنور والعطر بخالق كرم والمركب الجسم في ما طرقة مفرقة  
كأن قوله وقد لوح في الصور الثمانية كاي كعنفور من الصندل من نور من الهند الماصلة  
من تبارك الجود والصلابة المستور في الصغار المتقار في المرى على الكيفية المخصوصة في  
المقدار المخصوصة في ما طرقة مركبان كأنه في سائر كان مثالا للنفع هو وزر من سائر  
ليلا يحاكي كواليد من الجسم الماصلة من صوي الجوام مشرقه مسطيلة متناسبة  
المقدار متفرقة في جوانب شئ عظيم وفي ما طرقة مختلفان كما هو في تشبه الشجر  
**قوله** هذا هو التقسيم الثالث لوجه التشبه باعتبار كونه واحدا او غير واحد  
معول في وجه التشبه اما واحد واما غير واحد وغير الواحد اما ينزله الواحد لكونه مركبا  
من متعدي او لا ينزله الواحد لعدم اعتبار التركيب فيه وهو المتعدي فيه وثلاثة  
اقسام والقسم الاول جسمي وعقلي وكل من القسم الثالث والمثلث جسمي وعقلي  
او مختلف اي بعضه جسم وبعضه عقلي والخصم في تشبه قوله وكل منهما  
جسمي وعقلي للتقسيم الاول في الواحد وما هو ينزله الواحد لكونه مركبا من  
متعدي وقوله واما متعدي هو القسم الثالث قسم لقوله اما واحد واما ينزله  
الواحد قوله كذلك اي جسمي وعقلي في المعدد الذي هو غير مركب جسمي وعقلي



او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي ظاهر كلامه ههنا وفي الاضاح يشعر  
 بانه معطوف على قوله كل فكر فكلوا الاختلاف راجع الى المتعدد الذي هو غير مركب  
 وهو القسم الثالث وكلام صاحب الفتح يشعر ايضا بان كلامه القيد لا ينافي مع  
 حسي وعقلي والقسم الثالث قسم الى ثلثة اقسام حسي وعقلي ومختلف كما ذكر  
 لكن القسم الثاني لا يمتنع انقسامه الى هذه الثلاثة باعتبار الاجزاء التي هي اجزاء  
 غير متعدية وانما بالاختلاف الاجزاء لان الاعتبار فيه والمقصود بالاثبات هو  
 الهيئة الحاصلة من التعدد وبذلك الامة واحدة لا تعدد فيها هي اما حسيه  
 واما عقلية لا غير كالقسم الاول هذا كلام اجمال وتفسله ان وجه الشبه اذا كان  
 حسيا يكون طرفاه حسيين لا غير لا متساويان بل هو الحس من غير الحس شيء واذا  
 كان عقليا يكونان من الحس اي يجوز ان يكون طرفاه حسيين وغير الحس اذ ان  
 يدرى العقل من الحس شيء ولذلك يقال اي يجوز ان يدرى العقل من الحس شيء  
 الشبه بالوجه العقلي اعم من الشبه بالوجه الحسي فان قبل وجه الشبه يمتنع  
 ان يكون غير عقلي لان كل وجه الشبه مشترك فيه وكل مشترك فيه كلي فيجب ان  
 كل وجه الشبه كلي اما ما ان المقدم الاول فلما مر من ان وجه الشبه هو الحس  
 الذي يشترك فيه الطرفان فيكون وجه الشبه مشتركا فيه واما ما ان المقدم الثاني  
 فلان كل مشترك فيه لا يمتنع نفس فهو الشريك في ضرورة وكما قال في نفس ضرورة  
 الشريك في كلي وكل مشترك فيه كلي فيثبت ان كل وجه الشبه كلي ولا شيء من الحس  
 فكلي لان الطرف الحسي هو ما يدرى بالحس وما يدرى بالحس لا يكون الا هو واهتمنا  
 شخصيا ولا شيء من الكلي من حيث هو كلي مع بعض شخص في ان التعيين الشخصي يمنع الكلي

ثبت ان التلكة لا شيء من المادراك الحسية بل هي فليزيم منه ان شيء من وجه الشبه  
 حسي الحس وهو المطلوب احاب المؤلف عن هذا ان المادراك تكون وجه الشبه حسيه  
 هو ان يكون افراد حركه الحس كالحركة فان افرادها مثل حركه هذا الوجه وحركه هذا  
 الدور مدارك بالحواس او كانت الحركه في نفس امر حسي من الحركه غير مدارك بالحواس  
 ولا يعرف من الحواس فيكون بعض وجه الشبه حسيه هذا الاعتبار وذلك لان شيء من  
 لا شيء من وجه الشبه حسيه غير هذا الاعتبار وهذا القول لا يتفق مع كل شيء  
 الصانع الثاني من الكلي الثاني قولنا وليس من الحس بل هي فانه لا يصح وكذا ان الحس  
 المانع هو ما يدرى هو وافراد الحس الظاهر فعلى هذا يجوز ان يكون الحس كذا في الشبه  
 وجه الشبه اذا كان واحد حسيا كالحركه في شبيه الحركه الدور وكذا في شبيه الدور  
 الضعف بالحس وكطب الرقده في شبيه التلكة بالغير وكذا الطعم في شبيه الدور  
 بالحركه على نعم الذي سرور بالحركه فانه يجوز المتناسبه من الدور والحركه وكذا الحس  
 في شبيه الجلا التام اي الدور بالحركه والى هذا اشار بقوله ليس اي من كون طرفي  
 الشبه حسيين فيقولون من قبل وامثله اذا كان اعم واحدا اعتدلا كالعارض القابل  
 في شبيه وجود الشيء القديم النفع بوجهه وبالجواز في شبيه الوجود الجماع بالاسد  
 وكان الرقده في شبيه العلم بالنور وكان استقلاله النفس في شبيه العظمه او حركه  
 والطرفان الى اول عقلمان وفي الثاني حسيان وفي الثالث الحسيه عقلي والشبه  
 حسي وفي الرابع بالعكس فالصالح الفتح وفي الثالث امثله ومعنى وجه  
 الشبه تسامح بوجه وجه الشبه في اكثرها السر واحد وامثله وجه الشبه اذا كان  
 بهذا الواحد لكونه مركبا من متعدد وهو حسي فيكون الطرفان احاد غير متساويين

الحس الحسي هو المادراك الحسيه الثاني



او مختلفين اما اذا كانا مفصولين فكان في هوله وقد ارجح في الصبح الثريا كما ترى كمنقول  
 فالشبه حينئذ اقل وجد الشبه الذي هو المركب الحسي فيه هو الالهة الحاصلة  
 من قهر الالهة من المفسر المفسر الصغار المقادير للراي على كنهه من قوله 2  
 مقدار من مفسر من وطرفه وما الثريا وعنفور وهي العنبر مفسر من الما لاجل الختم  
 اللام عنك خضع طول وقد جاء في هذا البيت بشدة اللام هوله والمركب الحسي  
 من قوله 2 كافي هوله وهوله من الالهة الحاصلة بيان 2 كافي هوله واما ان كان  
 الطرفان مركبين فكانا هولا مشاركان مشار التفع قوة راسا واسيا فيا ليل قاهر كواكب  
 فان وجد الشبه الذي هو المركب الحسي فيه هو الالهة الحاصلة من هولي اي مفسر  
 لغرام مفسر مستطيله متناسبة المقدار متفردة في هولي اي مفسر  
 ونهاوي اصله تنهوي اي تساقطه والمشهد فيه هو الالهة الحاصلة من التفع الاسود  
 والسيور لا يفتق تفرق فيه بالالهة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في هولي  
 منه وما مركبان هوله وفي اطرافه مركبان عطف على هوله في اطرافه مفسر من اي  
 والمركب الحسي في اطرافه مركبان كافي هولي مشار حلة من متناهي والمركب الحسي كافي  
 هو كافي قوا مشار هوله من الالهة الحاصلة بيان ما قوله كافي قوا مشار واما ان كان  
 الطرفان مختلفين ازل هولا مفسر والاخر مركب وكما مر في مشهد الشفق فان المشهد  
 وهو الشفق مفسر والمشهد به وهو الالهة الحاصلة من اعلام ما هو منشور وعلم  
 رماح من زهر مركب وجه الشبه الذي هو المركب الحسي هو الالهة الحاصلة من  
 لجران خضر مستطيله مخروطة حرجب وسطه على رؤسها **اقول** ومن دفع المركب  
 الحسي ما في الهيات التي يتبعها الحركة ويكون على وجهين احدهما ان يفرق الجركا غيرها

والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب  
 والحمد لله رب العالمين

من اوصاف الجسم كالشكل واللون في قوله والشعر كالمادة كلف الاسر من الجسم الحاصلة  
 من الاسر او مع الاسر او الحركة السريعة المتصلة مع تفرج الاسر او حتى في الشعاع  
 كانه هم بار غسطة حتى يفسر من جانب الالهة ثم مدوله فوجه الى التفاضل والتفريق  
 عن غيرها فبذلك ايضا من لفظ طرقات الى ما يجب تحفه من قوله الرجز والعنبر لا تركب  
 فيها لا حركة المصنف 2 هوله وكان البرص مصنف تاز وانطبا قاسره وانما الحاقا  
 مع المركب 2 هوله السكون في قوله 2 صفة كلب تقع جلود البرص الى الصل من الجسم  
 الحاصلة من موقع كل عضو منه في افعاله والعقل كجركه لا تتفلق ما في مفسر من قوله  
 العنبر في استصا به في هوله مثل البرص او النور به ثم لم يحاها كنه الحار في الاستدراك  
 واعلم انه قد تنازع من معتقد فمع الخط الوجوه ان تولعه من البركا اذا انتزع  
 من السطر الاول كما اوقت قوما عطا اشغامة فلما راوا عا افسحت فجلت لوم  
 انتزع من الجميع فان المراد الشبه ماصلا لشد افسح باسها مونس **اقول**  
 من يدعي هذا كان وجه الشبه مركبا لحسيا ما في الهيات التي تدفع عليها الحركة  
 ويكون على وجهين احدهما ان يفرق الجركا غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون  
 كما في قوله والشعر كالمادة كلف الاسر من الالهة الحاصلة من الاسر او مع الاشكال  
 والحركة السريعة المتصلة مع تفرج الاسر او حتى في الشعاع كانه هم بار غسطة  
 حتى يفسر من جانب الالهة ثم مدوله الشعاع للانسان في وجه منه الى التفاضل كانه  
 جمع من الجوانب الى الوسط فان الاسر اذا لم الانسان النظر اليها يتدحرج بها  
 وجوها حوسه ليله الالهة وكذا المراد ان كانت في كلف الاسر ومن قوله من الالهة الحاصلة  
 ما في قوله كافي هوله وهو عيار ومن وجه الشبه ومن قوله من الاسر او متعلق بقوله

والله اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب  
 والحمد لله رب العالمين



الحاصلة وثانها ان خبر هذه الحركة عن كذا وضعف الجسم عنهما فبما انهما لا بد  
من احاطة محرك الجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى جهة والى جهة اخرى  
وبعضه الى جهة اخرى وبعضه الى السفل ليعمل فيها التركيب ويصير وجهها شبه مركبا فلو لم  
يكن الجسم مركبا الى جهات مختلفة لحصل في هذه الحركة تركب فلا يصير وجهها الجسم كذا  
فحركة الرجل والسهم والاربع لا تركب فيها الخواص والحركة الى جهة واحدة وعلى وضعها  
خطا في حركة مصفها الفاري منه في قوله وكان البرق مصف فادانها فاما امره وانفعل بها  
اي فينبطون انطباقا فامره وفتح انفعا الخزي فانه فيها تركب لانه يتحرك في جهات مختلفة  
والانصاع الى جهتين في كل حاله الى جهة وكافة التركيب في هذه الحركة ولا يقع في هذه  
السكون في التركيب الذي وقع في جهة السكون في قوله في هذه كلب يفتح جلوس البدوي  
المصطلح من الية الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب ومن موقع اقطابه وان كان منها  
موقع اخر فاعا ولا يجمع من موقع واحد مولقة من تلك المواضع في قوله من الية الحاصلة  
سان في قوله في هذه كلب بعد اذا كان وجهه شبه مركبا حيا كذا في قوله اما اذا  
كان وجهه شبه مركبا عقليا فكذلك وان الى سماع ما يقع نافع مع قول العقول استصفا  
وكذا النافع في قوله من الية الدرس حملوا التورية ثم لم يحملوا كلف الحار والى الية فانها  
مستخرج من امور مجموعها في بعض ذلك ان روي عن الحار فاعا وبولها وان  
يكون المحو اشياء محسوسا وى الى سفاو التي الى عية العلوم وان الحار حيا حيا بها  
وكذا جانب المشبه واعلم ان وجهه المشبه قد شذخ من متعدد وقع الخطا في وجهه  
انما من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا شذخ وجهه المشبه من الشطر الاواسر فليكن  
كأبرقت فوما عطا شاذنا حة فلما اوجها اشعث وجليظ لظنه ان الشطر الاواسر مشبه

قد

فلما طعن في التفسير  
فلما ادعى الكائن

مستخرج بنفسه لاحاطة به الى الثالث وهو خط الوجه بالانواع وجهه المشبه في  
هذه الستة من حيز من حيز الشاعر المشبه بانما السطح بانها مؤنس  
وذكر في قوله على السب كذا فان قيل هذا مستخرج ان يكون من هذه المشبهات المحسوس  
كقوله في قوله في قوله وكذا تشبها ولما لا الى مصار على احد الحيزين من سفل الغرض من الكلام  
ان الغرض منه وصف الحيز عنه بانما يخرج من الجسم ان الحيز في الارض ليجب ان يكون  
منها ان الغرض من الشار يست اسلا حيزه وانما مؤنس كل من يكون الشيء في هذا الحيز  
راية على الجمع منها وليس في قوله في قوله وكذا كذا من الجمع من المتعين في بطون العشر  
قوله لا كذا في قوله في قوله ثم التزم المتعين ربط احد الوصفين بالآخر فالشبه  
المجموع فاعا والشبه المركب في مثل ما ذكرنا من الحيز في قوله في قوله في قوله  
والثلاثة اذا حيز في بعضها لا شذخ حال الباقي في اعادته ما كان هذا من الحيز في قوله  
والمتعدد في الجسم كالحوز والطعم والريح في جسمه فاكه في الحيز في العقل كونه النظر  
وكذا الحيز ولحقه السعار في جسم طائر بالعراب والمختل في جسم الطير وباعده  
الثان في شبه انسان اشعر واعلم انه قد شذخ المشبه من نفس النقصان لا شذخ  
الغرض منه ثم يتناول منزلة الساب بواسطة ملحق او يترك هذا الصالح المشبه الاسد  
وللتجمل هو حيا واناته الكاف وكان ومثل وملحق فعفاو والاسد شذخا الكاف وان  
ملقه المشبه وقد ملقه غير ملقه وان شذخ ايم مثل الحيز والاشاذ او قد ذكره في قوله  
عنه في قوله في قوله في قوله وحصلت مثل الحيز في قوله في قوله في قوله  
ما من من وجه المشبه اذا كان واحدا او غير ذلك الواحد كونه مركبا من وجهه وحيا او  
عقليا اما اذا كان وجهه المشبه مشبورا مركب فقد مر انه على ثلاثة اقسام جسم عقلي

مفهوم



ومختلف اي بعينه حس وبعضه عقل اما المتعدد الحس فكذلك في الطبع  
والرلك في تشبيه فالكه بلخرى هذه الملائكة كلها حسيه واما المتعدد العقل فكذلك  
النظر وكال ليد ولخفا السفل اي الجماع في بسنه طاريا لغير هذه الملائكة كلها  
عقله واما المختلف فكذلك في الطلعه ونباهه الشاش بسنه اسان بالسمه فان حس  
الطلعه حس ونباهه الشان اي الشرو والاشتهار عقله واعلم انه قد شفع وحده  
من نفس النصارى نظرا الى اشهر الاقضية فيه من حيث انصاف كل واحد منها بمقتضى  
صالحه بل في ذلك النصارى المشترك فيها من ذلك شبهه التاسب بوساطه علي بن ابي طالب  
سبل الظرافه او تباكم او محمديه فقال الجبان بالشبهه بالاسد والتصور انما حاتم  
ثان في ان يقال ان الاول احتمال التعليل والناظر في انهم على ما يشعر بالسياق في اللغة  
على انه لفت ونشر ونفخ ان يقال ان الاول والثاني والثالث في ان الله والنشر  
لا يقتضيان ان يكون الاول والثاني والثاني في مقتضى ان كل ما يناسبه ويقتل ان  
يقال انه لا يختص على احد بل احدهما احتمال ان يكونا مالى التعليل وان يكونا مثال  
التيك اما الطريق اياه التشبه في الكاف في حقوقه لا في كماله وكان حقوقه لا في كماله  
اسد او كان في الاسد ومثل في حقوقه لا في كماله الاسد ومثل في معنى مثل كماله في حقوقه  
وما شتم من لفظه مثل وعنده من الفعل واسم الفعل كقولك ريدش او يمانل الاسد  
او مشابه او مماثل الاسد والاصار الكاف في حقوقه ليس مثل وشبهه بل هو ان الله المشبه  
لان ما يدخل عليه الكاف في حقوقه هو المصا واليه والمسهه بل الصفة هو المضاف والمسهه  
هو المضاف اليه فلو لم يكن غير ذلك لكان وما استعمل في مثل وشبهه من الفعل  
وغیره فان المضاف ان يذكر المسبه والمسهه به علة في انه عامل في الاول والاصار فيكون

حقه ما على محمله وقد خالف الاصا المفاور في الكاف في حقوقه غير المشبهه بل قيام  
فريقه من العلم ان المشبهه به غيره وذلك ان كان المشبهه به حركا كقولك مع والغير  
لهم مثل اليد والوانا كما انزلنا من السما فاحصله من ذلك في صبح شيئا محتملا  
ورود الرياح فان تشبهه حال اليد والوانا بالما ولا يقدور لغيره بل المراد تشبهه  
حاله في تصرفها وبهتتها وما يتبعها من الجمال والغلط السات الذي يكون احسن  
وارتائه به في نظيره الرياح كان لم يكن واما قوله مع يا ايها الذين امنوا كونوا  
انصارا لله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه ان المعنى  
كونوا انصارا لله كما كان الحواريون انصارا لله في حال لهم من انصارى الى الله او قدرو  
كقولك انصارا لله مثل كون الحواريين انصارا لله وقت قول عيسى من انصارى الى الله  
على ان كانا فالاصد به بل هو مما لا تاف التشبهه الا على تقدير الخلف كقوله مع  
او تشبهه من السما فانه او وقع التشبهه بين مثل المناقشتين وبين العقب نفسه والمراد  
بين صفة اولئك وبين صفة هؤلاء فيقدر مثلهم كمثل ذوي صيب وكقوله مع مثل الامم  
كقوله كماله الذي يتقرب الى اسمع الا وعاء ولا تقدر المضاف اما عند المشبهه نحو مثل  
وايها الذين امنوا او عند المشبهه عند نحو مثل لهما الذي يتقرب ووراءه فطريق  
التشبهه بعد ربحه اياه التشبهه لعدم استعماله المفعول بل هو نحو علي زيدا اسدا  
او اقرب التشبهه وان بعد التشبهه ما اخلت او صحت زيدا اسدا فهو فان  
علمت وما لا معناه لما كان تشبهه التشبهه بل على ان تشبهه اسدا الى ان تحققة فكون  
التشبهه في سبل الامم الظن فانه لا على الرجحان الغير الحانم قبل على ضعف التشبهه  
فلا لا استعمال العلم وما لا معناه مما ان اقرب التشبهه به واستعمل الظن وما لا

ان الله تعالى  
في قوله تعالى  
فان تشبهه  
بالحول  
لا يكون  
ان الله تعالى  
في قوله تعالى  
فان تشبهه  
بالحول



سواء كان بعد التشبيه **قول** والعرض منه في الغلب يعود الى المشبه وهو  
بيان مكانه كذا قوله وان يقول الامام **لا** وانت عنهم وان المسكر بعضهم الغزال او  
حاله كذا في تشبيهه بوب بلخر في السواد او مقدارها كذا تشبيه الغراب في شدة  
او قوتها كذا تشبيه من يحصل من سحبه على طائر عن برقم على الماء وهذه الارب  
مقتضى ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر وزنه كذا في تشبيه  
وجه اسود عقلة الظبي او شوبه كذا تشبيه وجه مجرور سطحه جامده ورفقها  
الذئبة واستطراف كذا تشبيه ثم فيه جرم موقد يحترق من المسكر كوجه الذهب يبرأ  
في صورة المتشبع عاده وللأستطراف وجه اخر وهو ان يكون المشبه به باو والظهور  
في الارض اما مطلقا كالمرو اما عند حضور المشبه كذا قوله ولا زور في تزيينها  
من الرياض على حمر البواقي كذا في قوامات ضعيفها اوائل النار في اطراف كبريت  
ويعود الى المشبه به وهو خمران احدها ايهام انه اتم من المشبه وذلك في التشبيه  
المقابل كقوله وبذا الصباح كان غمره وجه الخليل في حنجره والثاني بيان ان اهتمام  
به كتشبيه الخمار وجهها كالبرق في الاشرار والاستداره بالرغبت وسمى الظاهر المظهر  
هذا اذا اردت الحاق التناقض حسنة او اذ غاها الزائد فان الزيادة في الجمع بين شئين في  
امر واحد الحسن ترك التشبيه الى الحكم بالمشابهة لاختلافها من وجه احد المتشابهين كقوله  
شابه دمع اذ جري ودمع احقر من شامه الكاس عيني تسكب من الله ما ادرى  
انا الخمر اسبغت صفو ام من عيون كنت اشرب ولحور السم ايضا تشبه عذو  
النور الصبح وعكسه من اريد ظهور منيرة مظلمة **قول** اما النظر في الخمر  
من المشبه وهو ما انفسه المتكلم في ايراد المشبه من الغايه فهو يعود الى المشبه اما

وقد يعود الى المشبه به كذا في الغلب انه يعود الى المشبه اما لسان اسكان وجود المشبه  
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يحالف فيه ويدعى امتناعه فيستشهد به بالتشبيه المخرج  
بمعنى امتناع الى الامكان كذا قوله فان يقول الامام وانت عنهم فان المسكر بعضهم الغزال  
او اذانه او انما في الاوصاف العاضلة الى حد بطلانها ان يكون وجهها من غير ما صار  
لغيره اسد اشرف من لسان ناي بعض افراد النوع في الفضائل لا ان يصير كانه  
يسر منها امر غريب فيقتصر من تشبيهه الى اثبات جواز وجوده على الجملة حتى  
يمكن اثبات وجوده في المخرج فاستشهد به بالتشبيه فقال وان المسكر بعضهم الغزال  
اي ولا يعود في الاما لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا يوجد في غيرها في الدم وخلفه  
علا وضاف اليها كانه الدم وما فابان ان لما ان عاه اصله في الوجود في الخلقة فاليه  
قول من الروي كمن ارب قد علما من ذوى شرف كما علما رسول الله عذبان واما  
بيان حال المشبه كذا تشبيه ثوب بثور لخر في السواد اذ اعلم لون المشبه به وكون  
المشبه واما المان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كذا  
تشبيه ثوب ثوب بالقرات في شدة الحوار واما المقرب الى المشبه في نفس السامع  
كذا تشبيه من يحصل من سحبه على طائر اى على فله عن برقم على الماء وعلوه  
مع واذا تنقنا الجبل فوقهم كانه ظله في زمالم تجر به العاق بل جري به العاده وهذه  
الوجه اربعة بعضها ان يكون وجه المشبه في المشبه به اتم وهو اى المشبه به بذلك  
الوجه اشهر لان المشبه به في هذه الوجه مبين وموضح والمبين والموضح لا بد وان كان  
لغيره واشهر عند السامع لصلته بالبيان والاضاح واما انما يرد في المشبه بالترغيب  
او مشوبه اى يصبه للتفريق عنه اما تشبيهه كذا تشبيه وجه اسود عقلة الظبي واما  
تشوبه







بالرغبت اظهار للاختلاف بين الارتفاع وسحق هذا الظاهر المطلوب والحسن المعتبر اليه  
 الى مقام الرابع في تسهيل المطلوب كالحكي عن الصاحب ان خاص محسوس دخل عليه  
 فوجد الصاحب متفتنا فلهذا مدحه حتى قال وعلم يعرف سيجري اشار الى المزمع  
 ان ينظروا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت التوبة الى شريف في البيع  
 هذا السوي الى التفسير من الخبر فامر الصاحب ان يهزم له مادة هذا كله او اورد الخاف  
 الساقط في وجه الشبه حسنة او اورد على الابد قانه يتعين لحد الطرفين لكونه مشبها والآخر  
 مشبها لاختلاف وجه الشبه قد كان ان لا يحدود الجمع من سبعة في امره الحسن بذكر  
 الشبيه الى الحكم بالتشابه لكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها لاختلاف من  
 ترجع لحد الشا ومن على الخبر ان الغرض ان الطرفين مساويان في وجه الشبه لقوله تعالى  
 ومعهم اخوهم وما ملكت من قبلهم الا انهم كانوا على عقبي نكب هو الله ما اورد في الخبر اسبغت  
 جنودهم من غير ان يكون اشرب فانه يرد ان تساوي وجهه ومدامته من غير تفاوت  
 ولغيره التشابه الشبه ايضا في وجه في هذا الشبيه العكس لخلو المسد الذي وقع في  
 غير باب الشبه فانه لا يقع فيه العكس وذلك لكونه غرة الفرس الصريح وشبه الصبح  
 غرة الفرس من كان المراد بالشبه وقوع غرة في مظلم الكثر من المندرجين وهو ما  
 قلل في سواد كثير لكون من باب التشابه ونعكس الشبه لعدم لخصائص وجه  
 الشبه شيء من الطرفين لخلو عالم لكون وجه الشبه والكرانه لا يكون من الظاهر  
 ولا مما انعكس الشبه منه ولهذا قيد بحق الخبر **قول** وهو باعتبار طرفه احاد  
 تشبه مقرر مقرر ومما غرر مقتدين لكونه لحد الوراء او مقتدين لقولهم هو كالراحم  
 على الماء وتختلفان لقوله والشعر كالمرء وعكسه واما تشبه مركب مركب كما في سائر

واما تشبه مقرر مركب كما هو من تشبه الشجر واما تشبه مركب مقرر لقوله  
 باصاحبه يقتضيا نظره كما تراى وجه الارض كيف تصور زيارته استمساك تشابه  
 زهر الزينة فكانا هو مقرر وايضا ان يحد طرفاه فاما مقرر وقوله كان فلور  
 الطرطربا واما الذي ذكرها العناب والحسف السلا ومقرر وقوله الشجر مسك  
 والوجه وناثروا اطراف الكف علم وان يحد طرفه الاول تشبه الشجره لقوله  
 صرع الحب وحالي كذا كذا كذا السالي وان يحد طرفه الثاني فلتشبه الجمع كقوله كانا  
 ضم عن لولو منقذ او يورد او امح **قول** اما النظر في اقسام المسد فلا تقسم  
 اربعة احدها باعتبار طرفه الثاني باعتبار وجه الشبه والثالث باعتبار اوجه  
 التشبه والرابع باعتبار الغرض منه اما الاول وهو التشبه باعتبار طرفه فلهذا  
 اقسام لانه اما تشبه مقرر مقرر او تشبه مركب مركب او تشبه مقرر مركب  
 او تشبه مركب مقرر والاول باعتبار طرفه مقرر وان يحد اياه مقتدين لكونه لحد  
 بالوراء وعلى حوله مع من لباس كبر وانتم لباس نحن ووجه التشبه فانه هو انه لما  
 كان الرجل والمرء يقتضيان وسيل كل واحد منهما على صاحبه في غاوة شبه كل الناس  
 المشتمل عليه وقيل شبه كل منهما بالباسر لاختلاف لانه يصور من الوقوع في فنيهم  
 اليه تشبه كاللباس الماتر للعبور واما مقتدين لقولهم بل يحصل من وجه على شوي  
 هو كالا في على الماء فان التشبه هو الساع في مطلق الساع الذي لا يتوحد في عدم فعله  
 وعدمه في عدم القاءه ولذا المشبه به هو الراحم لا مطلقا مقتدين لكونه على الماء  
 فلم يحد في الصورة المأخوذة لم يحصل التشبه واما مختلفان والمعد هو المشبه به  
 كقوله والشعر كالمرء في كيف الاشكال فان المسد هو الشعر على الاطلاق والمشب به وهو المرء







التقسيم الثاني للتشبيه باعتبار وجه التشبيه فسمي التشبيه باعتبار وجه التشبيه  
ثلاث تقسيمات تشبيل وغير تشبيل ومحملا ومفصلا وقريب وبعيد التشبيل تشبيه  
وجه التشبيه فيه متنازع من متعدد وامرين او امور كما مر وقد صلب الصالح  
التشبيه في التشبيل يكون غايته مع ما ذكر من البعيد وعلم من نفسه بان  
التشبيل محصور فيه ويعلم من كلام المؤلف وغيره ان التشبيل ليس محصورا بالكون  
وجهه وصفا غير حقيقي بل لو كان حقيقيا على الحد المذكور يكون تشبلا ايضا ومثل  
التشبيل بغيره من قوله مع مثل الذي جعلوا التورية ثم لم يخلوها كمثل الخارجل اسارا  
فان وجه التشبيه من اجزاء اليهود الذين ظفروا العلم بآية التورية ثم لم يخلوها  
الخارجل لاداء الاسرار هو حصره في شئ واحد هو ما في شئ الا شئ واحد مع الكثرة  
في استصحابه وهو امر ليس له تفرقة وان الموصوف لانه ليس به الحقيقة  
عدم العمل بالصور امر يتصور في شخص متنازع من امور متعدده وهي تكليفهم العلم بما  
في التورية من جهة التورية وعدم العمل به ومنها قوله مع مثله كمثل الذي اسود قلبه  
فلما اصابته ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات اسود قلوبهم فان وجه تشبيه  
المناقضين في التورية وانهم في الآية صور مع الطمع الى شئ مطلوب لم يشترط اسبابه  
القدوس مع تعقب الحرمان والخبيثه لانها لا اسباب وهو امر اعتباري لا يكون  
خارج القوى الداركة وان اعتبره العقل والوهم يكون في الاول لان توجه الطمع الى  
تيسر حصول المطلوب لما سره اسبابه القدره ليس له تفرقة في ذلك الموصوف بخلاف  
الوصف الحقيقي فان الحقيقة في نفسه سواء اعتبره العقل او لا وذكر المؤلف في الاصحاح  
الوجه التشبيل الذي ذكره صاحب المتنازع وهو انما هو حقيقي متنازع من متعدد وان

وان يعلم ان الامر بخلافه ويشتمل غير التشبيل بل هو خلافه كما سبق في الامثلة التي قسم  
اليها محملا ومفصلا المحل تشبيه لم يذكر فيه تشبيه وجهه وهو على اقسام منها ما يكون  
وجه التشبيه فيه ظاهر وانهم كل واحد يجوز ان اسلا في الحضي على احد ان المراد به  
التشبيه في الصفا بعد وزنها وانها ما يكون وجه التشبيه فيه خفا لا يراى الا  
لخاصة وهم الذين لم ارضوا امر تعوز عن طبعه العامة كقول بعضهم هم كالحقنة  
المفرقة لا يراى في طريقها اي اناسب اصولهم وفروعهم في الشرف فيشع بغيرهم  
فاطلا وبعضهم افضل منهم كما ان الخلد الفرعة لثياب اجوارها تشع بغيرهم  
طرقا وبعضها وسطا ووجه التشبيه بينهما هو اناسب الذي يشع عن النفاوت  
الارادة في المشبه في الشرف والفضل وفي المشبه به في الصورة ومن المحل ان يذكر فيه وصف  
لغيره في التشبيه اي في وصف المشبه ولا وصف المشبه به كقولك زيد اسود ومنه ما ذكر  
فيه وصف المشبه به وحده ووجه التشبيه كقول بعضهم هم كالحقنة المفرقة لا يراى  
ان طريقها كقولهم ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه ووصف المشبه به كقولهم صرقت  
عنده ولم يصرف حواشي عن وعاءه فظن فلم يجب كالفيت اجتمعه واقبال ريقه وان  
تخلت عنده في الطلب فان التلاوة اشتمل على وصف المشبه والناظر على وصف المشبه به  
والمشبه هو المروج والمشبه به هو الخشب حال صرعه في اي امر صرعه في حواشيه  
بالرفع والتصب فالعلاء سفعول لقول لم يصرف فانه جال انما وصفا عن غيرهم  
بصرف والردن يشبه الماء من كل شئ افضل واوله ومنه ريق السحاب وريق المطر  
وود خفف منقلا ومن الفصل تشبيه ذكر فيه وجه كقوله وتغزه في صفا  
وان مع كماله فان وجه التشبيه وهو الصفا لورنه التشبيه المذكور وقد سماع



احصاء علم البيان بلان يكون واما كان وجه التشبيه ما هو معلوم وجه التشبيه  
 ومستبعد كقولهم الكلام الغصير هو كالعسل في اللطافة والخاصة به بالحققة  
 هو لازم للطلاوة وهو من الطبع انما للطلاوة لان الكلام ليس هو حلاوة وحقيقته بل  
 فيه ما هو حيل الطبع اليه **قول** وانما اقرب مبتدأ وهو انما اقرب من  
 المشبه الى المشبه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في ما ذكره الذي للونه امر جليا  
 فان الجمله اسبق الى النفس او قبل التفصيل مع غلبة حيز المشبه به في الوجود الجمله  
 حضور المشبه لغير المناسبة كشمس الجرة الصغيرة بالكون في المقدار والشكل واسطفا  
 لكونه على الحسن كالشمس المراه في كنهنا مثل الجبلوه في الاستدراك لغيره كالمزج  
 القرب والتكرار للتفصيل واما بعد غريب وهو بلا فيه لعم الظهور لكثرة التفصيل  
 كقولهم والشمس كالمراه او نورا وحضور المشبه به انما عند حضور المشبه بعد المناسبة  
 كما مر واما مطلقا للكونه وهما او مركبا لخياليا او عقليا كما مر او لعله تكرر على الحسن  
 كقولهم والشمس كالمراه والغرابه فيه من جهة المراه والتفصيل ان ينظر في الخبر من  
 وصف ويقع على وجهه اعرفه ان تلاحظ بعضا وتدع بعضا كما في قوله حملت روضا  
 كان شانه ساليه لم تصلر عخان ولر منه الجمع كما مر من تشبيه الثريا وكما كان  
 التركيب من امور الشركان التشبيه اجود والبلوغ ما كان من هذا الصوره لغوايته  
 ولكن قيل الشيء هو طلبه اللزوق وسعير في القرب بل يجعله غريبا كقوله لم يلق  
 هذا الوجه منسفا لهما بالافوجه ليس فيه حيا وهو له وعرفانه مثل الضمير واما  
 لولم يكر للتأنيات اقوال وسمى هذا التشبيه المشروط **قول** التقسيم الذي من التشبيه  
 الثلاثة للتشبيه باعتبار وجه التشبيه هو ان التشبيه اما اقرب مبتدأ اي مستعمل للقاء

واما بعد غريب اي مستعمل للخاصة والقرب المستعمل هو التشبيه الذي يختلف فيه  
 من التشبيه الى التشبيه من غير تدقيق نظر لظهور وجه التشبيه في ما ذكره الذي  
 ظهور لعمدة الاول كون التشبيه امر اجليا فان الجمله اسبق الى النفس والحسن والظهور  
 عند امر التفصيل فلتغير بارادك الانسان من حيث انه شيء ما اوجبه اوجبه انما الله  
 من حيث ان كل واحد من اجزائه في الاول اسبق والظهور من الجمله ان الثاني هو الاول مع  
 شي لغيره والثاني يكون وجه التشبه قبل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الخبر  
 اي كل واحد من الامور مع غلبة حضور المشبه به في الخبر انما عند حضور المشبه اولاً  
 اما الاول فلقرب المناسبة منها كشمس الجرة الصغيرة بالكون في المقدار والشكل وان وجد  
 التشبه الذي هو المقدار والشكل قبل التفصيل وحضور الكون عند حضور الجرة الصغيرة  
 غالب لغير المناسبة منها واما الثاني وهو ان يكون حضور المشبه به في الخبر غالباً  
 مطلقاً اي ان يكون عند حضور المشبه اولاً بل لكونه على الحسن كشمس  
 المراه الجبلوه في الاستدراك والاستدراك فان حضور صورة شئ متكرر على الحسن اقرب  
 من حضور صورة شئ ينظر وروى على الحسن حضور صورة القمر مخسفاً فانه عند سماع  
 لفظ القمر حضور صورته غير مخسفة لا مخسفاً ولذا صورته المراه عند سماع لفظها  
 حضور مجلوه لا غيرها وانما كان كل من قرب المناسبة والتكرار على الحسن مع قدر التفصيل  
 سببا لظهور وجه التشبيه حتى يكون التشبيه قريبا او قسما كل من قرب المناسبة والتكرار  
 على الحسن سرعاً انتقالا وظهوره واقتضا التفصيل بطو الاشكال وخفا وقصعاضان  
 في غير قسما لاوله ان هذا هو التشبيه القرب وسبب ذلك من الغامض والخاصة ولا  
 سمي قريبا واما التشبيه البعيد القرب الذي هو المرتفع عن طبقة العامة وحضور

هذا التشبيه هو الذي يشبه به في الخبر من غير تدقيق نظر لظهور وجه التشبيه في ما ذكره الذي  
 ظهور لعمدة الاول كون التشبيه امر اجليا فان الجمله اسبق الى النفس والحسن والظهور  
 عند امر التفصيل فلتغير بارادك الانسان من حيث انه شيء ما اوجبه اوجبه انما الله  
 من حيث ان كل واحد من اجزائه في الاول اسبق والظهور من الجمله ان الثاني هو الاول مع  
 شي لغيره والثاني يكون وجه التشبه قبل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الخبر  
 اي كل واحد من الامور مع غلبة حضور المشبه به في الخبر انما عند حضور المشبه اولاً  
 اما الاول فلقرب المناسبة منها كشمس الجرة الصغيرة بالكون في المقدار والشكل وان وجد  
 التشبه الذي هو المقدار والشكل قبل التفصيل وحضور الكون عند حضور الجرة الصغيرة  
 غالب لغير المناسبة منها واما الثاني وهو ان يكون حضور المشبه به في الخبر غالباً  
 مطلقاً اي ان يكون عند حضور المشبه اولاً بل لكونه على الحسن كشمس  
 المراه الجبلوه في الاستدراك والاستدراك فان حضور صورة شئ متكرر على الحسن اقرب  
 من حضور صورة شئ ينظر وروى على الحسن حضور صورة القمر مخسفاً فانه عند سماع  
 لفظ القمر حضور صورته غير مخسفة لا مخسفاً ولذا صورته المراه عند سماع لفظها  
 حضور مجلوه لا غيرها وانما كان كل من قرب المناسبة والتكرار على الحسن مع قدر التفصيل  
 سببا لظهور وجه التشبيه حتى يكون التشبيه قريبا او قسما كل من قرب المناسبة والتكرار  
 على الحسن سرعاً انتقالا وظهوره واقتضا التفصيل بطو الاشكال وخفا وقصعاضان  
 في غير قسما لاوله ان هذا هو التشبيه القرب وسبب ذلك من الغامض والخاصة ولا  
 سمي قريبا واما التشبيه البعيد القرب الذي هو المرتفع عن طبقة العامة وحضور







ما كان من هذا المصروف أي من المصروف الغريب لغرضه فان الغريب يقتضي عن العجز  
وعنه الوجوه يصفى بالبرهان كالحديث وان المصروف الغريب كما هو مستعمل في المتن  
الراجح ذكره ونيل الشيء هو طلبه الذي لا يخلو من هذا المصروف بعد الطلب لغرضه  
بأنه لا يقال الشيء البعيد الغريب عن شرطه وهو عدم الظهور نوع من التفتت  
مزموم لا يقال بعدم الظهور في الشيء ما كان سببه لطف المعنى وقد ذكره أبو زيد  
بعض المعاني على بعض والتفتت المذموم هو ما كان من سببه ترتيب الفاعل أو المختار  
الارتفاع من المعنى أو الارتفاع إلى المعنى الذي هو المصروف أو الارتفاع كما مر في صدر الكتاب وقد  
مستخرج من القريب المبتدل بالخروج عن السداد وبجمله غير ما كقولهم تلون هذا الوجه  
متمم فاعرف الارتفاع ليس فيه حيا تعنى لو كان له حيا لم يطالع مع هذا الوجه المصنف  
غاية الحسن فان يسهو ويجهو الحسن بالفتن من بدل عن مع هذا الحسن  
حالات الحيا بعد الخروج عن السداد إلى العباد وكقوله عز وجل مثل الضمير أو أقبأ  
أولم يكن لها قبائل أقول فان شدة العزم بالصوم في الثوب من بدل لكونه أفضل  
معه لخروجه عن السداد إلى الغريب وكقوله ما الوحش إلا أن جانا وانشرنا الخط  
إلا أن يكره والمجان يشبه عن المحبوبة بعين محب الوحش وكذا تشبيه غيرها  
بالقنا من بدل لكونه كره النسب والذبول معه جعل التشبيه عزما واسمى مثل  
هذا التشبيه المشروط لأنه سمي تقيدا الاستثناء والشرط وقد خرج عن السداد  
بالجمع من عدة تشبهات كقوله كانا نسمع عن لولا منقضا أو أبرأ أو أوح فان  
يزيد أو نزل لطفنا وعزابة **قوله** واعتبارا وأنه إما مؤكدا وهو ما حذف أو أنه  
مخو ويحتمل من السحاب ومنه لحو والرخ تعبت الغصون وقد خرج عن السداد

على جمل الماء وموسر وهو غلافة كما مر واعتبار الغرض إما مقبول وهو الكمال  
الواقع باقائه كان يكون المشد أعز من وجهه المشد في بيان الحال أو أن شئ فيه  
على الماء القاصر بالكمال أو منسجم للحكم قد معروفه عند الغالب في بيان المكان  
أو مروي وهو من الألف فصل على مراتب التشديد قوة الماء بعد باعتباره ذكر  
أركانه أو بعضها حذف وجهه وإدائه فقط أو مع جزء المشد ثم حذف ما ذكره  
لأنه لا قوة لغيرها **قوله** هذا هو النقص الثالث للتشديد باعتباره أو أنه التشديد  
باعتباره وإدائه على فحين هو كمال وموسر المؤكدا على حذف إدائه كقوله مع ويحتمل  
السحاب أي الحال يوم الفتن ثم كره السحاب ومنه لحو والرخ تعبت  
بالغصون وقد خرج عن السداد إلى المعنى ففتح اللام ما سقط من الارتفاع  
عند الخط فانه يشبه لون ضوء الشمس في الأصل وهو وقت غروب الشمس من الغروب  
بالأصعب فان لونه في هذا الوقت نظير الأصل إلى الصفرة ووجه الماء لا العين المعرف  
الرخ تعبت بالغصون وقد كان وقت الأصل والموسر ما ذكره إدائه كما مر مثل  
ورد كالأسد والتفتت الرابع التشديد باعتباره الغرض من السببه إما مقبول وهو مروي  
المفتول هو الواقع باقائه الغرض من التشديد كان يكون المشد أعز من وجهه المشد  
إذا كان الغرض سائر حال المشد من جهة وجهه المشد أو سائر مقداو ثم الطرفا  
في مروي سائر المقادير أن سائر وجهه المشد والتشديد كماله في القول والكمال كان  
المشدد أسلم من الزيادة والنقصان كان أقرب إلى الكمال أو كان يكون المشد أعز  
من وجهه المشد إذا قصد الحاد القاصر بالكمال أو كان يكون المشد أعز من وجهه المشد  
مخو ومخو عند الخطيب وجهه المشد إذا كان الغرض سائر كان وجهه المشد ولا مثله

هذا هو النقص الثالث  
للتشديد باعتباره  
أو أنه التشديد  
باعتباره



مرت والنسبة المذكورة في القول وهو المصير عن إقراره الفرض كونه ثور  
استور غائبة السوار يتور لغيره في السوار أو كان المزارع أو ثور آخر  
ضعيف السوار أو كان المزارع أو كان المزارع فانه مروي ووقد سبق أن كان النسبة  
أربعة المسبة والمشبه به وأراه النسبة ووجهه والحاصل من مراتب النسبة القوة  
والضعف باعتبار مركزها أو بعضها فإن أحد ما ذكره الأربعة كقولك زيد كالأسد  
في الشجاعة وباعتبار مركز المشبه كقولك كالأسد في الشجاعة أي زيد وباعتبار كلمة  
النسبة كقولك زيد أسد في الشجاعة وروايتها مركز المشبه وكلمة النسبة كقولك أسد  
في الشجاعة أي زيد وباعتبار مركز وجه المشبه كقولك زيد كالأسد وسادسها  
مركز المشبه ووجه الشبه كقولك كالأسد أي زيد وباعتبار مركز كلمة النسبة  
ووجهه كقولك زيد أسد وباعتبارها أفتراد المشبه المشبه به الذي كقولك أسد أي  
زيد اعلم أن القوة إما العموم وجه الشبه ما لم يذكر وجهه والعموم على المشبه به  
المشبه به مبالغة في الخلق الإمران فيه هو أقوى الكل فالعامة والسامع أو  
الكل أو شئنا أن على القوتين لها وما انتفى في الأمر جيبا فيه فلا قوة والأول والثاني  
أو قوة له لا تنافي القوتين لها وما انتفى فيه أحدهما بوسط حاله من القوتين والضعف  
لثبوت أحدهما القوتين وورثاخرى فالعامة والرابعة مساوياً كون كل منهما  
مستملاً على قوة الحكم لعدم كلمة النسبة في اللفظ ووزن قوة عموم وجه الشبه  
لذكر وجه الشبه فيها والخامسة والسادسة مساوياً كون كل منهما مستملاً على  
قوة عموم وجه الشبه لعدم ذكرها ووزن قوة الحكم لوجود كلمة الشبه فيها  
وإنما لا يثبت مراتب النسبة في الثاني لأنه لما امتنع حذف أحد الزكائن الأربعة

وهو المشبه به ووزن المبالغة الباقية والمذكور ما ذكره الأربعة الأول والأول هو  
المرتبة الأولى والثاني ما لم يكن ذكر المبالغة الأولى والأول ثلاث مراتب الثانية  
والثالثة والخامسة والثاني ما لم يكن ذكر المبالغة الأولى والأول ثلاث مراتب أيضاً الرابعة  
والسادسة والسابعة والثاني مرتبة واحدة من المبالغة قولك لعل مرتبة  
للمشبه به قوة المبالغة مشددة لغيره وحذف وجهه وأداته فقط بزيادة على مراتب  
هو ملحوظ فيه وجه السبعة وأداته فقط أي ووزن المشبه والمشبه به  
وهو المرتبة السابعة وحذف وجهه وأداته مع حذف المسبة وهو المرتبة  
الثانية ثم الأعلى بعد ما ذكره هو ملحوظ فيه لحيثما من الوجه وأداته ذكر  
أي فقط أو مع حذف المشبه وهذا مشتمل المراتب الأربعة وبما ملحوظ في وجهه  
فقط أو حذف أداته فقط أو حذف وجهه مع حذف المشبه أو حذف أداته  
مع حذف المشبه وبما المبالغة والرابعة والخامسة والسادسة ولا قوة لغيرها  
أي لغير الستة المذكورة من مراتب النسبة وهو انشراح لغير ما ذكره الأربعة  
والثانية مركز المشبه فقط وما الأول والمبالغة **قوله** الحقيقة والمجاز وقد  
بذلنا بالعموم للجمعية الكلمة المستعملة فيها وضعت في اصطلاح الفاضل  
والوضع نعت من اللفظ للدلالة على معنى يتغير في المحال لأن ذلك لأنه يترتب  
وزن الكائن هو المشبه **قوله** الأصل الثاني من علم البيان في المحال ويتضمن  
التعريف للحقيقة في نظر بالاداة في الدلالة العقلية وبالعروض الدلالة التي هي  
للمصروفات في حق المحال على التعريف لها على ما سألنا في المحال الوضع أي غير  
العقل لا يتحقق ووزن الحقيقة الوضع وانما يختلف منه لأن المذهب المتصور هو



لحققة وزيادتها كذا في شرح اصول ابن الجاحظ وقد يقدر قوم الحققة بالمجاز  
الذي بحث عنها ههنا اللغويين فقالوا الحققة اللغوية والمجاز اللغوية يخرج  
لحققة الضميمة والمجاز العطف لان التعريف الذي ذكره لها ههنا هو لغوي غير العاطف  
الذي يطلق للحقيقة والمجاز وكذلك الحدوث التي يذكرها ههنا تخص بغير العقل  
والا في عدم التسليم لان اللغوي كما يطلق على ما يتناول العقل بطول انشاء على  
ما يتناول الشرعي والعرفي فالوقيد اية توهم خروجا عنها وليس كذلك اشتراك النام  
فما ذكره ههنا قال الحققة الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح  
المخاطب اعلم ان الحققة حسب اللغة فعلية اما لغوي مفعول من جعلت الشيء  
احقة ان الشئ فاعاها المشت واللفظ ماضي استعمال لفظ اول ان مشتبه  
موضوعه الاصل واما معنى فاعل من جعل الشيء في اصطلاحها الواجب  
وهو الباني واللفظ المستعمل في وضع اول است موضوعه الاصل والمال للاحداث  
في الوجه ليعاد لفظ الحققة قبل التسمية صفه مؤنث غنوي على موضوعها في  
الكلمة مؤنث وان كان معنى مفعول لعدم ذكر موضوعها كالتأنيده في عمل التأني  
ولما لم يذكر موضوعها بها ولا مؤنث كالتأنيث فتسل في قولك امرأه فتسل لان فعلا  
معنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان موضوعه معه ويختل ان يقال  
التأنيده لتقلد من الوصفية لا الاسم فمع هذا السهم يكون جمعا للكلمة المجزئة  
وادخلت التأنيده لاعتبار قوله للحقيقة الكلمة المستعملة لا ان يقال الحققة  
اللفظ المستعمل الاول في حال الحقيقة اللفظ المستعمل لاسم المفرد والمركب لان  
كل واحد منهما يكون حقيقة كما يكون مجازا اللهم الا ان يراد بالكلمة ههنا ما يتناول الكلام

الكلمة

فانما يحتمل المركب انما او يقال المركب ليس موضوع مفعوله الكلمة طرح للمع  
احالته لا يوصف بل للحقيقة ولا بالمجاز مطلقا ولا يوصف لغيره مفعوله المستعمل  
لخرج اللفظ الموضوع قبل الاستعمال جازا لا يوصف لحقيقة والمجاز مفعوله  
وما وضعت له لخرج عند شان لغيره اما استعماله في غير ما وضعت له غلطا  
كما اذا روي ان يقول الصاحب لخل هذا الكتاب مشتملا الى كتاب من يذكر فقله  
هذا الغرض فان قيل الوضع كما ساء معاه وهو تقدير اللفظ للدلالة على معنى يتبع  
والغلط لذلك فكيف يخرج قلت الفصل شرط في الوضع والغلط ليس مقصور  
وبانها لغيره في المجاز وهو ما استعمل في علم تكن موضوعه لانه في اصطلاح  
المخاطب ولا في غيره كلفظ الاسد في الرجل الشجاع وقوله في اصطلاح المخاطب  
لخرج عند القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما وضع له في اصطلاح المخاطب  
وهو ان يكون حقيقة في وضع واضع كلفظ الصاوية الذي يستعمله المخاطب يعرف  
الشرع في الراجح مجازا فان قالوا حقيقة في وضع اللغة والنافع وضع العرف  
ويقال في انواع النام للحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية وان كان مجازا في  
الجملة وقوله في اصطلاح المخاطب يتعلق بقوله وضعت اي مستعملة فيما وضعت  
لكل الكلمة له في اصطلاح يكون المخاطب تلك الكلمة ذلك الاصطلاح وان كان المخاطب  
ذلك اللفظ اصطلاح اصل اللغة منع ان يكون ذلك المعنى موضوعا له ذلك اللفظ  
في اصطلاحهم حتى يكون حقيقة لغوية وان كان المخاطب به اصطلاح اخر غير  
الشرع بمعنى ان يكون موضوعا له في اصطلاحهم حتى يكون حقيقة شرعية وان كان



المتعاطف بما سطره اهل العرف متخيل ان يكون موضوعه في اصطلاحهم كما  
 حقه عوفيه فعلم منه ان اللفظ المستعمل فيما وضع له لا يحسن ان يكون حقه وان  
 كان معنى الوضع هو نفس اللفظ للدلالة على معنى نفسه ومنه يخرج الجواز ان  
 نفس اللفظ فيه للدلالة على معنى لا نفسه بل قدرته وذلك التعريف لا يسمي وضعه لان  
 اللفظ الموضوع لغيره قد دل على نفسه وقد دل عليه لا نفسه بل قدرته بل لا يسمي  
 كدلالة اللفظ المنقول على المعقول الد فانه دل على نفسه بالنسبة الى القائل  
 ودل على قدرته بالنسبة الى اهل الوضع الاول السامع عليه وكذا على المتقوله  
 لكن لا العكس من ذلك واذا كان كذلك فقد يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى الحق الواحد  
 حقيقته ومجازا باعتبارين فمن حيث انه حقيقته دل على نفسه ومن حيث انه  
 مجاز دل على قدرته فعلم منه ان الحقيقة والمجاز ودلالة اللفظ الموضوع نفسه  
 وتفرقة تختلف باعتبار وان كانا قامين قولنا تعريف الحقيقة يخرج عنه القسم  
 الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما وضع له وينبغي قولنا ان المجاز ليس موضوع  
 وان تعريف الوضع لا ينقص بل هو يسمى المجاز الموضوع فانه موضوع ولا دل عليه  
 قوله ووزن الكناية والمشتراك اى خرج عن حيز المذكور المحاذير ووزن الكناية والمشتراك  
 اما الكناية ولان دلالتها لا تعرفه كما صرح اول السامع وقد نظر في دلالتها لا تعرفه  
 حال ولا يلزم تعريف القرينة اللفظية عدم القرينة مطلقا ولان الكناية هو اللفظ  
 المراد به لازم ما وضع له لا يكون استعمالها وضع له واستعمال اللفظ في لازم  
 ما وضع له من حيث هو لازم ما وضع له لا يكون استعمالها وضع له بل في غير  
 ما وضع له ووالا والخشوع بحمد الله الكناية ان ذلك الشيء هو لفظه الموضوع له

في ايرادها من قرينة تضع معها الانتقال الى الجواز لانه لو لم يكن قد وضع اصطلاحه تجاوز  
 التعميم عن الموضوع له للحقيقة الى غيره ضرورة ولو قيل للدلالة على نفسه في تعريف  
 الموضوع اى لا يعرفه المجاز لا ستلزم الدوام من تعريف الوضع ويعرفه المجاز لا  
 معرفة كل منهما على معرفته الا يخرج ان كلاهما ما لا يجوز في تعريف الوضع وان قيل  
 المراد من قوله نفسه اى لا تعرفه لفظية وقول الكناية ظاهر لان تعريفه لفظية  
 واما خروج المجاز عنه فهو مع على ان تعريفه لا يكون اللفظية وليس له الجواز  
 ان يكون تعريفه غيرهما ايضا كما سياتي في المتن ان الكناية على التعريف المذكور لا موضع  
 وعلى التعريف الذي ذكره صاحب المفاتيح ليست موضوعه فلا يكون حقيقته ولا  
 مجازا لما سياتي واما المشترك ولان عدم دلالة على احد معنيته على التعريف  
 قرينة لعارض الاشتراك لا سافى بعينه للدلالة على نفسه بل من عين اللفظ  
 لمعنى دل على ان معناه حال التعريف نفسه بازا به بنفسه بهذا التعريف هو الوضع  
 سواء دل عليه نفسه عند الاستعمال او دل عليه لا نفسه وان قيل حال التعريف  
 نفسه بازا به بالقرينة بهذا التعريف يسمى وضعه ووجه صاحب المفاتيح لا  
 ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما دل عليه نفسه لا اللفظية وكما استعمال الاسم  
 في البكلا المختص او القدر في ان يتجاوز الظاهر والحيث غير مجموع عنها فهذا  
 ما دل عليه نفسه ما دام منتسبا الى الوضعين اما ان الحقيقة منه فلو لم يكن  
 صريحا مثل ان يقول القدر على الظاهر واما استلزاما مثل ان يقول القدر ليعني  
 الحيث فانه مع منقوب وليلا لا ان نفسه على الظاهر بالتعريف كما ان الواضح عينه  
 بازا به نفسه ثم قال في موضع اخر واما ما ظن المشترك من الاحتياج الى القرينة



ودر لانه على ما هو معناه وقد عرفت ان منشأ هذا الفن عدم حصول معنى  
 المشترك الا بالامر من وضع حال المؤلف وبقا ذكره ونظر لان الام ان معناه الخفيف  
 ولا والله بل على انه عند الإطلاق لا يعلمه ثم قوله اذا قيل القدر معناه الظاهر او لا  
 معنى الخاص فهو ان نفسه على الظاهر النعمان فهو ظاهر فان القرينة كما يكون  
 معنوية تكون لفظية وكما من قوله معنى الظاهر وقوله لا معنى الخاص من حيث  
 هذا امر فخرج بان اللفظ المشترك بالنسبة الى كل واحد الى كل واحد من المعنى لا يمينه  
 لا سمي مشترك لانه ليس موضوعا للشيء بهذا الاعتبار ولا بالنسبة الى كل واحد  
 منها بعينه بالانفاذ فان كل واحد من المعنيين حسه او بعينه معنى المشترك  
 من حيث هو المشترك بل انما سمي مشترك كما من نفسه اليها غير مجموع عليها من حيث  
 انه مجموع وهو في ذاته عليها غير مجموع فيها لاحتياج القرينة البتة الى الله  
 عليها من كونها تحت معنى اذكر فيها منه عند العلم بتعيينها وهذا هو الدلالة  
 لاحتياج القرينة الى الاحتياج الى القرينة بعد هذا المعنى عند السامع وهو  
 ليس معنى المشترك من هو المشترك وهذا هو معنى كلام صاحب الفتح وان  
 لا يتجاوز الظاهر والخاص غير مجموع فيها فهو امل ان عليه نفسه ما و ام متبعا  
 الى الوضع من اما معنى قوله فانه من شتبه ولان الانفسه على الظاهر  
 ما تعين فقبل هو انه اذا خصصت القرينة من حبيبه وعلت القرينة معنى  
 الظاهر او لا معنى الخاص فلا يخرج عن الوضع الخفيف لانك بعد هذا التخصيص  
 اذا قلت القرينة من هذا الظاهر ونشبت لفظه القرينة ولان الانفسه على  
 الظاهر لا حالة التخصيص فانه وان كان لا يفهم منه ان الظاهر ايضا لا يجمع

فتشبه ولان الانفسه لا يجمع ليس ان الانفسه لوجود القرينة وهو معنى  
 الظاهر او لا معنى الخاص فلا يكون ان الانفسه كما لم يكن اسد رمي ان الانفسه  
 والقرينة من القرينة من ان رمي من هذه الدلالة وخرج الاسد عن الحقيقة ومعنى  
 الظاهر من حيث تعين الدلالة لانفسه الدلالة او للقرينة الدلالة لانه على الظاهر  
 نزول الجلال وشبه المراءى ولا يخرج عن الوضع والحقيقة وانما الصطلاح على  
 ان جماع القران المجازية لا يخرج الكلمة عن كونها الدلالة بنفسها وعلى هذا القول  
 انكاسه تعرفت الوضع المذكور بظاهره وبداخله ايضا الكلام اعلم ان خروج  
 المجاز الذي هو غير الاستعارة عن تعريف الوضع بقوله نفسه ظاهر اما  
 معر فخرج الاستعارة عنه وتوقف على تحقق معنى الوضع ان قيل هو  
 تعين اللفظ للدلالة على معنى نفسه من غير ما قبل فلما يكون الاستعارة  
 موضوعا لان فيها تعين اللفظ للدلالة على معنى نفسه ما قبل وهو انما هو  
 المسبب وجنس المشبه به وكونه فردا من افراد نوع اعتبار معنى التشبيه وان  
 قيل الوضع تعين اللفظ للدلالة على معنى نفسه كما ذكره في انواع من ان يكون انما  
 اولنا واول فكونه الى استعاره موضوعه ويكون قسم من قسمي الوضع وهو ان  
 يكون ما قبل وما هو شاو بل سمي وضع انما و ما هو لا ناو بل سمي وضع  
 حقيقة ولفظ الوضع اذا اطلق متناوذا الى اللفظ الحقيقي لفظه استعماله  
 فيه فان قيل الاستعارة خرجت عن تعريف الوضع بقوله نفسه فان التعيين  
 فيها الدلالة لانفسه بل بقرينة قلت انما خرجت عن تعريف الوضع الحقيقي  
 بقوله لا ناو بل المعنى تعريف مطلق الوضع وان قيل نفسه لا يخرجها عنه



لان معنى اللفظ في الدلالة لنفسه حسب الاراء المذكورة ونصب القرينة فيها  
لتعيين الدلالة لسانيا كونها موضوعا لكلمة المشترك فان المستعمل في انفراد  
جنس الاسد فسل من معارف وغير متعارف فيجب الارجاء المحتاج الى نصب  
القرينة ونصبها انما كان لنفسها المتعارف لتعين ما انت مستعمل فيه لفظ الاسد  
لانفسها الاسد مطلقا والاراء المستقيم الارجاء المذكور فلا يكون استعماله وعمله  
يكون معقولا ان المجاز ليس موضوعا انه ليس بموضوع بوضع حقيقة مطلقا  
**قوله** والقول بدلالة اللفظ لانه ظاهر فاسد وقد تأوله السكاكي والمجاز  
مفرد ومركب اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له في اصطلاح  
التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم اراقة والمبرز من العلاقة مخرج اللفظ  
والكتابة وكل منها لغوي وشرعي وعرفي خاص او عام كالاسد للبعع والحيول  
الشجاع وصاوة للعبادة والدعاء وفعل للقط والحزن وذاته لذي الاربع والاشا  
**اقول** اعلم ان بدلالة اللفظ على معنى من معاني مع استواسية اليها  
يمنع استعمال الترجيح بالاسم من الاختصاص بالجوهر والاختصاص  
كونه امرا مكملا متعلقا مؤثرا مخصوصا وذلك اما في اللفظ او غيرها  
وغیرها اما الله مع او غيره وتفضل القول في المذهب فيه والاولى علمها  
والاعتراضات مع الجوبة وكرامه في شرح اصول ابن الحارث والمذهب  
الاول وهو القول بدلالة اللفظ لانه ظاهر فاسد لا حصانة ان يمنع نقله  
الى المجاز وجعله علما ووضع للخصا من كل الحيوان الاسود والابيض في احوال الذات  
لان زوال الغم وان يحزن معقولا لفظا او كناه وليس كذلك وقد تأوله القول بدلالة

اللفظ لانه صاحب المفتاح على انه تنبيه على ما عطف الله عليه علمي استقوان  
والقصد من ان الجرو في انفسها خواص منها لخصت كالجر والاسد والذئب  
والنفاوة والتوسط فيها وغير ذلك لاستدعيه ان العلم بها او الخزي فيهما  
شواها لمعقولا بل التناسب بينها فخلق الحكيم كالقنم بالقان الذي هو حيا  
وغيره كسر السهم من غير ان يبق القنم بالعام الذي هو حيز شديد كسر الحشا  
الذي يحق من وان الفكر كيا كالعقل والنفق بالضرر كالزوان والخذى  
وقل من شرف وغيره كذا خواص ايضا ملزم فيها ما ملزم في الحروف وفي ذلك  
نوع ثان لانفس الكلام في اختصاصه بالمعاني واثارة ذلك الى ان بدلالة اللفظ على  
المعنى انما كانت لتناسبه ذاته منه ومنه والمجاز مفضل من الجوار وهو العود  
واللفظ او استعماله غير ما وضع له فقد تدرى وضعه الاصل في الخط ان يكون المجاز  
مصدرا منهما اطلاقا او زيدا للحاظر واعتبار المعنى في التسمية تغاير اعتبار المعنى  
في الوصف كسميته انسان له حمرة وباحمرو وصفه باحمر وان الاول يرجع للاسم  
على غير حال تخصيصه بالاسم واعتبار المعنى الثاني لخصه اطلاقا عليه  
فاعتبار المعنى في الاول على الترجيح له على التسمية والاطلاق واعتبار المعنى  
في الثاني على اطلاق فلا يصح نقل الاول بوجود المعنى في غير الاسم والمجاز  
الذي هو غير المجاز العقلي فانه قد مر قسما مفرد ومركب ولم يذكر المجاز  
اللغوي جدا شاملا لهما وخلا ان يكون بناء على انه انقسم بقسمين مختلفين للتحقق  
وجميعها الى مكان في حد واحد فليس بكار ان يحد المجاز اللغوي الى المقابل العقلي  
اعلم ان يكون لغويا او شرعيا او عرفيا ما شأنا فخلا المجاز لفظا مستعمل



الخرق ثم يدرك كل واحد منها على انفراد لا يقال يدخل فيه المحاز العقل على المحاز  
 فيه الاستعمال وليس يلفظ اما المحاز المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضع  
 له اصطلاح الخطاب على وجه يصح مع قرينه عدم اراده مقوله الكلمة  
 لخرج المحاز المركب والمحاز العقلي وقوله المستعمل لخرج غير المستعمل فانه لا  
 يوصف بكونه حقيقة وقوله في غير ما وضع له في اصطلاح الخطاب لخرج المحاص  
 وتناول اقسام المحاز السماعي والقوي والشرعي والعرفي وان كانت حقائق  
 المحاز ولا يصفى تعريفه بالحقيقة وقوله على وجه يصح اي الاستعمال في غير  
 ما وضعت له على وجه يكون موافقا لما عليه الواضع من جهة الظاهر المصحح  
 نوعا في اصطلاح الخطاب والاركان التي استعمالا لوضع اخر وكان اللفظ مشاهدا  
 او موقفا لا محاز للفتح الغلط وقوله مع قرينه عدم ارادته اي اراده ما  
 وضعت له لخرج الكلمة لانه لا يصح فيها اراده ما وضعت مع اراده لاراده  
 كما هو خارج عند الفيلسوف وقوله فلا بد من العلامة بوضع على قوله على  
 وجه يصح اي فلا بد وان يكون من حفظ المحاز والوضع الاو اساسه وهي  
 المناسبة التي ترضاها اهل اللغة لا المناسبة المطلقة والارام ان يصح اللفظ  
 كل لفظ على كل معنى لوجود معنى الاطلاق وهو حينئذ مناسب ما اى  
 مناسبة كاس وليس كذلك وكل من الحقيقة والمحاز المذكورين القوي والشرعي  
 وعرفي خاص او عام ساقى بقوله عرفت في الحقيقة لغويته وشرعيته وعرفيته  
 جامعة او عامة لان الحقيقة شرعية صاحب وضع فان كان واضعها واضع العلم  
 لغويته وان كان واضعها السامع بشرعيته والافقوفته والعرفية ان تكون متاجبا

وهو

في خاص او عام

نسبت اليه كقولنا لغويته وكلاميه والاقنوت مطلقه مثال اللغوية لفظ اسد  
 ان الاستعمالة الخطاب تعرف اللفظ في السبع المخصوص مثال الشرعية لفظ  
 صلوة ان الاستعمالة الخطاب تعرف الشرع في العباد والمخصوص مثال العرفية  
 لخاصة لفظ فعل اذا الاستعمالة الخطاب تعرف النجوة والكلمة المخصوص مثال  
 العرفية العامة لفظ رابدة اذا الاستعمالة الخطاب بالعرف العام في ذي الاربعة  
 وكذا المحاز المفرد لغوي شرعي وعرفي خاص وعام مثال اللغوي لفظ اسد  
 اذا الاستعمالة الخطاب تعرف الشرع في الدعاء ومثال العرفي لخاص لفظ فعل اذا  
 استعمل الخطاب تعرف النجوة للحوت ومثال العرفي العام لفظ رابدة اذا استعمل  
 الخطاب بالعرف العام في الساء او في الانسان **قوله** والمحاز من رسل الركانت  
 العلاقة غير المشابهة والارافاسعاره وكذا ما نطاول الاستعمال على استعمال  
 اسم المشبه في المشبه فيها مستعار منه ومستعار له واللفظ مستعار  
 والمرسل كالبذرة النعمه والقدره والارافاسعاره ومنه نسبة الشيء  
 باسم حزنه كالعين الرينة وعكسه كالاصابع في الانامل وتسميته باسم سببه  
 نحو عين الغيث او سببه نحو امطرت السماء بناو ما كان عليه نحو وانما  
 السامعي او الهم او ما نول اليه نحو اني اراد ان اعبر خيرا او محله نحو قلبي ناولي  
 او الله نحو واجعل للسان صدوق في الاخرين اي ذكر حسن **قوله** ما يشعر  
 به ظاهرا كلام المؤلف ههنا هو ان القسم للمجاز المفرد لا للمجاز مطلقا لانه ذكره  
 بعد ان قسم المحاز الى المفرد والمركب واخرجت المحاز المركب عن الكلام في المحاز  
 المفرد وذكره في اثنا الكلام فيه وان كان خطا احتمالا غير ظاهر ان هذا القسم

لغويته في اصطلاح الخطاب  
 شرعيته في اصطلاح الخطاب  
 عرفيته في اصطلاح الخطاب  
 العرفية في اصطلاح الخطاب  
 العرفية في اصطلاح الخطاب



للمجاز مطلقا من غير تقيد بالمفرد لانه لم يقيد به فان كان التمثيل على سبيل  
 الاستعارة استعارة عند المتخصصين للموافاق واراد دخولها في تعريفها ههنا لم يقيد  
 بحدود القسمه بالمفرد ليدخل التمثيل على سبيل الاستعارة فيه ان كانت  
 الاستعارة اخصر من المجاز مطلقا او اقيده وما يشعر به كلامه في التخصيص  
 والاضاح هو ان التمثيل على سبيل الاستعارة سمي بهذا الاسم او التمثيل مطلقا  
 كما ساء ولم يسمه استعارة ولم يطلق عليه اسم الاستعارة مطلقا وعلو ان  
 المورد مقيد بالمفرد بقول المجاز المفرد ضربان مرسل واستعارة لان العلاقة  
 المصنعة لكونه مجازا ان كانت غير التشابه وهي تشبه معناه ما هو موضوع  
 له وهو مرسل والافاضة استعارة والاستعارة مجاز مفرد يكون العلاقة فيه  
 الوضع الاول تشبه معناه ما هو موضوع له والمرسل مجاز مفرد يكون العلاقة  
 فيها غير التشابه وكثيرا ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به  
 المشبه بالاستعارة على الاول في الكلمة وعلى الثاني هو استعمالها وسمى  
 المشبه به مستعارا منه والمثبه مستعارا له واللفظ مستعار وعلو  
 كوز الى استعارة اسما للفظ ما شق منها لكونها اسما للفظ في الحديث وعلو  
 كونها اسما للاستعمال شق منها لكونها اسما للحرف والضمير الى وان المجاز  
 المرسل وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملائمة غير  
 التشبه كاليد اذا استعملت في النعمه لان من شأنها ان يحد من الجاوي ومنها  
 يصل الى المعنوي بها وشروط ان يكون في الكلام اشار الى الولى لها فلا يقال  
 اتسعت اليد في البله واقترنت يد الكمال اتسعت النعمه في البله واقترنت

وانما يقال حلت يد عندك وكثرت يداي وكاليد او استعملت في القدره  
 لانه لفظه سلطانها في اليد وبها يكون النطق في الضرب والقطع والحد والرفع  
 والوضع والرفع وغير ذلك من افعال القوي عن وجود القدره ومعناها  
 واحا اليد قوله عليه المومنون بكاد ما يؤمن وسعي بدمعهم ان ياتوا ولم يد  
 على من سولهم فعمل هو استعارة والمعنى ان مثالم مع كثرتهم في جوارحهم  
 منهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يدخل بعض اجزاء اليد بعضها وان تختلف  
 بها الحيزه في التعرف كذلك سبيل المومنين في تعاضد على المشركين لان كلمه  
 التوحيد جامعهم وفيه نظر لان قوله وهم يد تشبه الاستعارة لانه ذكر  
 فيه طرفا التشبه وفي الاستعارة ذكر لحدودها وكاليد او يد المزارع مع كونها  
 للبعير الحامل لها الخلة لافاضة من المجاز المرسل سمي بهذا اسم جزوه غير  
 في الدرر لكون الجاوي المخصوص هو المقصود في كون الجاوي منه اذ ما  
 عداها لا يقع شي مع فقدها فصارت كانهما الشق كله وعليه قوله في  
 الدل الا قلنا اي صل وجوه لانهم قد اى في فصل اطلق القيام الذي هو ان كان  
 الصلوه وارادها وهو الصلوه من قام رمضان ايماننا واحسبنا ان غفر له  
 ما تقدم من ذنبه اي من صلواته وقوله وعكسداي من المجاز المرسل عكسه  
 اي عكس ما ذكر وهو سمي الجزا باسم الكل كما في الصانع والنامر في قوله نبح  
 ليعلمون اصابعهم في اذانهم اي انا علم ومنه سمي العنق باسم سمي اي سمي  
 المحسب اسم السب ليجوز عن العنق اي السات الذي هو سمي العنق  
 ومنه سمي الشئ اي السب باسم المحسب لانه مطروك السات انا اي غرنا



اي عشا سبب النبات ومنه سمى السمي باسم ما كان عليه كقولهم وآتوا  
 اليكم اي اموالهم الذي كانوا عاين اذ لم يتم بعد الدواعي لان المستقيم هو ظن الطالب  
 ومنه سمى السمي باسم ما هو قول الله كقولهم مع اني ارا في عيني خيرا في العصور  
 جبر ان اعتبارها قول الله ومنه سمى السمي اي الجلال اسم كقولهم مع  
 وليد مع نومه اي اهل الناموس فان المادى محل احواله ومنه سمى السمي اي المحل  
 باسم كذا كقولهم مع ولما لا يسمي في وقت وجودهم في حق الله اي في حق الحق  
 في محل الرحمة ومنه سمى السمي باسم الله كقولهم مع ولما لا يسمي في وقت  
 الاخرين اي كذا جميل او شامسا فسميا باللسان الذي هو انشائها وكذا غير  
 ذلك مما من اللفظ ومنه هو موضوع له معلق سمي السمي **قوله**  
 والاستعارة وقد بقى التحقيق في حقها احسا او عقلا كقولهم لذي  
 اسد شكا الصلاح مخوف اي محل شجاع وهو له مع هذا الصراط المستقيم  
 اي لذي الجوع والذل انما يحاز لغوي كونه موصوفا بالشبه بالاشبه ولا  
 اعلم منها او ممل عقلي بعض اذ التصرف في هذا امر عقلي لغوي لا بالمال  
 مطلق على المشد الامعان عاد وخوله فخص المشد به كان استعمالها خاف  
 له ولما سمى التخييل قوله فامت تطلع من الشمس بعد ان غارت من شفق وامت  
 تطلع من غروب شفق تطلع من الشمس والهي عند في قوله لا يحبوا من الله  
 على انهم قد رزقوا على الله وروى ان الله تعالى على الاشياء كونه موصوفا  
 له واما النجاسة والنهي عنه فليست على تباين النجاسة ففعل المحل المذموم والاستعارة  
 تارة فالتلفظ بالبناء على التناول ونصب القرون على ان حلالا فالتلفظ ولا يكون

علم المتألفات النفسية الا اذا تضمن نوع وصفه كعام **قوله** السمي السمي  
 من المحاز الاستعارة وهي ما كانت علوية شبيهة بمفاهيمها وضع له والاشهر  
 ان الاستعارة بظهور ولا ينفذ شئ وقد بقى الاستعارة بالتحقق في حقها  
 مراد عن المشبه حسا او عقلا اما الخبيث فلكونه الذي انشأ الى الصالح  
 مخوف له لئلا اطاعه لم يقام اي الذي لا يحل من محاسن وهو محسوس من حال وحال  
 الصلاح اذا كان في اشوكه وحده وسلاحه ورجل مخوف اي كثير الله كان قد فرغ  
 بالهم واللبس مع اللذة وهو الشعر المتراكب من كنفه والعلم الظهور ولما العقل  
 وكما لا يثبت نورا وامت تارة حجة فان النجاسة مما يراى بالعقل من غير وساطة  
 حس اذ المفهوم من المفاظ هو الذي يبرز القلب ويكشف عن الحول الى المفاظ  
 انفسها وعقله قوله مع هذا الصراط المستقيم اي الجوع واما قوله مع فاذا  
 الله لباس الجوع والخوف فيحق ان يكون عقلة ما من استعار الداسر لما يخشى  
 الانسان والتبس به من بعض الجوارح ثم يظن الداسر في قوله ذلك وان يكن  
 حسيه ما من استعار الداسر لما يظن الداسر عند الجوع وخوفه من ان يتلف  
 اللون ورتانة اللذة ولما فوا ان الاستعارة مجاز لغوي او عقلي والاشهر  
 على انها مجاز لغوي ان الاستعارة اي الكلمة المستعارة وهو موصوفا للشيء المستعارة  
 التسمية به لا التسمية ولا امر اي منها كالاسد فان موصوفا للشيء المستعارة  
 لا للرجل الشجاع ولا للشيء مطلقا لانه لو كان موصوفا لشيء كان استعماله  
 فيه مخرج التحقيق لا من جهة التسمية وكذا لو كان موصوفا للرجل الشجاع  
 لكان استعماله فيه من جهة التحقيق لا من جهة التسمية ولو كان موصوفا للشيء مطلقا



لكن ومعنا اسم جنس واذا كان الاسم موصوفا للشيء المخصوص من غيره واستعمل  
في غيره يكون جازما لغويا نظرا الى استعماله في غيره وهو له عند الخصم والخاص  
القول الثاني ان جمع الدلالة المذكورين يقول السلام انه لو كان موصوفا لاجدا  
لكان استعماله فيه مرجح التصديق في الوضع اعم منها كما مر قوله ولو كان موصوفا  
للتشباع مطلقا لكان استعمال اسم جنس قلنا وصف حسب الاربعة واسم جنس  
حسب الخمسة وقيل الاستغارة محاذ عقلية عفا عن التصوف فيها في امر  
عقلية لغوية الى الاستغارة اي الكلمة لا يطلو على المشبه الاربعة ادعاء  
وخول في جنس المشبه لان نقل الاسم وحده لو كان استغارة لكانت الاعلام  
المتقولة كونه وشكر استغارة ولما كانت الاستغارة ابلغ من الحقيقة لانه لا يلائم  
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه واذا كان نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى  
كان الاسم مستعملا في وضع له ولا داعي لادخال المشبه في جنس المشبه به  
واستعمال اسمه فيه استعمالا فيها وضع له مع النفي في قوله فاحتمى نظلم  
من الشمس ومن اعز على من نفسه فامت بظلمة من الشمس ومن عجب بظلمة  
من الشمس فان عجب العجب من ظلمة من الشمس انما يكون اذا جعل  
الشمس المظلمة لخلل جنس الشمس وفروا من افرادها اذ مع اعتبارها ان  
او من لا يصح العجب من ظلمة من الشمس وضع النفي عن العجب في قوله  
لا تعجبوا من علم الله قدرا اذ اراد على الفرقان النور عن العجب انما يصح  
اذا جعل المشبه الممدوح لخلل جنس الممدوح لولا علم الله اللامع  
ليدنه الغلالة شعاعا طس تحت الثوب تحت الاربع ايضا قد راي قد شد

والاذا راجع زر بالاسم وهو جوارحه ورد هذا القول بان ادعاء  
المسند في جنس المشبه لا ينفع كون الجملة مستعملة فيها ووضعت لان الكلمة  
انما وضعت للشعاع في ذلك لجنس المخصوص والمشبه ليس كذلك واما النفي  
والنفي عنه في البين فليست الاستغارة على تناسي المشبه في الجملة الى الف  
ولم يصح القول الثاني ان ورد الذكر المذكور بان قوله ان الكلمة انما وضعت للشعاع  
فذلك لجنس المخصوص والمشبه ليس كذلك حسام لكن لا يلزم منه نفي وضع الكلمة  
للمشبه مطلقا بل يلزم منه نفي وضعها له وضعاً حقيقياً وتناهي المشبه  
في الاستغارة وجعل المشبه نفس المشبه به فضالاً عن الحكمة المبالغة في الواقع  
لوضع ادعاء فان قيل الحذف المتكلم على ادعاء الاستغارة للرجل تاتي نصيب  
قويته فانتهى من ان يراد به النوع المخصوص بحسب رايه لا منافاة لما مر  
والفروق بين هذه الدعوى في الاستغارة وبين اللبس بانها الدعوى في الاستغارة  
على التاويل وهو ما ذكره وعلى حسب الفقيه على اذ دخل العلم بخلل  
الكلب فان الكلب فيه تميز عن البياض ولا ينصب ذلك على خلل الكلب  
ولم يفتقر استغارة على اذ دخل المسغارة في جنس المسغارة منه سمع ان يكون  
علا استغارة في الاعلام فلا يكون الاستغارة علماً منافاه العلم للشمس لان نقل  
النقل في مفهومها والعلم لا يسل النقد والالم كثر علما واذ لم يكن العلم قابلاً  
للتفريق لم يكن ادعاء سمع في جنس العلم بانه قد مر من اذ لم يكن في الاستغارة  
العلم الا اذا تضمن العلم نوع وصفه ليس من خارج عن نفس مفهوم العلم كلفظ  
اسم حاتم للورد وما دار الصل وما شابهها فانه يصح فيه الاستغارة باعتبار ذلك النوع



من الوصفية لانه لا يخلو الاعتناء بقبل النعارة فمعه ادخال شي فيه **قول**  
 وقولتها اما امر واحد كما في قولك رأت اسدا رمي او الكرو وكقوله وان تعافوا  
 العذر ولا يمانا فان في الاما مائة انا او معان منتمة كقوله وجعل عطف من جعله تنكير  
 به على اروس لا اعران حسر حساب وفي الاعتناء بالظرف معان لان اجتماعها في شيء  
 اما يمكن نحو احسناء في امر كل من متاف احسناء اي ضا الى افراده والسم وفريقه  
 واما جمع كاستعاره اسم المعلوم للموجود لعدم عناه والسم عناه وفيها  
 التهنئة والتمني وفيها ما استعمل في هذه او نقصه كما مر نحو فبشرهم  
 بعذاب الهم واعتناء الخايع قيمان لانه اما في المخل في مفعول من الطرفين نحو كما  
 سمع صبيعه طار اليها فان الخايع من العدو والطيران قطع المسافة بسرعة  
 وهو في المخل فيها او غير ذلك كما مر وانضا اما عامته وفي المبتدأ لفظ و  
 الخايع في المخل رأت اسدا رمي كخاصية هي الغرس والعزاة فلا يكون في نفس  
 السد كما في قوله واد الحصى مريوسه بعبارة على الشك الى انصرف السرار  
 وعلقت منصرف العامة كما في قوله وسالت بعبارة المطلق لا باطل او السد  
 الفعل الى المطلق ومن المطلق ادخل الغنا في السير **اقول** لما كان الاستعارة  
 محارا وظن محارا لانه من قريته والاسعاره لا يمانا من قريته فمعه اما امر  
 واحد او العرس واحد كما في قولك رأت اسدا رمي فان قولك رمي هو الاستعارة  
 وهي واحدة والمانا كقول بعض العرب وان تعافوا العذر ولا يمانا فان في الاما مائة انا  
 اي سبوا فجمع كانا سبوا فمعه وان تعافوا اي فان تكوه الاعتناء وكل واحد  
 من تعافوا العذر وبعبارة بالمانا من قريته لانه السور لانه على ان جوابه

انهم خازنون وتفسيره على الظاهر بالسيف وقد يكون قريته اعان ملتمه  
 بعضها مع بعض كقوله وجعل عطف من جعله تنكير به على اروس لا اعران حسر حساب  
 كما في قوله تنكير اي يجمع بها والمانا في النعارة وعطف حسر حساب التامل المذبح  
 وذكر ان هناك صاعقه قال من نضله صدر الجاهل من جعله تنكير به على اروس لا اعران  
 الاقران في الجسر فلا يرد اصابع الدخان من مجموع ذلك عطف وهو تنكير التامل  
 المذبح بالحساب على الوجه المذكور ولا استعاره تنقسم باعتناء الظرف الى  
 المستعار منه والمستعار له واعتناء الخايع واعتناء السد واعتناء العطف واعتناء  
 امر اخر خارج عن ذلك كله اما باعتناء الظرف من جهة معان لان اجتماعها في شيء اما على  
 او توسع والسم او في واقعته والمانا عناه اما الواقفة فمعه مع احسناء في قوله  
 او من كل من متاف احسناء فان المراتب احسناء هوساه اي او من كل من متاف احسناء الهوساه  
 والخبر اللتان في الظرفان اعني المستعار منه والمستعار له ولا تنكير في اجتماعها في  
 شيء واما العناده فمعه اما كان وضع التشبيه فيه على كل اعتبار بالصدق وان كانت  
 موجوزة لخلوها مما يورثها والمفهوم منها وما ان لخصت من لم يستعمل التشبيه في قوله  
 اسم المعلوم للموجود اذ المخلص منه فانه من القوار والمطلوب من مثله فكون مثالا  
 للمعروف في ذلك واسم الموجود للمعروف اذا كانت لانها المطلوب من مثله موجوزة حال  
 عدمه فكون مثالا للمعروف في ذلك ومن العناده ما استعمل في ضد معناه او في ضد  
 تنوير الخفا او الساقض من ذلك التناسب لوساطة تنكير او يجمع على امر في التشبيه  
 نحو قوله مع مبشرهم بعد الهم فانه استعمل التشبيه في ضد معناه الذي هو الازار فمعه  
 هذا النوع باسم التهنئة او التمني وفيها ما استعمل في الخايع واما باعتناء الخايع فهو قيمان احدنا ما



يكون الجامع فيه دخلا ومفهوم الطرفين كخلاف الخبر كما سمع منه طار إليها  
 فان الطوائف والطوائف وكان في أمور لفظية منها وما هو موقوف للسامع وسواء  
 الطوائف اسرج من الجود والهدى المصير وثانها لما يكون الجامع عتق ولفظ في مفهوم  
 الطرفين كقولك راس ثمن أو تريد انسانا تنهله وجهه والجامع منها المبالغة وهو عتق  
 واللفظ مفهومها والاسم له ينقسم باعتبار الجامع ايضا الى عامية وخاصة والعامية  
 هي المبتدلة لظهور الجامع في لفظه واسمها هو والخاصة هي الغريبة التي لا تظفر بها  
 المراد ان تقع من طائفة العامة والغريبة قد يكون في نفس الشبهة كما تشبه هذه الغتان  
 في موقع من قوس السرج بهذه النوبة في موقع من ركبة الحصان في قول الشاعر يصف  
 فرسه انه موقر وبواو الحقيق قد يوشه بعنانه على الشك في ان النوبة في النواير السك  
 والشك في العام للحدود المعنوية في في الغرس التي فيها الناس حتى المجرى اذ جمع اورد  
 وسامه مقامه وعرض حتى سديده وقد حصل الغرابة معروض في العامة كما قوله ولما  
 فصينا من مية كل حله ومصحح بالان كان من هو ما سيجلح اياها طوائفها وشفتا  
 وسالم بالمعنى لا باللفظ او اذ انما سار سار لحيثا في عاده السريعة وكانت  
 سريعة في سلاسه حتى كانا كسيرة لا وقعت في ذلك الا باللفظ في حرمها وهذا شبه  
 معروض في لفظه ولكن من الخصم في هذه افاد النظم والعواء وقد اذ اند اسد الفل  
 الى اللفظ ووزن المظي واعا فيها حتى انما انه امتلا باللفظ من اللفظ الذي هو كذا  
 الدقة والغراء فيه هو انه اذ فعل المعنا في السور في السرعة والبطون في سيرة الابل  
 يظهر ان غايتها اعنا فيها على امر **قوله** وباعا بالبلاد سنة اقسام لان  
 الطرفين ان كانا نحسين للجامع اعنا في لفظه واخرج انما لاجل ان المستعار من

ولذا بقية والمستعار له الجامع الذي حلقه الله مع من حلق القسط والجامع الشكل  
 والجمع حسو واحدا عقلي لهما لم اللباس مع منه التماز في المستعار منه كسط الجلا  
 عن خوا الشايط والمستعار له كشت الفزع عن مكان الليل ولحسن والجامع ما يعقل  
 من ترتيب امر على اخر واما مختلف كقولك راس ثمن او انت تريد انسانا كما انتمست  
 في حسن الظاهر وبنا هذه الشأن والافها المعلقان لظهور من ثمن من مرقا فان  
 للمستعار منه التماز والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع على اما  
 مختلفان والجمع المستعار منه لظهور فاصدح بالمرور ان المستعار منه كسر النواير في  
 حسو والمستعار له التبع للجامع التماز وما عطفان واما كسر كذا لخوا انما  
 طغى الماوان المستعار له كسر الما وهو حسو والمستعار منه كسر والجامع لا سولا  
 المخرط وما عطفان **قوله** اما الاستعارة باعتبار الملاء اى الطرفين والجامع فستد  
 اقسام لان الطرفين امحسان او لا فان كانا نحسين للجامع اما حسو او عطفان او  
 مختلفان اى بعضه حسو وبعضه عطفان الاول وهو ان يكون الجامع حسيا لقوله نزع  
 واخرج انما لاجل ان المستعار منه خواير في المستعار منه ولذا بقية والمستعار له لفظ الذي  
 حلقه الله مع من حلق القسط التي سبقتها تار السامري عند القاء فيها النوبة التي اخبرها  
 السامري من هو طي حير يوم فمرس جبر لعله السلام والجامع ايا السك والجمع اى  
 المستعار منه والمستعار له والجامع حسو والملك وهو ان يكون الجامع عطفيا لقوله مع  
 وانه لم اللباس مع منه التماز في المستعار منه كسط الجلا واز الله عن خوا الشاه  
 والمستعار له كشت الفزع واز الله عن مكان الليل ولحسن والجامع ايا يعقل  
 من ترتيب على اخر وهو ترتيب ظهور الفهم على كسط الجلا في الاول وترتيب ظهور الظاهر



على ان الله الفوق العاقل وهو عاقل في الثالث وهو ان يكون الجامع مختلفا عنه  
ومعناه عاقل كقولك رات شمسا وانت تريد انما ناك الشمس من حسن الظلم ونماحه  
الشان من حسن الظلم حسو فمما هذه الشان عاقل والطرفان حسان موله والى وان لم يكن  
الطرفان حسين فيما اما عاقلان اما مختلفان اما الاول فلكونه مع من شام من هذا  
فان المستعار منه الزمان والمستعار له الموت والجامع لهما عدم ظهور الاعلا الى الميت  
والدور والجمع عاقل واما الثاني فهو ان يكون الطرفان مختلفين الى المستعار منه حسو  
والمستعار له عاقل وبالعكس الى القول به فاصدح مما توهم الصدح هو كسر الزيادة  
منك القوة والطاقد وانما امر عاقل المستعار منه حسو والمستعار له وهو تسليم  
الرساله والجامع لهما وهو انما هو اي تاييد الكسر وتاييد التسليم امران عاقلان انما  
وهو ان يكون المستعار منه عاقل والمستعار له حسيا لقوله انما طغى الماحل انما  
الخارج اي للمخاطب والملاحقه المعاد حسا انكم وانتم في اصلاهم في سفته نوح الحاربه  
على وجه الما فان المستعار له كثره الما وهو حسو والمستعار منه التكبر والجامع لهما  
المستعلا المفرط ولا عاقلان **قول** واعتبار اللفظ فسمي في هذا الما ان كان اسم جنس  
فاصله كاسد وقيل الى تتبعه كالفعل وما شوب منه والحروف في التشبيه في الا  
عقد المصداق في الثالث فتعلم من هذا كالحروف في زبد في نعمه مقرر في نطق الجمل  
والحال انما طغى كذا الدلالة بالنطق وفي لم العاقل نحو ما لفظه الا فزعون لمكون  
لهم عروا وحزنا للعداوه والحرف بعد الالفاظ بلفظه الغائنه وهذا هو غننه في  
الاولين على الفاعل نحو طغى الخال سكا واللفظ نحو طغى الصلوا لحي السيلما  
ولحرفه فيهم لهدسات او المحرور نحو مشرم في عذاب اليم **الاول** اما الاستعاره

اعتبار اللفظ فسمان لان الاستعاره اي اللفظ ان كان اسم جنس فاصله سواء كان  
اسم عين كاسد او اسم معق كمثل ولان اسم الجنس هنا اسم غير علم بل عاقل محدد  
فان المحرور معي وان لم يكن اسم جنس فمما هذه كالفعل وما شوب منها من الصفات  
والحروف ووجه كون اللفظ اصله واللفظ تبعه هو ما عرفت ان معنى الاستعاره  
على سفته المستعار له بالمستعار منه وان السفته لاسر الاوصاف المشبه بكونه مشاركا  
للمشبه به في وجه الشبه والاصل في الموصوفه في الجامع اي الذات في وجه  
الافعال والصفات المشبهه منها والحروف لان معنى الموصوفه ما يكون الشيء في نفسه  
ومعنى الموصوفه هو كون الشيء في الاصل والافعال في الموصوفه من حيث انه موصوف وان  
يكون بنفسه في الصفه من حيث انها صفه ان يكون فاما الغرض في اللفظ في الموصوف وان  
يكون هو هو او في الصفه ان يكون عرفا وهو مع بعض المعاني هو موصوفه ان ذلك  
الموصوف صفه للتحقيق لقامه الغرض لاسما في ان يكون اللفظ في الموصوفه هو للتحقيق  
والموصوف ان يكون الاسم فاعلم ان اللفظ في الموصوفه هو الاسم الموصوف واما المحرور  
باسم وحوا فياض وعالم محرور فتناول بان التولد لا يقع صفات اللفظ ان يكون موصوف  
بالاول وفي الآلات فاعلم من ذلك ان السفته في الافعال والصفات المستفهم منها لعلها  
محصا ورجا في الحروف في لفظها لعلها معانيها اسم سوي منها اللفظ وبعضها تعلل  
معاني الحروف ما بعد عن عند نفسه مما مثل هو لاسم معانيها انتد الغايه الى معانيها  
انتد الغايه وكمعاني الغرض فانتد الغايه وانتد الغايه والغرض ليست معانيها  
والانتم ان يكون لك الحروف اسماء لك الكلمه ان اسميت اسمها سميت لغيرها سميت لغيرها  
معانيها استعار منها مع تعللها في مواد مخصوصه على سبيل الدال مثل سرت



من البهية الى الكوفة ومثل اسلمت كى اذخل الجنة فعرف كى عنها هو حلال وهو الحنة  
غرضه الاسلام او جعل الاسلام عليه ليدخل الجنة وهو توبته وهو رضى الله  
على وجود الاسلام تامطوياً بالاولى منها الثانى قوله واما الثالث فالحال كذا  
في قولنا ان يرد في نعم ليس المحرور منه متعلق بمفعول على الواحد المذكور في معناه بل  
متعلق بمعناه هو الظاهر منه المطلقه ومعناه فيه هو طوره التعمد للجهل او  
الاستغناء لا نفس التعمد لكن لما كان التعمد ههنا متعلق بمفعول جعلها المولود متعلق  
معناه واذا وعرفت ان التشبيه في الفعل والصفة المشتبه منه لمفعول المصدر  
وفي الخبر متعلق بمعناه فقد رتب النسبة في قولنا نطق للدلالة على ان نطقه  
نكرة للدلالة على بعض النطق لا شراً كذا في الايضاح للنسبة ثم اذا اردت ان تجعلها  
استعاره فتدخلها في حسن بطن الباطن وجعلها في من افرا وحسن البطن فيمنع  
المالعة في النسبة مفعول نطق الحال بدل في الدلالة على ان نطقه مفعول نطق  
الحال كذا في الاول الحال نطقه كذا في النسبة في الفعل او الصفة المشتبه منه في الاستعاره  
فيها لا يكون الا بعد ان يقدّر لبعض المصادر ثم بواسطة مسمى اليها قوله للدلالة في قوله  
بالنطق متعلقان بالنسبة المقترنة اي صفة النسبة للدلالة على ان نطقه قوله للدلالة  
مشبه ونطقه مشبهه وكذا في تقدير النسبة في لم النطق في قوله مع والقطعة الى  
فزعون ليكون لهم عروا وخزنا للعداوة والخز الخاضعين بعد الانعقاد بالعدا  
العائنه للانعقاد لتوبته وجوده على وجود الانعقاد كسب العلة الغائنه  
على في الغائنه وليس الملام ههنا قوله يكون مستند في العرض لان حصة الغرض  
هو توبته وجود امر على وجود امر اخر يكون اليه مطلقاً بالاولى وليس العداوة

والخز ههنا مطلقين بالانعقاد قوله للعداوة والخز وقوله عليه الغائنه  
متعلقان بالنسبة المقترنة قوله في لم النطق اي ويقدر التشبيه في لم النطق  
للعداوة والخز بعد الانعقاد مطلقاً لم النطق الغائنه وقوله العداوة والخز  
مشبه وقوله عليه الغائنه مستند وما تقرره الاستغناء لا يرد لها من خبره  
فقد رتب الاستغناء التبعيه من انهما في الاولين بعض في الافعال والصفات المشبهه  
عنهما على الفاعل اي على ان يمتد الى فاعله غير ملام لها المليون نطق الحال  
نكرة فانسبه النطق جمعته الى الحال غير ملامه او على المفصل ما من صفها اليه  
غير ملامه في قوله جمع الحق في مقام قتل الفعل ولجأ السامع لما كان  
ارأله الفعل مشبهه بالقتل في الاعدام وكثرة السماح مشبهه بالحياة في الظاهر  
استعار القتل للاستعاره للدلالة والحياة اطهار وقال قتل الضل كان في الدلالة  
ولجأ السماح مكان طوره فقد رتب الاستعاره ههنا في سبب القتل الى الفعل  
والجأ الى السماح ويح غير ملامه وهو قوله تقرره لهدمات ههنا ما كان  
خاطب عليهم كل رار اي تحضهم اسند قاطعه نفسه تعزيم الى الهدمات  
غير ملامه لان القري بانما يكون النسبة الى المظنوم فسمه الطعن القري الجامع  
انصاف شئ الى الباطن وجعل الطعن في من افرا وحسن القري لخصه بالمبالغة  
في النسبة فاطلق اسم القري على الطعن في اشتق منه فعال تقرره ونسبه  
الى الهدمات لتكون خبره للاستعاره او على المحرور اي ومدار قدرتها  
على نسبها الى المحرور وقوله مع مشهوره يغلب الم فشيء الزاد بالمشبه  
لجامع الباطن في السامع ويكون كل واحد منهما متصفاً بالافتقار مع الآخر في جعله



فقد امتدحنا في هذا الفصل في الاستعارة في النسخة واطلق اسم التشبيه  
على ان ينادى به اشتراكه في ذلك فيستويان ونسبه الى قوله تعالى لتكون  
قرونه للاستعارة **قوله** واعتبار الخبر لانه اقسام مطلقة وهي مالم  
يقترن بصفة ولا تفرع والمراد بالجموع في النعت ويجوز في قوله فرق  
بما لا يتم المستعارة لقوله في الروايات انما يتبين صلاحها ومصلحة وهي ما يقرن باللام  
المستعارة من غير ان يكون لها اسم او الصلة بالذي في خارجها فمما راجع الى قوله  
كأن في قوله الذي استدل السامع مقدون له ليد اظن ان لم تقام والترشح استلغ  
لشماله على خفي المبالغة ومبناه على تباين التشبيه حتى انه يفيض على قوله  
القد رما يفيض على علو المكان لقوله ويصغر حتى يظن الجهول بان له حاجة في الهما  
ويخبر ما هو من العجب والفرع عنه وانما هو في الباعث على الفهم مع اعتبار  
بالاصل كأن قوله في التفسير من كنهها في السماء فخر الفوار عز وجل لا يطلع  
اليها الصعود ولن يستطيع اليها النزول في جملة اولي واما المركب فهو القبط  
المستعمل في ما يشبه معناه لاصل في تشبيه التمثيل للمبالغة كما يقال الميمون في امرائه  
اركان تقدم رجلا ويخبر في خبري وهذا اسم التمثيل على سبيل الاستعارة وقد  
سمى التمثيل مطلقا ومعنى فشا استعماله كذلك يسمى مثالا ولهذا لا يغير الامثال  
**قوله** اما الاستعارة باعتبار اخراج عن الطرفين والجامع واللفظ  
ومثله اقسام مطلقة ويجوز في ومصلحة لانها ان لم يقترن بصفة ولا تفرع كلام  
في مطلقه وان قريت بأحد ما كان علما المستعارة في مجزوء اي علم بالآخر  
المستعار منه وان كان علما المستعار منه فهو مركبة اي علم بالام المستعار منه

اما المطلقه فهي الم يقترن بصفة ولا تفرع كلام لقوله في خبري اسد والمراد  
بالصفة المعنوية التي يقوم الغدراغ من ان يكون في المبالغة او لا النسخة التي  
يؤيده الصريح من انه تابع كذا وكذا واما المجزوء فهي ما يقرن باللام المستعارة لقوله  
عشر الروايات انما يتبين صلاحها غلفت لخصلة وقاب المبالغة فانه استعارة الروايات  
المعروفة لانه من غير ان يكون له اسم او الصلة بالذي في خارجها فمما راجع الى قوله  
الذي هو وصف للعروف لا وصف الروايات لقوله انما يتبين صلاحها الى اخره  
لان على ان العرف صفة للثقال لا للروايات وانه في الحقيقة صفة البصر للمستعار  
او لا يكون خبرا غيبا ترشح منظره الست الى المستعارة وغلفت من  
قوله غلف الرهن في السر غلفا بالتحريك اذا استخف الرهن وذلك ان الم  
مفكك الرهن في الوقت المشروط وكان من العمل الجاهلية لان الرهن في الم  
يؤيد ما عليه في الوقت المشروط ملك الرهن في الرهن ومن ابراهيم الغنيمي  
انه سئل عن غلف فقال يقول ان لم افككه الى عند فهو ملك واما المرسحة فهي  
ما يقرن باللام المستعار منه لقوله مع اولي الامر اشترى والفضل الله بالهدنة  
فما راجع في خبري وانه استعارة لاشترى للاختيار والاستبدال او فقهه بالبيع  
والقماره اللذين هما من معاملات الاشترى فمطهر الى المستعار منه ووجهه  
اي المجزوء والترشح كأن في قوله الذي استدل السامع مقدون له ليد اظن ان لم تقام  
لم تقام قوله الذي استدل السامع المستعار منه لانه ذكره باسم جنسه قوله شام  
السلام المستعار له لانه ذكره باسم جنسه قوله مقدون له ليد لا يتم  
المستعار منه لان اللبس في الشعور المتراكبة من كنهه وذلك لان المستعار منه



قوله انظر ان لم يلقم للام المستعار له لان الظفر والقلم انما يستعملان في المستعار  
 له رجل شاك في السلاح لو كان في اسنوكه وذو راسه مقفوف كيد المثلث  
 جمع اللبنة وفي الشعر الموكب من كفه والتوشيع ابلغ من العزلة كماله  
 على حقن المبالغة وما على انه ذكر مع ما للام المستعار منه ولهذا كان  
 مبناه على تناسي التشبيه وصرف النضر عن نوعه حق انه يضي على علم  
 القدر ما يفي على علم المكان كقوله ويصعد حق نظر الجولان له حاجة  
 في السماء وذلك انهم يستعبدون الوصف المحسوس للشيء المعقول او يعتقدون  
 كان ذلك الوصف ثابتا لاولئك الشيء المعتقد وكان الاستعاره لا يوجب اصلا  
 كاستعارهم العلو المكاني لزيادة الوجل على غيرة في الفصل وضعهم الظام  
 وضع من ذكر علوا مكانيا كما فعل اليونان اذ قال ويصعد الى المذبح وان  
 كان المراد هو المذبح وارتقاءه في مزارع الكمال وسامح الفصل والافعال  
 ولكن ما والظلام مساق من ذكر علوا مكانيا ولهذا قال يظن الى اخوه وخوما  
 سبق من تناسي التشبيه في الاستعاره المربحة ما مر من العجب والنعيم من  
 العجب فانها بنيت على تناسي التشبيه لصح العجب والنعيم عن غير لزم  
 العجب على عكس مذهب الحق عنه فان مذهب النحاة انما وصف متشعب بونه  
 للمستعار منه ويذهب النحوي عن انما حاصره من حلال المسعارة واد اصاوسا  
 الكلام او كحدث على الفرع الذي هو المشبه به مع الاعتراف بالاصل الذي هو المشبه  
 كما في قول في السمن مسكها في السماء وعز القواد هذا جملا فلن تطع  
 اليها الصعود ولن تطع السمل النور فان من القوة وعدم استطاعة

الصعود والنزول في السمن الذي هو المشبه وهو في صدر البيت الاول والبناء  
 على الفرع مع جعل الاصل في الاستعاره اوله وحاصل ذلك انه اذ جاز البناء على الفرع  
 في السمن فجعل الاستعاره اوله في اقرب من وجود المشبه الذي هو الاصل كما قد تاتي  
 ذلك البناء وادحاز البناء مع وجود منافقه والتامع علم منافقة اوله واقربا  
 جعل المشبه به فرع غالبا الى المسند لا الى المشبه به فالمشبه به الفرع من التشبيه  
 اصل والمشيبه به فرع عليه فلهذا وان كان المشبه به اصلا والمسند فرع اعلى من  
 اخر وهو ان المشبه به مسلم الحكم ويوجد وجه التشبيه قد دون المشبه به  
 به يعرف حال المشبه وقدره وامكانه وغرف ذلك ما ذكر في موضعه هذا في الجاز  
 الفرق اما الجواز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه به فانه لا يلقى تشبه  
 بالتمثيل البالغ في التشبيه اي شبه لحد من مزية من مزية من امر من امور  
 بالحد من بل دخل المشبه به في المشبه به ما بالحد في التشبه ويذكرها باللفظ  
 المشبه به من غير تغيير يوحده من الوجوه كما انك قد انسا انما استعني في مشبه به  
 ما به اطلاق اللسان بعجب ولا يتم لخرى ما خذ صور هذا ويشبه به صور تروى  
 انسا قدام لذهبت امر تارة تروى الاهاب تقدم لاجلا وتارة لا تروى في آخر  
 لخرى ثم يفلح صور تروى المفق في حصر صور تروى في انسا الاهاب في امر  
 واما البالغ في السمن فيذكر صور تروى المعنى باللفظ صور تروى في انسا الاهاب  
 في امر من غير تغيير فيه توجه من الوجوه على ان الاستعاره قايلا اراك لها  
 المفق يعلم لاجلا وفوض لخرى والمجاز المركب يسمى التمثيل على سبيل الاستعاره  
 وقد يسمى التمثيل مطلقا اي دون قيد على سبيل الاستعاره وهو في استعمال  
 التمثيل

وهذا المذهب  
 مع الاستعاره  
 هو المشبه  
 والمشيبه به  
 بالاعتراف  
 بالفرق  
 بين  
 المشبه  
 به  
 والاصل  
 الذي  
 هو  
 المشبه  
 به



لذلك اى على سبيل الاستعارة سمي مثلاً والمثل تشبهه تشبيهاً فشا استعماله على  
سبيل الاستعارة ولو ورد المثل على سبيل الاستعارة من كذا فاشبهه تشبيهاً  
من غير تشبيه من الوجه ومن المثل تشبهاً لا تشبيهاً ولا تشبيهاً ولا تشبيهاً  
مستعملة في المعنى الاول التشبيه لا يلقى الى المعنى الثاني كذا كذا او كذا او كذا  
وتشبهه تشبيهاً وان استعماله في هذا المعنى كنهه في الحقيقة مستعمل في المثال  
في المعنى الاول محذور وحذره حقيقة وكان استعماله حسب المعنى الثاني محذور  
الغاية اعلم ان المثل السائر لما كان فيه غرابه وحسن واختصار استعماله لفظه  
المثل السائر او الصفة او القصة او كان فيها شان وفيها غرابه وهو في القرآن  
كثير كقوله يع مثله كمثل الذي استوفى نارا اى حالهم العبيد السائر كمال الذي  
استوفى نارا وكقوله مع ولله المثل الاعلى اى الوصف الذي له شان من العبر  
والخلال وقوله مثله في التورية اى صفتهم وشانهم المتعجب منه وقوله مع مثله  
لخلفه الفروع المستقر اى ما قصصنا على من العجائب قصص الخند العجيبه  
ثم اخبر في شان عجايبها الى غير ذلك فصل في قصر التشبيه في النفس  
فلا يصح تشبيه شيء من الكائنات سوى التشبيه ويدخل عليه ان تشبه التشبيه المتشبه  
بالتشبه به فسمى التشبيه استعاره بالكناية او مكنيا عنها واشتات ذلك الامر  
للتشبيه استعاره فحسبه كمال قول الهزلي واذا المنة انشئت اظنوا بها تشبه  
المنية بالسيح في اغسال النفوس والقهر والقبيل من غير تفرقة بين رفعه ونزله  
فانشأها الاظفار التي لا تكلم ولا خند ولا ذنابا وكما في قول الآخر ولقد نكح  
مراكب فصا ولسان الى الشكاه انظر تشبه المثل انسان متكام في الاله على

على المقصود فانك لها اللسان الذي به قوامها فيه وكذا في قوله تعالى  
عن سبيها واخبرنا طلبة وعري افراس الصبي ووجهه ابدان بين يديه وكما  
كان مدركه من الوجه من الجمل والغنى والعوض عن معالونه فطنت الاله تشبه  
الصبي منهم من جهات المسير كالخج والفتاة وصف منها الوطر فاحسب انما قامت  
له افراس والرواحل والصبي من الصبوة معوض المثل الى الجمل والغنى ومختار  
الاول وواع النفوس وسهواتها والقوى الخاصة كذا استيقنا الذات والاسباب  
فلما استخدمنا اتباع الفخا الى اوان الصبي قد قصر التشبيه في نفس معنى  
اللفظ او في نفس الحكم فلا يصح تشبيهه ان كان التشبيه سوى التشبيه وروا على  
التشبيه بان تشبه التشبيه لم يختص بالتشبيه من غير ان يكون تشبيهاً تاماً  
او عقلاً اجري عليه اسم ذلك الامر المحقق فسمى هذا التشبيه استعاره بالكناية  
او استعاره مكنيا عنها وسمى اثبات ذلك الامر المختص بالتشبيه التشبيه  
فحسبه فعل منه ان الاستعاره التحصيلية لا تفكر عن الاستعاره المكنية عنها اى لا يوجد  
المكني عنها دونها واما ان الاستعاره التحصيلية قبل يوجد دونها وان كان التحصيلية  
لا تطلق على اثبات ذلك الامر المختص بالتشبيه بالتشبيه كما هو ظاهر كلام  
المؤلف شعرا به ولا يوجد فلا يوجد التشبيه ايضا دونها القديم القويح شق  
من اركان التشبيه سوى التشبيه وان كانت بطلان على غيره كما انها بطلان على  
الاستعاره التي يكون المطلق اسم التشبه به فيها على التشبه المتروك الذي لا يكون  
لشخصه او محور العوالم فوجوده في كذا ذكره صاحب المنهاج مثل مجاز التشبه  
الشبه بالسيح بسبب ذلك ان التشبيه المختص بالبيع تابع له بعض الاستعاره



المشبه

بالكنية قال ولا للاستحسان في قول الطاهر لا تقضي حاكم الكلام فان قيل قد  
استعملت ما كان في قول في الكلام في هذا البيت والامر المحض بالمشبه به المقتضى  
للمشبه منه لا بكل وجه المشبه به وروى عنه منه ما به في قول وجه المشبه  
في المشبه به والاول كما في قول الهذلي واذا المشبه اظهرها القلب كل شيء لا ينفع  
شبه المشبه بالسبع في اعتبار النفوس القوي والغلبه من غير فرق بين شفاع  
وغيره فان ثبت للمنيه الاظهار للمشبه الاظهار القوي من المشبه به ولا يتركز لاعتبار  
المذكور في السبع بل في الاظهار او الى ان ياب او الخلاب وليس للمنيه امرات حسا  
او عقلا اخرى عليه اسم الاظهار بل اطلاق الاسم هنا على ما هو ووجه من غير المعنى  
مسمى تشبه المشبه بالسبع هذا التشبه استعاره بالكنية وسمى اليات الاظهار  
للمنيه استعاره وتخليطه والى ذلك كما هو قول الآخر وقد نطقت بكبري كمفصلا  
ولسان حال الشكاه انطق شبه الحال الدالة على المتصور بانسان منكم في الاشارة  
على المقصود فاشت للعال لسان الذي به قول الالامة في الانسان المتكلم وليس  
لحال امرات حسا او عقلا اخرى عليه اسم اللسان بل اطلاق الاسم هنا على  
ما هو ووجه من غير المعنى وسمى تشبه الحال المذكور استعاره بالكنية في كناية  
عنها واشتات اللسان للحال استعاره وتخليطه وكذا في قول زهير صفا القلب عن  
سامي في خطه باطله وغيره في امرش المصبي ورواه له وان الاستعاره قد تخيلته  
او تخيل انه اراد ان يبين انه ترك القلب او الشاعرا كان يركبه او ان المحبة من  
الجميل والعنى والعرض عن معاودة فبطلت الامة وتغطت فشيء الصباخيه  
من حبات المسير كلحج والصارة فقط من تلك الجهة الوطير فاهلث لآث نكر للجه

وتغطت فاشت للصبغ الافراس والرواحل والصبغ على غير من المصوب وعنى الجمل  
الى الجمل والفتوة وليس للصبغ على هذا امرات حسا او عقلا اخرى اسم الافراس  
والرواحل بل اطلاق على المعنى المتوهم عند البعض فيكون تشبه الصبغ للجهل المذكور  
استعاره بالكنية واشتات الافراس والرواحل للصبغ استعاره وتخليطه ويحتمل الاول  
الافراس والرواحل وعلى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة في استيفاء القدرات  
او اوزان بالافراس والرواحل الاسباب التي قلما تلخذا اي يتخذها سماع العجج  
ازبال البطالة الا اوان الصبي مثل المال والمنال والخوارق اعوان ومخون كرام الاختيار  
غالبها الا اوان الصبي وعلى القدر من يكون الى استعاره وتخليطه لكون المشبه المتوهم  
شأنه حقيقة عقلا على المعنى الاول محسبا على القدر الذي اتاه في المؤلف قد  
تضمن السبع في النفس اي يكون المشبه والمشبه به من كونه في في اللفظ لا يكون  
المشبه به ووزان قال وقد ساء لان ما يكون المذكور فيه مضمون جاسوس المشبه  
ليس من مراتب التشبه الثانية كاعلم وعلم عند ان مراتب التشبه ليست مضمون  
في الثانية بل يكون تشبه وهذا الخالف ما اتفقوا عليه من الثبات اللهم الا ان يقال  
في كونه مضمون التشبه مع المشبه لكون المشبه به مضمون فيكون حواسه مضمون  
في التماس وعلم من قول المؤلف في هذا الفصل وما سبق من تعريف المحارة القوي  
لصغير غير العقل ان كلام الاستعاره بالكنية والاستعاره القضيته ليست مجاز  
لغوي لانه لفظ واما السابقت على ما ذكر المؤلف وقد جازها السلف من اقسامه  
وعرفه ان الكلمة التي لا ولا اوان كلام المشبه والامر المشتبه به المخصص للمشبه  
بحقيقة المجاز لان كلامه انما يستعاره ما وضع له حقيقة وهذا الخالف الدليل



الذي في كونه على ان الاستعارة المنع من التخييل بالشيء لانها نوع من المجاز  
 فصل عرف السكاك الحقة للغة بالكتابة المستعملة فيها وضعت له من غير تاويل  
 في الوضع ولخبر بالقيد الخبر من الاستعارة على اصح القولين بانها مستعملة فيها  
 وضعت له تاويل وعرف المجاز اللغوي بالكتابة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحديد  
 في الاصطلاح مع الخطاب مع فرضه ما اخذ من اثاره واتى بقيد الضم في لفظ الاستعارة  
 فيه على ما مر في بيان الوضع اذا اطلق لا يتاويل الوضع تاويل والعسر اصطلاح  
 الخطاب لا بد منه في تعريف الحقيقة وضم المجاز الى الاستعارة وغيرهما يعود  
 الاستعارة بان يكون لفظ في الشيء وتربط به المخبر وعيان هو الشبه في خبر  
 الشبه ومنها لا المصريح بها والمقيد عنها وعن المصريح بان يكون المذکور في الشبه  
 وجعل من الحقيقة والتخييل وضعت الحقيقة بالمعنى عند الفصل منها وروى بانه  
 مستلزم للتركيب المنافي للافراد وضعت الحقيقة بالمعنى عن حواس واعمال  
 بل هو صورة ومثبه محضه كلفظ الاطلاق في قول الهمزة بانه لما شبه الشيء بالشيء  
 في الغشال الخ الوهم في صورته بصورته واختراع له ارضه ليلخترع لها مثل  
 صورة الاطلاق ثم اطلق عليها لفظ الاطلاق وفيه تعسف ونفاق في تعريفه  
 ليلخترع الشيء للشيء ويستحق ان يكون الترخيع حقيقة للزوم اذ كونه وعقده باللفظ  
 عنها ان يكون المذکور هو الشبه على ان المراد بالشيء السبع او عا السبعين لها  
 خبره اضافة الاطلاق اليها وروى ان لفظ الشبه فيها مستعمل في وضع الحقيقة  
 والاستعارة ليست كذلك واضاف لفظ الاطلاق في خبره الشبه واختار في التخييل  
 لا المكني عنها جعل قريتها سكنيا عنها والسبعة قريتها على نحو قوله في الشبه اظاهرا

وروي بانه ان قدر التخييل حقيقة لم يترك خياله لانها محاز عنه فلم يكن المكني عنها  
 مستلزما للحقيقة وذلك لا مطلقا بل في انحاء الاستعارة فانه لم يرد ما ذهب اليه  
 محضه او غيره اورى المؤلف بهذا الفصل كلام صاحب المصباح  
 في تعريف الحقيقة والمجاز والاستعارة في اسم الاستعارة مع رده اما الحقيقة  
 اللغوية فقد عرفت بانها الكلمة المستعملة فيها وضعت له من غير تاويل في الوضع  
 ولخبر بالقيد الخ خبر وهو من غير تاويل في الوضع من الاستعارة فان الكلمة فيها  
 بعد مستعملة فيها في موضوعه له على اصح القولين لا يقدح في حقيقة بل بعد مجاز  
 لغوي لبيان معنى الاستعارة موضوعها المستعملة له على ضرب من التاويل وهو  
 ان عا ان افراد خبر الاستعارة قد صارت متعارفة وغير متعارفة كما مر وعرف  
 المجاز اللغوي بانها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالحقيقة اصطلاح  
 في الخطاب مع فرضه ما اخذ من اثاره اى من اثاره ما وضعت له واتى بقيد  
 الضم في لفظ الاستعارة في المجاز على ما صرحنا من المجاز لان الكلمة فيها وان  
 كانت مستعملة فيها وضعت له لكنها ليست موضوعه له بالتحديد بل بالتاويل كما  
 ذكره في المؤلف والتعرفان المذكوران ضروريان لان الوضع وحاشي منه اذا  
 اطلق لا يتاويل الوضع تاويل وانما يفهم منه الوضع بالصق والخطه الى قصد الوضع  
 في تعريف الحقيقة بغير التاويل في تعريف المجاز بالحقيقة ثم بقيد الوضع اصطلاح  
 الخطاب اذا كان لا بد منه في تعريف المجاز لتساؤل انواع المجاز كما ذكرنا في المجاز  
 فلا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا لتساؤل انواع الحقيقة ولا يفتقر تعريفها للمجاز  
 وهذا هو تعريفها في المال قول في تعريفها من غير تاويل في الوضع اعني عن هذا القيد



فان استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح الخطاب انما يكون تناوذاً في وضعه  
 في التناول والوضع انما يكون الاستعارة على وجه القولين ووزن اقسام المجاز  
 والتركيب وانما ذكرت هذا القيد لاختراجه عن الاستعارة ثم يعرف المجاز بان  
 فيه الغلط كما تقدم قلت قوله لان الوجود وما شئت منه اذا اطلق لا يتناول النوع  
 ممنوع عند من يقول ان الاستعارة موضوعها ان لو كان كذلك لما صح الاستعارة  
 وايضا خصص الاصطلاح لفظه الوضع بعد اللفظ للدلالة على معنى نفسه والاول  
 اعم من الوضع متضمن من الوضع تناوذاً كما ذكرنا في تعريف الوضع فتناول  
 تناوذاً بحسب الاصطلاح وايضا ذكر قولنا تناوذاً لا يقع ويتم من تنويع الاستعارة  
 موضوعها بالتحقيق ونفس الوضع يعرف بالحقيقة اصطلاح الخطاب او ما  
 هو في معناه ما ذكره في تعريف المجاز لا يوجب ذلك لكن ينبغي ان يذكر فيه لونه والمجاز  
 يكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فاما ما ذكرنا في تعريفها لفظاً فيدل  
 على انه ليس له وجه فيكون اجمالاً ما لا يوجب لفظاً لانه الغرض منه علمه وقوله  
 ثم يعرفه للمجاز يدخل فيه الغلط ليس كذلك لانه يخرج عنه بقوله مع قرينه  
 عدم اداوته فان الغلط لا يصح فيه قرينه يدل على عدم اداوته ما وضع  
 قال المؤلف قسم صاحب المفتح المجاز الى استعارة وغيرها وعرف الاستعارة  
 بان يكون لفظ في الشبهة وتزويده الاخر مدعيها دخول المشبه في جنس المشبه  
 به وقسم الاستعارة الى المصريح بها والمكش عنها وعن المصريح بان يكون المذموم  
 من طر في الشبهة هو المشبه به وجعل من المصريح بالحقيقة وتخليبه  
 وفسر الحقيقة بما مر في تحقيق معنى المشبه المذموم احصاؤه وعلا

وعلا التمثل على سبيل الاستعارة من الحقيقة وروى المؤلف عند التمثل من الاستعارة  
 الضعيفة ان التمثل كاعلم هو المجاز المركب فهو مستلزم للتركيب المشابه للافراد  
 والاستعارة الضعيفة من الاستعارة مساندة للافراد بل هي مفرقة لانها جعلها  
 من اقسام المجاز وعرف المجاز هو وغيره من السلف بالكلمة المستعملة في الجزء الثاني  
 من الواوهم يدل على تناوذاً في الملوذات قلت الكلمة تطلق على المركب اعضاء وان كان  
 ذلك اقل من اطلاقها على المفرد لكنه كما قال وكلمة الادب في الخطاب وكلمة وكلمة  
 فقال بكلمة الملوذات له صيغة ولا تسمع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اعم من المفرد  
 وهو اللفظ كما يعرف الحقيقة فانه ولا يصدق الكلمة المستعملة مع انها اعم  
 وايضا لا نسلم انه عند التمثل على سبيل الاستعارة من المصريح بها الحقيقة بل  
 ذكره في فصلها مساندة انا ما هو جملة تحقيق معنى المشبه المذموم وعلا وذكر المشبه  
 به فقط ولا يلزم من ذكره في فصلها الملوذات ان يكون منها وفسر صاحب  
 المفتح الاستعارة الحقيقية بالاختصاص احصاؤه لا عقلاً بل هو ضرورة ومهيد  
 محضه كلفظ الاظهار في قول الهمزة فانه لما شبه المشبه بالشيء في الاعمال اخذ  
 الوهم في ظهور المشبه بظهور السبع واخبره لو اذم السبع من الاظهار والزيادة  
 والمخالف المشبه واخبره الوهم بالمشبه مثل ظهوره الاظهار ثم اطلق عليها لفظ  
 الاظهار قال المؤلف وقيل ان ذكر صاحب المفتح في تفسير الاستعارة الحقيقية العسر  
 المذموم يعسف كثرة الاعمال الملوذات وايضا يخالف نفسه بغيره لانه يقول جعل  
 الشيء للشيء لاجل المماثلة في الشبهة كقول السدا اصبحت سدا الشمال فيها ما شئت  
 اليد للسماء مماثلة في شبيهها بالان في الملوذات وانا قال الهمزة فانه لا يقتضيه



ان جعل الشئ صورة متوقفة مثل صورة النمل ان جعل بالاداء انما هو الذي  
تعتبره استعاره وعلى تقدير غير حقيقة الاستعاره اشارة النمل للسمك وانما  
يعتقد قوله بل هو صورة وصية محضه الى اخذ ان الرفع خياله للزوم مثل  
ما ذكره في نفسه الفصل في الترتيب لان كل واحد من التفسير والتوسيع في اثبات  
بعض اوزان المشبه المحققه له لا يشهد غير ان التفسير عن المشبه في الفصل  
باللفظ الموضوع له وفي التوسيع يقول لفظه وهذا لا يفيد فرقاً في ذلك والقول  
نقصي ان يكون التوسيع في راي الفصل وليس كذلك وانما يتصور في التوسيع  
انهم من ان يكون ما في الاستعاره بالثاني كما في بيت الهذلي او غير تابعه بان يحمّل  
استعاره وصية مشابهة محققه مسعارة باسم الصورة المحققه والاداء  
بعد مجاز الاستدلال بها بقول الامام لا يفتقر ما الملام فانما قد استعيرت  
ما كان في رايه استعاره وخياله وليست فيه استعاره بالثاني لا في صورة  
يكون ابو تمام شبه الملام بطرق الشراب لا شتماله على ما تكرهه الملام كذا في القول  
قد شتم على ما تكرهه الشراب ليشاعبه او مراد به كون الفصل قد تابعه  
للمتكلف منها قلت الفصل على نفسه صاحب المتفاح كوز استعاره محض  
معنى الاستعاره وولادها في رايه على تقدير ان لا يتحقق فيه معنى الاستعاره  
لان مجاز اشارة الامور المحض بالمشبه لا المشبه ليس استعاره لان الاستعاره في شيء  
يعتقد لشيء معناه بما وضع له خفياً كما مر وفهم من كلام المؤلف انما هو  
مجاز اشارة الامور المشبه من غير ان يتوهم لذلك الامر مع شيء ما وضع له استعاره  
لانها لا يتصور صور المشبه في معناها وعلى ما ذكره المؤلف وغيره لا يتحقق المشبه

في معناه او هناك مجاز اشارة اللام الى ان خفي من التعريف المذكور للاستعاره  
غير الفصل وهو جمع المراء لفظاً ويكون محالاً لما اجمع عليه السلف من جعل  
التوسيع استعاره مما من اقسام المحازا للفرق وتوهمه ويقضي ان يكون التوسيع  
خفي للزوم مثل ما ذكره في مجموع لان اشارة اللام في الفصل محض لشيء الاستعاره  
وفي التوسيع للمبالغة في الاستعاره وتوسيعها والتوسيع في الاستعاره والتوسيع  
بعد بعيد والاولى في الثاني لا يمنع والباقي في الاول لا يمنع والتوسيع في المشبه  
اعني الصورة الوهميه في الفصل باللفظ الموضوع للمشبه وهو الصورة  
المحققه واما قوله والثاني بعيد فحداً مجموع اذ عدم وجدانه لا يدل على بعد  
وجوده ولو سلم لا ينافي ان يكون الفصل اعم وجوداً من الاستعاره بالثاني قال  
المؤلف وعني صاحب المتفاح بالمتكلف منها ان يكون المذكور من طرف المشبه والمشبه  
على ان المراد بالمشبه في قول الهذلي الصبح بارع السبعه للمنيه فربما اضافه  
الانظار الى المشبه ورده المؤلف ان لفظ المشبه فيها مستعمل بما وضع له خفياً  
لان المراد بالمشبه في البيت هو الموت لا الحيوان المفترس فهو مستعمل بما وضع له  
حقيقه واصله لحوال انظار فربما شبه المشبه بالسبع ولا شيء من الاستعارات  
مستعملاً لذلك قلت لان لفظ المشبه فيها مستعمل بما وضع له خفياً فله  
لان المراد بالمشبه في البيت هو الموت مجموع لان المراد هو الموت لا الحيوان المفترس  
في المشبه مجازاً كما انه سبع من السباع واستعمل لفظ المشبه به وان جعل اسماً  
للسبع مراداً والاسم في هذا المعنى ليس بما وضع له خفياً فلهذا وضع له اسماً  
فكون مستعملاً غير ما وضع له خفياً وهو معنى الاستعاره لانها لا تستعار



بالكتابة على هذا صاحب المتنازع هو ان ذكر المشبه ومثله المشبه به والمثبه به  
في صورة المذكور هو السبع وظاهر المراد بالمشبه فيها ليس السبع فلا يتصور في الاستعارة  
بالكتابة ان يكون جعل الاستعارة بها صوابا او اقرارا بحسن السبع مسمى متعارفا وغير  
متعارف وغير المتعارف سبع اذ عام وهو المشبه به اذ عام والمراد في الاستعارة  
بالكتابة من لفظ المشبه في الصورة المذكورة وفي الاستعارة التبعيد اذ جعلت  
الاستعارة هو هذا المشبه به الحقيقي وقد يكون المراد مشبهه حقيقيا كما في ان  
الربيع البقل عند صاحب المتنازع فلما قال المؤلف ايضا اختار صاحب المتنازع  
رو الاستعارة التبعيد الى المكلف ليجعل ما هو قرينه التبعيد عند غيره استعارة  
عنه وجعل ما هو استعاره تبعيد عند غيره قرينه الاستعارة للمكلف بها عند غيره على  
خلاف قوله وان المشبه انشئت اظنارها جعلت المشبه استعاره بالكتابة عن السبع في قوله  
اشاب الاظفار لها قرينه الاستعارة فلو جعلوا في قولهم نطقت الخال بكه الخال الذي  
هو في قوله عند غيره قرينه الاستعارة بالنصوح استعاره بالكتابة عن المتكلم بوساطة  
المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النظر اليه قرينه الاستعارة  
ولو جعلوا الفعل استعاره بالكتابة عن حيوانه والحق ان عدم جعله نسبة  
الفعل اليه قرينه الاستعارة وكذلك غيره ولا يصح من الاستعارة التبعيد انما اقر  
الى الضبط لانه على هذا التقدير ينقل الى مقام فسهل الضبط وروى المؤلف انه لا يخ  
اما ان جعل التبعيد حقيقيا ولا فان جعلت حقيقته لم يكن السبع حقيقيا بل الاستعارة  
التبعيد في الاستعارة عند صاحب المتنازع محال وان لم يكن حقيقيا لا يكون الاستعارة  
بالكتابة مستلزما للتبعية بل قرينه الاستعارة التبعيد التي جعلها استعاره بالكتابة

كما في قولهم نطقت الخال بكه الاستعارة بالكتابة وليست هذا استعاره تبيينا على  
قدرة التبعيد حقيقته ولا لازم باطل بالانفاق والمثلوم مثله ولا يكون السبع حقيقته  
وان لم يجعل السبع حقيقته يكون محالاً للتبعية حقيقته فيكون من قبل الاستعارة  
كون العلامة من المعينين هو المشابهة فيكون استعاره فالعمل والاستعارة فيكون لا  
تبعيد ولا يكون من ذلك صاحب المتنازع معنيها عارضا عن الدعاء من جهة الاستعارة  
الى اصلية وتبعيد قوله والا فكون استعاره وان لم تقدر التبعيد حقيقته يكون استعاره  
على ما مر فليست لازم ان لازم باطلا لا يعاقل ولا يظن باللام على راي بعض الاعاقل  
والتي لم تكن على رايه يكون الجواز العقلي من الاستعارة بالكتابة وليست مستلزما للتبعية  
فما يدعيه المؤلف في بعض الجواز ايضا لانه انما جعل التبعيد محالاً كانت استعاره  
قوله لا يكون العلامة من المعينين هي المسابهة فليست لازم ان يكون حقيقا للمساهمة كما في  
شوب الاستعارة بل هي اذا كانت حقيقه مع المبالغة في التشبيه ولم فليست ان هذا  
الجموع حقيقة على قدره وجعل التبعيد محالاً لكون استعاره في الفعل والخلاف  
التبعيد ليست حقيقته لان المراد بالخال في قولهم نطقت الخال بكه الاستعارة  
الحقيقي بل المراد به هو المشبه به اذ عام في الذي هو غير المتعارف  
فصل كل من الحقيقة والعمل بعاديهات حسن التشبه وان اقيم والتب  
لفظا ولذلك يوصى ان يكون المشبه من الطرفين حقا كما يصير انما اذا كان لفظا راي  
اسد واراد انسان الخرد وانت الامانة لا خردها ولا خلد واراد الناس وهذا الظاهر  
ان التشبه اعم محلا وتصل به انه اذا هو المشبه من الطرفين حتى لا يكون العلم والتب  
والتبعية والظلمة لم يحسن التشبه ويعتبر الاستعارة ولكن عنها كما في الحقيقة



منها فليس حسن المكلف عنها فصل في مطلق المجاز على كل ما يتغير حكم اعماره بالحدود  
لفظ او زمان لفظ كقولك مع وجوبك وهو واسل القريد وهو ليس كقولك مع وجوبك  
واسل القريد ومثله ودعاه من كلام المولود تحت المجاز ههنا انه امام فرد او  
مركب والمجاز القريد اما مرسل او استعاره والاستعاره عند تقدير الحقيقة وقد  
يكون خبيثا وقد يكون بالكتابة والمجاز المركب هو التمثيل على سبيل الاستعاره وقد  
يعرف معنى الاستعاره الحقيقية والتقليدية والاستعاره بالكتابة والتقليد على سبيل  
الاستعاره واعلم ان حسن استعاره شرطان احدهما ان صاوتها ليست في الحقيقة والمعنى عن الحسنة  
فيما هو ذلك الشرط وكل من الحقيقة والمجاز يعاند جهات حسن التسمية التي  
سبق ذكرها كون وجه التسمية شاملا للظهور من وجه التسمية في الحقيقة  
في الزمان المذكورة في معرض التسمية وكون بعد الغرض لا يدرك في مدركه ويكون كثير  
التفصيل وكون وجه التسمية نادر او اختراع عنه تشبهات وان لا يكون الاستعاره  
مطلوبان لم يعتقد صفات او تفرع كلام ملام لمجد الطريق وان لا يسمي الوجه  
السبب من جانب اللفظ ولا لبيان ان ذكر ما يدرك على التسمية وانما هو من شروط  
حسن التسمية ههنا ان لا يذكر ما يدرك على التسمية بوجه ان يكون الشبه فيها من  
جليا نفسه او معروفا ساويا من الوجود حق الحاجة الى ذكر شيء من التسمية  
فيستلزم الحسن ان يذكر وان لم يكن الشبه فيها جليا او معروفا فاصدر كما وانما ههنا  
تعمد والعلامة الاستعاره ومثلا كما اذا قلنا رات اسدا واراد انسان المجاز فان صدر الخبر  
في الاسد هو جلد ولا معروفه كما اذا قلنا رات ابلا مائة ليخومها لجله واراد الباطن  
الذي لا يتبع فهم وهو مثل في غير كلامه فيقضي ووصفا ساويا الى قوله علم الناس كابر احاديثا

لقد فيها العلم اي الحصار فهم قليل وهذا ظاهر اي في عدم شئ رطبه الشبيه فيها لفظا  
وكون الشبه من الطرفين فيها جليا كما لا يصدر كل منها لفظا وراى الى استعاره التمثيل  
للمشايخ في كل واحد من التسمية لكون التسمية اسم مفعول اي هو جلد وبها وراى ان  
يدونه كاذب وما استعمل هذا الصلح انه اذا قوى التسمية من الطرفين تحت صاوتها  
الفرق كانه المصلح لخص التسمية لان التسمية في الحقيقة من جهة الاستعاره  
وكذلك التمثيل او شبه العلم والظلمة او اشبه التسمية بها فانه لا يكون الوجه الا  
فهم التسمية حصل في قلبه نور ولا يقول كان نور الحاصل في قلبه ونور لم يوق في شئ  
او وقع في ظلمة ولا يقول كان او وقع في ظلمة وحسن الاستعاره المكلف عن الحسنة  
الاستعاره الحقيقية اي حسن استعاره جهات حسن التسمية كما ذكر في الحقيقة  
وحسن الاستعاره التقليدية حسن المكلف عنها لما بين ان التقليدية لا تكون الا بعد  
المكلف ههنا عند المؤلف وعند صلب السامع حسن استعاره مكلفا ما بعد لها  
وقد لحسن حسن التمثيل ان تارة بعد ما كما مر في ان تمام قوله في مطلق المجاز على كل ما  
تغير حكم اعماره بالحدود الى غير ذلك من لفظ او زمان لفظ كقولك مع وجوبك  
وجاؤك الى اصلاح الامر بذكر الاعراب الاصطلاحية الكلام لقوله بذكر هو المحرّفون  
المخالف واعطى المخالف اليه اعرابه وكقوله مع واسل القريد والاصلا واسل اصل  
القريد والاعراب الاصطلاحية القريد في الكلام هو المحرّفون المخالف واعطى المخالف اليه  
اعرابه والبيان لقوله مع لست كمثل شئ على القولين ان الكاف اي ليس مثله  
شئ واعطى مثله في الامل هو النصب فزوت الكاف فصار اجرا وان كان المحرّفون او  
البيان ان لو حبت تغير الاعراب كذا قوله مع او كصبت من السماء او كمثل ذوى صبيب



وكتوله فصار محتمل من الله انت له ولا يطلق المحاذ على تلك الكلمة الخفاء والزاد  
 وقال صاحب القناع وزاى في هذا النوع يعنى المحاذ المذكور هنا ان عدلنا المحاذ  
 ومثبه لما ينشأ من السبب وهو اشهر الكلام البعدى عن الاصل الى غير الاصل ان بعد  
 محاذ الكناية لفظ اريد به لازم محمله مع حوازا اريد به مع فظاها انها  
 مخالفة المحاذ من وجهه اراوه المعنى مع اراوه لازمه وقرى بان الاستعمال هو الام  
 وفه من المألوم وروى بان الملازم عالم بكره لزوما لم يتصل عنه وج يكون انتقالا من  
 معنى الى اقسام الاولى والمطلوب فيها غير صفة ولا نشأ فيها ما هو معنى واحد  
 كقوله والطائفتين مع جميع الاضغان ومنها ما هو مجموع معان كقوله كناية عن اسباب  
 حتى يستوى التمام غير ان الطائفتين والاضغان الاختصاص بالمتكلم عنه الباش  
 بها صفة فان لم يكن الانتقال بواسطة فقر به وانجده كقولهم كناية عن طول القام  
 طويل الخفاء وطويل الضاد والاولى سادحة وفي الباشه تفصيل الصفه  
 الضمير او خشفه كقولهم كناية عن الباشه عن عريض القفا واركان بواسطة مجيده  
 كقولهم كثر الرماح كناية عن الحضاف فانه مشتق من كثره الرماح الى كثره الخراف  
 الحطب لست القدر عنها الى كثره الطبايح ومنها الى كثره الاكله ومنها الى كثره الخبيثا  
 ومنها الى المقصود والباله المطاوع بها سته كقوله ان السامه والمروة والنار  
 في قبة ضربت على الخشوع فانه اراد ان ثبت اختصاص الخشوع بالخشوع  
 فتوكل الصريح بان يقول انه مختص بها او نحوه الى الكناية بان جعلها في جند محصور  
 عليه وفخوة فزادهم المجهول من ثوبه والكرم من رديه والموصوف في هذه المكون  
 غير مذكور كما يقال في عود من يوزى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويلاه

من مقاصد علم الساقى الكناية ومن لفظ اريد به لازم معناه مع حوازا  
 اراوه معناه مع لازم معناه كقولهم طويلا الضلاى طويلا القامد ولا يوسع مع  
 اراوه طويلا القامد اراوه طويلا الضلاى من غير اراوه فظاها ان الكناية تعار والمحاذ من  
 حمله اراوه المعنى مع اراوه لازمه خلاف المحاذ فانه لا يجوز اراوه المعنى مع اراوه  
 لازمه لان المحاذ مألوم قرينه معانده لا اراوه الحقيقة ومألوم معانده الشئ معانده  
 لذلك الشئ والارادهم حوازا وجود المألوم بدور اللازم وقرى بينهما من معنى الكناية  
 على ان استعمال الملازم الى المألوم ومعنى المحاذ على انتقالا من المألوم الى الملازم  
 وروى بان اللازم عالم بكره لزوما عسع ان حمله الذي عنه الى المألوم لان اللازم اذا  
 لم يكن مألوما لا يكون كقولهم كناية عن كونه اخص من المألوم الشئ والاي لم  
 وجود المألوم من حيث هو مألوم بدور اللازم واذا كان اعم منه والعم لا يستلزم  
 الاخص كقوله هنا وخارجا عن متسع انتقالا عنه الله وج يكون انتقالا من المألوم  
 الى اللازم والحجب عنه بان اللازم من الطرفين من خواص الكناية والمحاذ  
 او شرط لها وانه قلت مسلم ان اعم من حيث هو لا يستلزم الاخص كما ان كذا  
 متسع انتقالا الذي عنه الله بواسطة قرينه والاد على اراوه منه وسعى هذا النوع  
 كناية لما فيه من اخفاء وجه التصريح والكناية ثلثة اقسام لان المطلوب به اما  
 غير صفة ولا نسبة او صفة او نسبة والمراد الصفة المعنوية كما مر لا النعت  
 الاولى والمطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها ما هو معنى واحد كقوله الحضاف  
 كناية عن ريد ومنه قوله كناية عن القلب القار من كذا البصر مخموم والطائفتين  
 مع جميع الاضغان المحتمل كسر اللحم وفتح الذال وسكر اخا انجحت من السبب القناع



كل من الجامع عن القلوب والمضغاج جمع ضغن وهو الخلق ومنها ما هو مجموع  
معان فنقول في الكتاب عن الإنسان جمع مستوي القامة عريض الصدر وان كان  
من البنية غير مختص بالإنسان لمجوز وغيره والمجموع خاص به وهذا يسمى السائر  
خاصه من كل صول الاختصاص بالإنسان كما نقول في رسم الخفاش الظاهر المولود  
فان كلاهما اعم منه والمجموع مساو له او لا طائر ولد في غيره ويظهر من هذا ان  
الرسوم اذا ذكرت مجزرة عن المرسومات كانت كناية عنها ومشرطها اي مشروط  
ما هو مقصود واحد وما هو مجموع معان ان يكونا مختصين بالملق هو عند الاستعداد  
ليحصل الاستقلال منها ان الله المطلق بها صفة وهي حيزان حوسه وعنده وان كان  
الاستقلال منها الى المطلق بها بواسطة مقربه وهي اما الواصف او خفيه فالواصف  
كقولهم في الكتاب عن طول القامة طول خاوه وطول المضاعف الكتاب الاول ساويه  
اي على تخرج منها والناثه كناية مشفله على تخرج بالخص الصفة استغنى طول  
صغير المصروف فانضار بعد اسما وطول الى الجهد لولم تحاذي لسانه كناية بل  
هو تخرج باضافة طول اليد بعد اسما الى النظم بل يبين انه ليس بتخرج الخفيه  
كقولهم في الكتاب عن الخلة عريض القفا فان عريض القفا وعظم الرأس في الخلف  
نقال وليل القفاوه وعظم الرأس في استواء مالم ينحط ولما على علو اليد وحسن الفهم  
وان كان الاستقلال منها الى المطلق بها بواسطة قصده كقولهم كثير الرماه كناية على  
الخصاف وانما حقل من كثره الرماه الى كثره البحر او الخطب حتى القدر ومنها ما  
كثره الطلح ومنها الكثرة الى كثره الاكل ومنها الكثرة الى كثره الشغل ومنها  
الى كثره وهو انه مضى من الثالث المطلق بالنسبة كقوله ان السليحة والمروءة

والذي

عنه ضرورت علم ان المشرح فان الشاعر لا بد من ثبوت اختصاص هذه الصفات  
بالمشرح فذكر المشرح ما يقول ان هذه الصفات مختصة بالمشرح او لمجوز مثل  
ان يقول السليحة لمن المشرح والمروءة والندى الى الكتابين بان جعل هذه الصفات  
فد محضه به على الجوز في ذوق فبسط الدنا كذا من غيره وهو اي هو قول الشاعر  
المذكور المحدث نوسه والكرم من حردية ان المطلوب ما تشبه وذلك لانهم يكون  
التخرج باسناد الوصف للموصوف وشقونه لما له به تعلوا لسان السليحة والمروءة  
والندى لقده تكون فيها مع تخصص ضروري بان المشرح فكذا اسما هو المطلق للثبوت  
منها الاستقلال عنها مع تخصص الثبوت من باضافتها اليه وكذا قول الكرم من حردية  
فقد علم ان الكتاب كناية اقسام استنبطها المشرح رحمه الله وقال في المثل  
الجميل معانها على جلال العلاء فتلخذ للناثه منها من غير اعتبار مفرداتها  
بالمصنفه او المحار فتفكر بها عن مقصودك كما نقول في قوله مع الرجز على العرش  
استوى له كناية عن الملك والاسماء على السرير المخلص الجمع الملك الخيل وكنايه  
عنده والظاهر ان هذه الكتاب من نوع الاما وقد يطلق ان منها قسما رابعا وهو ان  
يكون المطلق بالكتابة الوصف والتسبيد معا كرايها كرايها وان في سائر غيره  
الكتابة عن غير اعضاءه وليس في الاقسام اعلا ان ليس ما ذكره كناية ولهوه بل هو  
كنايه لغيره ما عن المضافه والثالثه عن اشياء العرو والموصوف في القسم الثاني والثالث  
قد يكون من كرايها وهو قد يكون غير من كرايها كما في قوله من يوزي المسلم من  
سلم المسلمون لسانه ويده اي ليس الموصوف مسلما غير الشيء القم لمجوز من اي  
وجه حسنه نقال نظرت اليه عن عريض عن عريض عن عريض عن عريض عن عريض



السكائر الكناية متفاوت الى تعرض وتلوح ورصد وايا واساره والمناظر  
للعرضه التعريض والتلويح اي كثرت الوسائط التلويح وان قلت مع هذا التلويح  
ولا يخفى الايا والاشارة ثم قال والتعريض قد يكون مجازا كقولك اريد تعريض  
تريد انسا نامع الخطاب وورثه وان اردت اجميها كان كناية ولا بد منها من قرينه  
فصل الطبق البلاغ على المجاز والكناية ابلغ من المقسم والتلويح لا يقال فيها  
من الملزوم الى اللانم فهو لا دعوى الشيء بسينه وان لا استعاره ابلغ من التشبيه لا ينافي  
من المجاز قال صاحب المنهاج الكناية متفاوت الى تعرض وتلوح ورصد  
وايا واساره وانما حال متفاوت ولم نقل ينقسم لان التعريض وامثاله مما ذكره  
من اقسام الكناية فحسب بل هو اعم وقال والمناسب للعرضه اي الكناية العرضيه  
ومع ان يكون مسوقه لاجل موضوع غرضه كقوله التعريض اي تناسب اطلاق اسم  
التعريض عليه لان التعريض هو الماشاره الى جانب والتعرض منه جانبا لغير  
العرضه اي والمناسب للكناية التي ليست بعرضيه ان كثرت الوسائط فيها وان  
المتكهن عنه اطلاق اسم التلويح عليها لان التلويح هو ان يشار الى غير كنه بعد وان قلت  
الوسائط منها ومن المتكهن عنه مع نوع من الخفاء كالتوضيح والكناية عن  
المراد كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسب لان الرمز هو ان يشار الى غير كنه على  
سبيل الخفاء لانه الماشاره بالشفين او الخلق او العين حال وصورت الخفاء  
من عملها من غيوان يدعي هذا كلامها وان قلت الوسائط منها ومن المتكهن عنه  
لا مع نوع من الخفاء والمناسب ان يسمى لها واشاره كقولك انما امر ما هو من  
كريم وهو سبيل مرزوق اسعيد فان هذا المذكور من الكناية في افاده ان ابا سعيد كرم

غير خاف بخلاف افاده هو عرض القفا البلاغه فان فيه خفا ظاهرا لا  
لخفي ثم قال صاحب المنهاج والتعرض كل يكون كناية قد يكون مجازا كقولك اريد  
مستعرب وانما لا تريد الخطاب بل يريد انسا نامع الخطاب وان اردت اجميها  
كان هذا التعريض كناية ولا بد في هذا المجاز والكناية من قرينه لا على ان المراد  
انسان مع الخطاب وورثه او على ان المراد اجميها كان كناية لا على ان المراد  
فهم المراد من التعريض على سبيل الكناية هو ان يكون الجار ومعاينه الكناية مشكوكه  
وبعض صفاتها كما في المثال المذكور فانه لم يرد فيه تصور لازم وسائرهم واستعاره اللانم  
الى الملزوم الا في هذه شمه من الكناية وهو كون الخطا مسعرا انما هي موضوعه له  
مراد عنه ما لم يرد عن قوله وهو الانسان الاخر وهذا المعنى موجود في الكناية واما  
اذا اردت غير الخطاب وجوه فكل من الجمل من المثال المجاز لا استعمال انما هي غير  
موجوده له لانه مجاز حقيقه لتوقفه على انفعال من الملزوم في الازم والاسعار  
هنا من الملزوم الى لزم وكل من التعريض قد يكون على سبيل الكناية وقد لا يكون والكناية  
قد يكون على سبيل التعريض وقد لا يكون فكل هذا اعم من الجرح من وجه فصل الطبق  
البلاغ على المجاز ابلغ من المقسمه وان الكناية ابلغ من التلويح لا يقال فيها معنى  
المجاز والكناية من الملزوم الى اللانم فكلوا اثبات المعنى به لا دعوى الشيء بسينه ولا شدة  
ان دعوى الشيء بسينه ابلغ في اتيانه من دعواه بلاينه ولا استعاره ابلغ من التلويح  
التلويح لا ينافي من المجاز والمجاز ابلغ من التشبيه لما مر وان التلويح على سبيل الاستعاره ابلغ  
من التلويح على سبيل الاستعاره لان في التلويح اعراضا عن التلويح وهو مشكوك لا اول وامر لا استعاره  
ابلغ من التشبيه هذا هو اخر الكلام في القفا البلاغ ونشر في القفا البلاغ يجوز ان يقال



**قوله** العزالمالك علم البديع وهو علم يعرف به وهو مفسر الكلام بعد  
 رعايته للمطابقه ووضوح الدلالة ووضوح صواب خبره ولفظه كما المعنى فيها المطابقة  
 وسمى الطاهر والشفاف احضا بعض الجمع من متصاوين اى متساوين في الخلق ويكون  
 من نوع اثنين من جنسهم انفاذا وهم يكونون او فعلين فيكون خبره في كس او حرفين  
 نحو لها ما اكتسبت وعلمها ما اكتسبت او من نوعين نحو او من كان متافاجيناه و...  
 طاهر الى الخاب كما مر وطاهر الطاهر نحو وكما الكثر التام لا يعلون ونحو الخشوا الناس  
 والخشوة ومن التماس الطاهر نحو قوله يروى ثابت الموت حمو افر الى لها الليل الى  
 ويوم من سدر حذر وخلق من خواشدا على الكفار وما منهم ما زال الزعم مسببه عن  
 اللوح نحو قوله لا يعجز احد من اجل فضل الشبه براسه فيكون يسمى اليافى افعاله  
 الشفاف وخلق من خلقين باسم للقاء وحيان وفي حديثه متوافقان والفرق بينهما  
 ذلك على الترتيب والمراد بالترتيب خلافا للقبائل نحو وليعتكوا قتلوا وليكوا كثر  
 وخلقوهما الحسن الذين والذين اذا اجتمعوا واقع الكفر والافلاس والجل وخلقها  
 من اعطى وانفع وصدق الحسن فيفسره لليسرى واما من خلوا واستغنى  
 للحسن فيفسره لليسرى واما من خلوا واستغنى فكذلك للحسن فيفسره  
 لليسرى المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كأنه مستغنى عنه فلم يتواضع  
 لشهوات الدنيا عن نعم الجند فلم يهواها او المكافاة واستمرضاها امر شرط  
 منه فانه كما تنزل من فانه لما جعل التسام مشهورا بين الاعطاء والارتقاء والصفوة جعل  
 ضده وهو التخصيص من اعداءها **قوله** العزالمالك علم البديع وهو علم يعرف به  
 وجوه تحسن الكلام بعد رعايته تطبيقه على مقتضى الحال ورعايته وضوح الدلالة

علم بالتواضع التي يعرف بها الوجه يسمى العزالمالك العلم البديع وهو علم يعرف به  
 تحسن التركيب للمعنى والعلم حسن ورواق القدر فصل وعلم من هذا العزالمالك  
 الوجه انما يلحق التركيب بعد رعايته ما تقتضيه صناعة البلاغة اعني علم المعاني  
 من التلقين والوضوح وقوله بعد رعايته طرق النفسين وهذه الوجه علم في الخراب  
 احاطت به الى الحق واللفظ والوايد جميعا والموقف قسمها الى الضربين الاول فقط ولم يتفرع  
 للضرب الثالث تفويضا وهو واقع في صفة او في حسب القيمة العقلية ايضا ووجه  
 ان يقال ان هذا الوجه لما ان يرجع الى اللفظ فقط الاول الثاني يدرج فيه ما يرجع الى المعنى  
 فقط والثالث يدرج فيه ما يرجع الى المعنى فقط والصارح في هذا الوجه انما قال  
 المؤلف اما المعنى في هذه المطابقة وسمى الطاهر وانما هو التواضع ايضا وفي الجمع بين  
 متصاوين اى من اللفظ المعنويين والمركبين الدالين على حسيين متساوين في الجملة  
 قوله في الجملة اى انهم من ان يكونا متساوين من جميع الوجوه او من بعض الوجوه او  
 اعم من ان يكونا متساوين في صفة او بالاعتبار لدخول في حوزة تعالى ولكن الترتيب  
 يعاين بعموم ظاهره ان الدنيا فانه لا يقال في حقه من العلم المنفرد المستفاد من  
 لسان المنفى غير المنفى ولكن منها تقابل في الجملة اذا اخذنا مطلقين وقول الى الطاهر  
 يطلب الدنيا الى المبرور باسوة محرم قايلا المحب بالمحرم والمقابل للخص  
 للمحب هو المبغض بالمحرم لجواز احتقاعها لكنه لما صدر عنه ما يفيض جعله مقابلا  
 له والسرور بالاساة ومقابل للحقني لم هو المحرم بالاساة لجواز احتقاعها لكنها لما استلذت  
 الحزن جعلها مقابلا للسرور وما جمع بينهما قول الخامس من خيرون من اهل النظام  
 مغفوة ومن اساة اهل السرور لاسانا قايلا لاساة الحسنان وفي حقه والظلم  
 بالمغفورة



ويخرج حقيقته من مقابلته للحقيقة العذراء المطابقة مما يرجع الى اللفظ والمعنى كما  
 علم من خبره ويكون الطاء والظاء من ايمان من نوع واحد او من نوعين وما من نوع  
 واحد اما ايمان كلفظ من اعطاء ورفد فهو قوله مع فحسبهم اعطاء وهم رفود او  
 فعلان كلمة قوله تخرج خبيث منعت او خرفان كلمة قوله تخرج لها ما كسب وعليها ما نسبت  
 فان لها من الراء على الثواب وعليها ضد على العقاب وما من نوعين كقوله تخرج او من  
 كان حيث انا حينئذ اى ضالا فهدى شاه الاول اسم والفاء فعل والطاء ضمير وان طاء الجواب  
 وطاء السلب اعطاء والخطاب فتدبر وما طاق السلب فلفظه مع ولكن التثنية في  
 يعلمون فاعراض الجدة الراء في قوله ولا تحسبوا الناس ولا تحسبوني ومن الطاء في قوله  
 تدبروا فسر بان لا تدبروا معني من المدح او غير الوان القصد الكفاية والتورية اما  
 الاول فلفظه او تمام يروي ثبات الموت حمدا في لفظها التثنية الراء من سنن من خبر  
 فانه كفى به عن دخوله الجنة واما الثاني فلفظه المحمدي فدا عن العسر المحمدي وازيد  
 المحمدي الاصغر واسود يومى لا يفسد واسف فوازي الى سور حرق في الرد والازيد  
 فاحبذ الموت الاحمر فانه لفظ الاصغر توريده بوجه الذهب الاحمر ولفظه الطاء في  
 شأن لخره الحق قوله مع اشد على الكفار رحمتهم فان الرحمة مسببة عن اللين  
 الذي هو صفة السدة واعنت مقام اللين لمقابل الشدة واللاء ما سمي اياهم التخاف  
 فهو قوله لا تعجبوا مسلم من اجل ضعف السيف بوجه فكلها هو ظهور المشقة من الهوان  
 وهو في الست التخاف من ضعف وكفى وليس في الحقيقة ههنا تضاد ومخالفة الطاء في  
 ملخص اسم المقابله بوباد التوريف المذكور والطاء شامل للمقابل ايضا وهو ان يوافق  
 محضين هو افعين والآخرهم بوزن ما عاين ذلك على الترتيب المراد بالتوافق في المقابل

يعلمون

الى الشاسب فانه غير مشروط فيها مثلا احق الله اشاد في خبره قوله مع فلفظه كوا  
 فلما وليكوا كنوا فان قوله فلفظه كوا لسانا وليكوا ولفظه لسانا كثيرا ومثالا مقابلته  
 لانه سلبه نحو قوله ما احسن الدين والادنا الا الجحيم واصح الكفر والافلاس بالرجل  
 فان احسن يقال اقبح والادنى يقال الكفر والادنا يقال الافلاس ومثالا مقابلته اربعة  
 اربعة نحو قوله مع فاما من اعطى واتقى وصداق الحسن فيسويروا ليسرى واما  
 من خذ واستغن وكذب بالحق فيسويروا العسرى فان المراد باستغن اندر هذا  
 فاما عند اللذات المستغنى عنه فلم يتقوا واستغن شروا بالادنا عن نعم الجنة  
 علم يتوزن صاحب المتنازع على التوريف المذكور للمقابل واما شرطه اصرى اذا  
 شرطه فعنونه هو افعين او اكثر شرطه اى فيما يقابل ذلك ضد ذلك الامر كالاسم  
 المذكور من ان لا يجعل التثنية مشتركا من الاعطاء والتقاء الضد في قوله ويروى  
 التثنية مشتركا من ان لا يزدادها من المخرج والاستغناء والتكوير والمقابل ايضا من حيث  
 ما يرجع الى اللفظ والمعنى **قوله** وغيره من اعاء التثنية وسمى الشاسب التوضيف  
 ايضا ويرجع امر ومما شابهه لا يتخاف وهو الشمر والهمر خسان وهو كالفقير  
 المعطيات بل لا اسم حبيب بل الاوتار ومنها ما سيجع بعضهم ساءه الى الطاء وهو  
 ان يحتم الكلام باناسيب التثنية المعنى حول ذلك الاءاء وهو بذكر الاءاء وهو  
 التثنية الخضر ولفظه الخضر اسم الفم خسان الفم والتخمر سحوان وسمى ان يسم  
 الشاسب وغيره لارصاد وسمي بعضهم التثنية وهو ان جعل في الخبر من التثنية او الست  
 ما زاد على ان يعرف الدور وهو ما كان الله يظلمهم ولكن كانوا انفسهم تظلمون وقوله اذالم  
 استطاع شافعي وجاوزه الى ما استطاع ومنه المشاكلة وفي ذكره في المعنى لفظه عنده ولو فزع

استدائه



وحيث خضعوا وتقدروا فلا ولا كونه بالوالتشاكل لظنهم ذلك الطهر الى حبه  
 ونفسا فحده علم ما في نفسه ولا علم ملا في نفسه والثاني هو صفة الله وهو مفصل  
 موكلا بمنا الله اي يظهر الله لا يمان يظهر العروس في الاصل فيه ان العاري كما هو في  
 اولادهم في ما اصفه سمونه الممونة ويقولون انه يظهر لهم فبعد عن الاله ان الله  
 الله المتأمله هذه القصة **القول** ومن المعنى حراعاة النظر وتوحيدها على ما يرجع  
 الى النظر والمعنى وسمى المناسب والدفع في التأمل في انما هو في الكلام من امر  
 وعائنه لا بالتفكر اي ليست تلك المناسبة تناسب التفكر وانما لا افعال لا للجمع  
 مراعاة النظر لكونه في العلم والسمي في القبح حسن فانه جمع بين الشمس والمروم في  
 متصارعة هو المحسوس في صفة الاله انما في الحيز الذي في المعطيات بل الاسم مبرزة  
 بل الاله تارة في العلم وصف الرماح وشبهها بالشمس المعطيات في حاله حيلان في قال بل الاسم  
 اضربا على الاله وشبهها بالاسم في الاله تارة في حاله عدم للشمس في حال الاله تارة  
 اضربا على الاله وشبهها بالاسم تارة في حاله عدم للشمس في حال الاله تارة  
 اخرى قوله بل الاسم اي بل الاسم مبرزة من المعنى وهو الحق قوله بل الاله تارة  
 بل كالم وتارة من حراعاة النظر ما صفة بعضهم تشابه الاطراف وهو ان ختم الكلام  
 بما مناسب اوله في المعنى كقولهم بل ذلك الاله تارة وهو بذلك لا يصار وهو اللطف في  
 ان اللطف مناسب ان في ذلك الجبر والمجبر ما ساد من ذلك كما يكون خيرا في الحيز  
 بالاسم بل كونه في نفسه مع الشمس والقمر الحسن والبيج والشمس يحسن ان الخيم النبات  
 فانه جمع بين الخيم والشمس وبين الشمس والقمر لشمسها الشمس والقمر من حيث انها  
 غنائم الرزق تدبر في السماء وكثر ذلك ما معا وصفا فمعها ويسمى ايام الناس ومن

المعنى الارصاد

والله اعلم  
 بالصواب

ويسمى بعضهم الشمس وهو مأخوذ من البرد المسهم وهو المخطط الذي لا يتفاوت  
 واليخلف وهو ان كل مثل العج من الفقرة او البت ما يد على العج لا يعرف  
 الذي في ذلك الكلام لكون الكلام في اسنوا اسما كالبود المسهم في اسنوا المخطط والله  
 لو وقف القاري على قوله ولكن انوا انفسهم يعلم السامع ان عدوه مظلوم وقوله اقا  
 لم يستطع شافعه وحاوله الى ما استطاع والفقرة الجور في الفقرة تشبها  
 بغيره الظهور ثم استعمل في كلام الجور وهو ايضا مما يرجع الى اللفظ والمعنى  
 للمعنى المشاكلة وهو ايضا مما يرجع والمعنى وفي ذكر الشيء بلفظ غيره لوضع  
 الشيء في صفة الغير حقيقة او تقدير اي في ذلك الواقع محقق او تقدير اي في ذلك  
 ان ذلك التامر مذكور او الحقيقة او تقدير اي في ذلك قوله قالوا اخرج شيل الجور لطفه  
 قلت اظن الى حية في حية كانه والخطوط الى ذكره بلفظ الجور او في حية  
 طعنه وهو في حية مع علم ملا في نفسه ولا علم ملا في نفسه كانه في ذلك فذكره  
 بلفظ الشمس لوقوعه في صفة والباري وهو ان يكون في حية في القصة تصور بالقول مع  
 صفة الله وفي حية موكلا بمنا الله قبل ذلك وهو قوله معنا الله وما انزل اليها  
 اي معق صفة الله اي يظهر الله وانما مال هو مصدر موكلا بمنا الله لانه في معناه  
 لانه الى بان يظهر العروس كانه قال طهرنا نفوسنا عن نسل الكفر والاعتقالات وما  
 وذكر عدوه يظهر بغيرها من المؤمنين فان يقولوا لهم قولوا معنا الله وصبغنا الله الارباب  
 صبغة لا مثله صبغنا وطهرنا به نظير الاشكال يظهرنا او يقولون صبغنا الله الارباب  
 صبغة ولم يصبغ صبغكم فذكرنا يظهر بلفظ صبغة الله وان لم يصبغ لفظ الصبغ حقيقة  
 ولكن في نزول هذه الآية صور العاري كانوا في حيز اولادهم في ما اصفه سمونه

الربيع في الحية  
 فاما الصبغ في الحية

وما كان الله  
 يظلمهم



وتقولون ان الخمس ظهر لهم والعلی ذكر المصباح فقد براه قوله والاصح ابي  
والسنة رسول الله وقوله فغير عني ان الله بصفه الله اى ايمان الله اسمانا  
لله الخ مقدره الخال الصيغ من الذوات الخمس الصلبي اولادهم في الما المصطفى الاولاد  
عليه ذلك ومن المعجزة لا يستطيعون وهو الاستقلال من معنى المعنى اخر متصل لم يقدر  
لذكر الاول التوصل الى ذكر الثاني كما ان يكون محكا له ونظم سخو له حكاه كجوى صر او  
في غير تناسبها فتورد ما هو من فعل الصام بطاير وصدا مبتلاء اخر فقصده كقول  
مع بلقيس ايم قد اريد ان اعلمكم ليا سا يواى سواكم وريشا فصل هذا عما قبله لان ما قبله سوي  
لسان اظهار سواة ايم وهو اخفف لا وراى عليها سبب العسان والثاني لسان  
اظهار المنه علينا بخلاف من الناس الزنه والاشعار ان السوريات عظم في القوي  
قال الرخشي هذه الامة وادبه على سبيل الاستطارة وهو ما رجع الى اللفظ والمعنى في  
**قوله** ومنه المزاوي وعى تراوح بين معني في الشرط والمجاز قوله او اما بقى الناقص  
في الهوى اصحفت الواو في قلم بالهجر ومنه العكس وهو ان تقدم في الكلام جزم بآخر  
وتقع على وجود منها ان يقع بين احد في جملة وما اضيف اليه نحو عوار السواد  
سادار العاديات ومنها ان يقع بين متعلقين في جملة نحو خرج المحي من الميت وخرج  
الميت من الحي ومنها ان يقع بين افعلين في ظرفين في جملة نحو لا من جمل ايم ولا من خلق في ظرف  
ومنه الرجوع وهو العود على الكلام السابق بالمعنى لكنه كقولك فف الابرار القوم بها  
العدم او غيرها الارواح والدم ومنه التورية وتسمى الابهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له  
معنيان قريه وبعيد وبرادية البعيد وهو ضريان بخبره وهو الذي يجمع شاميا بلان  
القدس نحو الرحمن على الله العرش الهوى ومرسجده نحو السما فينا عابا يدوم ولا يتخلد

الى

وهو ان يراى لفظ له معنيان احدهما في بضمه لآخر او يراى لآخر ضميره لآخر ما ثم  
بالخبر لآخر فلا والى كقوله اذا نزل السماء من قوم وعينه وان كانوا اعضاها او اثنان كقوله  
صلى القضا والسائكة وان هم شقوه من جوفه وضلوع ومنه اللف والنشر وهو ذكر  
متعدد على التفصيل او الاحوال في ما كان لآخر من غير تفصيل في بيان السامع بوجه الثاني  
ضمير ان في السور اما على سبب اللف نحو ومن محمد جعل لكم الليل والنهار فليستكوا فيه  
وليتقوا من في ظلمه واما على غير ترتيبه كقوله كف اسلو وانك تحف وغش وال  
لحظا وقوادروا والى الف نحو وقالوا ان يدخل الجنة لامرئ كان هودا او نصارى ليس يدخل  
لجنة لامرئ كان نصارى فلف لعدم اللبس للعلم بتفصيل كل فريق صاحبه **قوله**  
ومن المعجزة المزاوي وهو ايضا ما رجع الى اللفظ والمعنى في ان تراوح بين معنيين  
في الشرط والمجاز كقوله او اما نزل القاي فيخرج الهوى اصحفت الواو في قلم بالهجر  
وهو ايضا ما رجع الى الواو في قلم بالهجر في هذا هو الضوابط رواية ودراسة تراوح بين معنيين  
الشرط والمجاز اما التراجيح ومن المعجزة العكس وهو ما رجع الى اللفظ فقط وهو ان تقدم  
في الكلام جزم ثم يجرى في الخبر وهو يقع على وجود منها ان يقع العكس من احد طرفي  
جملة والآخر ومنه ما اضيف اليه كقوله العاديات السادار سادار العاديات  
فان العكس وقع بين عادات والسادات والاول وهو عادات لآخر طرف في الجملة الثاني  
وهو السادات حضاف اليه فتبين سادات العاديات ومنها ان يقع العكس من متعلقين  
فعلين في جملة كقوله مع خرج المحي من الميت وخرج الميت من الحي فان العكس وقع  
بين الحي والميت وما استعطف فعلين في جملة كقوله مع اخرج من الحي فان العكس وقع  
بين افعلين في ظرفين كقوله مع اخرج من الحي فان العكس وقع

ما هو في اللفظ







على الخسف مروط من حنطة وراسخ فلا يروى له احد ومنه الجمع من القوم وهو ان  
 يدخلوا شاكرا معقوفين ويخرجون شاكرا فقال كقولهم فوجها كالنار في خبورها وقلوبها كالنار  
 في حورها ومنه الجمع مع التقسيم وهو جمع متوزع تحت حكم ثم تقسمه الى اقسام  
 كقولهم فقال على ارباب حشره شقي من الروم والصلبان والبيع للسوق انكروا  
 والسماع اولوا والذهب ما حرموا والنار حارزوا والملك كقولهم قوم اذا حاربوا  
 عدوهم اوحاوا ولو اتفّع في اسلحتهم نفعا سمحوا بكم فكم منكم غير محذرة ان الجاهل في العلم  
 سرها البذخ ومنه الجمع مع التفرقة والتقسيم كقولهم مع يوم نلقى لانكم سئلتم  
 منهم سقم في سيرة فاما الذين شقوا مع النار لهم فيها زفر وشبهت الارض فاما واحدا  
 السموات والارض اما اشاروا كقولهم عذروا وقد طلقوا التقسيم على امرين احدهما  
 احدهما ان يذكر احوال الاشياء مضافا الى كلاما ملحق به كقوله تعالى اذا اقول احفظوا اذ هو  
 كثر اواشوا واقلوا اذ اعدوا والى الثاني ان يفتقرا اقسام الشيء كقوله مع سبب من هذا انا  
 ومنه سبب هذا المذکور او مذوجهم ذكر انا وانا انا وجعل من متعلقا اقوال  
 ومن المعنوي الجمع وهو ان الجمع من متعدد فيحكم واحد كقوله مع الملا والبنون لينة  
 الحيرة الذرا جمع من الملا والبنون فيحكم واحد وهو زينة الحيرة الذرا وكقوله ان الشا  
 والفرار والبنون منفردا للمراى منفردا جمع من الملافة في نفسه الحيرة الغفوق وهو  
 انعام ما يجمع اليها ومن المعنوي التفرقة وهو اتفاق تاسر من امرين من نوع واحد  
 في المخرج او غيره كقوله ما نوال الغمام يوم ربيع كقوله لا اعد يوم سخا فقولوا لا اعد بذكره  
 فان والذين من نوع واحد وهو العطا فلان وقع عنها ثانيا استنادا من الى نوال الإمبر  
 واستنادا قطره وما الى نوال الغمام فهو ما يجمع اليها ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر

في قوله مع سبب من هذا انا

من على السقف

متعدد ثم اضاف ما كان من ذلك المتعدد اليه على المعنوي الجمع اللق الشتر  
 كقوله ولا تقيم على خنيم براديه أو الاقل من غير الخي والوند هذا على الخسف مروط  
 بدوخته وراسخ فلا يروى له احد فذكر المتعدد وهو غير الخي والوند ونسب قوله  
 على الخسف مروط بدوخته الى غير الخي على المعنوي الجمع وهو ان يجمع مع التفرقة  
 الى الوند على المعنوي ومن المعنوي الجمع مع التفرقة وهو ان يجمع مع التفرقة  
 واحد ويصرف من جملة الاقسام كقوله فوجها كالنار في خبورها وقلوبها كالنار  
 حورها شبه وجه الجيب وقلب نفسه بالنار وفريق من جملة المظاهر بالفتور  
 وهو ما يرجع الى اللفظ والمعنى ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع  
 تحت حكم واحد كقوله وهو سقم في سيرة فاما واحدا والجمع ثم التقسيم  
 كقوله فقال على ارباب حشره شقي من الروم والصلبان والبيع للسوق انكروا  
 ما انكروا والصلبان اولوا والذهب ما حرموا والنار حارزوا وعوا جمع في البيت الاول  
 شقا الروم بالمدح على سبيل الاحمال حيث قال شقي من الروم والحكم هو الشقا  
 ثم قسم في البيت الثاني وقصده ما اجملة اول المراد جمع ريع الملافة والفتنة  
 وهي سورها وحشره اسم خص من حصون الروم والصلبان جمع الصلابة  
 والبيع جمع بيعه الصلابة والملك وهو التقسيم ثم الجمع كقوله قوم اذا حاربوا  
 عدوهم اوحاوا ولو اتفّع في اسلحتهم نفعا سمحوا بكم فكم منكم غير محذرة ان  
 الجاهل في العلم سرها البذخ ومنه الجمع مع التفرقة وهو اتفاق تاسر من امرين من نوع  
 الواحد كقوله ما نوال الغمام يوم ربيع كقوله لا اعد يوم سخا فقولوا لا اعد بذكره  
 فان والذين من نوع واحد وهو العطا فلان وقع عنها ثانيا استنادا من الى نوال الإمبر  
 واستنادا قطره وما الى نوال الغمام فهو ما يجمع اليها ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر

وهو ما يجمع اليها

في قوله مع سبب من هذا انا

في قوله مع سبب من هذا انا



ويشقي ما بالذين شقوا النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما هم الا السوء  
والارض اما شاركة ان يكون فعال لما يريد سعيدوا على الجنة خالدين فيها ما هم الا  
السعداء والارض اما شاركة عطفها على محبها واما الجمع في قوله يوم ياتي  
الذين كفروا بفسقهم انهم فان قوله نفس متعده ومعنى ان النار في ساق النخيل في  
واما المقرون في قوله فمنهم شقي وسعيد واما القسم ففي قوله واما الذين شهدوا  
الى اخوانهم وقد سئلوا انهم علموا من اخرون احد ما ان يذكر احدا من الاشياء  
مضافا الى كل حال ما يليق به اقوله تعالى اذا لا قول صا في اذ هو عاكف اذا استنزلوا  
فقلنا لا تغدوا فانه ذكر في البيت اربعة احوال واما قوله في كل واحد من اهل البيت  
والباقي استغنا عن اقسام الشئ بالذکر كقوله تعالى يس من شأنا اننا رب  
لمن يشاء الذل لا يوزن عليهم وكوننا واناءا ونجعل لمن يشاء عقما امانا ما عقم  
او غيره والباقي اما ذكره او انفق فاستوفى الى هذه الاقسام بالذکر وهو ما يرجع  
اليها **قوله** ومنه الضمير وهو ان يتوزع من امر في صفة اخرى مثله في  
عبارة في كمالها في وجوه اقسام منها قوله من فلان صديق حميم اي بلغ من  
الصداقه حدا يصح معه ان يتخلف منه لغير مثله فيها ومنه قوله من فلان صديق حميم  
لما في هذا الصديق من الخير قوله وسرها تقدر الى صاحبه الذي عظم مثل الصديق المخلص  
ومنه قوله من فلان صديق حميم اي من الخير اي من الخير ومنه قوله فلان صديق  
لما في هذا الصديق من الخير اي من الخير ومنه قوله من فلان صديق حميم  
ومنه قوله من فلان صديق حميم اي من الخير ومنه قوله من فلان صديق حميم  
الانسان نفسه كقوله لا تخلص عندك تهديا ولا مال ومنه المبالغة المقبولة والمبالغة

واما الذين

او يذكرونها

ان مدعى بوجوب ثوبته في السوء او النقص حرا مستغلا او مستغلا اليه انقل  
انه غير مستغلا فيه ومنه قوله التبليغ والحوار والعلو في المدعى ان كان مستغلا  
وعاونه وتبلغ كقوله فداوى عدا من ثور وجمعه ورايا ولم يفرق بينه وبين غسوان  
كان مستغلا لاعدائه فاعتراف كقوله ويكلم جارا ما دام فينا وتبعه للكرامة  
حيث ما كان وما مضى وان والافعال كقوله واجتبت اهل الشرا حشاشه لضعاف الطغاة  
الويل لجان والمقولات منها صنفان اما ان يدخل عليه ما يضره الى الوجه لغيره  
فيكونا زبنا بغيره ولوم غسدا ولا ومنها ما يقتضي نوعا حشاشا من الشرا كقوله  
سلكها عليه بغير الوصف بمقابلة لا يمكنا وقد اختلف في قوله في قوله ان سمر السب  
في الوعى وشدت باعداء اليه لضعاف ومنها ما يخرج من خروج البز والخلابة كقوله  
استار بالامس ان يخرجه على الشرب مثلا ان في امر الله **قوله** ومن المعنى  
المعجزة وهو ان يخرجه من امر في صفة اخرى مثله في ذلك الصفة مبالغة كالر  
للك صفة في ذلك الامر والضمير اقسام من الخلق قوله من فلان صديق حميم  
اي بلغ من الصداقه حدا يصح معه ان يتخلف منه لغير مثله فيها ومنه قوله من فلان صديق حميم  
مثلا فلان في الصداقه ومنه من فلان سمي من الخير ومنه قوله من فلان صديق حميم  
فاما المقتضى من الجوارى كالجوارى في قوله من الخير ومنه قوله من فلان صديق حميم  
في به سمي من الخير ومنه قوله من الخير ومنه قوله من فلان صديق حميم  
الفتن المرحل قوله من الخير اي من الخير ومنه قوله من فلان صديق حميم  
للمعدس مستلهم اي لا يدرى ولا يدرك ومنه قوله من فلان صديق حميم  
مستلهم في اخره حال قدس شرفه اصف محمود ويراو سعدا شرا ويراو اعداءه

الذي يميزها



استوى والفتنة الفخار الذي على يركب كرامته على اهله ورثت البعير او الضعفة من  
 مكافئ او سلفة والموجع المشهور ومنه الحق قوله مع لهم فيها والخطا في جهنم  
 والخطا للكفار لا انسخ عنها مثلهما وجعل بعدا فيها للفتنة بولاء امرها ومنها  
 الحق قوله فلن يفتت بل وحاش عذرة لحيى الغاميا وموت كرم وقيل يذره او يفت  
 من كرم جرد من نفسه من لم يصقه الكرم ومنه قوله مع بعد كان لكم في سر الله  
 اسوة حسنة جرد من نفسه الزكية صاوا الله عليها قذوة كانا الى السبعة عشر  
 وظل احد لا يوقع نفسه بهذا المبلغ قال المؤلف في انت نظروا لم يذكره واعلموا  
 انه من باب التناقض الى الغنى من راد الشاعرة من كرم هو نفسه ورواها  
 رتبة في القدر بل هو واقع من خرد المكنم نفسه من راد ولعلها شخصا اخر  
 فخطبه والعرض فيه اما ان يحتمل كماله من امرى النفس بل هو لا يكتفى الى الجرد  
 الراسات واما مصفا كما في قول ابن الجلاء اقول لها ورحلت وحاشا ولا  
 تحذروا بسنوي ما تفتن من راد ان يوطن نفسه على احتمال المكنون جرد ما تفتن بها  
 لها نصا او تحذر منها كقوله لا خيل عندك بدنها واما فلسفة النطق في لم يعد  
 الحال ومنها قوله لا يذو من موكب المعلى واشرب كاسا سكت من طلاق الشاعرة  
 احتياط نفسه يكون خيرا وارضا طلبة غيره وليس من القوي في موكبها وكنانة  
 غدا المذبح ليس بخيل لانه لا يصر الطرس كفا الخيل لكثرة شربا لفته فافلا انما  
 يفتن ومنها ما لم يفتن من كقول الشاعر عندك بدنها واما فلسفة النطق  
 ان لم يعد المذبح من نفسه من خطبه والتخدير ما يرجع الى المعنى فقط ومن  
 المعنى المبالغة القول ويحتمل ما يرجع الى المعنى فقط والمبالغة ان يذو لوصف يلو

ما يرجع الى المعنى

الشيء فقط

في السدود والضعف جدا استغفلا او مستغفلا لئلا يفتن من ذلك الوصف من  
 الشدة او الضعف ويختار المبالغة في التبليغ والاعراف والغاوى في التبليغ  
 من الشدة او الضعف اما ان يكون في نفسه ولا التلك او الغلو والاول اما ان يكون  
 ممكنة العار انقضا او المبالغة في التبليغ والمبالغة في الغلو اما التبليغ وهو ان يكون المبالغة  
 للوصف ممكنة عقلا وعادة وقوله فعادى بعد الوصف هذا الغرض لانه اذا كان  
 وبقرة وحشيت في صفار واحد ولم يعرف وقد لا غير سريع عقلا وعادة  
 والعدا المبالغة من الصدر يعني في قوله انما الخرد في طرته ولا يفتن من الرماح  
 البقر ولحذوها في جرد وعول وراكا اي تبايعا واما الاعراف وهو ان يكون المبالغة في الوصف  
 ممكنة عقلا وعادة وقوله وتكلم خارا فانه انما في الخوا لا يفتن عنه الوجه او انما  
 تبعد التراب وهذا ممكن عقلا ومنع عاره وبما بعد التبليغ والاعراف مقبولان  
 واما الغلو وهو ان يكون المبالغة في الوصف غير ممكن عقلا وعادة كقوله فافتت اهل  
 السرور ما حقا في النظر الغير المتخوف غير ممكن عقلا وعادة لاجل ما افاد في المعنى  
 من الغلو احتيا في انها ما اخل عليه ما يقرب الى الصحة نحو كان قوله مع  
 فلم يخطو بكلا يقرب ما وجعل عليه وهو قوله فتمت بانفس الى القصد لانه لو لم يفتن  
 ومنها ما تقتضى نوعا حسنا من الغير كقوله عذرت الغنى سدا صبر واسع فانه  
 تقتضى ان غنى السائل مبلغ مبلغا لا يوردها المردود عليها الا يمكن وهو غنى حسنة قد  
 لخصها بجمع ما يقتضيه الى الصحة وما تقتضى نوعا حسنا من الضمير قوله صفت المثل  
 بالظواهر خيل لانه يفتن من غنى خيل مقربا الى القصد مع ما يقتضى من نوع حسنة  
 فتعبر بطول التبليغ مع بسطة الشبه بالسماذ اي خيلك ان الشبه بسماذ في الناحية

بكا ودينا  
 لا يفتن من الرماح  
 البقر



وشدت احنا في الهم من هذا كساد عن عدم الغنى ومنها ما خرج من الخيال  
 والاعمال كقولهم وصف شدة ما يورث الشدة ما كثر بالامر ان يورث على الشرب عند ان  
 ذاع عن الخساي ان عذمت اليوم على الشرب غدا والمردود عنه هو الذي خرج من الخيال  
 الكفر كما في بعض الادلة ليس شرار الظاهر في النظر فغيبا من حجابة في بعض النيات  
 التي في الغيات في ضايعات الوتر غير ان الامر من مطلقها ساقيا في الارواح مرقا في البشر  
 عقد الاول وان كان كما في الاماكن ان الغار والقرار روي انه لم يخل بعقد القول وكان في النظر  
 لسانه الاقوله ما اعني سلطانيه **نوع** ومنه المذهب الكلامي وهو انوار  
 حجة المطلوب على طريقه اصل الكلام نحو لو كان فيها البه الى الله ففسد او هو يخلط  
 فام ترك لتفكير رتبة وليس في الله الامر مطلب لئلا كنت قد بلغت عن حجابة لمسلط  
 الواشي اعشروا لآلئ ولكن في كيت امور الى جانب من الارض من مسير ولا مذهب  
 ملوك واخوان او اما حجتهم في الحكم في اموالهم واخرت كنعان في قوم ارا انهم لم ينفهم  
 فام ترك مدحهم لكانوا لو من حجت الخلط وهو ان لا يوصد علم حاسبه  
 باعتبار لطيف غير حقيق وهو انهم اضراب لآل الصفة اما ثابته فصد ما في علمها  
 او غير ثابته اريد اثباتها والاولى اما ان في طريقه في العارء عليه غير المذكور كقولهم  
 ما يد قبل العارءية ولكن جنى لجلال طائر حوا الدياب فان قبل المعداد في العارء لرفع  
 مضمر منهم لآل اكره والمانه اما ممكنه كقولهم ما واثبات حجت ونا اسانده بغير  
 حوا ان اسانده من الغرض فلان احصاء اساءة الواشي يمكن لكن في مخالف الناس مع  
 عقده ما حجة الروايش اسانده من الغرض في الامور او غير ممكنه كقولهم لو لم يكن به المجرور  
 حرامه لما دلت عليها غير مستطوع في القوس ما بين على الشك كقولهم كان الحجاب الغرض

وهو ان يكون في الهم  
 ما في بعض النيات  
 في بعض النيات

عنه

غنى حسا فاما قاله من ارفع ومنه التفرع وهو ان ثبت لمعلو امر حكم بعد  
 اثباته لمعلو اخر كقوله اخلاصكم بسقام الجبل شافه كان لكم سقم في الكتاب **اول**  
 ومن المعنى المذهب الكلامي وهو ما يرجع الى المعنى فقط باعتبار والها باعتبار اخر  
 وهو ان الالهي حجة المطلوب على طريقه اصل الكلام نحو لو كان مع لو كان فيها البه  
 الى الله ففسد ان الله لم يفسد ان الله لم يفسد ان الله لم يفسد ان الله لم يفسد ان الله لم يفسد  
 وهو انوار على اى والعارة انوار على من البه والاهور من البه والاهور من البه والاهور من البه  
 من البه والاهور من البه والاهور من البه والاهور من البه والاهور من البه والاهور من البه  
 الى البه ان حجت فلم يقرر ان انت احسنت الى قوم ثم حجت وانا احسن الى قوم ثم حجت  
 فكما ان مدح اولئك كلف بعد ذنبا فلكل احد حجت لمن احسن الى البه ونا قوله ففسد  
 الى البه هو الزام حجة وليس في الله الامر مطلب اى وليس في الله القسم بالله ليس  
 مطلب وليس في الله الامر من الزور وهو طلب الما والخصا صطنعتهم اى احسنت  
 اليهم ومن المعنى حجت الخلط وهو ايضا ما يرجع الى المعنى فقط وهو ان  
 لو وصد علمه تناسيله باعتبار لطيف غير حقيق وهو انهم اضراب لآل الصفة  
 اما ثابته فصد ما في علمها او غير ثابته اريد اثباتها والاولى اما ان في طريقه لآل  
 العارء عليها ونظير لها على غير المذكور والمانه اما ممكنه بوزن او غير ممكن  
 اما الاول وهو ان الصفة ماسد فصد ما في علمها ولا نظير لها في العارء عليه فاقول  
 لم يحكم بالانكشاف وانما حجت به فصيها الرضا فان الصفة الساسه هي في العلم  
 ولا نظير له في العارء عليه فصد الساعرا من علمه لعل انما حجت الست والتفكير  
 في حجت به يكون الى انكشاف الصب المطر للرجفة العروص عصب الحى واعا

المنه في  
 الهم

المنه في  
 الهم



البار وهو ان الصفه ثابته فصدقنا ان ثبوتها ونظير لها علم غير المذكوره فقلوبه  
 ما به قبل فان الصفه الثابته هي قبل الاعدا وهو في العاده لرفع مضمونها لما ذكره  
 الشاعر من ان طبعه الكرم قد غلبت عليه وحجته ان صدره رجا الرخصه على  
 قبل اعداه ما علم انه لما عدا العزب غدت الذراري تنفع له يبيع عليها النوق من  
 صلاه وهذا ما بالغ في وصفه للجور وتنضم اليه في وصفه الشاعر على وجهه  
 اي تنضم الشاعر حق ظهور ذلك في بيتي انات البعم ما طغى راجت الهمامان تنال  
 من نجوم اعداه واما الثانيه وهي ان الصفه غير ثابته اريد بانها لا تثبت ممكنه فقلوبه  
 ناو امشاهل استصار امه الواسع صعد غير ثابته اريد الشاعر انثابه وهو ممكن  
 لكن المحال في التامر استصيان امه الواسع عقب الاستصيان ذكر سببه وهو ان  
 حذاه من الواسع من الكاف سلم انسان عينه من الغرق في السوم وما حصل ذلك  
 فهو حسن واما غير الممكنه فقلوبه لم تكن فان نية الجور لخصه صفه غير ثابته  
 اريد الشاعر انثابه هو مضمون المصراع البدر والشرط الذي وقع في صايق لولا  
 نطاق هذا النطاق في الوسط وما لم يمتد الى السوم لنا الامر في على الشكر لحو  
 قوله كان السحاب قبله ورشفت ربح الصبا نسفها الى المزن حتى جابوها وهي حار  
 ربح جمع ربه وهي المرتفعه من الارض نعت اي انضمت والمزن هو السحاب ما مضى  
 والمصار يطلق على الواحد وعلى الجمع وصيغ النعت وسو يد الجمع صيغته نعت  
 والجمع السيلان والضمير في تحتها الذي في قاله والجمع اذا سلم في الضمير في الجمع  
 ومن المعنى في النور وهو ما يرجع الى المعنى صطو وهو ان ثبت لمعلق امر حكم بعد  
 اثبات ذلك الحكم لمعلق اخر ذلك الامر لقلوبه للاحلام ذلك الامر في العتيم المصطلحون

لانه قد علم

لا يقع خط

والمتعلق هو الاحلام والذم والخطم هو الشفا قال من عطفه كلب مجنون فانه  
 اريد بالذم لاجمع الامن وهم شريف يشربون الامع من حمله السرى هو من  
 تظهر وطير على غيره ويطعم المعطون في كماله في الله مع وما في كماله زامه  
 لا تمنع الكاف عن الاموال الكثير شيده بل من يغسل من عن الكلب المجنون  
 ومنه المذبح باسمه الذم وهو ضريان افضل بالان يستحق من ذم منصفه عن  
 السبع صدمه صدمه وهو ما فيها قوله ولا عيب فهم غير ان سبوقهم من قول  
 من قول الكاساب ابي كان قولك السيف عيا فابنت شامته على سبوقه منه  
 وهو محال وهو في المعنى يعلق بالجمال والكلمه من جهة انه كد عوى الشئ شيده  
 وان الجمله الاساس الاعمال فذكر اياه فلو اذكر ما بعد ما يورثه من الشئ مما  
 قبلها فاذا وليها صفه مدحها بالكد والباقي ثبت الشئ صفه مدح ويعقب  
 باو امشاهل استصيان امه الواسع مدح اخري لم يحوها الا صفه العرب بل في مدح  
 واما الاستثناء فانه ان يكون متعلقه بالذم معذره مستثناة فلا ينفذ المالك الامن الوجه  
 جهة المالك والذم انما في الاصل ومنه ضمير اخر وهو هو ولا تنضم ما الى انما  
 ثابته وشاوا الاستدراك في هذا الباب كالاستثناء كما في قوله هو البدر الا انه الصبح  
 والذم اسوي انه الضمير في كماله الوط ومنه تالكه الذم باسمه المذبح وهو ضريان احو  
 ان يستثنى من صفه المذبح منصفه عن الشئ صفه ذم متقدروا فيها كقولك وكان  
 اخبره الا انه سقى المزن الحسن البدر وثانها ان ثبت للشئ صفه ذم ويعقب  
 باو امشاهل استصيان امه الواسع في اخري لم يحوها الا صفه العرب بل في مدح  
 فانه ما امر ان ومن المعنى في كماله المذبح باسمه الذم وهو ما يرجع اليها وهو

دم الامن

صفه ذم



افضلها ان يستثنى من صفه ضم متعنه عن الشيء صفه مدح بقدر دخول صفه المدح  
 فيها كقوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم اى اركان فلولا السيف من موانع الكفاية عيبا  
 فلا عيب فيهم غير وهو كما يدعي الشجاعه فاشتهت شأنا من العيب على تقدير كون  
 فلولا السيف من العيب وكون فلولا من العيب محلا فاشتهت شأنا من العيب في المعنى  
 فقلوب المحلل فالكايد في هذا الضرب من وجهين احدهما انه لا يعزى اليه بل يندو ذلك  
 الشيء والى حيث هو ان عيب فيه واشتات الشيء يندو ناكدا للشيء والثاني ان اصله في  
 الاستثنا اتصال فذكر او اء الاستثنا قبل ذكر ما بعد ما يؤم اخراج شيئا قبلها  
 تأكله هذا الاصل واذا كان قبلها صفه ضم منصفه فذكر او اء الاستثنا يؤم ان  
 صفه الذم ثابت وهذا في فاف او اء الاستثنا صفه مدح ناكدا للمدح كقوله ما هو  
 على مدح فعلم ان الاستثنا في الضرب الاول منقطع لانه استثناء ما هو مدح ما هو  
 عيب منفي لكنه جعل متصلا بتقدير الدخول وقلول السيف كسورة جوه جمع القدر  
 وهو ثابت صفه والقدر هو المضاربه بالضعف والكتاب جمع كتبه وهو الخش  
 الضرب الثاني ان شئت لشيء صفه مدح ويعقب بالاول الاستثنا ناكدا للاداء  
 صفه مدح اخري لذلك الشيء كقول النبي صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيدي من قوسها  
 غير اني من قوسها واصل الاستثنا في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما في الضرب  
 الاول بل لا يستثنى فيها استثناء صفه من صفه لا يكون لصفه المستثناه داخله في  
 الاول لكنه في الاولى بقدر متصلا فلا يندو ناكدا للمدح بل هو وجه الباء من الوجهين  
 المذكورين ان الوجه الاول وهو يعزى الى الشيء بعينه انما ياتي على تقدير كون الاستثنا  
 متصلا وفي الضرب الثاني لم يعد كون الاستثنا متصلا فلم يات الوجه الاول فيه بل

هذا هو الوجه الثاني  
 في الاستثنا  
 في قوله ولا عيب فيهم  
 غير ان سيوفهم اى اركان  
 فلولا السيف من موانع الكفاية  
 عيبا

باني فيه الوجه الثاني فقط وهو الوجه الاول في الاستثنا الاتصال الى اخر ما عرفت في الضرب  
 الاول وكون الضرب الاول ناكدا للاداء من وجهين ومن الضرب الثاني ناكدا للاستثنا  
 الاول افضل من الباء ومن ناكدا للمدح ناكدا للاداء من وجهين ومن الباء ناكدا للاستثنا  
 فيه غير انما وكل استثناء منقطع متصلا بقوله مدح وما سقم منا انما كانت رينا  
 اى وما تعيب وتكرهنا شيئا او احيلا من اجل ان اصل المتناقب والمتناخر كلهما  
 وهو الزمان لكان الله وقد دعا في الضرب الاول من الكاد من الوجهين الاستثناء  
 في باب ناكدا للمدح ناكدا للاداء من وجهين ومن الباء ناكدا للاستثنا في باب ناكدا  
 من الباء على المدح وذكر او اء الاستثنا قبل ذكر المستثنى يتوهم منه اللام وذكر ما  
 بعده ناكدا للمدح ويسمى كل من هذا الاستثنا والوجهين والنزول المتعلقين كقوله ما  
 والضرغام لاسد والويل المطر الكبير العظمه ومن المعزى ناكدا للاداء ناكدا للمدح  
 وهو ضرابان لاجل ان يستثنى من صفه مدح صفه عن الشيء صفه ضم بتقدير  
 دخول صفه الذم في صفه المدح كقوله فلان اخبرني انه يبيع الخبز في ثوبها  
 ان شئت لشيء صفه ضم ويعقب بالاول الاستثنا ناكدا للاداء من وجهين ومن الباء ناكدا  
 كقوله فلان فاسق الا انه جاهل ولحقى هذا من الضم على قياس ما مر في باب ناكدا  
 للمدح ناكدا للاداء من وجهين بقدر الاستثنا في الضرب الاول هنا متصلا ومن الباء ناكدا  
 افاده الضرب الاول هنا ناكدا من الوجهين المذكورين ومن الباء ناكدا لانه عند  
 الكايد من الوجه الثاني منها **قوله** ومنه الاستثنا وهو المدح شئ على وجه  
 يستتبع المدح شئ اخر فتقوله ثابت من الاعمال ما هو فيه لفتت الدنيا انما خاللا  
 مدحه بالهناج والشياعه على وجه استتبع مدحه بكونه سبيبا للمدح الذي هو نظامها

كما  
 تدرك  
 ذلك الاداة



وفيه انه نبت الاعراض ووزن الاموال وان لم يكن ظلالا قبلهم ومنه الامواج وهو ان  
تضمن كلام سيقا حقا من غير ان يوافق من الاستماع كقوله اقلب فيه لفظا في الكلام  
اعترضا على الهمزة في قوله فتم وصف الليل الطول الشك في من الهمزة ومنه الامواج  
وهو ان يراى الكلام محققا لوجه مختلفين كقوله من قال لا يجوز لست عيشه سوا  
السكاني منه عشاهايات الغرائز اعسار ومنه الهمز الذي مر عليه في قوله اذا  
ما نجي اياك حفاظا فاعلم ان في كلفا اكل الفصيص ومنه اكل العاقص وهو ان  
يماه السكالي هو في المعلوم مساو غيره لتكتمك التوضيح في قول الخارجيه انما يجر الخوا  
ما لا يجوز فاكمل الجرح على ان طرف واليه الفقه في الملح كقوله الملح روق سوي  
ام فهو صياح ام ابتسامتها بالنظر الصافي او في الام في قوله اقوم الرحمن  
ام نسا والنداء في الحب في قوله الله ما تفسد الدرع قلن ليا ليلاي من كلام الرحمن  
الشعر ومنه القول بالموجب وهو ضمنا في اخره ان يقع صفة في كلام الغير كقائه  
عشره اثبت الحكم فتمت بها الغرض ومنه يعرض لثبوته له او باستفادته عنه  
لغيره يقولون ليرجعنا الى الملائكة لغيره الى غير منها الا ان الله الغرض والرسول  
والرحمن في الثاني حمل اللفظ وتبع في كلام الغير على خلاف مراده من الختم في قوله  
كقوله قلت قلت اذا ثبت مرارا قال قلت كاهلي بالراوى ومنه الاطراف  
ان ياتي باسم المروج او غيره وانما على نزاع الاول من غير تكلف كقوله  
ان يقول فقد تظلمت عروهم بعينه الحادث بر شهاب **قول** ومنه المفعول  
الاستماع وهو الملح سيقا على وجه استماع وصفا اخر اها مدحا او زما وهذا  
اع مرارا في قوله نبت من الاما من جهة النباهة والشجاعة او كثر في الاما حيث

لو ورت اعراضهم الخلة في الدنيا على وجه استماع مدحة يكونه سببا للصلاح الا انما  
وتظاها بحث جعل الاما منها في قوله وفي الحب وجهان اخران لغيره انه  
سبب الاعراض ووزن الاموال وهو انه يدل على علو منتهى والثاني انه لو لم يترك للما  
في قول الجرح من قوله انه لم يقصد بذلك الاصلاح الا ساوا اهلها فهم مسرورون  
بقائه ومنه المفعول في الاما في قوله انما نبت السقا اذا الفقه في قوله والامواج  
عشره الا ان هو المفعول في الشيء والاستماع فيه وكلامه مناسب ههنا ويولن تضمن  
كلامه سيقا حقا من غير ان يوافق من الاستماع على التعريف الذي ذكره المؤلف له  
لما الاستماع حقا مخصوص بالمدح وهذا اع مراده منه كقوله اقلت في اجفاني كافي لعد  
لها على الهمزة في قوله فانه ضمن وصف الليل الطول الشك في من الهمزة ومنه الامواج  
فه ليل قوله الا انما في قوله الهمز والاستماع والامواج ما يرجع الى المعنى  
فقط ومنه المفعول في التوحيد وهو ان الكلام محتملا للوجهين مختلفين لقوله  
قال لا يجوز لست عيشه سوا السكاني في قوله فتم وصف الليل الطول الشك في من الهمزة  
بالجرح عليه كاي سبب في الاخرى وح كونه مدحا وختم ان يكون مدحا لانه لم يسم  
بالجرح عليه كانه لا يسم بالآخرى وح كونه مدحا قال صاحب المصباح ومن  
التوحيد مشاهبات الغرائز اعسار اي اعسار لاحتياها المفسرين مختلفين لان  
المشاهبات احدها ظاهر والاخر غير ظاهر والمراد هو غير الظاهر وقد عده  
البعض ما يرجع الى المعنى فقط والظاهر انه ما يرجع اليها ومنه المفعول في الهمز الذي  
مر عليه في قوله اذا ما نجي اياك حفاظا فاعلم ان في كلفا اكل الفصيص  
واكلف اكل الفصيص قوله كلف اكل الفصيص جعل للمراد الجرح فله عدد في

لا الفقه

سوا















من القوام وهو الدور وترس حروفها ترتيب واحد وهو تقديم القانو على الواو  
وعلى الميم فهما في اصلها والثاني لجمع النظم المتشابه وهو ما شبه الاستعارة  
الاستعارة بغيره وليس به وذلك لان يوجد اصله ويقتضيه وعلى تعاليه معقول  
وان لم يعد شئ من تلك التعاليل عند رواله بالناول كما اذا قلت قوم فانه  
بغالبه الستة على القوة والشدة فالقدم شدة شوه القم وتقر الرجل اذا  
غلب من قاموه والرقم الداهية وعش من مرقى ضعف والمقر شبه الصبر  
لشده على الزاين ومروق الميم اذا نزع من الوميد وهو الاستعارة الكسرية ومثاله  
قوله نبع قال او لعلكم من القائل اسم القائل من القائل بعض البعض ولا جزر القول  
ومن الجناس النظم رواله على المصدر وهو الترانج على احد النظم المذكورين  
والمختارين والمختارين المختارين او الفقره والفقير الخيرة اخذ الفقير  
كقوله مع لمسه التماس والله الحق ان جشاء وكقولهم سائر التمس يرجع وورعه سائر  
وكقوله مع استغفر واوكم ان كان عفا او كقوله مع قال افع لعلكم من القائل الاول مثال  
المكروين والثاني مثال المختارين والثالث والرابع مثال المختارين والمالك  
مثال المختارين والاعوان شفاء الصغير والرابع مثال المختارين والبلاذغى اشفاق  
اللبى وورع العجوة على العمدرة العظيم هو ان يكون احد النظم في اخر البيت والاخر  
في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني او حشوه فكل  
الامثلة خمسة عشر خمسة للمكروين وخمس للمختارين وخمس للمختارين  
والتظاهران الموقوف لم تعرف حشو المصراع الثاني ولهذا لم يذكر امثلة في اقسام الثلاثة  
المكروين والمختارين والمختارين بها وايضا وحشوه بعض حشو المصراع الثاني

في اكثر نسخ المختص في لم يوجد كناية الايضاح ايضا وعلى هذا سقط ملته  
مخمس عشر في اثنا عشر مثالا اربعة للمكروين واربعة للمختارين واربعة  
للمختارين والمختارين اما الامثلة الاربعة للمكروين فمثال ما يكون لحد ثمانية اخر البيت  
والخيرة صدر المصراع الاول قوله سريع الى ان لم التذييل اعطاء ومثاله ما يكون  
الخيرة حشو المصراع الاول قوله نبع من نبع الميم مصدر شرب الشئ الميم  
والعزاد زهر البانيد والضمما ارتفع من ارض العرب ومثاله ما يكون الخيرة في اخر  
المصراع الاول قوله ومن كان يا ليعزى اللوايح جمع كلب وعلى الجوار حشوه  
ثوبها للزهور يقال اغرم بالشئ اى ولع به والقواض جمع قاضيه وهو سيف قاطع  
ومثاله ما يكون الخيرة صدر المصراع الثاني قوله وان لم يكن المعرج العرج موضع اقام  
اى مثل ساعد واما الامثلة الاربعة للمختارين فمثال ما يكون الخيرة صدر المصراع الاول  
قوله وعانى من حالكما معفى وعانى في الصدر ان كان في ومثاله ما يكون الخيرة حشو  
المصراع الاول قوله واذا البلاذغى او جمع بيل وبيل هو جمع بيلاب وهو القم في البيت  
جمع بيلاب وهو الشراب والحقنة الشرب ومثاله ما يكون الخيرة اخر المصراع  
الاول قوله فاشعوف المساق الاول القران والثاني الهاني عوز الله والزياد  
المنغات ومثاله ما يكون الخيرة صدر المصراع الثاني قوله امسلمتم ثم واما الامثلة الاربعة  
للمختارين والمختارين فمثال ما يكون الخيرة صدر المصراع الاول قوله ضراب اوجعها  
الضرب انواع والضرب المثل ومثاله ما يكون الخيرة حشو المصراع الاول قوله  
اذا المرء قوله لو اختبر والعذب اى الماء العذب بمجدوا ليجاو ويمنع الخيرة  
البور مثل قوله ضراب العت ومثاله ما يكون الخيرة اخر المصراع الاول قوله فذع الوعيد



ظنير الاصحاح صورته ومثاله ما يكون الاخر في صدر المصراع الثاني قوله وقد كان البصر  
والسفر منه السوف والوعا الدرب والبواقر الفواشع والبنار النجم مع ابتداء  
وكلا امر ينقطع من تقطير اثره فهو ابتداء والاحسن رد الشعر على الصدر لان جميع  
الصدر والشعر والبنار وهو ان يكونا مختلفين معنى **قوله** ومنه الجمع في  
تواظف ماله وقواطف الفاصلة من الشعر على جرح واحد وهو معنى قول السكاكيني  
الناظر كالفاف في الشعر وهو مطوف ان يختلف الوزن نحو ما لكم لا ترحبون الله  
وقارا وتخلطكم اطوار اولها فاذا كان في احدى القرون او اكثر مثلهما مقابله  
من الاخرى في الوزن والعمدة فتوضع نحو هو بطبع الاسماع نحو اهر لفظه ونوع  
الاسماع نزول وجوعه وظه والحقنوا يخوفها سرور موعود والباب موعود قبل الحس  
الصح ما ساوت قران نحو في سدا مخفون وظلم منصفون وظلم عدوهم ثم ظلم  
طال الله قوته الباسه نحو والقيم اذا هو من اصل صاحبكم وما عوى او الباسه نحو خذوه  
فقلوه ثم الخيم صاورة والخصن ان يول قوته انتم منها كبر والاصح ما قبله على سلك  
الاعجاز كقولهم ما بعد ما فانت وما اقرب ما هو آت قبل ولا عال في القول جميع اجماع  
بالفعل فواصل وتمل السمع غير مختص بالثقة ومثاله من النظم قبل يد رشوي ولبوت  
يد يدى وفاضل يد يدى واوردى يد يدى ومن الجمع على هذا القول ما سمى السطار  
وهو جعل كل من شطري البيت يجمع تحت اللاحق كقوله ثار معصم بالله مستقيم للدار  
في الدار وتقب **قوله** من الفطول السمع قبله وقواطف الفاصلة من الشعر على جرح  
وليدراى توافقه ما عليه وهو معنى قول صاحب المتنازع هو في التناثر كالفاف في  
الشعر معنى كلاما وروعت الفاف في الشعر النظم يكون شعرا والافلاو السمع بالاسم

اضربت مطرة وتروصيع ومتوا ان كان الفاصلة من الاختلاف في الوزن توافقه  
للحق والخيبر ومن السمع المطرف كقوله مع ما لكم لا ترحبون وقارا وتخلطكم اطوار  
وهما متوافقتان الزاوان لم يختلف في الوزن فان كان جميع ماله احدى القرون من  
من الى قاطب مثلهما مقابله من الاخرى في الوزن والعمدة او كان كل من اكثر  
ماله احدى القرون من من الى قاطب مثلهما مقابله من الاخرى في الوزن والعمدة  
فهو التروصيع ملاحظ من ترصيع العقد فان ماله احدى جانبي العقد من الجوانب وصل  
على جانب الاخرى كقول الحديدي فهو بطبع الاسماع نحو اهر لفظه ونوع الاسماع  
نزول وجوعه وظه والحقنوا يخوفها سرور موعود والباب موعود قبل الحس  
في الوزن والعمدة بطبع مثلهما يفرع منها الاسماع مثلهما يفرع منها الاسماع مثلهما  
نزل وجوعه وظه والحقنوا يخوفها سرور موعود والباب موعود قبل الحس  
ما في القرون الاولة مثل ما في القرون الاخرى من ماله الا كذا في لفظه فهو ليس له مثل في القرون  
الاخرى منها وان لم يختلف في الوزن ولم يكن جميع ما في احدى القرون من ماله الا كذا في لفظه  
مقابله من الاخرى في الوزن والعمدة فهو السمع المتوازي كقوله مع ما لكم لا ترحبون  
موضوعه والواب موعود وشرط حسن الجمع لهما في ترتيبه في المعنى  
مولا كقول ابن عباد في مصر ومير طاروا وافين لظهورهم صدورهم وباصلاهم خورهم  
فان قوله لظهورهم صدورهم في معنى قوله باصلاهم خورهم وقيل الحسن الجمع ما  
تساوت قرانه كقوله مع في سدا مخفون وظلم منصفون وظلم عدوهم ما طالت قرونه  
الباسه نحو قوله مع والقيم اذا هو من اصل صاحبكم وما عوى والباسه ويح ما اصل صاحبكم



وما غوى أطول من لا وفي الثالث نحو قوله مع خذوه فخلوه ثم لحظ صلوة الثالثة  
في قوله ثم لحظ صلوة وفي أطول مما قبلها ولحظ في أي يؤتي فترسه ثم رتد أقصا ومنها  
بكل شيء من السمع إذا استوفى ما أحده من الأول لطولها ثم جاءت الثانية أقصر منها  
كأنها تكون كل الشيء المبني في السمع كمن يريد الانتهاء إلى غاية في عارض وبها والوقت  
شبه ذلك ويقصو مصنفه أعلم أن فواصل الأصابع موزعة على أن يكون ساكنة  
الاعجاز موقوفة عليها في الغرض أن يجانسها وتوافق منها ولا يتم ذلك في بعض الأصابع  
إلا بالوقت الأخرى إلى قولهم ما بعد ما فات وما أقرب فرا حوت فلو ذهب فصل  
لم يكن يوم من اجزا كل من الفاصلتين على ما يقتضيه حكم الإعراب فعملت عمل  
الصانع وقوت غرضه وأرادت السلجوني بخرجه عن الكلام عن أصناف الأراج  
كأنه قولهم أن لا مثل الغدا والعشاء ما هي بالقدوات وأخره ما قدم وملاحظت  
والقصاص فتح وال وملاحظت فضم لما شاكله وال قدم فأنظر بهم في جعلهم فواصلها  
موقوفة الاعجاز قبل ول قال في القرآن السجدة لا يقال فواصل القول مع كتاب فصلت  
آياته وقيل السجدة غايته من الكلام بالذوق ومثاله من النظم بحلي بدو شدي في اثنت  
بديدي وقاض به بحلي وأوردى به زبدي ومن السجدة على القول بأن السجدة غير  
مختص بالذوق بل يأتي في النظم أيضا ما سمع المشاعر وهو أن يجعل كل شيء شطرا في البيت  
سجدة بخلاف لخصتها القول أن كلامه لا يرمع منهم بالذوق فتنهم سطر وما بعده إلى آخر  
سطر وكل منهما في السجدة بخلاف الآخر **قوله** عند الموازنة وهي تساوي الفاصلتين  
2 الموازنة وزاوية منصف وزاوية منصفه فإن كان ذلك أحد في المثلث  
أو أكثره ما تقابله من الأخرى في الوزن يخص باسم المائنة نحو وإتيانها الكتاب المستبين

وهذا ما الصراط المستقيم وقوله ما الوحش إلا أن جانبا أو انفس قنا الخطط إلا أن لا  
في أولها وعند القلب كقول منصفه يوم لكل هول وكل كل مودته يوم وفي المثلث  
كل في فكر وركب فكر وعند التشرع وهو ما البيت على فاقبت مع المعنى على  
الوقوف على كل منها كقول بلخاطب الأنا للدينه أنا شريك الروي وقراءة القرآن  
ومند لزوم حالها يوم وهو أن يحل جزو الروي أو معناه من الفاصل ما ليس  
بلازم في الصحيح نحو ما ما اليتيم فلا تقربوا ما السائل فلا تنهر وهو ما ساكنة غير  
أن قولنا منصف ما في لم ينف وان جعلت مع غير محجوب الغنى عن صديقه  
ولم يظهر الشكوى إذا التعلل ذلك رأى خلق من حيث لا يخفى مكانها فكان قد يكتفي  
حق فيك وأصل الحسن في ذلك كله أن يكون اللفظ ما بعد المعنى في العكس **قوله**  
ومن اللفظ الموازنة وقيل بعضهم السجدة أربع أنواع الثلاثة ما قبله والرابع الموازنة  
وهي تساوي الفاصلتين في الوزن وفي التقيد وعلى التعريف المذكور للسجدة فيكون  
الموازنة بهذا التعريف عند عدم تساويها في التقيد هو اختلافها في الميزان لخصتها  
كقوله مع ونار منصفه وزاوية منصفه فإن كان ذلك أحد في المثلث من الفواصل والأثر  
ما فيها مثل ما تقابله من الأخرى في الوزن يخص باسم المائنة كقوله مع وإتيانها  
الكتاب المستبين وهذا ما الصراط المستقيم وقوله ما الوحش إلا أن جانبا أو انفس قنا الخطط إلا أن لا  
بأنه في أحد في الميزان من الأخرى في الوزن يخص باسم المائنة كقوله مع وإتيانها  
البقرة الوحشية والقنا جمع قناه وهي الميزان والخط بالفتح موضع بالهامة وبواو خط  
بحر نسب البدو الرماح الخطية لأنها الميزان من الأثر في الميزان والذوق الجمع وإتيانها  
من الذوق ومن اللفظ القلب وهو أنواع الأول قلب البعض نحو التشرع والقرن والوقوف



والسنة قلب التلاوة والبر والبر والبر الثالث المقلوب المستوي وهو ان يكون كلاما او اقلية  
 كما ان اياه لقوله مودته تاروم والست يصح قلبه من اخره الى الاول ويصح ان يقال كل من  
 المصروفين قلب المخر الى اول قلب المخر من المخر والآخر الثاني قلب الاول من المخر  
 الاول دونهم حول 2 التوسل كذا في فكر ور كذا في فكر ومن القبطي المشرع ويومنا  
 الست على فافين مع المعنى على الوقوف على كل واحد منها لقوله مخاطب المنيان لا  
 من التامل وصورة الاصل سنة متقلان وقيل على انهم متقلان فان جعل الست  
 من قوله مخاطب الى قوله شرك الروي قفا فتيه الروي وصح المعنى على الوقوف  
 عليه ويكون من ثامن مريع التامل وان جعل الى قوله المذكر قفا فتيه وايضا لا بد من  
 معنى اتصال الوقوف عليه ويكون من صيربه اللفظي لروم ما لا يلزم وهو  
 ان يفي قلب حرف الروي ما لم يفتي الروي من القاصلة ما ليس ملائم في الجمع لغتي  
 اليها في قفا فتيه ولا تنصرف قوله مع قوله مع واما التتم ولا تنصرف واما السائل فلا  
 تنصرف مثال حاد في صغف حروف الروي من القاصلة وكفتحه اللام في الاسات الملاثة  
 التي من قوله ساكنة نحو ان توافقت مني في هذا مثال حروف الروي حول من القاصلة بيان  
 ما في قوله ما في معناه واصل الحسن في جميع القسم اللفظي بل في جميع الانواع التي ذكرناها  
 هو ان يكون اللفاظ تابعي للمعاني فان المعاني اذا ارسلت على حقيقتها وتكونت وما تميزت طلبت  
 لانفسها الالفاظ ولم تنكسر الى المعاني وان لم يلبس من المعاني الى المعاني لان يكون المعاني  
 تابعي للالفاظ بان يكون الالفاظ متكفلة والمكان كظاهر مودته على باطن مستوفى ويكون كل  
 قال احوال الطيب او لم تشاهد غير حسن شأنها والمعضاها والحسن عند حقيقت هوالما  
 نيتش من غير الكلام في القبول الملاحة من غير رجوع الى كتاب غير المتنازع والاضاع

ولم اورد من المخلات المتناضلة والمسائل الشريفة غير ما هو مشرح لما اورد من المؤلف  
 وسطا اوجزه وجواب عما رده وتوكتا ايراد اكثره الامثلة فما كتفها ايرادا  
 لولحاطة العين لفهم منه ما فهم نورده وفعالا لفعال **قوله** حامي في السما  
 الشعوب وما استعمل بها وغير ذلك افعال العاقلين لكان في الغرض على التعميم كالوصف  
 بالشماع والصحافلا بعد سرقة لبقدره في العقول والعايات وان كان في وصف الاله  
 كالنشبه وكذا دعوات يدل على الصفات لا اختصاصها من كونها كوصف الجواهر بالتمثيل  
 عند ورود الغناء والتمثيل بالعبوس مع سعد ذات اليد فان اشترك الناس في معرفة  
 لا يستقراره فيها كشمس الشعاع بالاسد والجوار بالبحر فهو كالماء والمجاز ان يدعى في البحر  
 والزيادة وصورة بيان خاص في اصله غريب وعامى بصرفه بالخروج من اللفظ الى  
 الالفاظ كما مر في السور في المخر فوعلى ظاهره وعبره ظاهر اما الظاهر فهو ان حذ  
 المعنى كذا اعمام اللفظ كذا او بعضه او وجوده فان لفظ اللفظ كذا من غير تضار  
 لفظه فهو غير صوم لانه سرقة محضه وسمى سحبا وانما كذا كذا عن عبد الله بن  
 الزيدانية يقول معن بنا وسراذانت لم يصف لخال وحده على طرف البحر انما  
 كان يعقل وترك حد السيف من ان يقيمه او لم يكن عن شئ من السيف من حوله وفي معناه  
 ان يبدل الكلمات او بعضها ما اورد فيها وان كان مع تعذر لفظه او لغير بعض اللفظ  
 لغاوه وسخا فان كان اللفظ ابلغ لاختصاصه بنفسه لم يردح كقول شارح من اقبل الله  
 لم يظفر بلمحة وغار بالقطات القائل الله وهو لم يردح الله من اقبل الله ما وفاز  
 بالله الجسور وان كان ربه قد صوم كقول ان تمام هبات طياتي الزمان مثله في الزمان  
 بمثل الخيل وقول الطيب اعدى الزمان سخاؤه فمغنايه ولقد يكون به الزمان خيال وان كان



مثله فابعد من الغم والفضل للاول كقولهم تمام لوجاز مزا والمخفية لم خذوا الفواوت  
 على النفوس في الاول كقولهم في الطب لولا سفارقه الجباب ما وجدت لها المشابهة الى ان  
 سلا وارلجها المعقود سمى اماما وسلفا وهو عليه اقسام كذلك اولها كقولهم تمام  
 هو الصنع ان يجعل في برهان يثبت فلو ثبت في بعض المواضع اسع وقول في الطب كمن  
 ومن الجبر بطوسيل عني اسرع في المسار الجوام وتاليا كقولهم في تزي واذا تالف في الذكر  
 كلامه المعقود اخذت لسانه من عضيه وقول في الطب كان السهم في النطق قد جعلت  
 على ما حيزهم في الطعن جزمنا وتاليا كقولهم في العزلة ولم يكن الكثر الفتيان والوكثر كان  
 ايجهم وزاعا وقولهم في السمع والسمع وسعهم في العين ولكن معروفه اوسع **اقول**  
 قد مر في اول الكتاب ان هذا المختصر مختصر في مقدمه وتلك هي من وجاهته وقد ذكرنا  
 في مقدمه وتلك هي من وجاهته في السرفات السعوية وما شغلنا به في القول  
 في الاقتباس والتضمن والعقد والمحل والتمتع وغير ذلك وهو الفصل الثاني في الاستدلال  
 والقليل والانهاء يريدان يثبتوا ما يبعد سرفقه في الكلام والى ما لا يبعد سرفقه في العلم  
 ان اتفاق العالمين اماما مشترك الناس في معرفته لاستقراره في العقول والعادات ولا  
 فالاول لا يبعد سرفقه ولا استعانة ولا فهو ما سوا كان كذلك المشترك في هو الغرض على  
 العموم او وجه الدلالة عليه اما ما هو الغرض العام فكما لو وصف الشبهه والاشبهه  
 في البلاوة والذكا فان هذه الامور متشابهة في العقول والعادات مشترك فيها الفصحى  
 والجمع والشعر وغيره واما ما هو وجه الدلالة على الغرض فكما لو وصف ما يوجد  
 في علمي وجه البليغ كمشبه الشخص بالاسد والجواد الصمد وكذا كرهات ذلك على  
 الصمد الاختصاص بذلك اليات منزله الصمد كوصف الجواد بالهلال عند ورود السابلي

والان تباح لرويتهم فانه يدل على ثبوت صفة الجواد له وكوصف الفضل بالعبوس  
 وقوله الشرع سعدون اليد ومساعدته الاخر فانه يدل على ثبوت صفة الفضل  
 وكوصف الجواد بالحرر بالانقسام وسكون الجوارح وقوله الكثر فان يدل على ثبوت  
 الشجاعة له والما في هو ان اتفاق العالمين اماما مشترك الناس في معرفته بل يكون في المثال  
 المفكر ولا يدل على ثبوت صفة الجواد له الذي هو ان يدعيه الاختصاص والسبق وان يقتضيه  
 صمد من العالمين المتعاضل وان اخذها الكثر من الجوارح والملاذير على اولها ونفسه عنه  
 وهذا هو معنى قوله والجواز ان يدعي كما ذكره وما لا مشترك الناس في معرفته ولا مثاله  
 المفكر صمد ان اخذها ما كان في اصله خاصيا غريبا والتالي ما كان في اصله عاميا  
 حقيقه لا كثر يثبت وقوله كما اخذ من الى مثال الى اخوابه كما مر في السمد والاستدلال  
 واذا ثبت ذلك وتقرر فقول اخذوا السرفقة وعان طاهر وغيره فظاهر اما الظاهر  
 فهو ان يوجد المعنى كذا اما مع اللفظ كذا او مع اللفظ بمعنى كذا مع اللفظ كذا  
 المعنى وحده هذه اقسام ثلثة اما الاول وهو ان يوجد المعنى كذا مع اللفظ كذا  
 غير متغير لثبوتها فهو مدحوم لانه سرفقه محصيه وسمى سرفقا وانفعال او مال بعضهم  
 النسخ ان يتلفا النفلان لفظا ومعنى باللفظ وهو صمد ان اخذها ان يتلفا في تمام  
 الكلام وسمى المصاليه كالحكم عن عبد الله بن الزبير وخلف على معاوية وانشره اذا  
 انت لم نصف لثبوتها وحده على طرف البحر ان كان يظن وتكرر جد السرف من ان  
 نفعه الا لم يكن عن شفه السيف موحل على انه له فقال له معاوية له لا تشعر بغير  
 يا ابا بكر ولم تفارق عبد الله المحل حتى صلا مع رافعا اسد كلمته التي لها هذان  
 البينان العموم ما الحدي واذا لم يجد على اتنا بعد والمخفية او احسن الى عليها وفيها ما







على انحصار الخوص الى اسنه ولحقه جلف من انهم جعلت السنين في حال التعلق اسنه على  
 رماحهم في حال التعلق وبالث الاقسام الثلثة وهوان يكون بعد من الدم كونه مثله في الملة  
 لكن الفضل الاول القول بالعدم ولم يكن اكثر القسائم الا ان كان ارجحهم في اعيان او سيم  
 في اعيانهم به سعة عطائه وقول السبع وليس باوسعهم في الغنى ولكن مع وفاء او مع  
**قول** واساغير الظاهر منه ان تشابه المعين بقول حيدر فلا ينظر من ارجحهم  
 سواد والعامة والمخار وقول اذ الطيب ومن في كفة منهم فتاة كثر في كفة منهم حضار ومنه  
 ان ينقل المعنى الى محل الخبر كقول الصوري سلوا واسروا الاما عليهم محمودة فكانهم لم يسلبوا  
 وقول اذ الطيب يسر الضيع عليه في محمودة فكذا يا صومعه ومنه ان يكون معقولة  
 اشمل لقول حيدر اذا غشيت على كبريكم وحدت الناس كلهم غشايا وقول ابو اسير  
 من الله عسنتوا راجع العالم في واحد ومنه القلب وهوان يكون معقولة الماني غشيت معقولة  
 الاول القول اذ الشيبه احد الملامه في هوانك لانه حمالا ذكر في الميثاق التوم وهو الى الطيب  
 الحيد ولحق فيه ملامه الملامه فيه من اعدائه ومنه ان يوجد بعض المعقولة في هوان  
 الدم ملامه كقول الاقوه ويري الطير على ان انا راى عن نفسه ان سمار وقول الامام في  
 طلعت عقابان اعلاهما صحن لعقابان في طير في الاما تو اهل اقامت على الدار حقيق بها  
 من الحش الى انها لم تقابل اذ انما لم يلم بشئ من معقولة الاقوه راى عن نفسه ان استمار  
 كس راى عليه معقولة على انهم لم يعاملوا معقولة الاما تو اهل واما ما سماع الوان حقيق بها  
 من الحش وهاهنا حش الاول والفرقة في انواع وطورها معقولة بل انها ما خرج حش الحش  
 من سبل الانواع الى حش الانواع وكل ما كان استخفا كان اقرب الى القبول هذا القاعلم ان  
 انما لا حش من ولا حش وان كان في انواع من توارى في انطوائه بحسبه على سبل الانواع من شئ  
 حش

١٠ الى اخذ فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقت اليه فلان فقال كذا **قول**  
 اما النوع الثاني من الخط والسرفه وهوان يكون غير ظاهر فافان كثره وقد ذكر في الملاف  
 من ان حش النوع الاول ان تشابه معقولة الاول ومعقولة الملة لقول حيدر فلا ينظر  
 من ارجحهم سواد والعامة والمخار والارب للخاصة والحق بالكر حش حش وقول  
 الى الطيب ومن في كفة منهم فتاة كثر في كفة منهم خضاب الفتاة المرح فان كلاما شيب  
 بل على عدم المبالاة والاثبات بالرجال منهم كعدها بالنساء لكن جعل في الاول وبالهم  
 ونسأ بهم سواد مزبوع لحدتها على الخرو في الملة جعل الرجال مثل النساء على طوق  
 الشيبه مع وجود كده الشيبه والنوع الثاني هوان ينقل معقولة الاول المعقولة الخرو  
 اليه يري في القلوب سلوا واسروا الاما عليهم محمودة فكانهم لم يسلبوا اي سلوا عن  
 الملامه يكون الاما عليهم مكان الملامه قبله الوالط الى السيف فقال حش حش  
 عليه وهو حش حش فكذا يا صومعه والنبي حش من الدم ما كان يصوب الى السواد  
 ويرد الى حش على السيف المحمودة عن العذب بسبب يسبه عليه كان السيف محمودة والنوع  
 الثالث هوان يكون معقولة الثاني اشمل من معقولة الاول كقول حيدر اذا غشيت على كبريكم  
 وحدت الناس كلهم غشايا وقول ابو اسير من الله عسنتوا راجع العالم في واحد  
 فاما ولا حش حش والى شاملا اليهم ولغيرهم والنوع الرابع القلب وهوان  
 معقولة الملة نقض معقولة الاول معقولة القلب لمعقولة النقض كقول الى الشيبه لحد  
 الملامه في هوانك خبالا ذكر في الميثاق التوم وقول الى القلب الحيد ولحق فيه ملامه  
 ان الملامه فيه من اعدائه فان الاول يدرك على معقولة الملامه حش المحبوب لذاته محبوبة  
 والثاني يدرك على كونها متكررة غير محبوبة والنوع الخامس ان يوجد بعض المعقولة الاول



وبعضا فله زياد فحسبته أقول الأقوة ويرى الظاهر على ما راعى عن ثقة من سفل  
 بوجه صور الظهور على العلم بعلام ثمة منهن أن منظم من التعليل في قولنا العلم وقد ظلت  
 عنان العلم صرح بمقتضى طيرة الدماء اصل او امت على الروايات حتى كانا من الحسن  
 انهما تقابل الموان يعقار العلم صور الظهور المعلوم من المذهب وعبره على ربح  
 العلم والصور اقامت لعنات العلم فانما انما لم يلم شئ من معنى قول الأقوة  
 راعى العبر فانه يدل على قدرها وقوله ثقة ان سفل فانه يدل على جملتها وان قد للمبوء  
 لكن راعى على ما هو بقوله الى انها لم تقابل ومقوله في الدماء اصل او امت فاقامه عقاب العلم  
 مع الروايات حتى كانا من الحسن وذلك يتم قوله الى انها لم تقابل فانه يدل على انها  
 كانا قاربه على المقابلة لم يجعلها كانا من الحسن لهذا الاستشهاد بالروايات  
 العلامة يتم حسنها اول اى حسن قول الأقوة المذكور وان كان قد ذكر بعض ما اتى به الأقوة  
 كما هو وهو معنى قوله وبها يتم حسنها اول والثلاثة الأنواع ونحو ما مقوله بل من هذه  
 الأنواع ما يخرج حسنها فحرف هذه من قبيل المخذول والاتباع الى حيز الاستبعاد والاحتجاج  
 فكون من التبول عبثا وكل ما كان من المخذول استخفافا لحسن بعض الأقوة على انه  
 مخرج من أحد كان اقرب الى القول بهذا كذا العلم ان الباقي اخذ من اول اما ما لم يعلم  
 انه كان محفوظا في الراجح نظم قوله او بان خبر التلذذ عن نفسه فانه اخذه منه او  
 تغير ذلك الاول لم يعلم انه اخذ من اول بل لم يعلم ان يكون قد اخذه منه ولا حسب ان  
 اخذه منه لجواز ان يكون اتفاقا لظهورها قالاه من قبيل توارد الخطوط اى محجة على  
 سبيل الاتفاق من غير قصد الى المخذول والسرفقة كالحديث عن ابن عباس انه انشد لنفسه  
 عقيد ومثلا لاداما اتيت فملا واكثرنا صغارا المهند فقبل هذه للتبليغ فقال الآن

ان علمت اني شاعر او اواقف على قوله ولم اسمعه واينما لم يفتي لحيث الحكيم  
 على شاعر بالسرفقة عالم يعلم الخال ما زال لم يعلم الخال من المخذول وتوارد الخطوط مني  
 ان يقال قال فلان كذا وقد سبق اليه فلان فقال كذا فبغيتهم بدفعه الصديق سلم  
 من دعوى العلم بالقيب وسبقه المقصر الى الغير **قوله** وما تمثل هذا القول  
 الرقاس والنقمن والعقد والحمل والتملح اما الرقاس فهو ان يفتن النظام شيئا  
 من القول والمحدث لا على انه من القول الحرى ولم يكن الى كماله البقاء او اقر حتى انشد  
 واعرب وقول الاخر ان كنت لومعت على عجزنا من غير ما حرم فبغير حمل وان تملك  
 ما غيرنا حسنا الله ونعم الوكيل وقول الحرى لما ساءت الوجه ومع الكلف من  
 ربحه قول ابن عباس ما الى ان يفتن من الخلق فاداه فلت من حسن الجند بالمكاره  
 وهو من ان عالم يتقاضه المقتبس عن عصاة الاصل كما تقدم وظلا في قوله الخ طائفة من ذلك ما  
 في صنع لقا انزلت خالقي هو ان غفرتى فزع وراى من تغير سائر اللوائح غيره **احاديث**  
 كونه مد كان لمصحت ان يكونا الى الله ولجونا واما النقمن فهو ان يفتن الشعر  
 ساس شعر القوم مع التنبه عليه ان لم يكن مشهورا عند البلغاء قوله على ان سانشد  
 عند معي فاعلموا ذى اى فحقا صاعوا وحسنه سارا على اصل شكهم كالنور **الشبه**  
 في قوله اذ الوهم انما لها وتغرها بذكر ما يدل العذب وبارق ونذكر في من ربحها  
 وهذا معي محجوعا لساو محشوا السوان ولانها التقدير للسبب وانما يسمى  
 البتة قازا واستعانده وتضمن المصراع قاز ونعايداعا ورفوا **قوله** وما  
 تمثل السرفات الشعرية وسبه المحدث الى القول الرقاس والنقمن ما اعتد  
 والحمل والتملح اما الرقاس فهو ان يفتن الكلام شيئا من الغرار والمحدث او النصفه

احاديث



او غير ذلك لا علم به منه في الحال والقول الخبري فلم يكن الجمع البصري او باقر حقيق  
 اشده فغريب وقول الاخبار كنت ارضعت علي محراب من غير ما جرم فمما يحتمل وان  
 سابقا تحسنا الله ونعم الوكيل ومن هذا القول الخبري قلنا شأنت الوجوه وقبح الجمع  
 ومن يريه قوله شأنت الوجوه لغت الحديث ولقد روي انه لما اشده الحرب يوم حنين  
 اخذ النبي عليه السلام الحصاة فرمى بها وقيل هو العبد وكقول ابن عباس قال ان رقيب  
 من الطلقاء قال قلت وعفي عنك الجند حيث الجند بالمكان افسس من ينظر الخبر  
 الجند بالمكان ومن الباطل ما روي عن الشافعي رضي الله عنه انه قال ان الغزال فانه  
 رما في سمي حلقته على غدة ولا يقتلوه انما يقتلوه في حلقته ولا يقتلوه في حلقته  
 ضرا من الجند ما لم يقتلوه في حلقته من حلقته اصله الى حلقته اخر حلقته معناه  
 كما تقدم وتاثيرها ما هو على ان ذلك كقولهم ان حلقته في حلقته الحلقه في حلقته  
 هذا انزلت حاجاته لوان غدر في راع فانه نقل قوله لوان غدر في راع الى غير  
 معناه الاصل في راع معناه الاصل هو حلقته والمراد في البيت غدرها ولا بأس بغير  
 يسير لاجل اقاصد الوزن بل ذلك التقدير او غير الوزن كقول بعض المفاريد عند وفات  
 بعض اصحابه قد كان ما خلفت ان يكون انا الى الله ولجوهنا قد غدر قوله مع انا الله  
 وانا اليه ولجوهنا الى ما ذكره اى قد وقع ما خلفت منه ان يكون اى وقع واما  
 التضمن فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التمسك على انه من شعر الغير  
 ان لم يكن الشعر من شعر الغير مع التمسك على انه من شعر الغير لم يكن ذلك الشعر  
 الشعر من شعر الغير مشهور وعند البلغاء انه من شعر الغير والتضمن به قد يكون تام  
 البيت كقوله وصاحب كنت مغبر طاصحة واليوم عاد وفيه قول الاسكندر حيث له

بطل في  
 من الاشياء

ربح اقبال وطار به نحو السرور والظاني الى الخزن كانه كان مطوعا على الحق ولم يكن  
 من طوبى الشعر انشد ان الكواكب اذا ما اسهلوا ذكره وامر كان بالهم في المنزلة الخضراء  
 والجر جمع لحنه وفي الخبر وانشد القوم اى صاروا الى السهل وصحلا في الخير والبر  
 ههنا عند المستنير والحزون وقد يكون التضمن به صراعا لقول الخبري على اني سانشد  
 عند سبي اضاعوه اى في حق اضاعوا ويروي يوم سبي المصراع المجرى وصحلي قوله  
 اضاعوه في الخبر قيل هو الغرضي وقيل لا يثبت من في الصلابة وبما التت يوم اربده  
 وسدان تغر ولحاجه الى مدد ولهم المعنى يرونه قوله اضاعوه الى الخبر منفع  
 سانشد وهذا هو التمسك على ان من الغيرة الحسن التضمن ما راع على الاصل حلقته  
 كالقوله والمشهد في قوله اذا العيون الذي لها وشعرها تذكوت ما بين العيون  
 وتذكوت من قذرها وما دمع حجرة عوا وحج السوايق المصراع المجرى في البيت  
 الطيب والمصراع المجرى في البيت الاول من قوله تذكوت الى قوله وما الى الطيب  
 هذا تذكوت ما بين العيون واربو حجرة عوا ايها ومجرى السوايق وهو روي في المصراع  
 المجرى من البيت الاول ما ساند ومنها ما بين هذه الموضعين ليعى الغريب وباروت  
 او ما بين غيرة ما وقد شبه في الخبر قذرها بالراح وهو انجع جريانا لدمع عليها  
 عواضع حرا في الخيل السوايق عليها التي سوايق الشفة قوله عوا ايها جمع عا اليه  
 الومح وحيها دخلت الى الشاة ومجرى السوايق الى سوايق الخيل السوايق وهو يكون  
 المضمن به بعضا من المصراع كقوله اذا مورت بواو كنت سالها حذرت في القلب من  
 ذكرا الحزاناء وان حلت مكانا كان محمدا سالت وموحي ذرا وان وجدنا فان قوله  
 ذرا فان اي جماعات وجدنا اصل المصراع من سوايق الخيل وهو قوله قوم







**قوله** فصل ينبغي التمسك ان يات في ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون عند  
لفظ واحد حسن سبكاً واضح معاً واحداً هو المبدأ الكفوله قفاً بئر من ذكرى حيد و منزل  
وقوله قصور عليه خيه وبسلام خلعت عليه حماتها بالام وحب ان تكتب في الملح  
ما يتطرون كقولهم موعدهم انك احب اليك الفرق قد غداً وحسنه ما ناسا المقصود  
براعه الاستهلال الكفوله في التنبه بشري بعد الخبر في الاقبال ما وعدا وقوله في الموده  
على اناس يقول عملاً في واحد اوجاد في بطس وفتكى وثانها التخصيص ما سب الكلام  
به عن صيب او غدا الى المقصود مع رعايه الملازمه منها كقوله يقول في قوم قومي  
ووالحدت منا السرى وخطي المهرية المقور اصطلاح الشمس مع ان يوم بنا  
فقلت كلا ولكن مطلع الجود وقد تنقل منه الى مال الملائه وسمى على اقتضاب وهو  
مذهب العرب ومن يلهم من المحض من كقوله لو راى الله ان السيب خير لجاوزه  
الى دار في الخلا شيا كل يوم نذكر صرو واللبا خلفا من الى سعيد غوا ومنه  
ما يقرب الى التخصيص كقوله بعد حمد الله اما بعد وقل هو فضل الخطا وقوله مع  
هذا وان للطلغين سر ما ب اى الامر هذا او هذا كما ذكر وهو مع هذا ذكره  
للمتقين لحسن ما ب ومنه قول الكلاب هذا ما ب وثالثها الانتهاء كقوله والى حيدر  
اذا بلغنا ما بمنى وانت بما املت منك حيدر فان تولي من الحيل فاهله والا فاني  
غاور وشكور وحسنه ما اذن بانتهاء الكلام كقوله نقت بقا الدهر يا كهف اهله  
وهذا ما عاى البريه شامل وجميع فويل السور وخواتمها واروم على احسن الوجوه  
والله ما يظهر ذلك التامل مع التذلل ما تقدم والله اعلم **اقول** هذا افضل  
في ما حسن ملائمة الكلام سخي التمسك ان يات في ثلثة مواضع بل في

اربعة مواضع من كلامه حتى يكون كلامه اعذب لفظا واحسن معنًى واحق معقولا  
 اولها الابتداء وتسمى المطلع لانه او لما تفرغ السمع فان كان قد ذكرنا اقبل السمع  
 على الكلام فوعى جميعه وان كان خلاف ذلك اعرض عنه ورفضه وان كان غافلا  
 الحسن وفحشته شرطان احدهما ان يضمن فيه ما يبيح الكلام لجله ليكون ابتداء  
 والمعلى الختها وبسمى برأفة لاسمه لانه في الابدات المختارة هو المسمى  
 قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل فانه وقف واستوقف وتكلم استبكي  
 وذكر الحبيب والمنزل نصف بيت مع عذوبة اللفظ وقوله في تهنية البناء  
 قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام والبناء الختبت في الملاح  
 ما تنطير به فانه قد تقارب به المذبح او عصارى بعض الحاضرين كما روي ان  
 في الرقة اشهد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية ما بال عينها المايسكب  
 قال هشام بل عينك وروى ان باهق تارة الضهور انشد الداعي العلوى قصيدته  
 التي اولها مولد اجابك بالفرقة غدا فقال الداعي بل اجابك واحسن الابداء  
 ما ناسب المقصود وهذا هو الشرط الاول الذي ذكرناه لقوله في التهنية شكري  
 بعد الخبز الاقبال ما وعدا ووكب المجدد افق العلى صعدا وقوله في المرثية  
 الدنا عول ملاءم احدا احدا بنى بطشى وفكى قوله ملاءمها اى فيها احاد  
 اى احدا امر وفكى اى فكى فجأة ومناسبة الاول المقصود الذي هو  
 التهنية والبناء المقصود الذي هو المرثية ظاهرة وثانها التخلص مما شئت  
 اى زين وحسن الكلام من نسيب او غيره الى المقصود مع رعانة الملامة  
 اى لمنااسبة منها اى من التخلص والمقصود بعض من التخلص منه وهو ما خرج منه



وإن المقصود الذي هو المختصر اليه من السامع يكون متوقفاً للاسفل والشيب  
 الى المقصود كيف يكون فإذا كان حسناً مثلاً الطرف من نشاط السامع <sup>التي</sup>  
 على أصغرها بعده وإن كان بخلاف ذلك كان أمراً بالعكس فله ما شيب <sup>والتي</sup>  
 متعلقان بقوله المختصر في المختصر من كذا الى كذا يخرج منه الله ومن المختص  
 المختار قول ان تمام بقوله في قومهم وقد احدث هنا السري وخطا المبريد  
 القول واطلع الشمس في ان قوم بنا فعلت كلا ولكن طلع الجود فانه امر اول  
 بالتمام وقصد السير فكانه قبل ان يشرع بطلب بهذا السير بطلب ونقصه مطلع  
 الشمس فقال ارتد عن هذا القول فاني اطلب واقتصد مطلع الجود فانه مختصر  
 في غاية الحسن كما ترى القول جمع قوداً حال يافقه قوداً اي طوله الظهور والعلو <sup>والغبار</sup>  
 واخذت للامم قومهم وضع وورثت من المختصر اي من الغر الذي شيب به الكلام  
 الى ما لا يلائم وسمى المختصاب وهو مذهب العرب ومن يلكم من المختصرين  
 كقوله لوراي الله ان في الشيب خبر لجاورته المبرار في الخلا شيبا كل يوم بدي  
 صروف الليالي لخلقنا من ابي سعيد غربا فانه انقل من الخيار عن عدم خيرته  
 الشيب الى الخيار عن ابي صروف الدهر كل يوم خلقنا غرباً من ابي سعيد وهو  
 لا يلائم ومن المختصاب ما يقرب من المختصر كل اذا فصلت عن لفظه اما  
 بعد بعد ذكر حمد الله ويسمى فصل الخطاب اي بين المبدأ والمنتهى وكما اذا  
 فصلت بلفظه هذا كما في قوله مع هذا وان للطاغين شرباب الخال امر هذا او  
 كما ذكرنا ومع هذا اي خذ هذا الذي ذكرت وكقوله هذا ذكرنا والمختصر مختصر  
 حاب ومنه قول الكاتب هذا باب او هذا فصل بعد ان ذكر تفصيلاً بالنسبة

وهو من الفصل الذي احسن من الوصل وبالنها المطالب وحسنه ان خرج  
 الى القوم بعد تقدم الوسيلة كقوله مع اماك نعبد واماك نستعين فم الوسيلة  
 التي هي العباد على المطالب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الى النظر بالمطوب  
 وراعي المقطع وهو الذي بهما المؤلف لانتها وجعلها ثالثاً ولم يذكر المطالب  
 وحسنه ان يجمع السامع ويشوق نفسه لانه اخبر ما يعيه السمع ويرسم في  
 النفس فان كان في وصفه جبر ما عساه وقع فيما قبله من التقصير وان كان  
 غيره كان بخلاف ذلك ومنه ان يشرح مختصراً ما قبله من الانتهاات المرضية <sup>هو</sup>  
 وان في حديثه ان يفتك بالموت فانت ما املت منك جدير فان تولي منك الحمير فاهله  
 والافان غادر وشكور ولحسن المنتها بعض المقطع ما اذن بانه الكلام كقوله  
 نعت بقا الدهر يا كرم اهله وهذا نوعاً لا يري شامل وجميع فوايح الصور <sup>خواتمها</sup>  
 واورده على احسن وجوه البلاغة وأملها يظهر ذلك بالتامل في جامع التذکر  
 لما تقدم من الأصول وما ظهر لنا عموماً انها بين اربعة ووصايا ومواعظ وحمد  
 ووعيد وتعظيم وتجميل واذا تأملت فوايح السور التي هي حروف التمجيد <sup>وجبرها</sup>  
 من البلاغة فكان قارئاً توقظ السامعين للاصفا الى ما يورد بعد المزمع اذا  
 سمعوا من مثله عليه علموا انها والمنلو بعد ما من حمد الوحي في ذا الله واياكم  
 اطلعا الى احسن وجوه البلاغة والفصاحة في قرآنه العزيز وقرآنه الكريم  
 وهو حمد بنو نعم الوكيل ونعم المولي ونعم النصير هذا الخبر ما جوده الشارح  
 لتخصر الشفا وبذل جهده في الكشف والايضاح ولعمري انه كتاب لم ينظر  
 مثله في الطوار وهو طريف اللطائف والاسرار ولقد وفق الله تعالى



لغرض هذا الكتاب الشريف على المصنف طوبى الله عمه ومحض  
وكشف عن حقيقته وتقدير الواسع والطاقد ثم هذا الكتاب من المودع  
محمد سيد الدار من بلاد الهند  
بالجس في دار الكتب  
الصلبي سنة ثمان وستمائة



بمكتبة دار الكتب  
بدمشق سنة ثمان وستمائة

بمكتبة دار الكتب  
بدمشق سنة ثمان وستمائة

بمكتبة دار الكتب  
بدمشق سنة ثمان وستمائة

بمكتبة دار الكتب  
بدمشق سنة ثمان وستمائة



